سينا للنشر

الجيش والديمقراطية في مصر

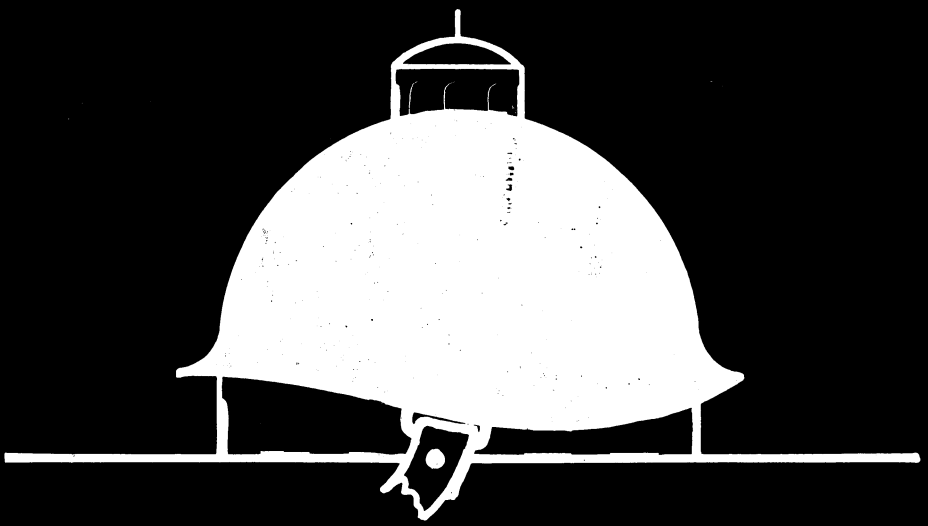

المحرّر
د. أحمد عبد الله
المشاركون
د. مجدي حمّاد د. جهاد عودة
د. روبرت سبرنجبورج د. أحمد عبد الله

الجيش والديمقراطية في مصر

الناشر
سينا للنشر
المدير المسئول
راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى
القاهرة - ج. م. ع - ت: ٣٥٤٧١٧٨

الجيش والديموقراطية فى مصر

الطبعة الأولى ١٩٩٠

الغلاف : عماد حليم
الاشراف الفنى : إيناس حسنى
المراجعة اللغوية : سعيد السماحى

الجيش والديمقراطية في مصر

المحرّر
د. أحمد عبد الله

المشاركون
د. مجدي حمّاد د. جهاد عودة
د. روبرت سبرنجبورج د. أحمد عبد الله

سينا للنشر

مقـــدمة

فى بلد كمصر من بداهات الأمور أن يهتم «المهتمون بالسياسة» بمسألة الدور السياسى للقوات المسلحة. وذلك باعتبار ما عرفه المصريون من دور سياسى للجيش على مدى حقبة تاريخية طويلة انتهت بتولى الجيش لمقاليد الحكم فعلا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ومنذ تلك اللحظة نشأ فى مصر نوع من الحكم العسكرى المرتبط بنوع من التغيير الاجتماعى الجذرى بما برر استخدام مصطلح «الثورة» لوصف النظام السياسى للبلاد دون التوقف عند لحظة «الانقلاب العسكرى» ودون رفض قاطع لمبدأ «الحكم العسكرى» الذى يحقق الإنجازات الوطنية والاجتماعية.

إلا أن الأمر بدأ يختلف فكريا وفعليا فى النصف الأول من الستينيات حين اختلطت فى الصفوة السياسية الحاكمة فى مصر الملامح «العسكرية» بالملامح «المدنية»، وذلك بحكم الدور الذى قام به الخبراء الفنيون (التكنوقراط) فى تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى وصفت رسميا «بالاشتراكية». فبغض النظر عن الخلاف حول المصطلحات لم يعد الأمر مجرد حديث بسيط عن «الحكم العسكرى» البحث بالمعنى الذى تناوله علماء السياسة فى دراساتهم*. ثم جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتفرض مزاجا وواقعا جديدا اتسم برفض جمهرة المواطنين للأشكال الصريحة من الحكم العسكرى وبالأخص الممارسات القمعية لجهاز الدولة الذى سيطر عليه العسكريون باسم ثورة يوليو ١٩٥٢. وبهذا بدأت عملية التغيير التدريجى فى اتجاه خلق نظام سياسى

---

* خلع الأدب السياسى على الحكم العسكرى العديد من التسميات: «البريتوريانية» (نسبة إلى الحرس البريتورى لأباطرة الرومان) و «الستراتوكراسية» (نسبة إلى الحكم العسكرى على عهد الثائر الإنجليزى كرومويل) و «البونابرتية» (نسبة إلى نمط حكم نابليون بونابرت فى فرنسا). انظر مثلا:

Peter Lyon, Back to the Barracks, Third World Quarterly, January 1985, pp. 9-15.

وانظر للكاتب: العودة إلى الثكنات، العرب، ١٩٨٥/٩/٣ ونموذج الانتقال من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى فى أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، يناير ١٩٨٦، ص ٨٣-٩٣.

مدنى يقوم على «الشرعية الدستورية» و «التعددية» أو «الديموقراطية» بالمعنى الواسع وبغض النظر عن مقدار النجاح فى التجسيد العملى لهذه الشعارات.

ومع ذلك فقد استمرت شعارات وإنجازات ثورة يوليو أساساً للشرعية السياسية فى مصر يلتقى عليه الحزب الحاكم الذى يعتبر نفسه امتدادا لتنظيمات الثورة ووريثا لانجازاتها، والقوى السياسية المعارضة إلى اليسار سواء فى ذلك القوى التى تتسمى باسم قائد الثورة أو القوى الاشتراكية الجذرية الداعية لانطلاقة إلى الأمام من حيث وقفت الثورة. وحتى قوى اليمين السياسى التى تحتفى بشرعيتها الخاصة كتاريخ الوفد بالنسبة لليبراليين والدين الإسلامى بالنسبة للحركة السياسية الإسلامية ، هذه القوى احيانا ماتعلن - خصوصا فى زمن الانتخابات - رغبتها فى الحفاظ على مكتسبات الثورة.

ولما لم يكن الأمر مجرد استمرار للشعارات بل لقدر من الممارسات والمؤسسات التى نشأت فى أحضان الثورة جميلها وقبيحها معا، فقد ظل بند الدور السياسى للعسكريين مطروحا على جدول أعمال الجدل السياسى فى البلاد. ذلك الجدل الذى أصبح ولاشك مفتوحا بدرجة أعلى من ذى قبل مع وجود قدر أكبر من حرية النشر والتعبير. وقد انعكس ذلك فى نشاط الاكاديميين من علماء السياسة الذين بدأوا فى تناول الدور السياسى للعسكريين فى أوراقهم العلمية. ومنهم من سبقت له الريادة فى هذا المجال مثل الدكتور أنور عبد الملك الذى تبوأ مكانة عالمية فى دراسة الدور السياسى للعسكريين منذ أن أصدر كتابه المعروف «مصر مجتمع عسكرى». وهو الكتاب الذى لخص فى وضوح «الأداء الوطنى» و «الممارسة القمعية» لعسكريى ثورة يوليو فى نفس الوقت. إلا أنه يلاحظ - على مايتبدى من إسهامات الدكتور أنور عبد الملك فى الندوات العلمية الأحدث - ارتفاع نبرة الدفاع عن دور سياسى مباشر للعسكريين لدى الرجل بما يضعه موضع الاختلاف مع الجيل الأحدث من الباحثين السياسيين الآملين فى خلق مجتمع ديموقراطى وحكم مدنى أكثر تبلورا فى بلدهم.

وبروح الانتماء للفكرة الديموقراطية يصدر هذا الكتيب الذى يشمل تجميعا لعدد من الأوراق العلمية المنشورة وغير المنشورة حول موضوع الدور السياسى للعسكريين فى مصر سواء من ناحية الخلفية التاريخية القريبة المرتبطة بثورة يوليو ١٩٥٢ أم من ناحية الوضع فى أيامنا هذه. فأحد أشكال الممارسة الديموقراطية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية هو نقل الاهتمام بالقضايا العامة - ومنها بالطبع قضية الدور السياسى

للعسكريين - من دائرة الصفوة الضيقة «المهتمة بالسياسة» إلى الدائرة الأوسع من المواطنين على الأقل بدءا من دائرة «المهتمين بالقراءة». وهو ماتسهم فيه ولاشك حركة نشر الكتب ودور النشر المهتمة بقضايا الناس فى وقت انتشرت فيه أكثر دور النشر المهتمة بقضايا الملائكة والشياطين ! وبالطبع فإن فى ذلك اختبارا للإدعاءات الديموقراطية للنظام السياسى الذى قد تفزع بعض دوائره من طرح المشكلات بأكثر من تبرمها بطرح الخزعبلات !

ولأن الجدل حول قضية الدور السياسى للعسكريين هو موضوع قديم اتخذ يوما شكل الهمس ثم شكل المظاهرات فالجديد فى الأمر هو أنه يتخذ اليوم شكل الحوار الديموقراطى المفتوح. وتلك ولاشك علامة من علامات النضج السياسى العام فى مصر لابد من تثبيتها وتطويرها حتى نتجاوز منهج التعامل مع مشكلات حياتنا بطريقة الكبت والانفجار. ولهذا أضفنا لإسهامات الباحثين المصريين الثلاثة مصدرى هذا الكتيب إسهاما آخر لباحث أجنبى قد تسقط لديه تماما بعض الحساسيات الذاتية والموضوعية التى يراعيها أصحاب البيت من الكتاب الوطنيين حين يكتبون عن شئون بلدهم. وربما أضفنا إلى ذلك اختلافا مع فحوى بعض ماتضمنته دراسته وخلصت إليه. إلا أن الدراسة مرتبطة بالموضوع ومن الصحيح علميا ووطنيا التجاوز عن الحساسيات وإتاحتها لجمهور القراء كغيرها من الدراسات. تلك الدراسات التى تصدر كلها عن باحثين متخصصين فى علم السياسة يلتزمون الموضوعية قدر المستطاع مع الإقرار فى نفس الوقت بأن دراسات سياسية من هذا النوع لابد وأن تحوى قدرا من وجهات النظر الخاصة المتروكة دوما لقبول أو رفض أو محاورة مختلف القراء.

وأخيرا فقد أضفنا فى نهاية الكتيب ملحقا توثيقيا للمجادلات الصحفية العديدة التى نشرت حول القوات المسلحة المصرية والتى احتوت وجهات نظر مؤيدة أو رافضة أو ناقدة لهذا الجانب أو ذاك من دورها السياسى. ولئن عبر النشر المتفرق لهذه المجادلات عن حيوية الحوار السياسى فى مصر حتى حول الموضوعات التى اتسمت بحساسية خاصة، فإن نشرها هنا مجتمعة إنما يهدف لتوفير حد أدنى من الوعى العام بجوانب الاتفاق والاختلاف حول هذا الموضوع فى الساحة الوطنية لكونه واحدا من المسائل المعلقة التى لم يتبلور بشأنها قدر كاف من التراضى الوطنى فى الفكر والتصرف.

ولايبقى لهذه المقدمة من هامش سوى التأكيد على أن تناول هذا الموضوع لايعنى على الإطلاق النيل من المكانة الاعتبارية التى ترسخت لدى المصريين إزاء قواتهم

المسلحة بما لها من تاريخ وطنى ممتد *. لكنه فى سياق الديموقراطية الوليدة لابد من مناقشة كل الموضوعات دون مجاملات.. وهو مايمثل فى حد ذاته مؤشرا على تلك الديموقراطية الوليدة أو تحولها المبكر إلى ديموقراطية وئيدة !

المحـــرر

---

* تأكيدا لهذه النقطة انظر مقالتى المحرر المتضمنتين فى ملحق هذا الكتاب: هل يترجل راكب الحصان ؟، العرب، ١٩٨٦/٩/١ وسياسيون وعسكريون، العرب، ١٩٨٧/١٢/٢١.

القوات المسلحة
وتطور الديموقراطية فى مصر (١)

د. أحمد عبدالله

منذ خمسة آلاف سنة تقريبا وحد مينا نارمر مصر العليا ومصر السفلى بقوة السلاح. ومنذ ذلك الحين قامت وحدة سياسية متماسكة على ضفاف النيل. وقد لعبت القوات المسلحة عبر تاريخ مصر كله دورا مهما للحفاظ على هذه الوحدة. وسواء فى لحظات النصر أم فى لحظات الهزيمة أسهمت القوات المسلحة بشكل كبير فيما طرأ على البلاد من نقاط تحول تاريخية. وخلال الفترة الحديثة من تاريخ مصر كانت نقطة التحول المتميزة هى الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ بعد دحر الثورة الوطنية التى قادها أحمد عرابى ورفاقه من العسكريين الوطنيين (٢). كما كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وما تمخض عنها من ثورة اجتماعية هى أهم نقطة تحول فى تاريخ مصر المعاصر.

ولم يمنع استمرار مصر كوحدة سياسية متميزة من وجود تغيرات فى مركزها القانونى السياسى تراوحت مابين كون مصر مركزا لامبراطورية مسيطرة وبين كونها بلدا تابعا. وكذلك الأمر فيما يتصل بقوات مصر المسلحة، فهى أيضا قد شهدت العديد من التغيرات الموازية لما شهدته مصر ككل. وعلى سبيل المثال فقد سرح الجيش المصرى بعد أن قهر البريطانيون مصر وحل محله جيش هزيل (٣). وبذلك تخلى الجيش عن دوره

---

(١) كتبت هذه الدراسة أصلا باللغة الانجليزية وراجعها المؤلف بعد ترجمتها إلى العربية. ونشرت فى: على الدين هلال وآخرون، النظام السياسى المصرى.. التغير والاستمرار، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٨. كما نشرت بالانجليزية فى مجلة: Third World Quarterly, October 1988.

(٢) عن الثورة العرابية انظر: صلاح عيسى، الثورة العرابية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢.

(٣) Roger Owen, The Role of the Army in Middle Eastern Politics - A critique of existing analyses, Review of Middle East Studies, No. 3, 1978 (Ithaca Press, London), p. 65.

الطليعى فى الحفاظ على وحدة البلاد. وكان قادة الجيش الجدد من طبقة ارستقراطية من ملاك الأراضى الاتراك بينما كان أبناء الطبقة الوسطى المصرية يتهربون من التجنيد بدفع مبلغ من المال (البدلية)، أما أبناء فقراء الفلاحين فكانوا يهربون من الخدمة العسكرية هربا وبالذات من خلال فقأ العين اليمنى.(٤) وكانت معنويات الجيش فى فترة الاحتلال الانجليزى تختلف تماما عنها ايام محمد على باشا التى قام فيها الجيش بدور طليعى فى بناء مصر الحديثة فى الفترة ١٨٠٥-١٨٤٠ والتى تلت الغزو الفرنسى فى ١٧٩٨-١٨٠١. إلا أن طموحات محمد على باشا توقفت تحت وطأة الضغوط الاجنبية عام ١٨٤١ وتلى ذلك الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ والذى واكب فترة مظلمة من تاريخ مصر وقواتها المسلحة. ثم استقلت البلاد اسميا سنة ١٩٢٢ دون أن يترك هذا أثرا فى الموقف العام للقوات المسلحة المصرية حيث احتفظت بريطانيا لنفسها بحق الدفاع عن مصر. ولم يتسن للجيش المصرى أن يعيد تنظيم صفوفه ويسترد مكانته إلا بعد أن تم توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية سنة ١٩٣٦.

وبينما يعتبر المدى الذى بلغه أبناء الارستقراطية الزراعية فى سيطرتهم على مناصب الجيش العليا موضع خلاف نظرى (٥)، إلا أنه مما لاشك فيه أن زيادة أعداد العناصر الشابة من أبناء الطبقة الوسطى التى التحقت بالكلية الحربية منذ سنة ١٩٣٦ قد غيرت من الطبيعة الطبقية العامة للجيش. والأمر الأكثر يقينا هو أن الجيش لم يعتد قمع الحركات الشعبية حتى فى ظل النظام القمعى خلال سنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤.(٦) وبذا لم ينظر أحد إلى الجيش كقوة سياسية منحازة لأحد الأطراف فى الصراعات السياسية المدنية.

لكن أحداثا بعينها جرت داخل مصر وخارجها قد بدأت فى ايجاد انطباع مختلف بخصوص موقف القوات المسلحة فى الحياة السياسية. فقد كانت هناك انقلابات

---

(٤) أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، غير مؤرخ (حوالى عام ١٩٧٤)، ص ٨٤ - ٨٧.

(٥) يؤكد بعض المحللين أن كبار الضباط فى الجيش المصرى قد مثلوا «جزءا متكاملا مع الطبقة الارستقراطية الحاكمة فى مصر قبل الثورة» (مجدى حماد، المؤسسة العسكرية، فى: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى - البناء السياسى، المجلد رقم ٤، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٦٥).

هذا بينما يشير آخرون إلى أن «جميع جنرالات الجيش المصرى لم يكونوا من ابناء الطبقة الحاكمة فعلا، فلم يكن من بينهم اقطاعى واحد ولا رأسمالى كبير» (أحمد حمروش، الانقلابات العسكرية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٣).

انظر أيضا: أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، المجلدان ١ ، ٤.

(٦) انور عبد الملك، سبق ذكره، ص ٨٧.

الجيوش فى البلاد المجاورة - العراق وسوريا -، واستمرار بريطانيا فى إضعاف الجيش المصرى بل وتدخل قوات الاحتلال الإنجليزى للتأثير على التطورات السياسية فى مصر (حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢)، ثم حرب فلسطين ١٩٤٨ وفضيحة الأسلحة الفاسدة [٧]. لكن الأهم من ذلك كان هو تفاقم أزمة النظام السياسى والاجتماعى قبل ١٩٥٢ والتى دفعت بصغار الضباط لتولى مقاليد الامور نيابة عن الطبقة الوسطى المتمردة التى قامت منظماتها السياسية [٨] بدور كبير فى التربية السياسية لهؤلاء الضباط. وقبل أن يتم لهم الاستيلاء على السلطة كانت السلطات المدنية قد بدأت فى الاستعانة برجال الجيش لحل بعض مشكلات التموين والنقل ومواجهة الكوارث والأوبئة [٩].

وعندما تم للجيش الاستيلاء على السلطة وإخضاع المقاومة الشعبية للحكم العسكرى لم يكن يهدد أمن النظام العسكرى إلا العسكريين أنفسهم. وقد وضعوا نصب أعينهم الانقلابات المتكررة فى سوريا المجاورة وحاولوا داخل مصر إزالة شبح استيلاء العسكريين على السلطة مرة أخرى بكل وسائل الترهيب والترغيب الممكنة[١٠].

وبينما لم يستغرق عبد الناصر إلا سنتين لمواجهة تهديد المعارضين المدنيين فإنه لم يتمكن من السيطرة على الجيش وإزالة مابه من نزعات سياسية إلا بعد خمس سنوات تقريبا. [١١] وقد مثلت فئة «الجنود» واحدة من الفئات الاجتماعية الخمس التى اعتبرها عبد الناصر الأساس الاجتماعى لأيديولوجيته السياسية القائمة على فكرة تحالف قوى الشعب. وحسبما أوضح عبد الناصر: «لا نريد سياسة داخل الجيش، ولكن الجيش كله

---

(٧) أحمد ابراهيم خضر، علم الاجتماع العسكرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٤٤ - ٣٤٦.

انظر ايضا: طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

(٨) غنى عن الذكر أن أهم هذه المنظمات كانت هى: الاخوان المسلمون ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية. حيث كانت قيادات الضباط الاحرار إما من أعضاء هذه التنظيمات أو من المتعاطفين معها.

(٩) أحمد ابراهيم خضر، سبق ذكره، ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(١٠) أحمد حمروش، سبق ذكره، ص ٥٨.

(١١) نفس المرجع، ص ٥٩. حتى وقت متأخر من فترة حكمه، وبرغم هزيمة الجيش فى حرب ١٩٦٧ ظل عبد الناصر على مخاوفه من أن «ضباط الجيش مارسوا العمل السياسى فى الخمس عشرة سنة الأخيرة ومن الممكن أن يخرج بعضهم على النظام ليتآمر بقوة السلاح» (ورد فى: عبد المجيد فريد، صفحات من أوراق عبد الناصر السرية، ٢٣ يوليو، ١٩٧٩/٨/١٣).

قوة داخل السياسة الوطنية » [١٢].

والذى حدث فى الحقيقة هو أن الجيش قد ظل قوة موازية لقوة عبد الناصر المدنية بعد أن خلع رداءه العسكرى. وقصة العداء المستحكم بين عبد الناصر وقائد جيشه المشير عبد الحكيم عامر كانت من الحكايات الشعبية فى مصر قبل وبعد إقدام المشير عامر على الانتحار إثر كارثة حرب ١٩٦٧.

ولما كان عبد الناصر قد اقام شرعيته على أساس الإنجازات الاجتماعية - الاشتراكية - وإحياء القومية العربية، فقد لجأ عبد الناصر إلى الجيش لكى يقوم بمعظم المهمة فى كلتا الحالتين. ولكى يحقق ذلك كان من الطبيعى أن يعد جيشا قويا بمساندة السوفييت [١٣]، وذلك باعتبار أن المشكلة الفلسطينية والمواجهة مع إسرائيل قد مثلت بؤرة السياسة العربية لعبد الناصر. وقد عزز موقف الجيش إنجاز الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١ ومساندة الثورة فى اليمن ١٩٦٢.

وعندما أراد عبد الناصر أن ينجز ثورته الاجتماعية اعتمد إلى حد كبير على القوات المسلحة فاحتل الضباط المراكز العليا فى الحكومة والمؤسسات الاقتصادية واحتل المشير عامر مركز رئيس المجلس الأعلى للمؤسسات العامة [١٤]. إلا أن الفنيين المدنيين دخلوا بالتدريج عالمهم، وفى المقابل بدأ ضباط الجيش أيضا اقتحام عالم الفنيين حيث كان طريقهم إلى هذا هو الحصول على درجات جامعية تصل فى بعض الحالات إلى الدكتوراه [١٥].وقد أثرت هزيمة الجيش المذلة فى ١٩٦٧ [١٦] على وضعه فى أعين المدنيين، الأمر الذى بدأ يتغير بواسطة الأداء الأفضل للجيش خلال حرب الاستنزاف (١٩٦٨-١٩٧٠)، ثم مع جو الإحساس بالانتصار عندما تمكن الجيش من عبور قناة السويس فى اكتوبر ١٩٧٣. والمهم أن هزيمة ١٩٦٧ قد فرضت نقاشا علنيا

---

(١٢) ورد فى: أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٣١.

١٣) عن مساندة السوفييت للجيش المصرى انظر: Salah Al-Din Hadidi, Military Dependency: The Egyptian Case, in: Talal Asad and Roger Owen (eds.), The Middle East, Macmillan Press, London, 1983, pp. 65-68.

(١٤) سامية سعيد امام، رأسمالية الانفتاح الاقتصادى بين الاستمرار والتغيير، ورقة مقدمة الى المؤتمر الحادى عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة، ٢٩ مارس - ٣ ابريل ١٩٨٦.

(١٥) أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، ص ١٨٨.

(١٦) عن انسحاب الجيش المصرى من سيناء انظر: خضر، سبق ذكره، الصفحات ٢٤٠ - ٢٤١، ٢٤٧ - ٢٥٠.

لمساوىء وأخطاء القيادات العسكرية مما استلزم بالضرورة إدخال تعديلات على النظام السياسى [١٧].

وبعد مظاهرات العمال والطلبة فى فبراير ١٩٦٨[١٨] حدث بعض التقدم نحو الديموقراطية فأذيع بيان ٣٠ مارس وتكون مجلس وزراء يضم نسبة عالية من المدنيين. [١٩] وبعد موت عبد الناصر سنة ١٩٧٠ انتقلت السلطة إلى السادات دون حاجة إلى الاستعانة بالقوة العسكرية. إلا أنه كان على السادات خلال صراع مايو سنة ١٩٧١ أن يحيد الجيش، لأن قائده الفريق محمد فوزى كان ضمن المجموعة المناوئة للسادات. وقد تمكن السادات بمعاونة أنصاره فى الجيش، وبخاصة رئيس الأركان الفريق محمد صادق وقائد الحرس الجمهورى الليثى ناصف، من النجاح فى تحقيق ذلك [٢٠]. وفى ظل حكم السادات تم المزيد من تخفيف الطابع العسكرى للسياسة المصرية. فقد ضم مجلس وزراء يناير ١٩٧٢ ٢ر٢١٪ فقط من الوزراء العسكريين [٢١]. ومن بين ٣٥ شخصا شكلوا قمة الصفوة السياسية الحاكمة كان هناك ثمانية فقط من أصول عسكرية (٢٢,٨٪) [٢٢]. إلا أن ذكريات عهد السادات تحمل بعض العلامات العسكرية المهمة: فهو قد قام بتعيين أحد العسكريين نائبا ثم أصبح هو خليفته فى تولى رئاسة الدولة، كما كانت هناك حادثة الطائرة التى أودت بحياة عدد من القيادات العسكرية المهمة، ثم أخيرا قتل السادات نفسه أثناء عرض عسكرى فى سنة ١٩٨١.

لقد حاول العسكريون الذين تولوا السلطة فى مصر منذ ١٩٥٢ إقامة نموذج للتطور

---

(١٧) أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ص ١١٥.

(١٨) عن هذه المظاهرات والتى تلتها فى نوفمبر ١٩٦٨ انظر: Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt, Al-Saqi Books/Zed Press, London, 1985, pp. 149-175.

(١٩) نفس المرجع، ص ١٤٣، كانت النسبة المئوية للوزراء العسكريين ٥٨٪ فى مجلس ١٩٦٧ - قبل الحرب - ثم صارت ٦٦٪ إبان الحرب إلى أن أصبحت ٤١٪ بعد الحرب. مجدى حماد، سبق ذكره، ص ١٨٤، جدول ١٤ و Shah-rough Akhavi, Egypt: Neo-Patrimonial. Elite, in: Frank Tachau (ed.) Political Elites and Political Development in the Middle East, John Wiley & Sons, New York, 1975, p. 91, table I; Hrair Dekmejian, Egypt under Nasser, Univ. of London Press, 1972, p. 259, table.

(٢٠) انظر: لطفى الخولى، مدرسة السادات السياسية، كتاب الأهالى، رقم ١١، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦، ص ٢٣٢ وما بعدها.

(٢١) Akhavi , Loc . cit .

(٢٢) Raymond A. Hinnebusch, Egyptian Politics under Sadat, Cambridge Univ. Press, 1985, p. 94-5, table I.

الاجتماعى دون مشاركة من قبل الفئات السياسية المدنية [٢٣]. أى أنهم قد شقوا طريقهم الخاص بأن وقفوا حائلا ضد تفاعل الصراع الاجتماعى [٢٤]. وعلى الرغم من أنهم نجحوا فى شق طريقهم إلا أن هزيمتهم قد نسفت منطق نموذجهم الاجتماعى، حيث أصبحت فكرة إحراز التقدم الاجتماعى على حساب ممارسة الحريات السياسية فكرة غير مقبولة من أكثر المصريين [٢٥].

وقد مثلت التعددية السياسية وخلق نوع من نظام تعدد الاحزاب ردا على هذا التحدى جنبا إلى جنب مع ملاءمة ذلك للتحول نحو الاقتصاد الحر (الانفتاح). ومع ذلك لابد أن نذكر أنه حتى الآن وبعد حوالى أربعين عاما من استيلاء الجيش على السلطة فى ١٩٥٢، وبعد حوالى عقد ونصف من بداية نظام تعدد الأحزاب فى ١٩٧٦، ظل كل رؤساء الجمهورية ونوابهم من العسكريين. والأهم من ذلك هو موقف الجيش فى مواجهة التطور الديموقراطى الراهن، وهو موقف يجد كل من المراقب المصرى والأجنبى صعوبة فى تقويمه حسبما يتضح من الكتابات القليلة حول هذا الموضوع [٢٦].

إن من الطبيعى فى ظل نظام تعدد الأحزاب أن يختلف الدور السياسى الذى يلعبه الجيش بصرف النظر عن المدى المحدد للتنافس الحزبى على السلطة السياسية (أى مع وجود حزب حاكم فعلى وحيد). إلا أنه حتى الآن لايمكن القول بأن تحديدا قاطعا للدور السياسى للجيش قد تم الاتفاق عليه فى مصر. فلم تزل تلك نقطة نزاع بين الحكم والمعارضة يدور حولها الحديث والهمس وحتى الصمت. وحسبما يقول عادل حسين رئيس تحوير صحيفة الشعب: «اعرف موقف عدد من الوطنيين الذين يتوجسون أو يتطيرون من ذكر الجيش فى مجال حديثنا عن السياسة والديموقراطية. وهم يطلبون فى

---

(٢٣) انور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ص ١١٤ - ١١٥.

(٢٤) انور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، ص ٣٥٨.

(٢٥) نفس المرجع، ص ٣٦٠ - ٣٦١.

انظر ايضا: طارق البشرى، الديموقراطية والناصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٢٦) انظر على سبيل المثال: أحمد عبد الله، هل يترجل راكب الحصان ؟، العرب، ١٩٨٦/٩/١ وسياسيون وعسكريون، العرب ١٩٨٧/١٢/٢١ وكذلك:

Robert Bianchi, Interest Group Politics in the Third World, Third World Quarterly, April 1986, pp. 507-539; John O. Riddle, The Egyptian Military and Fundamentalism, Defence & Diplomacy, May 1986 , pp. 15 - 20 ; Paul Jabber Egypt 's Crisis - America's Dilemma, Foreign Affairs, Summer 1986, pp. 960-980.

أحسن الظروف أن نغلق هذا الملف ونمنع الحديث فيه... إن إحدى المهام الملحة هى السعى لايجاد صيغة متينة وصريحة وصحّية للعلاقة بين الجناحين المدنى والعسكرى للدولة» [٢٧]. ويضيف: «فضلا عن ضرورة تدخل غير العسكريين فى متابعة الأهداف والتوجيهات العامة لما يحدث فى مجال الجيش، فإن من حق الجيش بل من واجبه أن يتدخل بقدر ما فى المجالات المدنية. بتعبير آخر، فإن التفاعل والتنسيق بين الجيش وباقى الوزارات والمؤسسات السياسية مسألة لاغنى عنها» [٢٨].

وتتجه سهام المعارضة والنقد الخاص بالجيش وموقفه من الحياة السياسية نحو العديد من القضايا التى تتصدرها المطالبة بتفصيل الرقم الإجمالى لميزانية القوات المسلحة المقتطعة من ميزانية الدولة، وإخضاع ميزانية الجيش لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات [٢٩]. على أنه من الواضح أن وجهتى المعارضة الأساسيتين إنما تتمثلان فى رفض ارتباط الجيش بالحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم من ناحية وارتباطه برئاسة الدولة من ناحية أخرى. وحول هاتين النقطتين تدور الثرثرة والهمس أكثر مما يكتب وينطق.

ففى ظل حكم السادات كان قائد الجيش المشير عبد الحليم أبو غزالة عضوا فى المكتب السياسى للحزب الحاكم، ضاربا بذلك قواعد الدستور التى تحرم على العسكريين النشاطات السياسية [٣٠]. وفى اكتوبر سنة ١٩٨٤ صحح الرئيس مبارك هذا الخطأ، بأن نحى المشير عن قيادة الحزب. على أن إصرار المشير على حضور ومخاطبة المؤتمرات العامة للحزب الوطنى الديموقراطى كان موضع نقد من المعارضة على أساس أن مشاركته فى المؤتمرات العامة لبقية الأحزاب مسألة غير محتملة [٣١]. كما دأبت دوائر المعارضة على الدعوة للفصل بين وظيفة وزير الدفاع من ناحية ووظيفة قائد الجيش من

---

(٢٧) عادل حسين، الجيش ومستقبل الديموقراطية، الشعب، ١٩٨٦/١/٧.

(٢٨) عادل حسين، عن الجيش مرة أخرى، الشعب، ١٩٨٦/٧/١.

(٢٩) انظر على سبيل المثال: الشعب، ١٩٨٦/٦/١٠.

(٣٠) فى انتخابات ١٩٨٧ كان ترشيح اللواء جمال السيد وزير الدولة للانتاج الحربى مثارا لمنازعات قانونية من قبل منافسيه فى دائرة جنوب القاهرة الانتخابية. ومع ذلك فقد قبل ترشيحه على أساس «تقاعده» من الجيش (الاهرام، ١٩٨٧/٣/١٩)، بينما أشارت صحف المعارضة إلى «استقالته» من الجيش لتفادى هذا المأزق القانونى (الأهالى، ١٩٨٧/٣/١٨).

(٣١) مدحت الزاهد، ملاحظات حول حضور وبيان المشير ابو غزالة لمؤتمر الحزب الوطنى، الاهالى، ١٩٨٦/٨/٦.

ناحية أخرى.

والحقيقة إن بعض النقد الهادف لإبعاد الجيش عن الحزب الحاكم إنما يهدف فى النهاية إلى إبعاد رئاسة الجمهورية عن الجيش. وقد دأبت أحزاب المعارضة على دعوة الرئيس مبارك لأن يكون رئيسا لكل المصريين وذلك بأن يتخلى عن رئاسته للحزب الحاكم. ولو أن الرئيس فعل ذلك فإنه يكون قد اختار أن يؤسس سلطته على شرعية التراضى السياسى القومى. وهو ما يعنى أيضا أن تكون قاعدة السلطة فى مصر قاعدة مدنية بالأساس. ذلك الوضع الذى يتوهم القليلون أن يكون هو الوضع المعبر عن حقائق السياسة المصرية الراهنة. إن الشرعية العسكرية للحزب الحاكم ورئاسة الدولة معا هى المقصودة بتلميحات وتصريحات المعارضة بشأن تعيين العسكريين كمحافظين لأغلبية المحافظات [٣٢]. وعندما توصلت الحكومة إلى اتفاق مع شركة جنرال موتورز لدمج صناعة السيارات المحلية فى الصناعة الامريكية بالرغم من معارضة وزارة الصناعة لم تكن صحف المعارضة فى حاجة إلى التلميح فهى قد أدانت القوات المسلحة [٣٣] باعتبارها القوة الكامنة وراء تمرير ذلك الاتفاق.

ويحظى المشير أبو غزالة بنصيب الأسد من الثرثرة حول العسكريين ذوى الطموحات السياسية والميول الامريكية كما يتجه إليه الكثير من سهام المعارضة. وقد ذهب أحد أساتذة الجامعة إلى حد نقد الظهور المتكرر للمشير فى وسائل الإعلام، وأطلق عليه اسم «النجم الساطع» و «رجل الساعة» و «المنقذ» [٣٤]. كما يكثر الحديث حول صراع السلطة بين الرئيس والمشير بحيث إن الأخير قد انكر ذلك وأكد أنه ليس فى استطاعة أحد الإيقاع بينهما إذ إنهما مرتبطان بروابط شخصية وأسرية [٣٥]. والواضح أن المعارضة اليسارية هى الأكثر إلحاحا فى نقد المشير من المعارضة اليمينية ومن المعارضة الإسلامية. بل إن أحد رجالات المعارضة الإسلامية قد قدم الشكر إلى المشير لأنه رفض مهاجمة الإسلاميين كما ركز على أهمية الدين للجيش وذلك فى تسجيل تليفزيونى تم حجبه عن المشاهدين. [٣٦] كما لم ينس المعارض الإسلامى الإثناء على ارتداء زوجة

(٣٢) المحافظون واللعب بالنار، الاهالى، ١٩٨٦/٧/١٦.

(٣٣) انظر: الاهالى، ١٩٨٦/٦/١١ والشعب، ١٩٨٦/٧/١ والاهالى، ١٩٨٦/٧/١٦.

(٣٤) سعيد اسماعيل على، هذا النجم الساطع، الاهالى، ١٩٨٦/١٠/٨.

(٣٥) الاهالى، ١٩٨٦/٨/٦.

(٣٦) محمد عبد القدوس، تعظيم سلام للمشير، الشعب، ١٩٨٦/١٠/١٤.

المشير للحجاب [٣٧].

ولدى دوائر المعارضة تحفظات جوهرية تتصل بالقوات المسلحة. إذ إن إستراتيجية الدفاع الوطنى ومفهوم الأمن القومى فى حد ذاتهما موضع جدال. فعلى الرغم من التعاون المحدود بين البعض من المثقفين المدنيين والمثقفين فى المؤسسات العسكرية مثل أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، يظل تحديد محتوى إستراتيجية الدفاع ومفهوم الأمن القومى وقفاً على المؤسسة العسكرية وحدها. ولا يتسنى لمجتمع المدنيين سوى معرفة شذرات من الفكر العسكرى من خلال الصحافة [٣٨] . ولذا اقترح أحد كتاب المعارضة أن يتم لقاء بين المشير وبعض المتخصصين من ممثلى المعارضة لدراسة أهداف ومهام القوات المسلحة معاً. [٣٩] وتساءل كاتب آخر بسخرية عما إذا كان ما يهدد أمن مصر هو إسرائيل والولايات المتحدة أم الإتحاد السوفييتى والعرب وعلى وجه الخصوص ليبيا واليمن الجنوبى [٤٠].

وقد أعلن المشير فى مناسبات مختلفة وعبارات فضفاضة أن هدف القوات المسلحة هو الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة ترابها الوطنى وسلامة حدودها. كما أكد دور مصر العربى والافريقى والإسلامى وكذلك حماية الشرعية الدستورية [٤١]. وما يقلق المعارضة هو الخلط بين عملية حماية الشرعية الدستورية ومساندة الحزب الحاكم فى الداخل، بينما يقلقها اكثر إغفال الدوائر العسكرية ذكر إسرائيل كمصدر للخطر الخارجى. وتأكيد المشير لالتزام الجيش بمعاهدة السلام مع إسرائيل [٤٢] تفسره بعض دوائر المعارضة على أنه إغفال لواحد من مصادر تهديد الأمن، أو هو على الأقل تهوين من شأنه.

وفى الحقيقة فإن إغفال ذكر إسرائيل كمصدر للخطر وإعلان الالتزام بمعاهدة السلام لايشكلان من الناحية الفعلية تغيرا جوهريا لنظرة العسكريين المصريين إلى إسرائيل. وهو ما أكده المشير نفسه فى جلسة مغلقة للجنة الدفاع بمجلس الشعب، دعيت إليها

---

(٣٧) نفس المرجع.

(٣٨) انظر على سبيل المثال: اللواء أحمد فخر، الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية، الجمهورية، ١٩٨٥/١/٢٠ ولقاء مع اللواء مصطفى العباسى، الجمهورية، ١٩٨٦/٤/١٠.

(٣٩) محمد أحمد لبيب، الأهداف العسكرية، الوفد، ١٩٨٦/٨/٢١.

(٤٠) فيليب جلاب، الدفاع ضد من ؟، الاهالى، ١٩٨٦/٧/٣٠.

(٤١) انظر على سبيل المثال: الاخبار، ١٩٨٦/٧/٢١ والاهرام، ١٩٨٧/١/١٣.

(٤٢) نفس المرجع.

صحف المعارضة على ألا تنشر إلا البيان الرسمى الذى يصدر عن اللجنة. لكن صحيفة «الاهالى» لم تحترم هذا الشرط، فورد فى طبعتها الأولى كثير من التفصيلات التى صرح بها المشير بما استدعى تدخل السلطات الرسمية لاستبدال هذه الطبعة بطبعة اخرى حذفت منها تصريحات المشير. وقد أحدثت هذه التصريحات ذعرا فى إسرائيل نفسها بما دفع الصحافة الرسمية المصرية للرد على الحملة الإسرائيلية [٤٣]. ولئن ضربت هذه الحادثة مثالا لنوع العلاقة بين الحكومة والمعارضة فيما يتصل بالخلاف حول مسائل الدفاع والأمن، فإنها تعد أكثر دلالة على ضعف الموقف المصرى العام فى مجال الدفاع عن الأمن القومى حتى أنه عندما طرح موضوع مشاركة الجيش المصرى فى حرب الخليج فإن تناوله قد تم بقدر أكبر من الهدوء.

ولدى المعارضة مآخذ أخرى على استراتيجية الدفاع كما يتصورها العسكريون. مثال ذلك أن تكون الحرب ضد الإرهاب هدفا للجيش المصرى [٤٤]، الذى قد يصبح بذلك أداة فى يد الولايات المتحدة من الناحية الفعلية. ومما دعم هذه المخاوف حادثة اعتراض الأمريكيين للطائرة المصرية التى كانت تقل مختطفى السفينة الإيطالية سنة ١٩٨٥ (حيث أفادت مصادر إيطالية وامريكية أن المشير ابو غزالة بنفسه قد زود الامريكيين بمعلومات عن رحلة الطائرة، وهو ما انكرته السلطات الأمريكية والمصرية معا) [٤٥].

ولدى المعارضة كذلك بعض التحفظات على سياسة تسليح الجيش المصرى. وكان الرئيس السادات قد رفع شعار «تنويع مصادر السلاح» بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣. وهو ماكان يعنى من الناحية الفعلية التحول من مصادر السلاح السوفيتية إلى المصادر الأمريكية. وقد أدى الاستمرار فى هذه السياسة مع اعتماد صناعة الأسلحة المحلية على المكونات الامريكية إلى تضخيم شكوك المعارضة على الرغم من أن قادة الجيش المصرى يكررون الإعلان عن نجاحهم فى تصنيع الأسلحة محليا [٤٦] بالتعاون مع

---

(٤٣) انظر على سبيل المثال: محمد عبد المنعم، المشير أبو غزالة وزوبعة داخل إسرائيل، الاهرام، ١٩٨٧/٢/٥ وموسى جندى، ضجة فى إسرائيل حول تصريحات المشير، الاهرام، ١٩٨٧/٢/١٨.

(٤٤) الأخبار، ١٩٨٧/٧/٢١ والاهرام، ١٩٨٧/١/١٣. انظر أيضا: لقاء المشير مع اخبار اليوم، ١٩٨٦/٤/٢٦.

(٤٥) الأهرام، ١٩٨٦/٦/١٢.

(٤٦) انظر على سبيل المثال: بيان المشير أبو غزالة، الاهرام، ١٩٨٦/٦/٤ ولقائه مع صحيفة مايو، ١٩٨٦/٦/٩. وكذلك اللقاء مع الفريق عادل خليل، الاهرام، ١٩٨٧/٦/٢٨.
وايضا: انتاج دبابة امريكية فى مصر، الاهرام الاقتصادى، ١٩٨٧/٧/١٣.

العديد من المصادر غير الامريكية [٤٧]، هذا إلى جانب تصدير الأسلحة المصنعة محليا [٤٨].

وواضح مما سبق أن مايثير مخاوف المعارضة هو الاتجاه حثيثا نحو تأكيد الروابط بين القوات المسلحة المصرية والولايات المتحدة. وقد عبرت المعارضة عن ذلك بصوت مرتفع عندما طرح موضوع إقامة الولايات المتحدة لقواعد عسكرية فى الأراضى المصرية، وكذلك عبور السفن الامريكية النووية لقناة السويس، وهذا بجانب دفع مصر لفوائد باهظة عن ديونها العسكرية للولايات المتحدة. حيث تصر الدوائر الرسمية على أنها لاتسمح بإقامة قواعد أجنبية على أرض مصر كما تمنع مرور السفن النووية وأنها تواصل التفاوض مع الولايات المتحدة لخفض الفوائد المفروضة على ديون مصر العسكرية [٤٩]. وفى مواجهة الصعوبات التى يعانيها اقتصاد مصر المحمل بأعباء الديون تظل المعارضة منتبهة إلى احتمال أن يؤدى هذا الوضع إلى خضوع مصر بشكل علنى أو سرى للضغوط الامريكية [٥٠]. ولذلك يستوجب النظر إلى هذه المسألة باعتبارها أحد المحاور المهمة التى سيساهم تطورها فى تحديد الدور المستقبلى للقوات المسلحة إزاء العملية الديموقراطية فى مصر.

وبينما تعبر المعارضة عن مخاوفها بشأن استراتيجية الدفاع من خلال نقدها اليومى للسياسة الحكومية، فإن جانبا بعينه من هذه المشكلة قد استأثر بحملة صحفية مدتها شهران. وذلك هو الجانب الخاص بالإنفاق العسكرى. فقد ردت صحيفة «مايو» بعنف على مطالبة أحد ساسة المعارضة بخفض الإنفاق العسكرى بمقدار نصف بليون جنيه [٥١]. وقد أيده فى مطلبه هذا معارض آخر سبق أن احتل منصب وزير الدفاع فى عهد الرئيس عبد الناصر (الاستاذ أمين هويدى). بل إن هذا الأخير قد ذهب إلى أبعد

---

(٤٧) انظر مثلا: لقاء مع اللواء عادل خليل، الاخبار، ١٩٨٦/٦/٢٦.

(٤٨) الاهرام، ١٩٨٦/٦/٤ و ١٩٨٧/٣/١٩.

(٤٩) محمد عبد المنعم، الزيارة لواشنطن والزوابع التى تصحبها، الاهرام، ١٩٨٦/٦/١٦ وحمدى فؤاد، تقرير عن مفاوضات أبو غزالة فى واشنطن، الاهرام، ١٩٨٦/٦/٢٥ ومحمد عبد المنعم، الاستقرار ضد عدم الاستقرار، الدفاع، عدد رقم ٨، يوليو ١٩٨٦ ومصدر عسكرى يؤكد: ليس صحيحا مانشرته الاهالى حول تخصيص رصيف دائم للأسطول الامريكى بالاسكندرية، الاهرام، ١٩٨٧/٣/١٢.

(٥٠) انظر على سبيل المثال: محمد حمدينو، رصيف دائم للاسطول الامريكى بالاسكندرية، الاهالى، ١٩٨٧/٣/١١ وعادل حسين، كيف يحكموننا وكيف تصدر القرارات، الشعب، ١٩٨٧/٣/١٧.

(٥١) مايو، ١٩٨٦/٦/٩.

من مجرد تأييد مطلب خفض الميزانية نصف بليون جنيه مطالبا بأن يكون بليونا كاملا(٥٢).

وقد تصدى رئيس الدولة بنفسه للرد على المعارضة. وكان ذلك أثناء احتفال تسلم القوات الجوية لطاقم من طائرات الميراج الفرنسية. إذ قال الرئيس بنبرة عتاب: «إن هناك من يجلسون فى غرف مغلقة ويتحدثون عن تخفيض النفقات العسكرية، فى حين أن نصف ميزانية القوات المسلحة يصرف على مرتبات رجال القوات المسلحة ويصرف الباقى على صيانة المعدات العسكرية والإعاشة والملبس» (٥٣). وقد التقى الرئيس بالصحف الرسمية مرتين كرر فيهما نفس الكلام قائلا: «إننى أتألم كثيرا من كثرة الكلام فى هذا الموضوع. الذين يرددونه لايفهمون حقيقته. وإنما هى عملية مزايدة فقط. وأنا اقول لهم حرام عليكم بلدكم. ولو كانت هناك حالات للإسراف فى الإنفاق العسكرى لعزلت فى الحال المسئول عنها ... والواقع إننى فى دهشة من أن ينساق البعض منا خلف دعاوى خفض الإنفاق العسكرى المصرى وهى دعاوى تبناها فى البداية عدد من أنصار إسرائيل ممن يطمحون فى أن تبقى إسرائيل القوة الوحيدة المتفوقة فى هذا الاقليم» (٥٤). وقد استمرت المعارضة تناقش الموضوع إلا أنها فى هذه المرة استهدفت الرد على الرئيس نفسه، وأثارت فى نفس الوقت موضوعات اخرى مثل سرية ميزانية الجيش وإنتاج واستيراد المعدات الحربية وعموما حق المدنيين فى مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية التى تخص قوات بلدهم المسلحة (٥٥). وقد واصلت الصحافة الحكومية ردها على صحافة المعارضة بهذا الصدد (٥٦). وقد تميز الجدال بسمة

---

(٥٢) لقاء مع أمين هويدى، الأهالى، ١٩٨٦/٦/٢٥.

(٥٣) الأهرام، ١٩٨٦/٦/٢٩.

(٥٤) الأهرام، ١٩٨٦/٧/٤. و المصور، ١٩٨٦/٧/٤.

(٥٥) إبراهيم دسوقى أباظة، لاتصادروا على المطلوب، الوفد، ١٩٨٦/٧/٣ وحسين عبد الرازق، نحن والرئيس، الاهالى، ١٩٨٦/٧/٩ و وحيد رأفت، حول حديث رئيس الجمهورية عن قضايا الساعة، الوفد، ١٩٨٦/٧/١٠ ومحمد أحمد لبيب، الإنفاق العسكرى، الوفد، ١٩٨٦/٧/٣١ ومحمد حلمى مراد، الرقابة الغائبة على الإنفاق العسكرى، الشعب ١٩٨٦/٩/٩.

(٥٦) على سبيل المثال: إبراهيم نافع، سؤال لايحتاج إلى جواب، الاهرام، ١٩٨٦/٧/١١ وعصام رفعت، قراءة اقتصادية فى ملف النكسة، الاهرام الاقتصادى، ١٩٨٦/٨/٤.

جديدة هى اشتراك ضباط متقاعدين ذوى رتب عالية فيه [٥٧]. ومنذ ذلك الحين أخذ المشير يؤكد فى كل مناسبة أن القوات المسلحة «ترشد» إنفاقها وتهتم بالكيف لا بالكم [٥٨]. وبرغم أن الجدال كان يتمحور أساسا حول قضية الإنفاق العسكرى إلا أنه قد حمل مغزى أكبر من حيث إنه قد أبرز التوترات القائمة بين الجناحين المدنى والعسكرى للصفوة السياسية المصرية وكشف الخلاف القائم بينهما حول هذا الجانب الحيوى من جوانب قضية الأمن القومى. ولم يكن هذا المغزى المؤثر على استقرار النظام السياسى ككل ليغب عن ذهن رجل جيش ذكى مثل اللواء أحمد فخر فى تعليقه على الموضوع والذى بدا كما لو كان بمثابة إنذار عسكرى إلى المدنيين [٥٩].

وبينما عكس هذا الجدال عن الإنفاق العسكرى نوعا من الصراع القائم داخل صفوف الصفوة السياسية كان هناك مجال آخر لنقد القوات المسلحة يعكس المشاعر المختلطة لرجل الشارع إزاءها. وذلك هو الخاص بامتيازات العسكريين وتدخلهم فى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية. حيث نشأ جدال استمر لعدة أسابيع حول هذا الموضوع قبل أن يثور الجدال المشار إليه أعلاه. وقد افتتح الجدال فى اكتوبر ١٩٨٤ على صفحات «الاهالى» الدكتور سعيد إسماعيل على [٦٠]. وقد رد على الدكتور بشكل سريع بعض كبار ضباط الجيش المتقاعدين، إذ كتب اللواء إبراهيم شكيب يقول: «إنه من الثابت عمليا أن الخدمات - وليس الامتيازات - الممنوحة للقطاع العسكرى فى مصر أقل منها بدرجة ملحوظة عنها فى جيوش دول اخرى عديدة تتميز بتواضع متوسط دخل

---

(٥٧) عميد طيار محمد زكى عكاشة، ماذا نريد: قوات مسلحة أم انكشارية؟، الاهرام الاقتصادى ١٩٨٦/٧/١٤، اللواء أحمد فخر، الإنفاق العسكرى المصرى، الاهرام، ١٩٨٦/٧/٢٥، اللواء إبراهيم شكيب، حول قضية الإنفاق العسكرى، الاهرام، ١٩٨٦/٨/٦.

(٥٨) الاهرام، ١٩٨٦/٧/١٣ و ١٩٨٦/١٠/٢٢.

(٥٩) بتعبير اللواء احمد فخر: «لايمكن أن يحدث حوار ونقاش وتبادل رأى حول الإنفاق العسكرى الا إذا كانت الدولة تملك قدرة عسكرية دفاعية تمنع الأخرين من خلق واصطناع ظروف تهددنا إلى الحد الذى يمنعنا من الحديث والحوار» (الاهرام، ١٩٨٦/٧/٢٥).

(٦٠) سعيد إسماعيل على، عفوا سيادة المشير، الاهالى، ١٩٨٤/١٠/٢٤.

الفرد فيها عنه فى مصر» [٦١].

وقد برر اللواء شكيب قيام الجيش بالنشاطات الاقتصادية على النحو التالى: «ليس بخافٍ على أحد أنه عند الدراسة المستفيضة لعناصر الجدوى الاقتصادية للخطة الخمسية للتنمية برزت الفجوة الرهيبة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون أو بالأحرى الفارق بين ماهو مأمول وبين واقع القدرة على تحقيقه، ومن ثم كان القرار بمشاركة القوات المسلحة بإمكاناتها التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية فى إنجاز بعض أهداف الخطة فى التوقيتات المحددة لها، حيث فرضت قضية التنمية نفسها فرضا» [٦٢].

وفيما بعد دافع اللواء أحمد فخر عن خطة الجيش لتحقيق الاكتفاء الاقتصادى الذاتى على النحو التالى: «ليس من مصلحة أحد ونحن فى دولة يقول دستورها إنها ديموقراطية اشتراكية، أن نتحدث عن أحد أنجح الاعمال الديموقراطية الاشتراكية فى القوات المسلحة وكأنها خروج عن الخط القومى وانعزال عن باقى المجتمع عندما لا تترك القوات المسلحة أبناءها عرضة لعوامل السوق والعرض والطلب وخلو السكن ومقدم الشقق وتقتحم مشكلة الاسكان بطريقة اشتراكية... وقد يقبل الفكر العسكرى المصرى أن يأتى الهجوم على هذه المشروعات من رجال الأعمال والمستثمرين. أما أن يجىء ذلك من المصريين الوطنيين ومن اخوتهم وأقاربهم وجيرانهم فهو أمر محير ويدعو إلى اليقظة والحذر» [٦٣].

وقد واصل الدكتور سعيد إسماعيل على النقاش بالتأكيد على انتقاداته للدور «السياسى» و «الاقتصادى» و «الأمن الداخلى» للقوات المسلحة. وبجانب ذلك أضاف هامشا حول «الاهتمامات الأمنية» بشخصه منذ أن كتب مقالاته السابقة [٦٤]. وقد رد اللواء شكيب مقرا بأنه فى مرحلة سابقة من التاريخ المصرى كان للقوات المسلحة دور سياسى مباشر ولكن ذلك لم يعد قائما بعد [٦٥]. وقد أكد على عدم

---

(٦١) اللواء إبراهيم شكيب، شكرا أيها السادة، الاهالى، ١٩٨٤/١١/٧.

(٦٢) نفس المرجع.

(٦٣) أحمد فخر، الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية، الجمهورية، ١٩٨٥/١/٢٠.

(٦٤) سعيد إسماعيل على، المضنون به على غير أهله، الاهالى، ١٩٨٤/١١/٢١.

(٦٥) اللواء إبراهيم شكيب، لكل شىء آفة، الاهالى، ١٩٨٤/١٢/٥.

إمكانية تحديد خط فاصل بين السياسيين والمثقفين والعسكريين، وأن النقد يجب أن يوجه إلى مدى كفاءة الموظف العام وليس إلى لون الزى الذى يرتديه [٦٦].

وقد قام استاذ القانون الدكتور محمد نور فرحات باختتام النقاش مشيرا إلى التاريخ الوطنى للقوات المسلحة المصرية وفى نفس الوقت إلى مخاطر تدخلها فى الحياة المدنية، وكذلك إلى إمكانية القبول المؤقت لاشتراك الجيش فى المشروعات الاقتصادية مع التمييز الواضح بين الدور الدفاعى للجيش والدور الاقتصادى للمؤسسات المدنية، واخيرا ربط النقاش حول الامتيازات العسكرية بالنقاش حول الامتيازات العامة لمختلف الفئات الاجتماعية [٦٧]. إلا أن الدكتور فرحات قد أضاف للنقاش بعدا آخر هو ذلك المتمثل بالامتيازات القضائية للعسكريين والنابعة عن الفصل بين القضاء المدنى والقضاء العسكرى. حيث تظل محاكمة العسكريين أمام المحاكم العسكرية فقط - حتى بالنسبة للجرائم غير العسكرية - موضعا من مواضع الشكوى التى يستشعرها قطاع من المجتمع المصرى يضم القضاة والمثقفين والسياسيين بل وعامة المواطنين [٦٨].

وبالرغم من أن النقاش السابق قد توقف إلا أن قضية الامتيازات العسكرية وقيام العسكريين بالأنشطة المدنية قد استمرت تطرح على صفحات صحف المعارضة [٦٩]. وبالمقابل استمرت الصحافة الحكومية تثنى على خدمات القوات المسلحة للمجتمع المدنى [٧٠]. وكان هذا أيضا موضوع رسالة علمية كتبها أحد العسكريين (العقيد وحيد

---

(٦٦) المرجع السابق.

(٦٧) د. محمد نور فرحات، حول حكم المؤسسات وتحكم المؤسسات، الاهالى، ١٩٨٤/١٢/١٩.

(٦٨) على سبيل المثال، انظر: عادل عيد، المحاكم العسكرية ليست محاكم: القضاة العسكريون ليسوا قضاة، الشعب، ١٩٨٦/٩/١٦ ورجب البنا، متى يخضع العسكريون للقضاء العام ؟، الاهرام، ١٩٨٧/١/٩. انظر ايضا: المستشار حافظ السلمى، القضاء الطبيعى وحق المساواة أمام القضاء، بحث مقدم إلى مؤتمر العدالة الأول، نادى القضاة، القاهرة، ٢٠-١٩٨٦/٤/٢٤.

(٦٩) عبد الله السيد، عسكرة التعليم، الاهالى. ١٩٨٦/٧/٣٠ وأمين هويدى، كلمة لوجه الله، الاهالى، ١٩٨٦/٧/٣٠ وبيان الأمانة المركزية لحزب التجمع: الديموقراطية فى خطر، الاهالى، ١٩٨٦/٨/١٣ ووحيد رأفت، نحن نرفض هذه الظواهر ونحذر من عواقبها، الوفد، ١٩٨٦/٨/٢١ وجمال سليم، النشاط الاقتصادى للقوات المسلحة، صوت العرب، ١٩٨٦/١٠/٢٦.

(٧٠) انظر على سبيل المثال: علاج المدنيين فى المستشفيات العسكرية، الجمهورية، ١٩٨٦/٥/١٢ وانيس منصور، مواقف (شكر المشير على إسعاف المواطنين بمئة الف زجاجة قطرة من انتاج القوات المسلحة)، الاهرام، ١٩٨٦/٩/٢١ ورئيس الوزراء يؤكد على أن القوات المسلحة تلعب دورا مهما فى تخفيف المعاناة عن المواطنين، الاهرام، ١٩٨٦/١٢/١٦ والرئيس يوافق على إخلاء القوات المسلحة لقطعة أرض وتحويلها لمصيف ببور سعيد، الاهرام، ١٩٨٧/٣/١٩. انظر كذلك: محمد عبد النبى، القوات المسلحة فى عهد مبارك، شباب بلادى، ١٩٨٧/٧/١١.

مهدى عامر) [٧١]. وقد ظلت تلك واحدة من القضايا الخلافية بين الجناحين الحاكم والمعارض من الصفوة المصرية، وكذلك بين المعارضة المدنية والقضاء المدنى فى كفة والعسكريين فى كفة أخرى.

إن الشكوى الثلاثية للمعارضة المصرية بالنسبة للقوات المسلحة (استراتيجية الدفاع - الإنفاق العسكرى - امتيازات العسكريين) إنما تمثل عنصرا مهماً من عناصر التوتر بين قطاع من الصفوة المدنية من ناحية والصفوة العسكرية المدنية الحاكمة من ناحية أخرى. وهى تعكس الإطار العام لطبيعة الحكم المحددة تاريخيا فى مصر حيث تلعب الدولة دورا مركزيا فى المجتمع للدرجة التى تؤكد بها سلطتها على حساب - وليس على أساس مشاركة - المجتمع المدنى. والتجربة الليبرالية الراهنة فى مصر هى أقرب إلى «أوتوقراطية متعددة الاحزاب» أو هى شكل من «ليبرالية الدولة» حيث حرية التعبير مكفولة نسبيا لتخفيف الضغوط الاجتماعية بدرجة ما. وهذا لايغير من القالب الأساسى لإخضاع المجتمع المدنى لسلطة الدولة وإن أصبح ذلك بواسطة حزب للدولة يتنافس فى انتخابات ذات مشاركة محدودة من قبل الهيئة الناخبة - بغض النظر عن الأرقام الرسمية - مع ضمان حصوله على أغلبية الثلثين لتمرير قرارات الدولة المركزية والتى من أهمها اتفاق جناحى الصفوة الحاكمة المدنى والعسكرى على شخص رئيس الدولة [٧٢].

إن ميراث اللامبالاة العام، ومركزية الدولة، والمشاركة العسكرية الفعلية فى السلطة، بجانب تخفيض التوترات الاجتماعية عن طريق درجة من درجات الليبرالية السياسية، كل هذا يجعل احتمال استيلاء العسكريين على السلطة فى مصر أمرا غير محتمل. إن النظام يعمل. فحتى عندما تم استدعاء الجيش لقمع انتفاضة يناير

---

(٧١) اخيرا: تقييم دور القوات المسلحة فى التنمية الاقتصادية، الاهالى، ١٩٨٦/٦/٤ وتقييم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، النصر، يوليو ١٩٨٩.

(٧٢) انظر مثلا المظاهر المعلنة لتأييد القوات المسلحة لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية: الاهرام، ١٩٨٧/٦/٣٠ و ١٩٨٧/٧/٢١ (كتابة اسم الرئيس مبارك بتشكيل الطائرات فى السماء) وكذلك حرص الرئيس مبارك على حضور احتفالات تخريج الضباط: الاهرام، ٨٧/٧/٢٢ وكذلك: ٦ سنوات مع الرئيس مبارك (حديث للمشير)، اخبار اليوم، ١٩٨٧/٨/٨ والقوات المسلحة تبايع مبارك لفترة رئاسة ثانية، النصر، اغسطس ١٩٨٧. لاحظ ايضا تحفظ المعارضة على تدخل القوات المسلحة فى السياسة على هذا النحو (مثلا: سعد الغنام، نهايته، الاحرار، ١٩٨٣/٧/٦).

١٩٧٧ [٧٣] وتمرد فبراير ١٩٨٦ [٧٤] عاد الجيش إلى ثكناته مرة اخرى وظلت السلطات المدنية مسيطرة [٧٥]. ان المثل السائر بين كثير من المدنيين فى مصر هو أن الجيش لايحتاج إلى الاستيلاء على السلطة لأنه يجلس بالفعل على قمتها. والبعض يمكن أن يضيف الصعوبات التكنيكية لتدبير الانقلابات عن طريق مجموعات صغيرة وسط جيش ضخم كالجيش المصرى. وإذا حدث، فإنه يجب أن يكون انقلابا من القيادة العليا للجيش، وهى نفسها قلب النواة المؤثرة فى أعمال السلطة المدنية. وهنا يجد التعميم التالى مكانا له:

«خارج امريكا اللاتينية من الصعب الإشارة إلى حالات من الدولة المستبدة التى تمثل عادة رد فعل قمعى لوجود قطاع شعبى راديكالى قوى، أو لوجود مطالب ملحة لبورجوازية قومية مسيطرة، أو لوجود حالة من الاستقطاب الشديد والصدام الماثل بين هذا وذاك. فباستثناء تركيا والفلبين هناك احتمال ضئيل لتكرار نموذج الارجنتين وشيلى فى الشرق الاوسط وآسيا» [٧٦].

ومع ذلك فإن طمأنة النفس من خلال هذه الصورة أمر جد خطير. فالموقف المصرى يتضمن عناصر أخرى يجب أخذها فى الحسبان. أولا: لقد اعتاد العسكريون المصريون خلال حوالى أربعين عاما العمل تحت القيادة السياسية لرجال عسكريين مثلهم. وحتى الآن لم يختر الرئيس مبارك نائبا لرئيس الجمهورية، فإذا وقع اختياره على شخصية عسكرية مرة أخرى فمن المحتمل أن تستمر بالبلاد فى رحلة الرئاسة حتى العقد الأول من القرن القادم. إن سيكولوجية العسكريين الذين لم يعتادوا على تلقى الأوامر من المدنيين، وسيكولوجية الأمة التى لم تعتاد على أن يقودها أحد غير العسكريين

---

(٧٣) حول هذه الانتفاضة انظر: حسين عبد الرازق، مصر فى ١٨ و ١٩ يناير ، دار الكلمة، بيروت، سنة ١٩٧٩.

(٧٤) حول هذا التمرد انظر: الاهرام، ١٩٨٦/٣/٤ والجمهورية، ١٩٨٦/٤/٤.

(٧٥) Hamdi Saleh, Egypt's Crisis Gives Mubarak a New Image, Los Angeles Times, 21.3.1986.

(٧٦) Robert Bianchi, op. cit., p. 536.

من الجدير بالذكر أن ضعف الاحتمال الموضوعى للانقلاب العسكرى لاينفى وجود الفكر الانقلابى لدى البعض من ضباط الجيش بل وبعض المحاولات الصغيرة لتجسيده. وفى هذا الإطار تقع عملية الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤ وما تردد لدى بعض دوائر المعارضة (الشعب، ١٩٨٧/٥/١٩) من وجود تنظيم سرى تم اكتشافه فى الجيش، وهو مانفاه على وجه العجلة وبلغة حادة الفريق إبراهيم العرابى رئيس أركان القوات المسلحة (الاهرام، ١٩٨٧/٥/٢٠) إلا أن صحيفة «الشعب» عاودت تأكيده مرة أخرى (عادل حسين، كارثة الاتفاق السرى مع امريكا، الشعب، ١٩٨٧/٥/٢٦).

ستصبح بذلك هى السيكولوجية التى ترسخت لدى المصريين مايزيد على نصف قرن.

ثانيا: إن عودة الجيش إلى الثكنات بعد إخماد تمرد فبراير ١٩٨٦ لايمكن اعتبارها مثلا مستمرا. وذلك لسبب بسيط هو أن ذلك التمرد قد مثل مشكلة داخلية فى إطار المؤسسة الحاكمة وكان من الممكن أن تعالج عبر «عملية» وليس عبر «مجابهة» مع السكان المدنيين الذين قد يفرض تمردهم على نحو مشابه تغييرات سياسية أبعد مدى، بما فى ذلك التغيير فى اتجاه مزيد من العسكرة للنظام السياسى (٧٧). صحيح إن انتفاضة ١٩٧٧ قد مثلت مجابهة مع السكان المدنيين. لكن فى ذلك الوقت كان الرئيس السادات يتمتع بشرعية مدنية أحرزها نتيجة لإنجازه فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبدرجة كافية للرد على أى أفكار عسكرية للاستيلاء على السلطة.

ثالثا: إن التجربة الديموقراطية فى مصر لاتقوم على قاعدة عريضة. فالقوة السياسية الرئيسية فى البلاد هى مجموعات النخبة المنخرطة فى صراع الشعارات السياسية وتحمل أفكارا عتيقة، كما تبدى درجة مذهلة من عدم النضج الفكرى والسياسى سواء على مستوى السياسة الصراعية أو على مستوى السياسة التفاهمية داخل المجتمع. والأغلبية الساحقة من السكان لاتثق فى كل هذا، ولهذا فإن هذه الأغلبية تمثل مرشحا طبيعيا لقبول صيغة اوتوقراطية بديلة للحكم من الممكن أن تحقق درجة أفضل من الانضباط والنظام. وفى إحدى المرات بدا الجيش ملوحا بنقطة نظام إزاء الجدل الذى لاينتهى حول مزايا وعيوب ثورة يوليو ١٩٥٢ حسبما تراها القوى السياسية المتنافسة فى البلاد (٧٨). لكنه عندما تزداد حدة التوتر فى المستقبل، قد يكون مطلوبا من الجيش أكثر من مجرد نقطة نظام.

رابعا: إن الصيغة البديلة للتغيير قد تكون هى الطريق إلى الجنة، وهذه هى المهمة التى يمكن أن تقوم بها الحركة الإسلامية التى - برغم كونها كغيرها حركة من حركات الصفوة - إلا أن لديها أرضية شعبية أوسع وترتكز على قاعدة اقتصادية قوية تتمثل فى شبكة البنوك والشركات الإسلامية. صحيح إن الجيش هو الحاجز المنيع ضد الاستيلاء الإسلامى على السلطة بالوسائل غير البرلمانية. ولكن الحركة الإسلامية قد تثبت قوتها إلى حد أبعد - ربما من خلال هبة شعبية اخرى من أجل الخبز - للدرجة

---

(٧٧) أحمد عبد الله، بعد العاصفة الاولى، العرب، ١٩٨٦/٤/٩.

(٧٨) فليتوقف المتحاورون، النصر، يوليو ١٩٨٦.

التى تقنع العسكريين بعمل صفقة بين الطرفين. وعلى أية حال فإن قيادة الجيش لا تألو جهدا فى اثبات «إسلاميتها» تماما مثل وسائل الإعلام والحزب الحاكم. كما أن المشير قد أكد مرارا على الاساس الإسلامى للعقيدة العسكرية المصرية (٧٩)، وهو لايفتقد الرضا من طرف السياسيين الإسلاميين المدنيين (٨٠).

خامسا: حقا إن البيئة الدولية قد اصبحت تشجع على المزيد من الديموقراطية وتحبذ القليل من الحكم العسكرى. ولكن هذا هو العالم الثالث حيث لاتستسلم القوى العظمى بسهولة لخسارة أتباعها أو شركائها. فبرغم كل شىء قام «الشياطين» الامريكيون بعقد صفقة مع «المجانين» الإيرانيين فى لحظة مبكرة من حرب المصطلحات التى دارت بينهما. فعندما يتعلق الأمر بحماية مصالح قوة عظمى ذات نفوذ فى بلد من بلدان العالم الثالث لايوجد استبعاد من حيث المبدأ للاتفاق مع العسكريين أو الإسلاميين أوكليهما.

سادسا: توجد بمصر أزمة اقتصادية واجتماعية، يكفى لتبيان مدى عمقها واتساعها أن نذكر: تضاؤل موارد البترول، وثقل الديون الخارجية الكبيرة، وضغوط الأجيال الجديدة غير القادرة على الحصول على تعليم رخيص (ناهيك عن أن يكون مجانا) أو وظيفة مناسبة أو حتى مسكن للزواج. وفى كل مكان فى هذا العالم أينما وجدت إدارة مدنية غير كفء أو فاشلة فى معالجة الأزمة الاجتماعية، وفى غياب إمكانية استبدالها بإدارة مدنية أخرى أكثر كفاءة، يتم استدعاء العسكريين للقيام بالمهمة. ومصر ليست استثناء من ذلك.

إن الجيوش لاتتخذ موقفا ثابتا فى مواجهة العمليات الديموقراطية فهى تهدد البعض بينما تدع البعض الآخر وشأنه. إذن مايهم هو نوع ومدى العمليات الديموقراطية التى نتكلم عنها. إن المقارنة بين ممارسة الديموقراطية السياسية ومقدار ممارسة الديموقراطية الاجتماعية ليست أقل أهمية من المقارنة بين النصوص الديموقراطية

---

(٧٩) على سبيل المثال: أبو غزالة فى ختام الندوة الاستراتيجية : الاستراتيجية العسكرية المصرية نابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية، الاهرام، ٤ و ١٩٨٧/٣/٦. وكذلك: أبو غزالة فى تخريج دفعة فى الكلية الحربية، الاهرام، ١٩٨٧/٧/١٦. وحول الاصول التاريخية لازدياد الجرعة الدينية فى التوجيه المعنوى داخل القوات المسلحة منذ حرب ١٩٦٧ انظر حديث اللواء محمد رشدى حسان فى: الشعب، ١٩٨٨/١١/١.

(٨٠) محمد عبد القدوس، سبق ذكره.

والمشاركة الحقيقية.

إن مستقبل الديموقراطية فى مصر يتوقف على مدى اتساع العمليات الديموقراطية فى كافة مجالات الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية معا. وفيما يخص مسلك القوات المسلحة إزاء الديموقراطية فهو يمكن أن يتغير مثلما تتغير العمليات الديموقراطية نفسها. ولايمكن وضع تكهنات دقيقة لتوقع اتجاه هذا التغير، فالتكهنات تخدم المواقف الساكنة وليست المتغيرة. وهذا اكثر من صحيح فى حالة بلد كمصر عرفت عنه الصلابة التاريخية والقدرة على الاستمرار * .

---

* - بعد الانتهاء من اعداد هذه الدراسة نشر الباحث الامريكى روبرت سبرنجبورج دراسته التالية :-

Robert Springborg, The President and the Field Marshal: Civil-Military Relations in Egypt Today , Middle East Report (MERIP) , No. 147 , July - August 1987.

وتركز هذه الدراسة على وجود صراع سياسى بين الرئيس والمشير كما تمتلىء بالمعلومات الخاصة بقاعدة القوة التى يبنيها المشير لتدعيم موقعه بحيث أصبح من المتعذر إبعاده إلا من خلال «ثورة تصحيح». وفى تقديرنا أنه برغم دقة متابعة الباحث لهذا الجانب من الوضع السياسى المصرى ووجوب النظر فى توقعه أن تنشأ فى مصر «دولة شمولية على النمط الامريكى اللاتينى تكون قاعدة قوتها التحالف بين العسكريين والبورجوازية الكبيرة» إلا أنه قد بالغ فى استخراج دلالات التفاصيل الذاتية لصراع القوى عند قمة السلطة المصرية، كما هون من شأن القوة الدستورية والفعلية لمنصب رئيس الدولة والتى تعينه فى اللحظات الحرجة على حسم الصراع لصالحه (انظر نموذج مايو ١٩٧١)، مثلما هون من شأن الطبقة الوسطى المصرية والصفوة المدنية عموما فى مناخ التعدد السياسى المحلى والانفتاح السياسى الدولى بحيث أصبح من المتعذر أن يقتصر دورها على «الوقوف على جانب الطريق للتصفيق لمن ينتصر فى صراع السلطة» حتى ولو صح ذلك بالنسبة للأغلبية الشعبية غير المشاركة فى الحلبة السياسية. ولا ينفى ذلك اتفاقنا مع الباحث بشأن الاخطار العامة لتدخل الجيش فى الحياة السياسية وشدة ارتباطه بإحدى القوتين العظميين على نحو ماتشير ملاحظاتنا الختامية. (كتبت هذه الملاحظة قبل إقالة المشير أبو غزالة من منصبه).

المؤسسة العسكرية والنظام السياسى المصرى

١٩٥٢ - ١٩٨٠*

د. مجدى حماد

يمكن القول إن دراسة المؤسسة العسكرية فى إطار النظام السياسى المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨٠) لابد وأن تدخل فى اعتبارها ثلاثة متغيرات أساسية:

أولها : هزيمة القوات المسلحة المصرية، والعربية فى فلسطين عام ١٩٤٨ وبدء مرحلة جديدة فى تاريخ المنطقة كلها عنوانها: «الصراع العربى - الإسرائيلى».

وثانيها : قيادة القوات المسلحة المصرية لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ التى كانت بدورها بداية لمرحلة جديدة.

وثالثها : إدراج مبدأ «بناء جيش وطنى قوى» ضمن ماعرف بمبادىء ثورة ٢٣ يوليو الست التى اعتبرت دليلا للعمل الثورى فور نجاح «حركة الجيش».

وفى حقيقة الأمر فإن هناك درجة عالية من الترابط والتفاعل بين هذه المتغيرات الثلاثة لأن الهيمنة العربية والمصرية فى حرب فلسطين كانت من ضمن الدوافع وعلى الأقل دوافع التعجيل بثورة يوليو، كما أن مبدأ بناء الجيش الوطنى القوى كان ضرورة أساسية لحماية هذه الثورة - من ناحية، ولتصفية العدوان الإسرائيلى من على أرض فلسطين ومن الأرض العربية كلها - من ناحية ثانية.

على أن الحديث عن المكانة التى احتلتها المؤسسة العسكرية فى النظام السياسى المصرى والدور البارز الذى مارسته على المستويين الداخلى والخارجى يستوجب ابتداء الحديث عن «تنظيم الضباط الأحرار» والذى شكلت قيادته فيما بعد «مجلس قيادة الثورة» الذى تولى نيابة عن المؤسسة العسكرية واستنادا إليها، عملية توجيه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى البلاد منذ عام ١٩٥٢. فلقد قامت

* نشرت فى: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى - البناء السياسى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥.

ثورة يوليو بواسطة تنظيم «الضباط الأحرار» ومن المتفق عليه أن هذا التنظيم لم يكن فيما يبدو حزبا سياسيا بالمعنى المعروف للأحزاب... وتفصيل ذلك :

- إن الضباط الأحرار وإن جمع بينهم النزوع الوطنى والسخط على الفساد إلا أنهم كانوا على قدر من الاختلاف فى الهويّات السياسية لايسمح باحتمال تكوينهم حزبا أو انتماءهم لسياسة واحدة متسقة، حتى بعد انفراد «كتلة الوسط» داخل مجلس قيادة الثورة بالقيادة والسلطة خاصة منذ عام ١٩٥٤.

- إن التنظيم تكون من مجموعات من الضباط تلتف كل منها حول أحد أفرادها وتترابط بالاهتمامات السياسية المشتركة، مع العلاقات الشخصية وزمالة العمل. ثم انبنى التنظيم من التقاء الجماعات والأفراد عند القيادة الفردية لجمال عبد الناصر. وقد تكون القيادة الفردية هنا أمراً لزم بالضرورة عن وجود التنظيم داخل الجيش، أو هو لازم بالضرورة بسبب وجود القيادة الفردية كبديل عن الوضوح الفكرى السياسى.

- إن الضباط الأحرار الذين حرصوا على استغلال وضعهم كضباط فى الجيش كانوا جماعة سياسية محدودة العدد، لم تتجاوز المائة ضابط، تريد أن تحرك المؤسسة العسكرية ضد النظام القائم فى عمل سياسى. وهناك الفارق الأساسى بين مواريثهم وخبرات الأحزاب التى تحرك جماهيرها بالشعارات السياسية وبالأهداف المعلنة. ولكن الضباط الأحرار لو فعلوا ذلك لشاع أمرهم ولأصابتهم سهامهم. وهكذا لم يكن أمامهم إلا قنوات العمل الإدارى (لا العمل السياسى) ولا العلاقات الوظيفية التى تربط الرئيس بمرؤسيه لا التى تربط الكادر بجماهيره.

تلك هى جذور الخبرة السياسية التنظيمية للنظام السياسى المصرى بعد ثورة يوليو شكلتها حركة الضباط الأحرار، وحسبما فرضتها الظروف الملموسة لتكوينها ونشاطها. وهى على وجه التحديد :

- العمل السياسى بواسطة الدولة وأجهزتها الإدارية والتنفيذية.
- ارتباط الولاء السياسى بالولاء للدولة كتنظيم وامتزاج الولاءين معاً.
- تركز النشاط السياسى حول القيادة الفردية القائمة على رأس الدولة والمجتمع.
- اتخاذ النشاط السياسى شكل الأوامر الإدارية والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلات الوظيفية.

فالزعامة ممتزجة بالرئاسة، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الإدارية، والثورة من

الناحية التنظيمية قامت من داخل جهاز الدولة كتنظيم فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية وامتزجت السياسة فيها بالإدارة.

ومن المهم هنا أن نلاحظ أن مثلما كان جمال عبد الناصر رئيس الدولة حتى ١٩٧٠ هو مركز حركة الضباط الأحرار وأكثرهم اتصالا بالضباط وبالقوى السياسية المختلفة قبل الثورة، فإنه ظل أكثرهم اتصالا بمختلف الضباط أيضا بعد الثورة، مدركا أن قوته تأتى من صلته الوثيقة بزملائه فى مختلف الأسلحة وبالمؤسسة العسكرية ككل... وخاصة بعد تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للجيش فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٣.

ويلزم لذلك ان نعرض لانعكاس هذه المعالم والاصول المرتبطة بالوصاية العسكرية على المجتمع على كيفية «تنظيم الدولة التى يحكمها العسكريون»، ويمكن القول إن بناء النظام السياسى المصرى قام على مايلى:

١- ***تغيير التركيب الاجتماعى للقوات المسلحة:***

لقد كان طبيعيا أن تحدث الثورة تغييرا كبيرا فى سمات القوات المسلحة الاجتماعية وأن يختلف تركيبها الاجتماعى تماما عما كان عليه قبل الثورة. فكما أن مئات السنين من السيطرة الخارجية والداخلية قد خلقت أوضاعا اجتماعية أصبحت تشكل العقبة الحقيقية فى طريق إعادة البناء الداخلى للوطن، فإنها قد خلقت أيضا فى القوات المسلحة أوضاعا اجتماعية لاتتمشى مع منطق الثورة ولا روح العصر وكان لابد من إزالتها والقضاء عليها.

فمن ناحية أولى كان من الطبيعى أن تحدث عمليات «تطهير» داخل القوات المسلحة المصرية، خاصة وأن الحركة قد صدرت عن صغار الضباط، بينما كان كبار الضباط جزءا متكاملا مع الطبقة الارستقراطية الحاكمة فى مصر قبل الثورة.

ففى صباح يوم ٢٣ يوليو لم يعد فى العاصمة «لواء» مطلق السراح إلا محمد نجيب وكافة الرتب العليا من عقيد فما فوق، منعوا من الذهاب إلى وحداتهم وتركوها حتى يتبين الأمر ولم يبق إلى جوار اللواء محمد نجيب إلا العقيد أحمد شوقى قائد الكتيبة ١٣ والذى انضم للضباط الأحرار فى الأيام القليلة السابقة للحركة. وقد أصبح الصف الأول من الجيش فى رتبة «البكباشى» أو المقدم والذين عادوا للعمل بعد ذلك فى القوات المسلحة برتب أعلى من هذه الرتبة عادوا وهم يدركون أن تغييرا عنيفا قد حدث وأن الأقدمية المطلقة لم تعد هى أساس السلطة. لقد خرج من الخدمة كل الذين يحملون رتبة فريق أو لواء وكذلك الذين يحملون رتبة عميد (عدا اثنين هما محمد

إبراهيم الذى عين رئيسا لاركان الحرب، وعبد الحميد نعمت الذى عين وكيلا لوزارة الحربية).

ومن ناحية ثانية قامت الثورة بعد ذلك بتعديل قوانين الخدمة العسكرية وتطويرها فى ضوء أهدافها القومية والتطور الاجتماعى والاقتصادى فى مصر وتم إصدار القانون رقم ٥٠٥ لعام ١٩٥٥ وهو يحتوى على الأسس التالية :

أ - إن القوات المسلحة باعتبارها الدرع التى تحمى بناء المجتمع فلابد أن تتساوى جميع فئات الشعب من الفلاحين والعمال والمثقفين فى أداء ضريبة الدم.

ب - التوسع فى تجنيد ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة لمسايرة التطوير الفنى والتكنولوجى ومايتطلبه ذلك من ثقافات وخبرات خاصة تساعد على الإعداد المادى والمعنوى للفرد المقاتل.

جـ - فتح أبواب التطوع للخدمة العسكرية وتشجيع أصحاب المؤهلات والحرف على الانخراط فى السلك العسكرى لإيجاد طائفة من محترفى الجندية يسهمون فى إعادة بناء القوات المسلحة بما يتمشى مع التطور الحربى الحديث.

د - إدخال نظام الاختبارات المهنية والثقافية والنفسية والطبية بهدف تحديد مستويات الأفراد واستعدادهم الشخصى بما يساعد على توزيعهم على الأسلحة المختلفة طبقا للكفاءة والمقدرة.

هـ - الدراسة الكاملة للحياة العائلية والاجتماعية المصرية بما يحقق للأسرة الاستقرار المادى والمعنوى عند تجنيد أحد أبنائها وتوفر لها العائل بما يحفظ كيانها وتطبيق ذلك فى صورة اعفاءات مؤقتة أو نهائية.

و - إتاحة الفرصة كاملة للطلاب للتأجيل للدراسة لحين الحصول على المؤهل الدراسى طبقا لنوع الدراسة.

وعلى ضوء التطبيق العملى لهذا القانون والقوانين المعدلة له خلال خمسة وعشرين عاما أمكن الاستفادة الكاملة من مختلف فئات الشعب بكافة مستوياته فى تطوير القوات المسلحة المصرية وتدريبها ورفع كفاءتها وإيجاد المقاتل القادر على متابعة التطور التكنولوجى لفن الحرب.

ولقد كان للتوسع الكبير فى تجنيد ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة من العوامل الرئيسية فى إعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد العدوان الإسرائيلى فى يونيو عام ١٩٦٧. فلقد أسهمت هذه العناصر الشابة المؤهلة إسهاماً فعالاً فى سرعة إقامة البناء

بما بذلته من جهد متصل وتدريب شاق وسرعة فى الاستيعاب مع تقدير كامل للمسئولية، كانت جميعها حوافز لتحقيق ذلك المجهود الجبار الذى سوف يذكره التاريخ بكل فخر لقواتنا المسلحة حيث ظهرت بشائره فى عبورها المجيد لقناة السويس فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ومن ناحية ثالثة : كانت الكليات العسكرية البرية والبحرية والجوية، فيما مضى هى المصدر الوحيد لإمداد القوات المسلحة بأفرعها المختلفة بحاجتها من الضباط. وكان هذا النظام مبنيا على أسس «ارستقراطية» بحيث يكمل صرح النظام الطبقى فى القوات المسلحة ويحقق أغراض المستعمر والطبقة الحاكمة آنذاك. وقد أحدث ذلك النظام «هوة» سحيقة بين الضباط وجنودهم فلا تربطهم أى مشاعر موحدة أو أحاسيس مشتركة.

وقد قضت الثورة على هذه الطبقة الارستقراطية وفتحت أبواب الكليات العسكرية لجميع فئات الشعب بلا تفرقة بسبب الأصل أو المستوى الاجتماعى ووضعت شروطا عامة أساسية وموضوعية للقبول كما أصبح التعليم فى هذه الكليات بالمجان للجميع حتى لاتكون المصروفات حائلا دون أى فرد من أفراد الشعب.

كذلك فإن القانون رقم ٢٣٢ لعام ١٩٥٩ فى شأن الخدمة والترقى لضباط القوات المسلحة أتاح التعيين فى رتبة الملازم لضباط الشرف الفنيين أو المساعدين الاول الفنيين مع التدرج فى الترقى وفقا للمؤهلات الحاصلين عليها.

كما نص القانون رقم ٢٣٥ لعام ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية للضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة على الترقية إلى رتبة الملازم الشرفية مع المساعدين الاول مع التدرج فى الترقى حتى رتبة الرائد الشرفية.

وتخريج وإعداد الضباط من بين أفراد القوات المسلحة سواء كان بالقبول فى الكليات العسكرية أو الترقية إلى الرتب الأصلية أو الرتب الشرفية يعنى تحطيم الارستقراطية التى كانت تتصف بها القوات المسلحة قبل الثورة وإتاحة مبدأ تكافؤ الفرص للجميع لكى يتقدم الصفوف كل من أصبح جديرا بذلك.

٢ - دور العناصر العسكرية فى الحياة السياسية :

يلحظ المتتبع للسلوك السياسى لقيادة ثورة يوليو اتجاهين يبدو وأنهما على السطح متباينين وربما متناقضين :

أولهما : إن تحليل التشكيلات الوزارية التى خلفت الوزارة المدنية الوحيدة التى

شكلت بعد الثورة تشهد اتجاها عاما نحو تزايد تغلغل العسكريين فى الحكومة وفى الأجهزة المدنية، عموما، ويوضح هذا الاعتماد الذى اتخذ شكلا متدرجا أن الجيش كان السند الحقيقى للسلطة الجديدة، وأنه لم يكن هناك مصدر رئيسى آخر يعتمد عليه. وأن الوزارات التى ابتعد عنها العسكريون وتولاها مدنيون منذ بداية الحركة لم تتجاوز وزارات العدل والاشغال والاقتصاد فقط أما بقية الوزارات فقد مر عليها العسكريون فى مرحلة أو أخرى.

وثانيهما : إن إبعاد الجيش عن السياسة كان هدفا أساسيا من أهداف القيادة الجديدة فى مصر بعد استقرار الأمر لها فى الحكم وبعد تصفية محاولات الانقلاب وإخراج العناصر المضادة أو ذات الشخصيات البارزة من الجيش فضلا عن زيادة نفوذ أجهزة الأمن.

وفى الواقع فإن عملية زرع الضباط فى الأجهزة المدنية - أى الاتجاه الأول - كان محاولة لتأكيد ابتعاد الجيش أو إبعاده عن السياسة - أى الاتجاه الثانى - حيث إن عملية الاستعانة بالضباط لإجادتهم وتفوقهم فى الناحية الإدارية وانضباطهم فى تنفيذ التعليمات كان اختيارا للطريق السهل بدلا من تكوين كادرات من خارج الجيش، بجانب أنه كان وسيلة لإبعاد بعض الشخصيات المؤثرة داخل الجيش.

وعندما تولى محمد نجيب منصب رئيس الوزراء فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ كان أول عسكرى يتولى هذا المنصب فى تاريخ مصر الحديث بعد محمود سامى البارودى فى أيام عرابى. وفى وزارة ١٨ يوليو ١٩٥٣ التى شكلها نجيب تولى عبد الناصر وزارة الداخلية - واعتبر عبد الناصر منذ ١٩ مايو ١٩٥٣ نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة - كما تولى عبد اللطيف البغدادى وزارة الحربية، وصلاح سالم وزارة الإرشاد القومى، وعين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للجيش مع منحه رتبة اللواء. وفى أكتوبر ١٩٥٣ اشترك فى الوزارة ضابطان آخران هما جمال سالم وزيرا للمواصلات، وزكريا محيى الدين وزيرا للداخلية. وفى ابريل عام ١٩٥٤ أصبح عبد الناصر رئيسا للوزارة واستمر يرأسها حتى استفتى عليه كرئيس للجمهورية عند الاستفتاء على دستور ١٩٥٦ فى يونيو ١٩٥٦ وبذلك تولى رئاسة الجمهورية خلفا لمحمد نجيب. وفى يونيو ١٩٥٦ ألغى مجلس قيادة الثورة، وفى سبتمبر من نفس العام، بعد إقرار الدستور الجديد خلع الضباط ملابسهم العسكرية.

وفى الفترة الممتدة من وزارة محمد نجيب التى شكلها فى سبتمبر ١٩٥٢ وحتى آخر

تعديل وزارى أجراه عبد الناصر فى ١٩٦٨/١٠/٢٨ بلغ عدد من تولوا المناصب الرئيسية فى النخبة السياسية التى تولت السلطة فى مصر ١٣١ شخصية بينهم ٤٤ من العسكريين (بنسبة ٣٣,٦٪) والباقى من المدنيين (٦٦,٤٪) إلا أن هؤلاء المدنيين كانوا فى الغالب - تحت سيطرة العسكريين، كما أن متوسط المدة التى كان يستمر فيها أحد العسكريين فى منصبه تصل إلى خمس سنوات، بينما تصل إلى ثلاث سنوات فقط بالنسبة للمدنيين، وفى جميع الوزارات كانت نسبة العسكريين فى المناصب القيادية تتراوح بين النصف والربع.

وبالإضافة إلى رئاسة الجمهورية، فإن جميع المناصب القيادية العليا تولاها الضباط بصفة ثابتة، فكان كل نواب الرئيس من العسكريين، كما كان الأفراد الخمسة الذين تولوا رئاسة الوزارة كلهم من العسكريين (محمد نجيب - جمال عبد الناصر - وعلى صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان[٣]) كما تولى العسكريون أهم الوزارات؛ الحربية والإنتاج الحربى والمخابرات. وكانت وزارة الداخلية حكرا على ضباط الجيش، زكريا محيى الدين، ثم شعراوى جمعة (باستثناء عبد العظيم فهمى ضابط الشرطة) كما تولى وزارة الإرشاد القومى العسكريون أيضا، وسيطر العسكريون على مراكز توجيه الرأى العام، وتولى العسكريون رئاسة مجالس إدارات الصحف أو رئاسة تحريرها.

كما تدفق العسكريون على المراكز الكبرى فى وزارة الخارجية، ففى ١٩٥٢ لم يوجد فى الخارجية المصرية سفراء من العسكريين سوى اللواء على نجيب فى بيروت واللواء محمد سيف الدين فى عمان وفى عام ١٩٦٢ بلغ عدد العسكريين ٧٢ ضابطا من بين مائة هم إجمالى المناصب الرئيسية فى الوزارة. وكان جميع سفراء مصر فى أوربا فى ١٩٦٢ من الضباط عدا ثلاثة من المدنيين.

ووجدت وزارات تبادل العسكريين مع المدنيين منها التخطيط والتعليم والبحث العلمى والشباب والسد العالى والشئون الاجتماعية، أما الوزارات ذات الطابع الفنى فقد تولاها مدنيون حيث يصعب على العسكريين القيام بها كالإسكان والمالية والتجارة. لكن فى التحليل الأخير اتبعت وسائل عديدة لضمان سيطرة العسكريين على هذه الوزارات المدنية.

وبهذا الصدد، لعب العسكريون «التكنوقراط» دورا مهما، فظهروا فى مراكز قيادية منذ أواخر الخمسينيات، وحلوا محل كثير من المدنيين والعسكريين الآخرين، وهؤلاء الضباط هم الذين حصلوا على درجات علمية فى الهندسة والطبيعة والصحافة والقانون والتاريخ والعلوم السياسية.

والفئة التى تأتى فى المستوى الثانى هى المستوى الوزارى وهى فئة وكلاء الوزارات - قدر عدد العسكريين عام ١٩٦٤ بـ ١٣ فقط بين ١٣٧، هم عدد أفراد هذه الفئة، وربما كان ذلك لما تتطلبه تلك المناصب من خبرة فنية وبيروقراطية عالية تفرضها طبيعة هذه المراكز الحساسة. وبالنسبة للفئات التى تلى مستوى وكالات الوزارات من البيروقراطية بلغ عدد هؤلاء فى عام ١٩٦٢ نحو ٥٧٦٦ منهم ٣٧١٤ من ضباط الجيش (والشرطة) فى الوزارات المختلفة. وبالنسبة للمحافظين، وفى أول تطبيق لنظام الإدارة المحلية وتعيين المحافظين فى سبتمبر ١٩٦١ كان من بين المحافظين الـ ٢١ الذين تم اختيارهم ١١ من ضباط الجيش و ٥ من ضباط الشرطة. وكان من بين المحافظين سبعة من الضباط الأحرار هم وجيه أباظة - وحمدى عبيد- وإسماعيل فريد - ومحمد البلتاجى - ومحيى الدين أبو العز - وحمدى عاشور - وصلاح الدين الدسوقى. وفى المؤسسات العامة والبنوك لم يتول العسكريون مراكز رئيسية، لما تفرضه من درجة عالية من الكفاءة والتدريب الفنى التخصصى.

أيضا فقد سيطر العسكريون والضباط الأحرار على وجه الخصوص على التنظيمات السياسية التى أقيمت فى مصر، كبديل عن الأحزاب السياسية فسيطر العسكريون على هيئة التحرير والاتحاد القومى، وعندما حُلَّ هذا الأخير وحل محله تنظيم الاتحاد الاشتراكى خضع أيضا لسيطرة العسكريين فعين زكريا محيى الدين مسئولا عن القاهرة، وحسن إبراهيم عن الاسكندرية - وكمال رفعت عن الجيزة. وكانت نسبة العسكريين حتى الأمانة العامة ٧٥٪ فى عام ١٩٦٢ وفى عام ١٩٦٤ أصبحت ٦١,٩٪ ثم وصلت إلى ٥٦,٣٪ فى ١٩٦٥ وفى أوائل ١٩٦٧ انخفضت إلى ٥٣,٣٪ حتى سبتمبر ١٩٦٧ ثم أصبحت ٤٢,٩٪ فى ١٩٧٠. وفى قيادة التنظيم ظل - بصفة مستمرة - عدد من الضباط الأحرار وكانوا هم أنفسهم الذين يسيطرون على المراكز الرئيسية فى البناء الحكومى والمناصب العليا.

وعندما شكل - فى عام ١٩٦٤ - التنظيم الطليعى، داخل الاتحاد الاشتراكى تكونت أمانته من ١٢ عضوا (شعراوى جمعة، وعبد المجيد شديد و د. حسين كامل بهاء الدين وراضى عز الدين وأحمد شهيب، ومحمد المصرى، وأحمد كامل، و د. عبد المعبود الجبيلى، ويوسف عزولى ومحمد عروق وأحمد حمروش ومحمود أمين العالم) نصفهم من العسكريين. وقد ضم هذا التنظيم كثيرا من قادة الجيش مثل محمد فوزى ومحمد أحمد صادق.

ومن الملاحظات الجديرة بالتنويه هنا هى نوعية الضباط المختارين لمناصب السلطة

العليا إذ إن معظمهم كانوا ضباطا فى المخابرات العامة أو المخابرات الحربية (على صبرى وكمال رفعت وطلعت خيرى وشعراوى جمعة وسامى شرف وثروت عكاشة، وعبد القادر حاتم، وأمين هويدى وتوفيق عبد الفتاح وعبد المحسن أبو النور). وبذلك يمكن القول إنه إذا استثنينا التكنوقراطيين مثل صدقى سليمان ومحمود يونس وعبد الوهاب البشرى، فإن بقية العسكريين كانوا من المدربين فى أجهزة المخابرات والمتخرجين منها. الأمر الذى انعكس على اسلوبهم فى الحكم حيث اعتمدوا على السرية والانغلاق والتقارير وليس الانفتاح المباشر والحقيقى على الجماهير.

وربما كان هذا دافعا أيضا إلى اهتمام أجهزة العمل السياسى على مختلف تشكيلاتها (هيئة التحرير - الاتحاد القومى - الاتحاد الاشتراكى) بكتابة تقارير تساند أجهزة الأمن فى عملها. ولم يقتصر هذا الاسلوب على العسكريين وحدهم وإنما امتد إلى المدنيين أيضا.

وفى هذا الجو تغلبت نظرية الولاء على الخبرة ولم يعد غريبا ظهور عنصر العسكريين وخاصة المرتبطين بأجهزة الأمن فى مراكز تبعد تماما عن طبيعتهم ومعرفتهم، وكما حدث فى مناصب الوزارة حدث فى كثير من المناصب الاخرى الحساسة.

ملحـــق
قوائم بأسماء الضباط الأحرار
وأعضاء مجلس قيادة الثورة ونواب رئيس الوزراء
ونواب رئيس الجمهورية

---

(١)

كشف بأسماء الضباط الأحرار الذين وردت أسماؤهم فى مذكرات السيد عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة «الجزء الثانى» ولم ترد فى القرارات الوزارية أرقام ١٣٨٦ لسنة ١٩٧٢ و ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ ورقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٨.

مقدم/ محمد طاهر الشربينى
رائد/ محمد فهمى محمد أحمد
عميد/ مصطفى كمال محمدى
م. أ/ محمود جمال الدين عباس
ملازم. ث/ محمد أحمد عرفة
لواء زائد/ أحمد وحيد الدين حلمى
نقيب/ حسن حسن عـــلام
نقيب/ أحمد شفيق أبو عوف
نقيب/ محمد حلمى إبراهيم
عميد/ صلاح الدين أيوب محمد
عميد/ مراد أحمد عبد العظيم سكر
ملازم. أ/ محمد حلمى عبد الخالق حلمى
ملازم. أ/ صلاح الدين إحسان نصحى
ملازم ث/ بهى الدين أحمد مرتضى
نقيب/ حسن حلمى بلبل

مقدم/ محمد أمين الخشاب
رائد/ محمد محمد حنفى
عميد/ أحمد محمد حجازى
لواء. م. رائد/ عباس محمد عوض الله
لواء. م. رائد/ ممدوح جاد التهامى
لواء. م. نقيب/ عبد العزيز فهمى عبد الرحيم
نقيب/ صلاح الدين السيد حنفى
خ. م. نقيب/السيد حمزة على فهمى
ملازم. أ/ محمد عاطف السيد حنفى
ملازم. ث/ محمد على خليل
ملازم. ث/ كمال الدين محمد حنفى
لواء. م. رائد/ حامد محمود على
خ. م. نقيب/ محمد عبد الفتاح أبو الفضل
نقيب/ فتحى أحمد على سليمان
نقيب/ مراد أمين خليل
خ. م. نقيب/ عبد العزيز هندى مخيمر
نقيب/ حسين محمد حمزة
ملازم. أ/ جلال محمود فهمى الهريدى
خ. م. رائد/ عاطف محمد عبده سعد
خ. م. نقيب/ محمد أحمد حسن
خ. م. نقيب/ محمود حسين عبد الناصر
مقدم/ محمد عادل لطفى
عميد/ حسين كامل محمد رضا
لواء. م. مقدم/ محمد الشافعى عبد الهادى
خ. م. مقدم/ محمود زكى عبد اللطيف
لواء. م. رائد/ أحمد فهمى طويلة
لواء. م. نقيب/ أحمد عبود الزمر

الضباط فى السلطة

(٢)

أولا : اللجنة التأسيسية :

سميت «اللجنة التأسيسية» عام ١٩٤٩ لقيادة تنظيم الضباط داخل الجيش دون أسم «الضباط الأحرار» حتى ذلك الحين - وقد ضمت كلا من :

١- جمـال عبـد الناصـر
٢- خالـد محـيى الديـن
٣- كمـال الدين حسـين
٤- حسـن إبراهيـم
٥- عبد المنعم عبد الرؤوف

ثانيا : اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار :

سميت «اللجنة التنفيذية» للضباط الأحرار عام ١٩٥٠ وضمت أعضاء اللجنة التأسيسية السابق ذكرهم بالإضافة إلى كل من :

١- صـلاح سـالم
٢- جمـال سـالم
٣- عبد اللطيف البغدادى
٤- عبـد الحكيم عامـر
٥- أنـور السـادات

وفى عام ١٩٥٢ تم ضم كل من :

١- زكـريا محـيى الدين
٢- حسـين الشـافعى

جدول رقم (٣)
أعضاء مجلس قيادة الثورة

الاسم	الرتبة ١٩٥٢	مجلس قيادة الثورة	اللجنة التنفيذية	السلاح	تاريخ العزل
١ - جمال عبد الناصر	بكباشى	١	١	المشاه	-
٢ - محمد نجيب	لواء	١	-	=	١٩٥٤
٣ - عبد الحكيم عامر	صاغ	١	١	القيادة العامة	١٩٦٧
٤-عبد المنعم عبد الرؤوف	بكباشى	١	-	المدفعية	١٩٥٣
٥- عبد اللطيف البغدادى	قائد جناح	١	١	الطيران	١٩٦٤
٦ - كمال الدين حسين	صاغ	١	١	المدفعية	١٩٦٢
٧ - حسن إبراهيم	قائد سرب	١	١	الطيران	١٩٦٦
٨ - خالد محيى الدين	صاغ	١	١	الفرسان	١٩٥٢
٩ - زكريا محيى الدين	بكباشى	١	١	المشاة	١٩٦٨
١٠ - جمال سالم	قائد جناح	١	١	الطيران	١٩٥٦
١١ - صلاح سالم	صاغ	١	١	القيادة العامة	١٩٥٥
١٢ - يوسف صديق	بكباشى	١	-	المشاة	١٩٥٤
١٣ - حسين الشافعى	بكباشى	١	١	الفرسان	١٩٧٢
١٤ - أنور السادات	بكباشى	١	١	الإشارة	-

جدول رقم (٤)

اللجنة العليا لهيئة التحرير

الاسم	المنصب	ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار
١ - جمال عبد الناصر	سكرتيرا عاما	١	١
٢ - عبد اللطيف البغدادى	مديرا ماليا	١	١
٣ - حسن إبراهيم	مشرفا عاما	١	١
٤ - إبراهيم حسن التهامى	نائبا للسكرتير العام	١	-
٥ - أحمد عبد الله طعيمة	مشرفا عاما للاتحادات والنقابات	١	-
٦ - حسين عبد القادر	مسئولا ماليا	١	-
٧ - وحيد رمضان	قائدا للشباب قسم الميليشيا	١	-
٨ - عادل طاهر	مشرفا عاما للشباب	١	-

جدول رقم (٥)

نواب رئيس الجمهورية ١٩٥٣ - ١٩٨٠

الاسم	ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار
١ - عبد الحكيم عامر	١	١
٢ - عبد اللطيف البغدادى	١	١
٣ - كمال الدين حسين	١	١
٤ - حسن إبراهيم	١	١
٥ - زكريا محيى الدين	١	١
٦ - حسين الشافعى	١	١
٧ - أنور السادات	١	١
٨ - على صبرى	١	١
٩ - حسنى مبارك	-	-

جدول رقم (٦)

رؤساء الوزارات فى مصر ١٩٥٤ - ١٩٨٠

الاسم	عسكرى	مدنى	ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار
١ - لواء محمد نجيب	١	-	-	-
٢ - جمال عبد الناصر	١	-	١	١
٣ - على صبرى	١	-	١	-
٤ - زكريا محيى الدين	١	-	١	١
٥ - صدقى سليمان	١	-	١	-
٦ - د. محمود فوزى	-	١	-	-
٧ - د. عزيز صدقى	-	١	-	-
٨ - أنور السادات	١	-	١	١
٩ - د. عبد العزيز حجازى	-	١	-	-
١٠ - ممدوح سالم	١	-	-	-
١١ - د. مصطفى خليل	-	١	-	-
١٢ - محمد حسنى مبارك	١	-	-	-

جدول رقم (٧)

نواب رئيس الوزراء فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠

الاسم	مدنى	عسكرى	ضباط أحرار
١ - سليمان حافظ	١	-	-
٢ - جمال عبد الناصر	-	١	١
٣ - كمال الدين رفعت	-	١	١
٤ - عبد الحسن أبو الحسن	-	١	١
٥ - د. محمود فوزى	١	-	-
٦ - د. عبد القادر حاتم	-	١	١
٧ - د. مصطفى خليل	١	-	-
٨ - د. عبد المنعم القيسونى	١	-	-
٩ - زكريا محيى الدين	-	١	١
١٠ - د. ثروت عكاشة	-	١	١
١١ - عباس رضوان	-	١	١
١٢ - على صبرى	-	١	١
١٣ - حسين الشافعى	-	١	١
١٤ - د. عزيز صدقى	١	-	-
١٥ - كمال رمزى ستينو	١	-	-
١٦ - صدقى سليمان	-	١	١
١٧ - أحمد عبده الشرباصى	١	-	-
١٨ - نور الدين طراف	١	-	-
١٩ - محمود يونس	-	١	١
٢٠ - محمود رياض	-	١	١
٢١ - سيد مرعى	١	-	-
٢٢ - شعراوى جمعة	-	١	١
٢٣ - محمد عبد السلام الزيات	١	-	-
٢٤ - محمد عبد الله مرزبان	١	-	-
٢٥ - ممدوح سالم	-	١	-
٢٦ - د. عبد العزيز حجازى	١	-	-
٢٧ - د. عبد العزيز كامل	١	-	-
٢٨ - المشير أحمد إسماعيل	-	١	-
٢٩ - د. محمد حافظ غانم	١	-	-
٣٠ - إسماعيل فهمى	١	-	-
٣١ - فريق أول محمد عبد الغنى الجمسى	-	١	-
٣٢ - أحمد سلطان	١	-	-
٣٣ - فكرى مكرم عبيد	١	-	-
٣٤ - د. أحمد فؤاد محيى الدين	١		-
٣٥ - فريق كمال حسن على	-		-
٣٦ - لواء محمد نبوى إسماعيل	-		-
٣٧ - أحمد عز الدين هلال	١	-	-
٣٨ - د. عبد الرزاق عبد المجيد	١	-	-
المجموع	٢٠	١٨	١٣

(الجدول رقم ٨)

أ - اللجنة المركزية الأولى للإدارة المحلية فى ج.ع.م. (١٩٦٠)

الاسم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية
حسين الشافعى (رئيسا)	١	-	١	١
زكريا محيى الدين	١	-	١	١
كمال الدين حسين	١	١	١	١
عبد المنعم القيسونى	-	١	-	-
بشير العظمة (سورى)	-	-	-	-
أحمد عبد الكريم (سورى)	١	-	-	-

ب - اللجنة الإقليمية (المصرية) الأولى للإدارة المحلية فى ج. ع. م. (١٩٦٠)

الاسم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية
كمال الدين حسين (رئيسا)	١	-	١	١
محمد أبو نصير	-	١	-	-
عباس رضوان	١	-	١	-
محمد نصير	١	-	١	-
توفيق عبد الفتاح	١	-	١	-
حسن صلاح الدين	-	١	-	-
أحمد المهروكى	-	١	-	-
أحمد نجيب هاشم	-	١	-	-

جدول رقم (٩)

المحافظون فى ج.ع.م. فى العام ١٩٦٠

الاسم	عسكرى	ضابط بوليس	هيئة الضباط الأحرار	مدنى
حسن عبد اللطيف	١	–	١	–
محمد حمدى عاشور	١	–	١	–
أحمد حمدى عبيد	١	–	١	–
وجيه أباظه	١	–	١	–
محمد أحمد البلطجى	١	–	١	–
عبد المحسن أبو النور	١	–	١	–
عبد الفتاح حسن فؤاد	١	–	١	–
سعد الدين زايد	١	–	١	–
صلاح الدسوقى	–	١	–	–
صادق عبد اللطيف	–	١	–	–
إسماعيل فريد	١	–	١	–
أحمد خورشيد	–	١	–	–
عبد الرءوف عاصم	–	١	–	–
محمود طلعت	–	١	–	–
عبد الحفيظ أبو سنة	–	١	–	–
عبد العزيز على	–	١	–	–
أمين متولى موسى	–	١	–	١
محيى الدين أبو العز	١	–	١	–
عصام الدين حسون	–	–	–	١
عمر محمد سعفان	–	–	–	١
عماد الدين إبراهيم رشدى	–	–	–	١

(جدول رقم ١٠)

الضباط، و«الضباط الأحرار»، والمدنيون فى المستويات المركزية للاتحاد القومى فى ج.ع.م.

المستويات المركزية	مصرى	سورى	عسكرى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع
١ - التنفيذية المؤقتة للاتحاد القومى فى آيار - مايو ١٩٥٧	٤	-	٤	٤	٤	٤
١٢ - اللجنة البرلمانية للاتحاد القومى فى كانون الأول - ديسمبر ١٩٥٧	١٣	-	٧	٧	١	١٣
٣ - اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى كانون الثانى - يناير ١٩٥٨	١٣	-	٨		٧	١٣
٤ - المجلس الأعلى للاتحاد القومى فى حزيران - يونيو ١٩٦٠	٥	١	٦	٥	٥	٦
٥- اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى حزيران - يونيو ١٩٦٠	١٢	٦	١٠			١٨
٦ - اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام للاتحاد القومى فى حزيران - يونيو ١٩٦٠	٣	٢	٤	٣	١	٥
٧ - المكتب التنفيذى للاتحاد القومى فى الإقليم المصرى فى حزيران - يونيو ١٩٦٠	٦	-	٧	٧	١	١٦

(جدول رقم ١١)

الضباط «والضباط الأحرار». والمدنيون فى المستويات المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى

الأجهـزة المركـزية	عسكرى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع
١- اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد الاشتراكى فى تشرين الأول - أكتوبر ١٩٦٢.	١٢	١٢	٨	١٩
٢- اللجنة المركزية المؤقتة للاتحاد الاشتراكى فى شباط - فبراير ١٩٦٣.	١٧	١٧	٨	٣٦
٣- السكرتارية العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى فى تشرين الثانى - نوفمبر ١٩٦٤.	١٨	١٨	٦	٢٤
٤- اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى تشرين الثانى - نوفمبر ١٩٦٦.	٧	٧	٥	٧
٥- اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى تشرين الأول - أكتوبر ١٩٦٨.	٥	٥	٤	٩
٦- السكرتارية العامة للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى تشرين الأول - أكتوبر ١٩٦٨.	٤	٤	١	٦

جدول رقم (١٢)

البنية التركيبية لمجلس الاتحاد الأول فى ج.ع.م. (١٩٥٧)

المهنة الأصلية	مرشحون	أعضاء
ضباط عسكريون	٥٩	٣٠
ضباط بوليس	٣٩	١٤
وزراء	١٦	١٦
وكلاء وزراء	-	٣
موظفو حكومة	١١٩	٢٠
قضاة ومحامون	٢٥٥	٥٤
رجال أعمال	٦٥	٩
مدرسون	٩٥	٩
تجار ومتعهدون وأصحاب أملاك	١١٤	٢٢
شيوخ قبائل - وعمد ومشايخ	١٢٦	٤٦
موظفو القطاع الخاص ، محاسبون	٤١	١١
صحفيون ومستخدمو الإذاعة	٢٣	١٠
أطباء - صيادلة - مهندسون	١٥٢	٣٤
أعضاء مجالس بلدية	٢١	-
مزارعون	١٥١	٤٦
عمال	٢٨	٣
خبراء	٣	-
طلاب	٣	-
نساء	٥	٢

جدول رقم (١٣)

الأصول العسكرية للسفراء فى مصر

العام	عسكرى	المجموع	النسبة ٪
٦١ - ١٩٦٢	٢٤	٤٧	٥١ ٪
٦٢ - ١٩٦٣	٣٠	٥٠	٦٠ ٪
٦٣ - ١٩٦٤	٤٤	٦٤	٦٨ ٪
٦٤ - ١٩٦٥	٥٣	٧١	٦٧ ٪
٦٥ - ١٩٦٦	٥٤	٧١	٦٨ ٪
٦٦ - ١٩٦٧	٤٦	٧٣	٦٣ ٪
٦٧ - ١٩٦٨	٥٠	٧٨	٦٤ ٪
٦٨ - ١٩٦٩	٣٧	٦٧	٦٥ ٪

جدول رقم (١٤)

الضباط «والضباط الأحرار» والمدنيون فى الوزارات المختلفة فى ج.ع.م.

(١٩٥٣ - ١٩٧٠)

وزارة	عسكرى	مدنـــى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع (أ)	النسبة المئوية (ب)
١٨ / ٦ / ١٩٥٣	٤	١٥	٣	٣	١٩	٢٦
١٩٥٣/١٠/٤	٦	١١	٥	٣	١٧	٣٥
١٩٥٤/٤/١٧	٩	١١	٨	٨	٢٠	٤٥
١٩٥٤/٨/٣١	١١	١٠	١٠	١٠	٢١	٥٢
١٩٥٦/٦/٣٠	٦	١٣	٦	٦	١٩	٣٠
١٩٥٨/٣/٦	٧	١٣	٧	٦	١٩	٣٧
١٩٥٨/١٠/٨	١٣	١٧	١٣	٦	٣٠	٤٣
١٩٦١/٨/١٧	١٤	١٤	١٤	٦	٢٨	٥٠
١٩٦٢/١٠/١٩	١٣	١٣	١٣	٦	٢٦	٥٠
١٩٦٣/٩/٢٩	١٧	١٩	١٧	٨	٣٦	٤٧
١٩٦٤/٣/٢٥	١٥	٢٤	١٥	٩	٣٩	٣٦
١٩٦٥/١٠/٢	١٧	١٩	١٧	٣	٣٦	٤٧
١٩٦٦/٦/١٠	١٩	١٤	١٩	٤	٣٣	٥٨
١٩٦٧/٦/١٩	١٩	١٠	١٩	٣	٢٩	٦٦
١٩٦٨/٣/٢٠	١٣	١٩	١٣	٢	٣٢	٤١
١٩٦٨/١٠/٢٨	١٣	٢٠	١٣	٢	٣٣	٤٠
المجموع من الفترة ١٩٥٤/٤/١٧ إلى ١٩٧٠/٩/٢٨	١٨٦	٢١٥	١٨٤	٧٥	٤٠١	-

(أ) ويتضمن هذا نواب الرئيس والوزراء. أما نواب الوزراء فقد تم استثناؤهم وفقا لدستور ج.ع.م المؤقت الذى لايعتبرهم حملة مناصب وزارية، كما أن الوزراء السوريين فى عهد الوحدة لم يدخلوا فى تكوين هذه القائمة.

(ب) النسبة المئوية معطاه بأرقام تقريبية وتعبر عن نسبة العسكريين من مجموع الوزارة.

جدول رقم (١٥)
الوزراء المدنيون فى أكثر من أربع وزارات فى ج.ع.م
(١٩٥٣ - ١٩٧٢)

الاسم	عدد القوات التى كان فيها منصب وزارى
محمود فوزى	١٧
نور الدين طراف	١١
عزيز صدقى	١١
محمد عبده الشرياصى	١٠
عبد المنعم القيسونى	٩
حسن الباقورى	٨
مصطفى خليل	٨
سعيد مرعى	٨
حسن عباس زكى	٧
محمد النبوى المهندس	٧
سعيد يوسف	٦
فتحى رضوان	٦
أحمد حسنى	٦
كمال رمزى ستينو	٦
محمد أبو نصير	٥
محمد لبيب شقير	٥

المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية
فى فترة الرئيس مبارك ١٩٨١ - ١٩٨٧*

د. جهاد عودة

فى هذه الدراسة، اعتمادا على الإسهامات النظرية والمفهومية المختلفة، سيتم اقتراح مقترب لدراسة صنع السياسة الخارجية مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية. وهذا المقترب Approach يمكن أن يطلق عليه مقترب التطور الموقفى Situational Evolution وقد تم تطبيق هذا المقترب بشكل شامل فى دراسة سابقة للكاتب تحت عنوان «دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير ١٧٦٠ - ١٧٧٢ ومحمد على باشا ١٨٠٥ - ١٨٤٨» [١] ولكن دون أن يتم أى طرح نظرى مصاحب. إلا أنه يلاحظ أنه فى الطرح النظرى المقترح يوجد بعض التطوير للنظرة التى قامت عليها هذه الدراسة.

يقوم هذا الطرح حول دور المؤسسة العسكرية فى صنع السياسة الخارجية على المقولات النظرية - المفهومية الثلاثة التالية :

١- إن المؤسسة العسكرية هى متغير ارتباط ليس فقط بين المجتمع والدولة ولكن أيضا بين ماهو داخلى وماهو خارجى.

٢- إن طبيعة التأثير فى العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية تعتمد على التفاعل بين عناصر ومظاهر التغير النظامى على المستويين العالمى والإقليمى وعناصر ومظاهر التغير الوظيفى فى بناء وهياكل القدرات التعبوية والإنتاجية فى المجتمع بالمعنى الواسع.

---

* قدمت كورقة بحثية فى مؤتمر «السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير»، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٨٨.

(١) جهاد عودة، «السلوك الخارجى لمصر: دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير ١٧٦٠-١٧٧٢ ومحمد على باشا ١٨٠٥-١٨٤٨». فى: د. على الدين هلال (محرر). دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧): ص ٦٩-١٣٢.

٣- لطبيعة المؤسسة العسكرية باعتبارها المحتكر الأول للعنف العسكرى فهى تنغمس فى صنع السياسة الخارجية باعتبارها نخبة قرار وجماعة مصالح استراتيجية.

هناك مجموعة من الشروط المفهومية - الامبريقية والتى تشكل العلاقات الأولية للموقف فى السياسة الخارجية، وهى (أخذا فى الاعتبار أن موضوع البحث هو دور المؤسسة العسكرية) :

١- توزيع وتطوير الإبداع التكنولوجى بين الجماعات والفئات المختلفة فى إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع.

٢- مدى الاندماج المؤسسى والنخبوى للمؤسسة العسكرية فى هيكل الدولة.

٣- مدى تركيز الثقافة السياسية السائدة على أفضلية موضوعات متعلقة بجماعات أو فئات معينة.

٤- مدى الاندماج والتفتت فى النظام الإقليمى الدولى والنظام الوظيفى الدولى Regime المرتبطين بتشكيل الأهداف الداخلية والخارجية للنخبة الحاكمة.

وتقوم هذه النظرة على المبادىء المعرفية - التحليلية التالية :

١- إن السياسة الخارجية هى إحدى السياسات العامة للدولة.

٢- إن مخرج السياسة الخارجية يمكن أن يكون موضوعه إحدى ديناميات هياكل القوة الداخلية.

٣- إن الفرق فى التحليل بين السياسة الخارجية لدولة من دول العالم الثالث وإحدى الدول من الدول الصناعية المتقدمة، هو ان النظام الإقليمى والنظام الوظيفى الدولى يشكلان محددا استراتيجيا للسياسة الخارجية لدولة الهامش.

٤- يكون من المفضل تحليليا أن تفهم السياسة الخارجية باعتبارها عملية من عمليات التغير الدولى. وهذا معتمد على فهم النظام الدولى باعتباره فى المقام الأول ليس نظاما من مراتب القوة Hierarchy ، ولكن باعتباره إطارا مشكلا من التفاعل الصراعى والتعاونى داخل وبين انظمة إقليمية ووظيفية متقاطعة مع بعضها البعض.

وبناء على ماسبق فالتحليل المعتمد على منظور التطور الموقفى، يبدأ بتعريف وتحديد حدود الموقف الذى يتفاعل فيه الفاعل مع ضغوط وديناميات هذا الموقف. وهناك ثلاث مجموعات من المحددات التى تحدد الموقف وهى :

١- نظام السياسات العامة للدولة.

٢- الانظمة الإقليمية والوظيفية الدولية ذات الصلة بنظام السياسات العامة.

٣- علاقة الفاعل بنمط العلاقة بين المجتمع والدولة. (الفاعل المراد بحثه فى هذا البحث هو المؤسسة العسكرية).

بناء على تحليل هذه المجموعات الثلاث من المحددات، يمكن بناء خريطة امبريقية لموضوعات السياسة الخارجية Issue-Areas ومدى التداخل والارتباط أو الانفصال بينها. الأمر الذى يسهل معه اكتشاف مدى ارتباط الظروف الموضوعية وأهداف الفاعل فى إطار السياسة الخارجية مع هذه الموضوعات. ومن المحتمل امبريقيا أن نجد حالات تتراوح من فاعل مرتبط بموضوع واحد Single Issue Actor إلى فاعل مرتبط وبدرجات مختلفة مع موضوعات متعددة Multi-Issue Actor

فى حالة المؤسسة العسكرية كفاعل مرتبط بموضوع واحد يمكن أن تتولد لدينا أربع حالات احتمالية من العلاقات الارتباطية وهى :

قوة الفاعل	أهمية الموضوع
١- فاعل ضعيف	موضـــوع مهـــم
٢- فاعل قـــوى	موضوع ضعيف الأهمية
٣- فاعل قـــوى	موضـــوع مهـــم
٤- فاعل ضعيف	موضوع ضعيف الأهمية

فإذا كان هناك فاعل مرتبط بموضوعات متعددة ولنقل على سبيل المثال أربعة موضوعات فى نفس الموقف، فإنه قد يكون من المتصور أن تتوافر بالنسبة له هذه الأربع حالات المشار إليها، فى نطاق زمنى معين.

أما بالنسبة لعلاقات التأثير والتأثر بين الفاعل والموضوع فهى أربع علاقات محتملة: الفاعل كمدخل والفاعل كمخرج والفاعل كأثر والفاعل كمحدد. ويتوقف تحقق واحدة دون الأخرى على التغيرات الناتجة عن التفاعل بين نظام السياسات العامة والأنظمة الإقليمية والوظيفية الدولية وعلاقة الفاعل بنمط العلاقة بين المجتمع والدولة.

ففى دراسة سابقة للكاتب عن البدو كقوة سياسية [٢]، خلص الباحث إلى أن البدو رغم ضعفهم كتكوين اجتماعى فقد كانت لهم علاقة ارتباط ببعض موضوعات السياسة الخارجية وهى السلام مع إسرائيل والصراع مع ليبيا. حيث تأثر البدو بشكل إيجابى

---

(٢) جهاد عودة، «البدو كقوة سياسية معاصرة: حالة مصر»، محاضرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى ١٩٨٨/٥/١١.

وخاصة بدو الصحراء الغربية بقرارات السياسة الخارجية تجاه ليبيا وإسرائيل. ولكن لوحظ أيضا أن ضعفهم الاجتماعى كان عائقا كبيرا أمام قدرتهم على ترجمة هذا الارتباط إلى نفوذ لهم على السياسة الخارجية المصرية. هذا بالإضافة إلى خشيتهم بأن يتحول التوجه المصرى من حالة الصراع إلى حالة الوفاق مع ليبيا فيصابون بالضرر. بمعنى آخر أنهم حاولوا أن يتفادوا أن يكونوا مخرجا للسياسة الخارجية المصرية فى حالة وفاقها مع ليبيا.

فى الجزء التالى من البحث سيتم التطبيق الأولى لهذا المقترب على علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة الخارجية فى عهد مبارك من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧.

المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية ١٩٨١ - ١٩٨٧ :

حالة فاعل مرتبط بموضوعات متعددة

أولا : نظام السياسات العامة للدولة :

هناك أربع ظواهر اقتصادية - اجتماعية حكمت خلال هذه الفترة توجه هذا النظام من ناحية، وصاغت ديناميات ترتيب الأفضليات داخله من ناحية أخرى. وهذه الظواهر الأربع هى :

١- ظاهرة تزايد النفقات العامة [٣].

٢- ظاهرة اختلال الأجور والأسعار [٤].

٣- ظاهرة الديون الخارجية [٥].

٤- ظاهرة انخفاض الإنتاجية [٦].

مايهمنا فى هذا المقام هو أثر هذه الظواهر على نظام السياسات العامة. تمثل هذا الأثر سواء عل توجه أو ديناميات هذا النظام فى التالى :

١- العمل على منح بعض المؤسسات فى الدولة قدرا من الاستقلال المالى الذاتى بغرض القيام بأنشطة تساعد هذه المؤسسات على التمويل الذاتى [٧].

---

(٧) جهاد عودة، «جهاز سلطات الدولة المصرية»، بحث تحت الإعداد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

(٣) حمدى عبد العظيم، أربع ظواهر اقتصادية فى مصر»، (القاهرة : مطبعة دار البيان، ١٩٨٧)، ص ١٠٦-١٩٣.

(٤) المرجع السابق، ص : ١٣-٩٧.

(٥) التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٦، ص ١٠٣-١١٥.

(٦) التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٧، ص ٤٤٣-٤٤٨.

٢- السعى لرفع إسهام القطاع الخاص سواء بالتمويل أو المشاركة فى خطة الدولة وسياستها العامة.

٣- التوجه نحو تنشيط التصدير بغرض رفع نسبة مكون العملة الأجنبية فى دخل الدولة القومى.

٤- فرض قيود إدارية على عملية الاستيراد بغرض التحكم فى الأسعار.

٥- الاعتماد على بند المنح والمساعدات فى تمويل عملية الإصلاح الاقتصادى من ناحية وفى تمويل بعض التزامات الدولة الضرورية من أجل الاستقرار السياسى، من ناحية أخرى.

٦- التخطيط من أجل إعادة صياغة مواصفات الوظائف الإدارية الفنية من ناحية والاهتمام ببرامج إعادة التأهيل وتطوير التعليم من ناحية أخرى.

٧- التركيز على تكامل البرامج الحكومية بين القطاعات الاقتصادية ومجالات النشاط المختلفة.

٨- التوجه نحو تطبيق اجراءات إدارية واقتصادية بهدف ترشيد الإنفاق الحكومى.

٩- إبداع اجراءات إدارية ومالية واقتصادية بغرض رفع نسبة موارد الدولة.

ثانيا : الأنظمة الإقليمية والوظيفية الدولية:

يمكن ملاحظة أن هناك نظامين إقليميين وثلاثة أخرى وظيفية ذات ارتباط بتوجه وديناميات السياسة العامة. أما النظامان الإقليميان فهما العربى [٨] والافريقى [٩]. أما الأنظمة الوظيفية فهى السلاح والتكنولوجيا الغربية [١٠] وصندوق النقد الدولى [١١] نظام اليونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) [١٢].

مايهمنا فى هذا المقام هو معرفة أثر هذه الانظمة فى تقاطعها مع بعضها البعض وتفاعلاتها فى خلق مشاكل أو أزمات أو فرص لمصر خلال الفترة ١٩٨١ -١٩٨٨. وهناك خمس مجموعات من الآثار، وهى :

---

(٨) التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٥، ص ١٤٩-١٧٣.

وأيضا التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٧، ص: ١٨٦-٢٠٠.

(٩) IISS Strategic Survey, 1986-87, pp. 180-186.

(١٠) التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٥، ص ٤٠٩-٤١٦.

(١١) التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٧، ص: ١٥٩-١٨٨.

(١٢) المرجع السابق.

١- ازدياد درجة وفرص ومجالات التعاون الوظيفى بين الدول العربية مما أتاح لمصر أن تعود للاندماج فى العالم العربى، (وفى بعض المجالات ان يستمر اندماجها حتى بعد كمب ديفيد)، على مستوى موضوعات السياسات الدنيا Low politics مثل التعاون الأمنى والفنى والرياضى... إلخ.

٢- نتيجة لازدياد التفكك فى نظام صندوق النقد الدولى وذلك بمعنى انخفاض الثمن السياسى كنتيجة للاعتراض على بعض مطالب الصندوق، ونشاط الدول الدائنة فى الجنوب فى إطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تم توسيع هامش المناورة المصرية سواء من حيث ترتيبات أقساط الديون وفوائدها، أو من زاوية القدرة على توفير سيولة نقدية من خلال القروض من بنوك التنمية الإقليمية (كبنك التنمية الافريقى).

٣- نتيجة لاندماج مصر فى نظام السلاح والتكنولوجيا الغربية، استطاعت مصر أن تقوم بتطوير بعض القدرات التى أتاحت لها فى ضوء التمزق الاستراتيجى للمشرق العربى وانتشار الصراعات ذات الكثافة المنخفضة فى افريقيا أن تخلق من ناحية سوقا فرعيا للتجارة بهذه القدرات ومن ناحية أخرى أن تولد بعض النتائج الإيجابية التى لها علاقة بالمكانة فى النظام الدولى بصفة عامة والنظامين العربى والافريقى بصفة خاصة.

٤- نتيجة لاندماج مصر فى نظام صندوق النقد الدولى أصبح هناك حد معين للإنفاق الحكومى يجب على مصر أن تعمل على ألا تتجاوزه، الأمر الذى أدى بمصر أن تبدع وتدعم إجراءات مؤسسية بهدف تخفيض الإنفاق الحكومى. وقد اتخذ ذلك شكلين أساسيين، أحدهما يتعلق بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى، وثانيهما يتصل بإعادة التوازن فى الميزانية من خلال زيادة موارد الدولة. وقد انعكس ذلك على تفضيل أى نشاط خارجى يسمح بتوليد دخل إضافى وعلى تدعيم أى نشاط خارجى يسعى إلى تحجيم الضغوط الناشئة عن الاندماج فى هذا النظام على صانع القرار.

٥- اتاح الاندماج فى نظامى النقد الدولى والتكنولوجيا الغربية أن يتم تحديث بعض القطاعات فى مصر بشكل أكبر من غيرها. وهذه القطاعات هى المرتبطة بوسائل الاتصال وأعمال الاستثمار والتجارة فى السلع غير التقليدية. وقد أدى ذلك إلى التأكيد على أهمية دور مصر فى النظامين العربى والافريقى، من خلال تبادل الخبرات بالمكانة.

ثالثا : علاقة الفاعل (المؤسسة العسكرية) بنمط العلاقة بين المجتمع والدولة

اتخذت العلاقة بين المجتمع والدولة خلال فترة الدراسة نمط الضغوط والتعهدات المتعاكسة Cross Commitments and Pressures . وهذا يعنى أنه خلال هذه الفترة حكمت ثلاث مجموعات من المتناقضات هذه العلاقة، وهى: (١٣)

- تشجيع ونمو الاستيراد والقطاع الخاص فى مواجهة ميراث دولة الرفاهية الاجتماعية.

- تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات فى مواجهة المحافظة على السيطرة والنفوذ من جانب الدولة.

- التوتر الحاد بين آليات السلطوية السياسية وآليات الليبرالية السياسية (١٤).

فى هذا الإطار نشأت ثلاث قضايا لها صلة بصنع السياسات العامة، وهى :

* كيف يمكن إشباع الحاجات الاجتماعية المتزايدة وفى نفس الوقت خفض الإنفاق الحكومى ؟

* كيف يمكن رفع كفاءة الأداء الحكومى استجابة لمتطلبات الاستثمار الأجنبى المباشر وخاصة تلك المتعلقة بإصلاح هياكل الأبنية التحتية وبرامج العمالة والتأهيل ؟

* كيف يمكن التخفيض من التوتر السياسى والمؤسسى فى الحلبة السياسية ؟

كان الجيش المصرى بعد ١٩٧٣ وخاصة بعد ١٩٧٩ (كمب ديفيد) يواجهه معضلتين عليه أن يتعامل معهما بكفاءة إذا كان له أن يحافظ على تماسكه المؤسسى (١٥) أولهما، أن ينظم اسلوبا كفئاً من أجل تخفيض حجم الجيش، وثانيهما، أن يبدع ويغير من بعض عناصر عقيدته العسكرية من أجل الحفاظ على استمرار دور بارز له فى إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع.

---

(١٣) Ali Dessouki and Gehad Auda, "Military and Development: The Dynamics of Role Change - The Case of Egypt" , paper presented to the 14 th World Congress of IPSA , Washington , D.C. August 28 - Sept 1, 1988.

(١٤) جهاد عودة «استراتيجية الرئيس مبارك فى التعامل مع المعارضة السياسية ١٩٨١-١٩٨٧»، بحث قدم إلى مؤتمر العلوم السياسية الأول، جامعة القاهرة، ديسمبر ٥-٩، ١٩٨٧.

(١٥) Gehad Auda, "Arms Acquisition and Strategic Dependency: The Case of Egypt", paper presented to the conference on conventional arms transfer, The Canandian Institute for International Peace and Security, Ottow-Hull, October 21-22, 1987.

بالنسبة للمعضلة الأولى وجدت المؤسسة العسكرية المصرية هذا الإسلوب فى إعادة الهيكلة Restructuring فى إطار الاندماج التكنولوجى والتنسيق التنظيمى لنظام السلاح والتكنولوجيا الغربيين. أما بالنسبة للمعضلة الثانية فقد تم إدماج المؤسسة العسكرية فى إطار الوظائف التنموية للدولة، الأمر الذى تجسد فى قانون ٣٢ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإنشاء جهاز الخدمة الوطنية. وفى الدمج المؤسسى لوزير الدفاع فى لجنة السياسات العليا. وقد منح هذا القانون درجة كبيرة من الاستقلال المالى للمؤسسة العسكرية عن ميزانية الدولة حيث سمح القانون للمؤسسة العسكرية أن تفتح حسابا خاصا فى أحد البنوك التجارية لتودع به دخلها من المشروعات التى تقوم بتنفيذها.

وهكذا برزت المؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة كيد الدولة الطولية فى تنفيذ مشروعات متعلقة بالرفاهية الاجتماعية أو بإصلاح البنية التحتية أو بالتطوير التكنولوجى.

رابعا : خريطة موضوعات السياسة الخارجية :

خلال فترة الدراسة، انقسمت خريطة السياسة الخارجية إلى أربعة مجالات من الموضوعات، وهى :

- دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون الخارجية.
- التنسيق الاستراتيجى مع الغرب.
- التجارة وفتح الأسواق للمنتجات المصرية.
- المكانة الدولية الإقليمية.

مايهمنا هنا هو الإجابة عن ثلاثة اسئلة وهى :

- ما ترتيب الأهمية بين هذه المجالات ؟
- ما قوة المؤسسة العسكرية فى كل مجال ؟
- ما دور المؤسسة العسكرية فى كل مجال ؟

بالنسبة للسؤال الأول، فقد حددنا أن معيار الأهمية بالنسبة لموضوع السياسة الخارجية يعتمد على مبدأ أساسى وهو أن السياسة الخارجية هى جزء لا يتجزأ من نظام السياسات العامة. فى ظل هذا المبدأ ومع ماسبق الإشارة إليه - نظام السياسات العامة، يمكن الافتراض أن هذه المجالات ترتب من حيث الأهمية كالتالى :

١- دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون.

٢- التجارة وفتح الأسواق للمنتجات المصرية.

٣- المكانة الدولية الإقليمية.

٤- التنسيق الاستراتيجى مع الغرب.

وذلك على أن يفهم أن الموضوعين الثالث والرابع، يتكون كل منهما من وجهين من النشاط. فالوجه الأول استراتيجى ويتعامل مع شروط ومعادلات القوة الدولية، بينما الوجه الثانى مالى ويتعلق بما يدره هذا التعامل من أفضليات تجارية وفرص استثمارية ومالية. وقد كان لهذه الطبيعة المزدوجة أثرها فى انخفاض وزن هذين الموضوعين النسبى فى سلم الاهمية، وذلك لما يحمله كل منهما من أخطار على تماسك وفاعلية نظام السياسات العامة ككل. وتنبع هذه الاخطار من أن السلوك المرتبط بالوجه الاستراتيجى يمكن أن يكون مكلفا ماليا ومسببا لاستنزاف القدرات.

أما بالنسبة للسؤال الثانى وهو الخاص بقوة المؤسسة العسكرية فى كل مجال فالاجابة عنه تعتمد كمعيار على ماذكرناه بأن المؤسسة العسكرية هى جماعة مصالح استراتيجية وذلك لطبيعة تطور النظام السياسى المصرى وعلى تطور علاقة القوات المسلحة بنمط علاقة المجتمع بالدولة خلال فترة الدراسة. فى ضوء ذلك يمكن القول بالتوزيع التالى :

١- بالنسبة لمجال دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون، تبرز المؤسسة العسكرية كفاعل قوى. ويرجع ذلك إلى ماتقوم به المؤسسة العسكرية من دور فى التنمية التكنولوجية وتحديث للبناء التحتى، هذا بالإضافة إلى أن المؤسسة العسكرية لها نصيب من المنحة الامريكية يبلغ مقداره ١,٣٥ بليون دولار سنويا. الأمر الذى يرتبط بصفة مباشرة مع توجه نظام السياسات العامة فى الاعتماد على المنح والمساعدات. كما أن المؤسسة العسكرية مازالت فى حاجة إلى التعامل مع الديون العسكرية التى عليها للولايات المتحدة الامريكية. لذلك لم يكن غريبا أن يشاهد وزير الدفاع فى كثير من الأحيان رئيسا لفريق المفاوضات المصرى عند التفاوض بخصوص الديون.

٢- بالنسبة لمجال التجارة وفتح الأسواق للمنتجات المصرية، تبرز المؤسسة العسكرية كفاعل ضعيف. فرغم ماتقوم به المؤسسة العسكرية من نشاط فى مجال تجارة السلاح إلا أن هذا المجال لايمكن اعتباره فى ضوء حجم التجارة المصرية الخارجية مجالا رئيسيا خلال فترة الدراسة.

٣- بالنسبة للمكانة الدولية الإقليمية، فتبرز كفاعل ضعيف فى إطار التحرك المصرى فى النظام الافريقى وفاعل قوى فى إطار التحرك المصرى فى النظام العربى. يرجع ذلك إلى عدة أسباب، أولها ما أصبح يتميز به النظام العربى من توجه نحو الوظيفية، حيث أصبح من الممكن حدوث تعاون فنى عسكرى بين كثير من الدول العربية رغم وجود اختلافات حول بعض القضايا الرئيسية فى السياسة الخارجية، وثانيها أن هناك أخطارا أكبر نابعة من ديناميات النظام العربى وتهدد الأمن القومى المصرى من تلك النابعة من ديناميات النظام الافريقى. وثالثها أن مصر فى إطار النظام العربى أكثر ارتباطا بمشاكل ومشاريع الانتاج العسكرى المشترك عنها فى إطار النظام الافريقى. ورابعها أن القطاعات المهنية والتكنولوجية فى المجتمع أكثر ارتباطا من حيث فرص العمل وتبادل الخبرات مع دول العالم العربى عنها مع دول النظام الافريقى.

٤- بالنسبة للتنسيق الاستراتيجى مع الغرب، فتظهر المؤسسة العسكرية كفاعل قوى. ورغم أنه قد توجد بعض جماعات المصالح فى إطار السياسة الخارجية والتى قد يكون من صالحها أن تدفع من أجل هذا التنسيق، إلا أن المؤسسة العسكرية تبرز كفاعل أكثر قوة بالنسبة لهذا المجال من الموضوعات. خلال هذه الفترة برزت بعض جماعات المصالح (كالأحزاب أو تجمعات مدنية من الخبراء) التى حاولت أن ترشد هذا الدور، ولكنها أتت بنتائج محدودة فى هذا المجال. وتنبع قوة المؤسسة العسكرية من اعتبار أن الحفاظ على مستوى أدنى من التنسيق الاستراتيجى مع الغرب يساعد على تدفق المعونات والمنح من الدول والمؤسسات الغربية من ناحية ويدعم المنهج المصرى فى التعامل مع قضايا الديون الدولية باعتبارها قضايا سياسية فى المقام الأول وليست مسائل مالية. ايضا تأتى هذه القوة من أن التنسيق الاستراتيجى مع الغرب يساعد فى نقل التكنولوجيا الغربية وإعادة توزيعها على بعض الجماعات المدنية فى المجتمع.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن طبيعة دور المؤسسة العسكرية فى كل مجال لنا ملاحظة على العلاقة بين مدى قوة المؤسسة العسكرية وبين مدى أهمية مجال الموضوعات.

فى نموذج التطور الموقفى تم تصوير أن العلاقة الارتباطية بين مدى قوة المؤسسة العسكرية وأهمية المجال تتبع منطق المصفوفة ذات الشكل البسيط، كالشكل التالى :

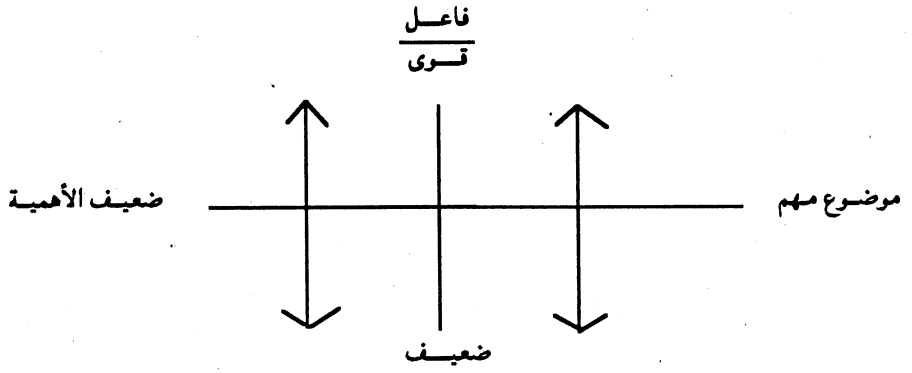

وكانت الفرضية وراء هذا التصوير أن المعرفة العلمية فى هذا المجال من البحث تدعونا إلى الافتراض أن هناك أربع فئات أساسية من العلاقات. إلا أنه فى حالة مصر ٨١-٨٧ اتخذت العلاقة الشكل التالى:

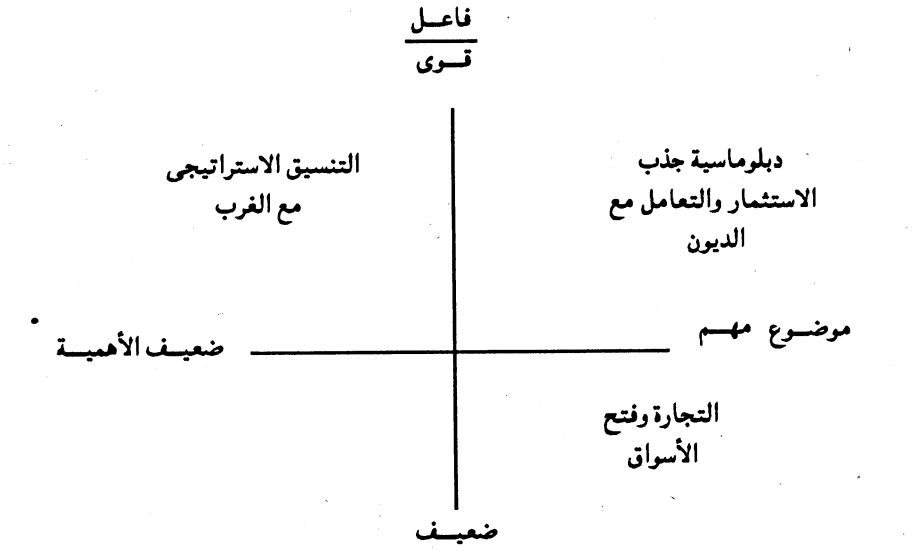

ويعنى ذلك ما يلى :

المؤسسة العسكرية	مجال الموضوع (مرتبة حسب الأهمية)
- قوى	١- دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون
- ضعيف	٢- التجارة وفتح الأسواق
- قوى بالنسبة للعالم العربى	٣- المكانة الدولية الإقليمية
ضعيف بالنسبة لافريقيا	
- قوى	٤- التنسيق الاستراتيجى مع الغرب

أما بالنسبة للمكانة الإقليمية الدولية فإنها رغم ما كان لها من ضعف فى الأهمية فى بداية الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ إلا أنها مع تطور الصراع العراقى - الإيرانى والتحول فى السياسات الاردنية والخليجية أصبحت تسبق من حيث الأهمية التنسيق الاستراتيجى الغربى. أيضا فى نهاية الفترة أصبحت المؤسسة العسكرية فاعلا قويا فى التوجه المصرى نحو العالم العربى، إلا أنه خلال مدة طويلة من هذه الفترة كانت فاعلا ضعيفا فى علاقة مع موضوع ضعيف الأهمية. وهكذا يمكن القول إنه خلال المدة ١٩٨١-١٩٨٥ كانت العلاقة تصلح أن تكون فى فئة فاعل ضعيف/موضوع ضعيف الأهمية. أما مع نهاية الفترة فإنه يمكن وضع هذه العلاقة فى نفس فئة موضوع التنسيق الاستراتيجى مع الغرب من حيث قوة الفاعل.

وبناء على هذا يمكن التأكيد بأن معيار نجاح المؤسسة العسكرية فى تعظيم دورها فى إطار السياسة الخارجية بصفة عامة يعتمد على نجاحها فى ربط مجالات السياسة الخارجية ببعضها بحيث تؤدى فى النهاية إلى تقوية وخدمة المجال الذى تظهر فيه المؤسسة العسكرية كفاعل قوى فى علاقة مع موضوع مهم.

وبالنسبة للسؤال الثالث والخاص بدور المؤسسة العسكرية فى كل مجال، فقد سبق وحددنا معيار طبيعة الدور فى التغيرات الناتجة عن التفاعل بين نظام السياسات العامة والانظمة الإقليمية والوظيفية الدولية وعلاقة الفاعل بنمط العلاقة بين المجتمع والدولة. فى ضوء ذلك يمكن القول بالتوزيع التالى :

١- بالنسبة لموضوعات دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون تبرز المؤسسة العسكرية كمحدد أساسى.

٢- بالنسبة لموضوعات التجارة وفتح الأسواق تلعب المؤسسة العسكرية دور المدخل.

٣- أما بالنسبة للمكانة الإقليمية الدولية، فتظهر المؤسسة العسكرية فى دور الأثـــر.

٤- بالنسبة للتنسيق الاستراتيجى مع الغرب فتظهر المؤسسة العسكرية فى دور المخرج.

فى نهاية هذا القسم نخلص إلى الجدول التالى لتصوير علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة الخارجية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧.

الأهمية	مجال الموضوعات للسياسة الخارجية المصرية	قوة المؤسسة العسكرية فى إطار مجال الموضوعات	طبيعة دور المؤسسة العسكرية فى إطار مجال الموضوعات
١	دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون	قوى	محدد
٢	التجارة وفتح الأسواق	ضعيف	مدخل
٣	المكانة الإقليمية الدولية	قوى/ضعيف	أثر
٤	التنسيق الاستراتيجى مع الغرب	قوى	مخرج

خاتمـــة

كانت المقولة الأساسية لهذا البحث هى ضرورة دراسة الفاعل فى إطار صنع السياسة الخارجية باعتباره مؤديا لأكثر من دور من ناحية ومتمتعا بمصادر قوة مختلفة من ناحية أخرى. وهكذا فهذا البحث يقوم بالفصل المفهومى بين مجال موضوع السياسة الخارجية ومصادر قوة الفاعل وطبيعة دور الفاعل. ويتم الربط بين هذه الثلاث مكونات والخاصة بتحليل دور فاعل ما فى عملية صنع السياسة الخارجية من خلال منظور التطور الموقفى حيث يتيح لنا هذا المنظور رؤية مختلف الأدوار ومختلف مصادر القوة لفاعل ما فى موقف ما.

بالطبع كما سبقت الإشارة، فإن التطبيق فى هذا البحث على الحالة المصرية ما هو إلا تطبيق أولى، يقصد منه إثبات جدية هذا المنظور من الناحيتين الامبريقية والمفهومية. فإذا كان لهذا المنظور أن يتطور فلابد من إجراء تطبيقات عديدة له سواء على فواعل أخرى غير المؤسسة العسكرية أو على المؤسسة العسكرية ذاتها فى مواقف مختلفة. ومن المفضل دائما أن تتم الدراسة بشكل مقارن سواء زمنيا أو مكانيا.

الرئيس .. والمشير
العلاقات المدنية العسكرية فى مصر اليوم*

د. روبرت سبرنجبورج

حين تولى حسنى مبارك الرئاسة خلفا لأنور السادات فى أكتوبر ١٩٨١، كان الاضطراب يسود العلاقات المدنية العسكرية. وقد أثار سعى السادات إلى إقرار سلام منفصل مع إسرائيل عقب حرب ١٩٧٣ تساؤلات مهمة حول دور الجيش فى المستقبل، وحول حجم ومصادر التسليح . فمصر لم تعد فى حالة حرب ، ومن ثم فهى لن تكون فى حاجة إلى مؤسستها العسكرية الضخمة. وعلى مدى العقد التالى للحرب ، تناقص عدد الرجال تحت السلاح حيث بدأ السادات فى تحويل الجيش إلى قوة ضاربة سريعة يمكنها التدخل فى القرن الأفريقى ، أو منطقة الخليج أو ليبيا[١]. وحلت المصادر للسلاح، خاصة الولايات المتحدة، محل الاتحاد السوفيتى كمصدر التسليح الرئيسى ، برغم أنه فى عام ١٩٨٦، كانت خمس فرق من بين الفرق العسكرية المصرية الاثنتى عشرة قد تحولت إلى السلاح والفن العسكرى الأمريكى. بينما تم إعداد ثلث القوات الجوية تقريبا على نحو مشابه[٢].

وكان من المحتم أن تثير تغيرات بهذه الخطورة مشاعر مختلطة داخل صفوف الضباط . فتحت شعار «كل شىء من أجل المعركة»، كانوا قد أكدوا أولويتهم فى الأحقية بموارد الأمة. أما الآن فسيصبح الجيش مجرد جهاز حكومى يسعى إلى مجرد حصة من المخصصات المتاحة.

---

* نشرت بالإنجليزية كالتالى:

Robert Springborg, The President and the Field- Marshal.. Civil-Military Relations in Egypt Today, Middle East Report (MERIP) July- August 1987.

وقامت بترجمتها إلى العربية الأستاذة إكرام يوسف.

* وبينما هذا الكتاب قيد الطبع قام المؤلف بنشر نسخة أحدث من هذه الدراسة تشتمل على تصحيح لبعض المعلومات الواردة بها. وذلك فى الكتاب التالى : Robert Springborg, MUBARAK'S EYGYPT, Westview press, Boulder - Colorado, 1989.

(١) حول تخفيض الجيش فى هذه الفترة انظر : إبراهيم نافع، بهدوء الأهرام، ١١ يوليو ١٩٨٦.

(٢) مقابلة مع الكولونيل «وليام أولدز» رئيس برنامج القوات البرية فى مصر، ٢٦ مايو ١٩٨٦.

كما صاحب هذه التغيرات فى الحجم، والهدف، وأنظمة التسلح تخفيض كبير فى الدور السياسى للمؤسسة العسكرية، وهو الاتجاه الذى بدأ فى مستهل رئاسة السادات. حقيقى، إن ناصر والسادات، ومبارك خرجوا من بين صفوف الجيش، إلا أنه فى عهد عبد الناصر كان أكثر من ثلث كل وزاراته من ذوى الخلفية العسكرية. وبالمقارنة فقد شكل هؤلاء - ذوو الخلفية العسكرية - أقل من ١٣٪ من كل وزراء السادات، وكان ثلث هذه النسبة من الضباط الذين نالوا تعليما فنيا آخر(٣). وفى آخر وزارة للسادات، تولى وزارتى الدفاع والشئون الخارجية فقط وزيران من العسكريين. كما خطط السادات لإزاحة مماثلة للعسكريين من مناصب المحافظة، ففى ١٩٨٠ تولى العسكريون أقل من خمس محافظات من بين ٢٦ محافظة، بينما فى عام ١٩٦٤ تولى العسكريون ٢٢ محافظة(٤). كما أن هناك مايشير إلى أن تخفيضا مماثلا وقع فى نسبة الضباط السابقين فى الجهاز الحكومى، فكلما أحيل ضباط إلى التقاعد، شغلت وظائفهم بمدنيين.

منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧ ، فى عهد عبد الناصر، كان الجيش بلا منازع أقوى عنصر مؤسس داخل النظام السياسى. حيث أفرز الأعضاء الأساسيين فى النخبة الحاكمة ، كما دافع عن نفسه بنجاح ضد كل محاولات فرض سيطرة عليه من خارجه. فلم يسمح أبدا للحزب الرسمى «الاتحاد الاشتراكى» بالعمل داخل الجيش. وعندما حاولت العناصر النشطة داخل الاتحاد الاشتراكى أن تقود البلاد يسارا عام ١٩٦٦، وضع المشير عبد الحكيم عامر على رأس اللجنة العليا لقضية الإقطاع خشية أن يؤدى بها الراديكاليون فى الاتحاد الاشتراكى إلى وضع يتعذر فيه السيطرة عليها. وبعد الأداء المأساوى للجيش فى يونيو ١٩٦٧ ، وماتلاه من تخلص من عامر وشبكة أنصاره

.(3) Mark N. Cooper, The transformation of Egypt (Baltimore: Johns Hopkins, 1982), p. 144 See also Mark N. Cooper, "The Demiliterization of the Egyptian Cabinet," International Journal of Middle East Studies, 14, 2 (May 1982), pp. 203-225: Raymond A. Hinnebusch JR, Egyptian Polities Under Sadat: The Post - Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State (Cambridge: Cambridge University Press, 1985) pp. 100 - 105: and Shah rough Akhavi "Egypt Diffused Elite in a Bureaucratic Socity" in I. William - Zartmn, Political Elites in Arab North Africa (New York : Longman , 1982) , PP. 237 - 242.

(4) Nazih N. M. Ayubi, Bureaucrary and Politics in Contemporary Egypt (London: Ithaca Press, 1980). p..351.

الرقم الخاص بعام ١٩٨٠ حصلنا عليه من مقابلات مع مسئولين محليين حكوميين فى مؤتمر لامركزية الحكم المحلى الفيوم يناير ١٩٨٠.

من الضباط، قل الدور السياسى للجيش إلى حد كبير، إلا أن النفوذ السياسى للجيش ظل قائما. وكان على إزاحة العسكريين من النظام السياسى أن تنتظر وصول أنور السادات.

وفى حين عملت سياسة السادات - المتمثلة فى السلام والانفتاح - ضد الدور المتميز للجيش، بينما مالت سياسة عبد الناصر - النضالية المرتبطة بسيطرة الدولة على الاقتصاد - إلى مساندة هذا الدور ، كان يتعين أن تفرض عملية الإزاحة على الجيش . وحتى يأمن السادات أى ردة فعل مفاجئة ، كان يعمد دائما إلى تغيير قيادة الجيش . فقد وضع وزير الحربية محمد فوزى فى السجن عام ١٩٧١ وعين بدلا منه الفريق محمد صادق[٥]. وبعد عام ألقى القبض على صادق* بعد أن تأكد السادات من ولاء رئيس الأركان سعد الدين الشاذلى، وبمجرد أن ضمن السادات ولاء وزير الحربية أحمد إسماعيل أبعد الشاذلى إلى المنفى، وبعد وفاة أحمد إسماعيل فى ديسمبر ١٩٧٤ تولى الفريق أول عبد الغنى الجمسى، واستمر الجمسى، ومعه رئيس أركانه محمد على فهمى. حتى ١٩٧٨ عندما تطلب توقيع كامب ديفيد قيادات عسكرية أكثر مرونة[٦] . فأصبح كمال حسن على ، الذى كان رئيسا للمخابرات فى ذلك الحين، وزيرا للدفاع لفترة قصيرة ، ثم أصبح وزيرا للخارجية . ثم توفى خليفة كمال حسن على، أحمد بدوى الذى كان يتمتع بالشعبية، مع ١٢ من ضباطه إثر حادث هليوكوبتر فى مارس ١٩٨٠. وحل محله الملحق العسكرى المصرى فى واشنطن عبد الحليم أبو غزالة.

وهذا السجل يوحى بالتوتر وعدم الثقة بين السادات وقائده العام . ويربط بعض المصريين بعدم الرضا العام فى الجيش وبين اغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١. وأيا ما كانت حقيقة هذه الأمور، فالأمر المحدد أن مبارك قد ورث جيشا متضجرا. فلم يتناقص فحسب حجمه ودوره، وإنما أيضا لم يسفر الجدل حول المهام الإضافية التى يمكن للجيش أن يقوم بها عن نتائج ملموسة . كما أتى التضخم على مرتبات العسكريين، فكما يذكر محرر غربى عام ١٩٨٢ «يمكن لسكرتيرة جديدة تعمل فى شركة بترول أجنبية أن تحصل الآن على دخل أكثر مما يحصل عليه عقيد فى الجيش[٧]». وفى أوائل ذلك العام

---

(٥) نشر صادق روايته لهذه الأحداث ، وهى تقدم رواية ممتعة لأساليب السادات فى المناورات . انظر «صفحات العسكرية» المنشورة فى السعودية فى فبراير ١٩٨٧ والمعروضة فى «ميدل ايست تايز» ١- ٧ مارس ١٩٨٧.

* أبعد الفريق صادق فقط دون القبض عليه (المحرر).

(6) Hinnebushch,p. 130.

(7) Charles Richards , "Defense Forces Seek a Role, " Financial Times, , June 7, 1982.

أضرب الفنيون بالدفاع الجوى فى أربع قواعد عسكرية احتجاجا على تغيير لائحة الترقيات. وقد سعى مبارك على الفور لإعادة مكانة الجيش ونفوذه ، لكن ثمن ذلك الذى دفعه من نفوذه الشخصى أصبح أكبر مما كان يتوقع فى الأصل.

مبارك وأبو غزالة :

كان من المتفق تماما مع الخلفية العسكرية لمبارك، أن يسعى لاستعادة مافقده الجيش من تقدير لدوره بالإضافة لبعض النفوذ السياسى. وكان السادات قد سيطر على الجيش من خلال التحكم فى صفوف ضباطه. وعلى النقيض من ذلك ، كان عبد الناصر يدلل هذه المؤسسة الخطيرة من مؤسسات السلطة ويتقرب منها عبر رفيقه عبد الحكيم عامر. وقد أظهر مبارك أنه - على الأقل بهذه الطريقة - كان ناصريا. فهو لم يشرع فقط فى منح التأكيدات للضباط بأنه لن يحدث إضعاف آخر لمكانتهم ، وإنما آثر أيضا أن يسمح بظهور عبد الحكيم عامر آخر فى شخص عبد الحليم أبو غزالة.

وكان أبو غزالة المرشح النموذجى ليصبح رجل مبارك فى الجيش . حيث أكد الفارق بينهما فى السن (عامان) والرتبة سلطة مبارك ، ولم يحدث أن كان أبو غزالة ومبارك فى مواقع متنافسة فى القوات المسلحة ، حيث كان أبو غزالة متخصصا فى المدفعية ، بنيما كان مبارك طيارا حربيا. وقد تلقى كل منهما تدريبا فى الاتحاد السوفيتى (انتهيا منه فى وقت قصير فى ١٩٦١). ومنذ ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٩ بينما كان أبو غزالة ملحقا عسكريا فى واشنطن ومبارك نائبا للرئيس ، عمل الاثنان معا فى تطوير برنامج المعونة العسكرية مع الولايات المتحدة.

وبالرغم من أن مبارك وأبو غزالة يمتلك كل منهما صفات شخصية متميزة ويشتركان فى الخبرات، الأمر الذى سهل قيام هذه العلاقة السياسية الحميمة، إلا أنه فى الواقع كان الرجلان مختلفين اختلافا كبيرا. فأبو غزالة شخصية ذات منطق واضح، قوية وطموح . كما أن مقابلاته غير المسجلة مع الصحفيين الأمريكيين تعطى المشاهد انطباعا بقدرته على مواجهة المسائل مباشرة وبشكل محدد[٨] - بعكس مبارك - الذى يعطى انطباعا بأنه حمل عناء الرئاسة كرها، وقرر - بصرف النظر عن الواجب - أداء الوظيفة بأفضل ما يمكنه . ويعطى أبو غزالة انطباعا بأنه يتطلع إلى السلطة، ويريد

(٨) أفضى بهذه الملاحظات للكاتب عدد من المحررين الذين حضروا لقاء غير مسجل مع أبو غزالة فى «الواشنجتون بوست» فى يونيو ١٩٨٦.

تنفيذ برنامجه . ويتمتع أبو غزالة بجاذبية شخصية مختلفة عن الشخصية التى يوحى بها المظهر لمبارك . وإثر اغتيال السادات مباشرة ، وقف أبو غزالة منتصبا مشيرا بعصا المارشالية إلى القاتل الفار، مصدرا الأوامر بمطاردته. بينما وقع مبارك تحت المقاعد وخلصه رجال الحرس الذى دفعوه بعيدا بشكل لايليق . ويبدو أن أبو غزالة - بالإضافة إلى نشاطه المتدفق - ينعم بحسن الطالع فهو يتناوب مع الرئيس فى حضور مباريات كرة القدم المهمة، ومنى مبارك بسوء الحظ حيث كان حاضرا لعدد من المباريات التى انتهت بالهزائم . وقد استمر هذا الارتباط حتى أصبح فى عام ١٩٨٦ نكتة شائعة . وفى صيف تلك السنة، فاز الفريق المصرى، بمعجزة بكأس افريقيا بينما كان مبارك يشجعه وأطلق على المباراة فورا لقب كأس مبارك.

كما تختلف القناعات السياسية والسلوك السياسى لكل من الرئيس ووزير دفاعه، فى الشكل والمضمون . فمبارك - الذى يتمتع بمزاج إدارى - قد سعى لدمج اتجاهات عدة فى السياسة المصرية، وإعادة بعض التوازن إلى العلاقات المصرية الخارجية[٩]. بينما يعد أبو غزالة محافظا صريحا ، شديد العداء للشيوعية، وبالمقابل مواليا لأمريكا. وقد أكد على أن أمن مصر لاينفصل عن أمن الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى ونادى بأنه على القوات العربية أن تقوم بالتنسيق مع «القيادة المركزية (قوات الانتشار السريع) للولايات المتحدة»[١٠]. وهو يؤيد بشدة مشاركة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات فى الاقتصاد المصرى . وبعكس تفضيل مبارك الواضح للعلمانية، فقد اكتسب أبو غزالة صورة التدين وهو يتمتع بالشعبية داخل العديد من الدوائر الدينية. وترتدى زوجته (وحدها تقريبا بين زوجات الوزراء) الحجاب الإسلامى فى المناسبات العامة.

وقد تعرضت العلاقة بين مبارك وأبو غزالة مثلها مثل علاقة عبد الناصر وعامر - لبعض الشد والجذب . وتعد تنقلات الشخصيات المهمة بين النخبتين العسكرية والسياسية انعكاسا ظاهريا للصراع الخفى بينهما. فمبارك - بعكس عبد الناصر - لم يمنح وزير دفاعه يدا مطلقة فى تعيين المستويات العليا فى الجيش. فالرئيس يمكنه الاعتماد على العديد من صلاته الشخصية داخل النخبة العسكرية لتحديد المد والجزر فى التحالفات هناك . وربما كان التعديل الذى جرى فى صفوف الضباط الكبار خريف

(9) Robert Springborg "Egypt" Current Affaris Bulletin 62, 5(October 1985).pp 25- 30.

(١٠) فيليب جلاب، المشير أبو غزالة وعدم الانحياز، الأهالى، ١٩/٥/١٩٨٢.

١٩٨٣ محاولة من مبارك لوضع ضباط موالين له فى مواقع نفوذ أكبر ، ولتحذير من يساوره شك فى سلطته[١١]. بينما من ناحية أخرى كان أبو غزالة قادرا على المعارضة فى تعيين أى شخص كرئيس للأركان يمكن أن يخلفه بسهولة ، بالرغم من أنه لم يستطع كذلك أن يشغل المنصب بواحد من خلصائه.

وتوحى التغيرات فى القيادات المدنية بأن أبو غزالة كان قادرا على مد نفوذه منذ ١٩٨٥. فكان أول رئيس للوزارة فى عهد مبارك ، فؤاد محيى الدين، وكمال حسن على، يتصارعان داخل الوزارة على أبو غزالة، وكان لكمال حسن على صلاته الخاصة داخل الجيش. ولكن عندما تولى الاقتصادى على لطفى بدلا من كمال حسن على فى سبتمبر ١٩٨٥ أصبح الطريق مفتوحا أمام أبو غزالة لاكتساب قدر من الهيمنة على مجلس الوزراء وماعداه . وأدت صورة على لطفى المتوارية إلى رفع مكانة أبو غزالة تلقائيا. فأصبح وزير الدفاع يظهر على صفحات الصحف اليومية أكثر من رئيس الوزراء. وقد بدا هذا الاتجاه ملحوظا بصورة أكبر فى وزارة عاطف صدقى الذى خلف على لطفى.

كما خسر مبارك جولة أخرى أمام أبو غزالة إثر أحداث شغب قوات الأمن المركزى فى ٢٥، ٢٦ فبراير ١٩٨٦، عندما اضطر إلى إقالة وزير الداخلية أحمد رشدى. وكان رشدى، وهو شخص غير مرن وعنيد قد أدخل إلى وزارة كمال حسن على، ليمثل - إلى حد ما - ثقلا مضادا إضافيا لأبو غزالة. وكان رشدى يتمتع بصورة نظيفة ، فرأى مبارك فيه أداة لكبح قوة عناصر ضارة مختلفة، مثل تجار المخدرات ومن يحمونهم داخل أجهزة الأمن. ويعد خليفة رشدى، زكى بدر، ارتدادا إلى مرحلة سابقة: فإسمه قد ارتبط - على نطاق واسع - بأنشطة غير قانونية، وتجارة المخدرات. وكان بدر قد أبدى استعدادا لمواجهة العناصر الإسلامية بالقوة حين كلف محافظا لأسيوط ، ولكن بالرغم من صورته الفظة ، إلا أنه كان يفتقر إلى الدهاء وقاعدة التأييد التى تمكنه من أن يعادل وزن أبو غزالة.

وكانت قوات الأمن المركزى التى تتكون أساسا من مجندى الجيش الذين لاتتوافر فيهم المؤهلات الصارمة للانضمام إلى الجيش قد انشئت إثر هزيمة ١٩٦٧ . وعند وفاة عبد الناصر كان عددها حوالى ١٠٠,٠٠٠ فرد، بينما تجاوزت فى عهد السادات

(11) Middle East Research Institute, University of Pennsylvania, Egypt (London: Croom Helm, 1985), p. 18.

٣٠٠,٠٠٠ . ولم يكن الجيش يرغب فى التورط فى قمع الاضطراب العام إلا أنه أيضا لم يكن يوافق على أن تخصص موارد لقوات أخرى غير تابعة له. وهذا يفسر إلى حد ما الراتب الشهرى لجندى الأمن المركزى الذى يعد غير كاف إلى حد مهين وهو ٦جنيهات . وقد دحض تمرد الأمن المركزى الوهم بأن وزير الداخلية بمقدوره حماية الأمن العام كما أكد حقيقة أن الحامى الحقيقى للنظام هو الجيش.

وكما أن مبارك لايستطيع الاعتماد على القيود العسكرية والوزارية على أبو غزالة، فإنه لايستطيع أيضا أن يعتمد على التأييد الثابت لواشنطن فى حالة حدوث مواجهة مع وزير دفاعه . وقد اتضح هذا فى أكتوبر ثم نوفمبر ١٩٨٥. وكان مبارك - الذى رغب فى عدم تعريض عودة مصر إلى العالم العربى للخطر - قد قرر سرا أن يمنح مختطفى السفينة «أكيلى لاورو» مرورا آمنا على متن طائرة مصرية. وتقول إحدى الروايات إن أبو غزالة أخبر الولايات المتحدة - ربما عبر البعثة العسكرية الأمريكية فى القاهرة - أن المختطفين فى طريقهم إلى تونس[١٢]. فأجبرت الطائرات الاعتراضية للأسطول السادس الطائرة المصرية على الهبوط فى صقلية. وكانت نتيجة هذا العمل، اندلاع المظاهرات الطلابية العارمة فى جامعة عين شمس ، وحركات الاحتجاج عند الجامع الأزهر ، والزيارة السريعة لنائب وزير الخارجية الأمريكى، «جون وايتهيد»، لمصر بغرض رأب الصدع.

وفى الشهر التالى، اختطفت طائرة ركاب مصرية ، وتم تحويل مسارها إلى مالطا، حيث احتجزت إلى أن وصلت طائرة تحمل كوماندوز مصريين وثلاثة من كبار المستشارين العسكريين الأمريكيين من بينهم رئيس البعثة العسكرية الأمريكية بالقاهرة. وفى العملية التى تلت ذلك، قتل أكثر من نصف ركاب الطائرة المختطفة. وقد نشأت مأساة إعلامية عندما أعطى وزير الإعلام المصرى صفوت الشريف أمرا بتصوير المهمة باعتبارها نجاحا. وقد باء هذا الجهد بالفشل عندما وصلت الأنباء السيئة إلى مصر من خلال الإذاعة البريطانية الـ (BBC) وغيرها من مصادر الإعلام العالمى. وبالرغم من أنه أذيع أن عملية الإنقاذ تمت بأمر وبتخطيط من أبو غزالة، إلا أن الأمر لم يؤثر على فكرة عدم كفاءة مبارك.

---

(١٢) تم بث هذه النسخة من عرض الأحداث من محطة ABC للتليفزيون الأمريكية فى ١٠ يونيو ١٩٨٦ وتم نفيها بواسطة وزارة الخارجية الأمريكية فى اليوم التالى. وقد أكد ماعرضه التليفزيون مصادر قريبة من الرئاسة المصرية والسفارة الأمريكية بالقاهرة.

وهناك دليل واضح على أنه عند هذا الحد كان مبارك قد تحمل الكثير ، فحاول عزل أبو غزالة من وزارة الدفاع. وعرض عليه منصب نائب رئيس الجمهورية أملا فى أن يغريه ذلك برفع إصبعه من فوق الزناد طواعية. وقد تردد أن أبو غزالة وافق على العرض بشرط أن يحتفظ بوزارة الدفاع[١٣]. وقبل أن يتحول الأمر إلى مواجهة أعربت السفارة الأمريكية عن أنها لاتستحسن إبعاد أبو غزالة عن منصبه الحالى[١٤]. وهكذا ظل الأمر إلى أن حدث تمرد الأمن المركزى بعد ثلاثة أشهر، مما اضطر مبارك إلى الاعتماد ثانية على الجيش وقائده.

وعقب تمرد فبراير مباشرة ، أوضح أبو غزالة أنه والجيش سوف يلعبان دورا أكبر مستقبلا. وأضيفت مسئوليات مهمة جديدة إلى قائمة مهامه الطويلة. ففى يونيو ونوفمبر ١٩٨٦ رأس وفدين إلى الولايات المتحدة لبحث العلاقات المتبادلة. لم تتضمن الزيارتان بحث الدين العسكرى فحسب، وإنما امتدتا لتشملا نطاقا عريضا من القضايا الاقتصادية، يشمل الإصلاحات الشائكة التى سعت واشنطن وصندوق النقد الدولى طويلا نحو فرضها على مصر. وعند عودة أبو غزالة من واشنطن فى يونيو كان مجلس الوزراء بأكمله فى انتظاره بالمطار لتحيته . وازدادت الضجة الإعلامية ، حول المهام الجديدة التى يقوم الجيش بتنفيذها - من علاج المدنيين بالمستشفيات العسكرية ، إلى تطهير الشواطىء التى تعرضت للتلوث - إلى الدرجة التى جعلت المصريين يتساءلون عما إذا كانت هناك أنشطة مدنية بقيت دون أن تمتد إليها يد الجيش . وفى عام ١٩٨٦، أصبحت الاحتفالات بافتتاح المشروعات العسكرية الجديدة - التى تتضمن مزارع الدواجن والمدن الجديدة فى الصحراء - مناسبات يطوف فيها الوزراء المختصون خلف أبو غزالة مباركين تعدياته الأخيرة على اختصاصاتهم.

الاكتفاء الذاتى والسلطة الأبوية:

نشر عبد الحكيم عامر شبكة سلطته الأبوية فى عصر للتوسع العسكرى المؤسسى، بينما فعل أبو غزالة نفس الشىء أثناء فترة التقليص.. فكانت الحكومة قد خفضت

---

(١٣) ترددت هذه القصة حول الأخذ والرد بين مبارك وأبو غزالة حول منصب نائب الرئيس فى القاهرة فى أوائل ١٩٨٦. وفى يوليو ١٩٨٦ كان أبو غزالة مايزال ينفى تطلعه للمنصب. وقد صرح لجريدة الشعب فى ٢٩ يوليو ١٩٨٦، «إننى جندى فحسب».

(١٤) هذا الرأى تسلل عبر قنوات عدة ، من بينها بالتحديد التقارير غير العلنية لمسئولى السفارة ومنهم الضابط العسكرى - السياسى - «جون ميشيل ديفيز».

الجيش إلى مابين ٣٠٠,٠٠٠ و ٤٥٠,٠٠٠ فرد بإبعاد الجنود ذوى الرتب الصغيرة بينما أبقت على الضباط المؤهلين الأمر الذى أفرز جيشا مزدحما عند قمته[١٥] . فعم الضجر صفوف الضباط الذين أصبحوا بلا معارك يخوضونها ومع قوات أقل مما سبق تحت قيادتهم. وكان رد أبو غزالة على ذلك أن عمد إلى الضغط المتواصل على مجلس الوزراء من أجل رفع مرتبات الضباط، ولقى فى ذلك نجاحا مطردا[١٦]. وحقق التعاون العسكرى المتزايد بين مصر والغرب مزايا إضافية متعددة للضباط . إذ يتم تدريب مايربو على مائتين من الضباط سنويا فى الولايات المتحدة[١٧].

كما تحسنت امتيازات العسكريين مثل السيارات ، وحتى الزى العسكرى بشكل ملحوظ. كما أن الإمداد المتواصل بالأسلحة الحديثة - حتى وإن كان أقل كمية بكثير من الأسلحة التى تحصل عليها القوات الإسرائيلية أو حتى السعودية - يقدم الأساس الذى يمكن أن يبنى عليه الإحساس العسكرى باحترام الذات[١٨].

وكان الحجم الكبير للمزايا الجديدة الممنوحة للضباط، أحد المكونات الأساسية فى نمو نظام أبو غزالة للسلطة الأبوية . ففى مدينة نصر المتاخمة لمصر الجديدة بأكاديميتها العسكرية وقاعدتها العريضة والمصانع العسكرية ، بنيت آلاف من الشقق الفخمة للبيع للضباط بأسعار مدعومة للغاية. حيث أصبحت تلك بالنسبة للعديد مصدرا ثانيا أو ثالثا أو رابعا للدخل العقارى. وقد أصبحت مدينة نصر أسرع ضواحى القاهرة فى النمو بفضل الإنشاءات التى تتم لصالح الجيش، حيث وصل عدد سكانها إلى ربع مليون عام ١٩٨٦، بينما كانوا منذ عشر سنوات سابقة أقل من مائة ألف نسمة[١٩]. وفيما بين ١٩٨٥ و١٩٨٦ بلغت نسبة المساكن التى بنيت بواسطة ولصالح الجيش ٥٪ من إجمالى المساكن التى بنيت فى البلاد[٢٠]. ونسبة كبيرة من تلك المساكن بنيت فى المدن العسكرية الجديدة المنتشرة فى الصحراء، حول القاهرة بشكل أساسى. وتم افتتاح مدينتين من هذه المدن فى نوفمبر ١٩٨٦، بينما كان من المقرر أن تستكمل عشرون أخرى فى يوليو ١٩٨٨[٢١]. وللمساعدة فى تمويل هذه المشروعات، سمح أبو غزالة ببيع

---

(١٥) هذه هى التقديرات الدنيا والعليا من مصادر مختلفة.

(١٦) حول تفاصيل الزيادة فى الأجر انظر الوفد ٢٢ يناير ١٩٨٧.

(١٧) المقابلة مع «أولديز».

(١٨) حول مالدى مصر من السلاح انظر: التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٥، ص٤٠٩ - ٤١٦.

(19) EGYPTIAN GAZETTE, 19SEPT. 1986.

(٢٠) مصباح قطب ، الانفتاح العسكرى ، الأهالى ١٩٨٦/٦/٤.

(٢١) الأهرام ، ١٩٨٦/١٠/٢٢ و MIDDLE EAST TIMES, 14-20. 12. 1986

الأراضى المرتفعة الثمن المتاخمة للمدن المصرية الكبرى والتى كانت قد أقيمت عليها معسكرات للجيش. كما أن تمويلا آخر لمشروعات الجيش جاء من بيع أراضٍ بالمدن التابعة للجيش للمدنيين الذين يرغبون فى الهرب إلى الصحراء لتجنب مصاعب الحياة فى وادى النيل المكتظ[٢٢].

وتوفر سلسلة من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الخاصة بالضباط مستلزمات الحياة اليومية للضباط وعائلاتهم. فهى تبيع عددا من البضائع المحلية والمستوردة غير المتوافرة ، أو المتوافرة ولكن بسعر أكثر ارتفاعا، بأى مكان آخر فى مصر . وهذه المحلات البديعة (أفضل بكثير من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للمدنيين) تتركز فى منطقة مصر الجديدة ، ومدينة نصر، والعباسية حيث تجمعات الضباط. ومن علامات التميز الآن بالنسبة للمدنيين أن يكون لديك صديق فى الجيش يمكنه أن يدخلك هذه الجمعيات، ومن ثم تجد السلع الأساسية مثل السكر والأرز التى يندر وجودها فى أى مكان. كما يستفيد الضباط وعائلاتهم من المستشفيات العسكرية، وسلسلة المصايف العسكرية التى يقضون بها عطلاتهم.

والدخول فى هذا العالم المملوكى الجديد، العسكرى المستقل، يحكمه نظام تعليمى منفصل بصورة متزايدة . ويتطلب الالتحاق بالأكاديمية العسكرية فى مصر الجديدة تحقيق نتائج حسنة فى الامتحان بالإضافة إلى النفوذ. وقد اختصت الكلية الفنية العسكرية بإجراء كمية كبيرة من الأبحاث فى الوقت الذى كانت فيه الجامعات تفتقر إلى التمويل. وطالب أبو غزالة بإنشاء أكاديمية عسكرية للعلوم الإدارية ، الأمر الذى أصبح ممكنا وفقا للقانون الذى سنه مجلس الشعب فى ٢٤ يونيو ١٩٨٦. ويتم الآن تدريب العاملين بالمستشفيات العسكرية فى الأكاديمية العسكرية للطب. ولم يعد أبناء الضباط مضطرين للتنافس مع الآخرين من أجل الالتحاق بالتعليم العالى . حيث يوفر الجيش التعليم العالى الخاص به، كما يوفر لأبنائه الإسكان والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية[٢٣].

وبينما ينعم جميع الضباط بالإسكان ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، والسلع الاستهلاكية ، والمزايا الترويحية التى يوفرها الجيش ، فإن هناك عددا مختارا يعمل مباشرة فى تدبير المشتريات العسكرية وغيرها من السلع. وتوفر هذه المسئوليات فرصا

(22) MIDDLE EAST TIMES, 2 - 8. 11. 1986.

(٢٣) حول نظام التعليم العسكرى انظر: التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٥، ص٤٢٥ - ٤٢٩.

لاحصر لها لكسب العمولات التى تساعد على تقوية نظام السلطة الأبوية . وكان أبو غزالة قد أشرف على مشتروات المعدات من فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية والنمسا والبرازيل وإسبانيا وكذا العديد من الدول الشيوعية، والولايات المتحدة بالطبع . وكان يجرى المفاوضات شخصيا فى معظم الأحوال. وتلمح المعارضة - برغم أنها لاتعلن ذلك صراحة - أن أبو غزالة متورط فى لعبة العمولات(٢٤).

وتعد أكثر الصفقات شهرة ، تلك التى تمت أثناء عمل أبو غزالة كملحق عسكرى فى واشنطن . وقد شملت البدء فى شحن الأسلحة من الولايات المتحدة إلى مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد . وقد كون عصمت شقيق الرئيس السادات وعدد من كبار الضباط شركة لشحن بضاعة يبلغ ثمنها ثلاثمائة مليون دولار . ويذكر أنهم طلبوا أجرا عن الشحن ٥٦ مليون دولار بينما قدر البنتاجون تكاليف الشحن بأحد عشر مليونا من الدولارات(٢٥). وقد حوكم عصمت السادات بعد ذلك بسبب عدة تهم ، ولكن ليس أمام القضاء العادى الذى ربما كان سيحقق فى هذا الأمر أكثر. وبدلا من ذلك ، استدعى أمام «محكمة القيم» الخاصة، حيث كان مجال التحقيق محددا بالقدر الذى لايقوض دعائم النظام بأكمله.

كما أن هناك سرا معروفا حول تورط ضباط فى عمليات الربح والفساد المرتبطة بإدارة ميناء الاسكندرية. فمن بين العديد من عمليات الاحتيال التى لم يتنبه إليها المدير العام للميناء اللواء فاروق زويل كانت هناك واحدة خاصة بالنصب على شركات التأمين من خلال رفع دعاوى تلف البضائع(٢٦). وقد قل اللجوء لهذا الاسلوب بالتحديد إلى معدلات معقولة بسبب تدخل شركة لويدز الإنجليزية . إلا أن الاختلاسات المعتادة وطلب الرشوة مقابل الخدمة المطلوبة مازالت لم تتأثر بهذا التدخل.

وكانت شركة الاسكندرية للشحن والتفريغ - التى اتهمتها المعارضة ونقابة عمال الشحن باقتراف ممارسات غير قانونية مثل احتكار تسهيلات المخازن - قد تكونت عام

---

(٢٤) انظر المقابلة مع هويدى فى الأهالى ١٩٨٦/٦/٢٥. وحسين عبد الرازق ، نحن والرئيس، الأهالى ١٩٨٦/٧/٩.

(25) WASHINGTON POST, OCTOBER 1. 1982.

وربما كان طرفا فى ذلك أيضا «ريتشارد سيكورد» الذى تمت مساءلته فى صفقة إيران جيت.

(٢٦) وكلت شركة لويدز وكالة محلية يملكها اخوان ايرلنديان للتحقيق. وبعد ذلك بقليل ألغت الحكومة المصرية إقامة وتصريح العمل الخاص بالاخوين. فأبلغت شركة لويدز الحكومة المصرية أنه مالم يستمر الرجلان فى تحقيقاتهما فلن تخصص أى تأمينات أخرى على تفريغ حمولة السفن فى الاسكندرية. وتم التوصل إلى تسوية فى النهاية بينما كان ممثلو لويدز يمارسون فحصهم فى وجود أميرال مصرى.

١٩٨٤ بواسطة ضباط كانوا يعملون من قبل فى هيئة الميناء وهى الآن إحدى شركات القطاع الخاص المتعددة التى تتنافس على ما كان من قبل أحد احتكارات القطاع العـام[٢٧].

التصنيع الحربى:

وسّعت المؤسسة العسكرية - التى تعد جيبا للتحديث لم يعد اختصاصه يقتصر على حالة الحرب - من أنشطتها بشكل ضخم إلى مجالات كانت دائما من نصيب المدنيين . الأمر الذى وسع من مجال السلطة الأبوية وقوى من قبضة أبو غزالة . وجرى التوسع بصورة أسرع فى ثلاثة مجالات عامة: إنتاج السلاح وغيره من المصنوعات ، الزراعة واستصلاح الأراضى، البناء والمرافق.

وكان كل من عبد الناصر والسادات قد حاولا تصنيع الأسلحة محليا فأحبطت جهود عبد الناصر نتيجة لنقص التمويل، والالتزامات الزائدة عن الطاقة وخطأ استخدام الخبراء النازيين السابقين ، وعدم التأييد السوفيتى وأعمال التخريب الإسرائيلية[٢٨]. وبالرغم من ذلك ، كانت مصر ثانى أكبر صانع للسلاح فى المنطقة بعد إسرائيل. وسعى السادات لإنعاش صناعة الأسلحة بإنشاء الهيئة العربية للتصنيع عام ١٩٧٥ بهدف الاعتماد على رأس المال العربى مع تكنولوجيا الغرب لتصنيع السلاح فى مصر. وجاء رأس المال المصرى فى صورة أربعة مصانع قائمة للسلاح. ثم انهارت الهيئة العربية للتصنيع عندما سحبت دول الخليج أموالها إثر كامب ديفيد . كما كانت هناك أيضا تقارير حول تلاعبات مالية واسعة من طرف أشرف مروان زوج إبنة عبد الناصر ، والذى كان بمثابة ضابط الاتصال الرئيسى للهيئة مع الأوروبيين والسعوديين. إلا أن الهيئة العربية للتصنيع، التى أصبح اسمها الهيئة المصرية للتصنيع، كان لديها بالفعل هيكل قائم للاستخدام ، فقدمت الهيئة - مع الموارد الإضافية من مصانع المنتجات

---

(٢٧) أحمد الحضرى، القطاع الخاص يحاصر القطاع العام فى أعمال الشحن والتفريغ ، الأهالى، ١٩٨٦/٤/٢ وعبد الله عبد الغنى غانم، هجرة العمال، المطبعة الجامعية الحديثة، الاسكندرية، ١٩٨٢. وتربط صحيفة «الوفد» (١٩٨٦/٤/٢) بين الفساد فى الميناء وإنشاء العديد من شركات الشحن والتفريغ بواسطة ضباط بحريين متقاعدين . حيث عزل أحد رؤساء هذه الشركات فى نوفمبر وسط اتهامات بالاختلاس انظر: الأحرار، ١٩٨٦/١١/٧.

(٢٨) حول دور إسرائيل انظر: Wolfgang Lotz, The Champagne Spy : Israel's Master Spy Tells His Story (NY : St. Martin's Press, 1979).

وانظر كذلك المقابلة مع اللواء جمال السيد فى الأهرام، ١٩٨٧/٢/٣.

الحربية الجديدة - قاعدة ، سرعان ماتوسعت منها عمليات التجميع والتصنيع عقب ١٩٨١.

وفى ١٩٨٤ حققت مصر الاكتفاء الذاتى فى صناعة الأسلحة الصغيرة، مثل مدافع الهاون ومعظم القذائف ، كما أوشكت على تحقيق اكتفاء مشابه فى الصواريخ والمدافع القاذفة[٢٩]. ويستخدم مصنع صقر فى مصر الجديدة بجوار المطار ، أكثر من خمسة آلاف من العاملين وهو يصنع صواريخ أرض/جو المحمولة القائمة على الصاروخ السوفيتى سام-٧ . ومنذ ١٩٨٣ تتعاون شركة ايروسباسيال الفرنسية مع مصر لإنتاج الهليوكوبتر «جازيل». كما سلمت أول طائرات «آلفا جيت» الفرنسية - الألمانية - التى تم تجميعها محليا إلى القوات الجوية فى نوفمبر ١٩٨٢. ويتم الآن تجميع أكثر من مائة طائرة تدريب نفاثة طراز «توكانو» من البرازيل. ويعمل بمصنع بنها للالكترونيات أكثر من ألفين وخمسمائة عامل ، وهو ينتج أنظمة الكترونية عسكرية متعددة . ويبلغ الإنتاج المحلى الآن ٦٠٪ من الاحتياجات العسكرية المصرية[٣٠]. وبالإضافة لذلك تصدر مصر كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر ، والعراق أفضل عملائها فى هذا الصدد. وتعد عوائد هذه الصادرات أسرارا حربية ، وهى لاتذكر ضمن الحسابات القومية ولاتبلغ إلى البرلمان. وفى ١٩٨٤، ذكر أن المبلغ قد تجاوز بالفعل بليونا من الدولارات ، بينما عند نهاية ١٩٨٦ قدر البعض أن الصادرات قد قفزت إلى ٨٠٠ مليون من الدولارات. وهناك قول آخر بأن الصادرات إلى العراق فقط تجاوزت عام ١٩٨٣ بليونا من الدولارات[٣١]. ولكن مايمكن قوله على وجه التأكيد هو أن صادرات الأسلحة تعد واسعة النطاق . وتثير السرية التى تحيط بهذا الأمر جدلا حول مصير هذه الأسلحة . وعندما ذكرت الصحف الأمريكية أثناء فضيحة الأسلحة الإيرانية أن مصر قد أرسلت إحدى عشرة شحنة أسلحة إلى إيران ، سارعت الحكومة المصرية إلى إنكار ذلك بشكل قاطع . وبعد ذلك بأسبوع ، نشرت جريدة الجمهورية أن أجانب - من بينهم عدنان خاشقجى - قاموا بثلاث محاولات لشراء أسلحة مصرية، رفضت جميعها عندما اتضح أنها ذاهبة إلى إيران[٣٢]. وكرر أبو غزالة بنفسه إنكار عقد صفقات سرية مع إيران فى فبراير ١٩٨٧[٣٢].

---

(29) Robert Bailey, " Armed Forces Modernization Spurs Growth of Arms," International Herald Tribune, June 14, 1984.

(30) JABBER, P. 971.

(31) International Herald Tribune, June 14, 1984 : and Middle East Times, November 30 - December 6, 1986 ; Jabber, op. cit.

(٣٢) الجمهورية ١٨/١٢/١٩٨٦. وانظر أيضا:

Middle East Times, December 21-27, 1986 and December 28- January 3,1987.

(٣٣) الأهرام ، ٨/٢/١٩٨٧.

كما يحيط ربحية الصناعة الحربية تشويش أكبر. وفى صيف ١٩٨٦ طالبت المعارضة بإصرار بوضع حساباتها تحت إشراف الجهاز المركزى للمحاسبات إلا أنه لم يتخذ إجراء فى هذا الصدد ، وادعت صحيفة «الأحرار» المعبرة عن حزب الأحرار المحافظ أن أحد المصانع الحربية خسر وحده عشرين مليونا من الجنيهات فى خلال عامين[٣٤] . ووفقا لهذا اتهم تقرير الرقابة الإدارية اللواء عباس عبد الجواد رئيس مجلس إدارة مصنع ٣٦ الحربى بأنه قد أساء إلى منصبه بإساءة تخصيص الأموال، وإبرام صفقات سرية مع شركات إيطالية ، وتوزيع ممتلكات الشركة على مسئولين كبار فى مختلف قطاعات الدولة[٣٥].

ويزعم أمين هويدى ، الذى عمل وزيرا للحربية ومديرا للمخابرات العامة فى عهد عبد الناصر، أن مصر لاتستطيع منافسة الدول المصنعة للأسلحة مثل إسرائيل والبرازيل والأرجنتين وتايوان ، وفى تقديره أنه من بين ميزانية الدفاع التى تبلغ سبعة بلايين جنيه سنويا ، يمكن توفير بليون إذا انسحبت القوات المسلحة من الأنشطة غير العسكرية ومن صناعة الأسلحة[٣٦].

إلا أنه من الصعب على أى حال مواءمة الحسابات الدقيقة مع التشوه البنيوى القائم. فالجيش يستفيد من الحصول على مستلزمات الصناعة ، بما فى ذلك الطاقة ، بأسعار مدعمة. ويفرض القانون على كل المشروعات الصناعية التى تنتج من أجل التصنيع، مايسمى بالرسوم «العالمية» على المشتريات. وبينما لاينفذ هذا القانون بانتظام ، فإن الجيش وحده يستثنى دائما وبشكل مطلق ويكون الفارق الناتج فى هيكل التكلفة محسوسا للغاية. فالكهرباء على سبيل المثال تقدم للجيش على أساس سعر مدعوم أقل من نصف السعر العالمى، بينما سعر المنتجات البترولية حوالى ربع سعر السوق العالمى. فمصر، باختصار ، تدعم صادراتها العسكرية ، التى تذهب حصيلتها مباشرة إلى الجيش، وليس إلى الحساب القومى . وتبدو هذه الصناعات على الورق قابلة للربح بينما تمثل فى الواقع خسارة كبيرة للدخل القومى.

---

(٣٤) الأحرار ١٩٨٦/٨/٤.

(٣٥) انحرفات كبيرة فى المصانع الحربية، الأحرار، ١٩٨٦/٩/١٥.

(٣٦) الأهالى: ١٩٨٦/٦/٢٥. كما نشرت الصحيفة الناصرية الأسبوعية «صوت العرب» فى ١٩٨٦/١١/٢ أن تقرير وزير المالية لعام ١٩٨٥ كشف أن ٤٧٪ من الدخل الحكومى قد خصص للإنفاق العسكرى.

وتعتبر هذه الهيمنة على تصنيع الأسلحة بالغة الأهمية لتأكيد قاعدة نفوذ المشير. وهو لذلك لايرخى قبضته عنها هذا بالرغم من أن إدارة المصانع الحربية تعتبر من صميم عمل مجلس الوزراء . وقد حل أبو غزالة هذه المعادلة فى نوفمبر ١٩٨٦ بإدخال اللواء جمال السيد إبراهيم إلى الحكومة كوزير دولة للإنتاج الحربى بينما ظل هو محتفظا بوزارة الإنتاج الحربى. ويعنى تعبير «وزير الدولة» عادة أن الوزير لايملك أية مسئولية، أو سلطة إزاء الوزارة. وهى حيلة احتفظ بواسطتها أبو غزالة بالسلطة الإشرافية الشاملة فى حين يعمل اللواء جمال السيد إبراهيم كمدير عنده. وهو ترتيب يؤكد قدرة أبو غزالة المستمرة على تعيين من يريدهم فى الوظائف الضرورية لخدمة شبكة سلطته الأبوية (وقد هزم إبراهيم - الذى كان يأمل فى استثمار سيطرته على عمال المصانع الحربية بحلوان - فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧).

ومنذ عام ١٩٨٢ - حين كانت الصناعات المدنية راكدة - تشعب نشاط الجيش إلى مجالات صناعية جديدة ، فأنشأ مصانع تنتج الأبواب والنوافذ الخشبية، ومنتجات البصريات، والصناديق وصفائح المعلبات وغيرها من المنتجات[٣٧]. ويتردد أن إنتاج الجيش من السلع المدنية بلغ عام ٨٥- ١٩٨٦ حوالى ٢٥٠ مليون جنيه مصرى . وقد آثار هذا الأمر حنق بعض المدنيين[٣٨] ، ولكنه أدى أيضا إلى تدعيم المصالح المشتركة بين المديرين المدنيين والعسكريين ومصالح البرجوازيين بشكل أكثر عمومية . فعلى سبيل المثال، كانت إدارة شركة بنها للإلكترونيات ضليعة فى فن استخلاص العمولات من موردى المعدات الغربيين ، الأمر الذى يمكن تطبيقه على عملياتها التابعة للجيش [٣٩]. ويؤدى التحالف بين الجيش وشركات القطاعين العام والخاص ، وتكاثر الصناعات الحربية ، إلى خلق طبقة من رجال الانفتاح العسكريين أو المعتمدين على العسكريين.

مشروع جنرال موتورز :

وتعد صفقة جنرال موتورز أبرز الأمثلة على تدخل الجيش فى الصناعات المدنية. إذ تم التوقيع عليها فى يونيو ١٩٨٦ بعد عامين من المفاوضات إلا أنها ألغيت ثانية.

---

(٣٧) التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٥، ص ٤٢٦ - ٤٢٨.

(٣٨) مصباح قطب ، سبق ذكره.

(٣٩) تستورد هذه الشركة أجهزة تلفزيون شبه مصنعة نهائيا حيث تستلزم تجميعا بسيطا . وحيث إن القطع المكونة للسلعة أرخص من السلعة المصنعة من حيث الرسوم الجمركية ، كما أن للشركة احتكار تجميع أجهزة التليفزيون ، فإن سوق تصريف منتجاتها مضمون . وهو ما تغرى به منتجى التليفزيون اليابانيين الذين يتنافسون على عقود التوريد بتقديم عمولات كبيرة لإدارة شركة بنها.

وكان أبو غزالة - كرئيس للجنة العليا لسيارات الركوب المصرية - قد عمل عن قرب مع السفارة الأمريكية - وبالأخص مع المستشار التجارى «تيد روزين» والسفير «نيكولاس فليوتيس» - لإعداد صفقة تستطيع أن تنافس عروض فيات، وبيجو ، ومختلف صانعى السيارات اليابانية - ولإغراء شركة جنرال موتورز قررت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (AID) أن تضمن تحويل حوالى ٢٠٠ مليون دولار من ميزانية المعونة الممنوحة لمصر إلى شركة جنرال موتورز لضمان الربحية[٤٠].

وضغط روزين وفليوتيس لإعادة توجيه أموال المعونة الأمريكية للقاهرة مستغلين فى ذلك تدخل أبو غزالة شخصيا، والتزما أمام شركة جنرال موتورز بإقناع المسئولين عن المعونة الأمريكية المعترضين بأن الصفقة ستدعم مصالح الولايات المتحدة. وقد رفض ذلك العديد من مسئولى الوكالة بشدة ، على أساس أن هذا التحويل سيجعل من برنامج المعونة الأمريكية مثيرا للسخرية، إذ إن العملية لن تحقق فوائد ذات ثقل اقتصادى ، وأن هدف أبو غزالة الحقيقى هو إنشاء مصنع للمحركات تستفيد منه مركبات الجيش. وهؤلاء المسئولون بوكالة المعونة الأمريكية تم نقلهم إلى وظائف أخرى.

وكانت شركة جنرال موتورز - التى أبلغت وكالة المعونة سرا بأنه ليس لديها أية نوايا لبناء مصنع محركات فى مصر - قد أخبرت أبو غزالة أنها مهتمة بإنشاء مصنع محركات إلا أنها قد تؤخر هذه المرحلة إلى حين ترتقى عمليات تجميع السيارات إلى مستوى مناسب[٤١]. وحيث لم يكن المسئولون فى جنرال موتورز متأكدين تماما مما إذا كان لدى أبو غزالة القوة الكافية التى تضمن لهم الحصول على العقد ، فقد احتفظوا بخدمات نيازى مصطفى، وهو من أغنى المقاولين بمصر، ويعمل فى مجالات الفنادق، والتشييد، والزراعة واستصلاح الأراضى . وكان قد عمل منذ أعوام سابقة كوكيل لجنرال موتورز فى صفقة محركات كبيرة . وفازت جنرال موتورز بالعقد. وجسدت الصفقة التحالف بين الجيش والبورجوازية وتبعيته لرأس المال العالمى.

وقوبلت الصفقة فورا بوابل من الاحتجاجات ، ليس من جانب المعارضة فحسب وإنما

---

(٤٠) مقابلة مع «تيد روزين» فى القاهرة ، ١٩٨٦/٦/١٩. وقد تزوج «روزين» ابنة مصطفى كامل مراد زعيم حزب الأحرار. وهو يشير إلى أن رقم المائتى مليون دولار قد خفف إلى أربعين مليون دولار حيث وعد مستثمر و القطاع الخاص بتمويل المشروع . وإن بقيت من حيث المبدأ موافقة هيئة المعونة على تقديم المائتى مليون لجنرال موتورز.

(٤١) قدم هذه المعلومات عدد من العاملين بهيئة المعونة بالقاهرة شريطة عدم ذكر أسمائهم.

من شخصيات بارزة فى النظام مثل «عادل جزارين» وهو أحد المخططين للمشاركة بين شركة النصر للسيارات وبين شركة فيات . وقد رد مسئولون أمريكيون على ذلك بأن جزارين قد أثرى من عمولاته من شركة فيات على مدى السنين . كما أكدوا على أن صفقة جنرال موتورز تضمنت عرضا طيبا لاينبغى رفضه(٤٢).

وقد لعب أبو غزالة بوضوح أهم الأدوار فى قبول صفقة جنرال موتورز أثناء التغيرات التى مرت بها الموافقة . وبدلا من أن تنشأ الصناعات الحربية عن القطاع المدنى للتصنيع - كما يحدث فى البلدان الصناعية - تخرج هذه الصناعات إلى حيز الوجود فى مصر كنتيجة للاتفاقات الثنائية بين الجيش المصرى وصانعى الأسلحة الأجانب . وتدخل المصانع المصرية غير الحربية - والتى تستطيع أن تقدم أدوات تصنيع الأسلحة ، مثل بنها للإلكترونيات - ضمن هذا النظام. وأصبحت النخب الإدارية لهذه الشركات جزءا من المجمع العسكرى - الصناعى - رغم دورها الثانوى للغاية بالنسبة لمثيلاتها الأمريكيات.

الزراعة العسكرية:

أنشأ الجيش عام ١٩٧٨ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية لتنفيذ المشروعات فى قطاعات كانت حتى ذاك مدنية تماما . وظل هذا الجهاز خاملا إلى أن وضع أبو غزالة يده عليه باعتباره الأداة التنظيمية الأساسية لتوسيع الأنشطة العسكرية . وحيث إنه هيئة شبه عسكرية ، جاء العاملون به من داخل الجيش بصرف النظر عن الرتبة، أو عن لوائح الخدمة المدنية . ولديه ميزانيته الخاصة وحسابه المصرفى ، وهو لايخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

وبرر الجهاز اتجاهه إلى الإنتاج الزراعى واستصلاح الأراضى بحجة أن الأمن القومى يعتمد على «الأمن الغذائى». وانتزع بنفسه مسئولية هذه الأنشطة من الإدارة البيطرية بالجيش، وضمها إلى إدارة الأمن الغذائى الجديدة والتى رأسها اللواء محمد عصام الدين جوهر. وكانت مهمة إدارة الأمن الغذائى هى ضمان الاكتفاء الذاتى للجيش من المواد الغذائية ١٠٠٪(٤٣) .

ومع مصادر التمويل الكافية لجهاز الخدمة الوطنية والإمدادات من القوة البشرية

---

(٤٢) المقابلة مع «روزين». ومقابلة مع «وليام كلارك» نائب رئيس بعثة السفارة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٦/٦/١٧.
(٤٣) الأهرام ، ١٩٨٢/٤/١٣.

التى بلا حدود بواسطة الجيش ، أصبح الجهاز فجأة تقريبا أضخم تنظيم زراعى - صناعى - فى مصر. وبالاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة استطاعت إدارة الأمن الغذائى أن تغطى البلاد فى عام ١٩٨٥ بمزارع ومنتجات الألبان ومجمعات الدواجن ، والمزارع السمكية ، ومزارع تسمين الماشية . وفى ٦ أكتوبر ١٩٨٦ ، بدأت فى طريق إنتاج وتسويق الخضر والفاكهة بافتتاح احتفالى شاهده أبو غزالة لمشروع ٦ أكتوبر للإنتاج الصناعى - الزراعى - وبعد ثلاثة أسابيع افتتح أبو غزالة المصنع الآلى لتعليب وتغليف الخضراوات ، وكانت إدارة الأمن الغذائى قد أعلنت فى الشهر السابق أنها سوف تبدأ فورا الإنتاج من مصنعها الجديد لمنتجات الألبان الذى من المقرر أن يستوعب ربع الإنتاج المصرى من اللبن وينتج ما يكفى حاجة السوق المحلى من منتجات الألبان.(٤٤).

وبلغت نسبة المنتجات الغذائية لإدارة الأمن الغذائى عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - والتى تقدر بـ ٤٨٨ مليون جنيه مصرى - حوالى ١٨٪ من قيمة الإنتاج الإجمالى للغذاء فى مصر لذلك العام(٤٥). كما جعلت أيضا من إنتاج الغذاء النشاط الوحيد الأكثر أهمية لجهاز الخدمة العامة. وفى نفس العام أقام الجهاز مبانى وتجهيزات تقدر بحوالى ١٧٤ مليون جنيه كما قدم خدمات إضافية تقدر بـ ١٤٤ مليون جنيه.

ويدين خبراء هيئة المعونة الأمريكية تلك العملية ككل باعتبارها ذات نتائج عكسية ، بالنظر إلى مخاوف أصحاب الاستثمارات الخاصة من أنهم سوف يجبرون على المنافسة مع المنتجات المدعمة لإدارة الأمن الغذائى. وقد رفض اللواء جوهر إدعاءات هيئة المعونة باعتبارها صادرة عن الغيرة من أن هناك شيئا قد تحقق بالفعل دون أن يكون لهذه الهيئة سيطرة عليه ولاتستطيع أن تدعى أى فضل لها فيه. ومع ذلك فهناك خطأ فى إدعاء إدارة الأمن الغذائى بأن المشروعات - بالإضافة لإنتاج الغذاء - تدرب الجنود على مهارات مفيدة . فأغلب هذه المهارات تعتمد على توافر التكنولوجيا المتطورة نسبيا وتكثيف رأس المال ، والتى لن تستطيع الأغلبية العظمى من المجندين من الفلاحين الحصول عليها.

كما أنه لاتوجد مجالات عمل كثيرة فى الصناعات الزراعية المدنية. ومن ثم حاولت

---

(44) Middle East Times, Sept. 7-13. 1986.

(٤٥) النسبة المئوية محسوبة من الأرقام الواردة فى : مصباح قطب، سبق ذكره.. وكذلك

Economic Profile of Egypt, US Embassy, Cairo, 9.3. 1986.

إدارة الأمن الغذائى الاعتماد على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لتوفير القروض المدعومة للعمال المجندين بإدارة الأمن الغذائى ، بحيث يمكنهم أن يكونوا أنفسهم فى أنشطة مشابهة عقب إنهاء مدة تجنيدهم.

إن إنتاج الجيش من المواد الغذائية لايثير من الجدل قدرما يثير قيامه باستصلاح الأراضى. فأثناء فترة عبد الناصر، أصبح استصلاح الأراضى حكرا على الضباط ، ولكنه انتقل إلى القطاع المدنى والخاص فى عهد السادات. وقد أدى ظهور الجيش فى هذا المجال مرة أخرى إلى عودة مشاعر المخاوف والعداء القديمة. وفى الثمانينيات لم تكن شركات استصلاح الأراضى التابعة للحكومة والقطاع العام هى التى تعرضت للخسارة وحدها بفعل تدخل الجيش. فمؤسسات كثيرة تابعة للقطاع الخاص وأعداد لاحصر لها من التعاونيات التى كونها المستثمرون والأفراد الذين يصلحون الأراضى، والأفراد والشركات الأجنبية التى تعمل بعقود لصالح ملاك الأراضى، وأخيرا - ولكن ليس آخرها فى الأهمية - شركة عثمان أحمد عثمان للمقاولين العرب (المسئولة عن مشروع الصالحية النموذجى الذى يبلغ ٥٦ ألف فدان) - دخلت جميع هذه الأطراف إلى مجال استصلاح الأراضى إبان فترة السادات وهى لاترغب فى أن تنحى جانبا بواسطة الجيش . وقد أصبح العائد الاقتصادى من بيع وشراء الأراضى المستصلحة بالجملة أو بالقطعة ، أو التى يمكن أن تخصص لهذا العمل مستقبلا ، أصبح مجالا أساسيا من مجالات المضاربة أثناء الثمانينيات . فعند تخصيص أرض للاستصلاح ، يمكن بوضع كمية قليلة من المواد العضوية ، لزراعة بعض مصدات الرياح أو ربما قليل من الأشجار أو الكروم ، تباع هذه الأرض بما يفوق أضعاف تكلفتها.[٤٦]

وحيث كان أبو غزالة يدرك مدى أهمية قيمة الأرض فى الحس القومى المصرى، كان عليه أن يخطو هو والجيش بحذر فى هذا الاتجاه. ففى الأحوال التى توجد فيها مناطق يرغب فى استخدامها كمصايف واستراحات للضباط أو بسبب قربها من المدن ، كان الجنود يذهبون إلى هذه المناطق ويعلنون أنه قد تقرر إجراء مناورات عسكرية بها ويقومون بإبعاد من يشغلونها[٤٧].

وبهذه الطريقة استولوا على ستة كيلومترات من الشاطىء الرئيسى لسيدى كرير؛ غربى الاسكندرية، فى صيف ١٩٨٦[٤٨]. وبعد ذلك بقليل سدت الشرطة العسكرية

---

(٤٦) حول التضخم فى أسعار الأراضى انظر: الأهرام ، فبراير ١٩٨٧.

(٤٧) نبهنى السفير محسين بشير إلى هذا الأسلوب فى مقابلة معه، القاهرة ١٩٨٦/٥/٢١.

(٤٨) الأحرار ، ١٩٨٦/٨/٤.

منافذ منطقة كبيرة من ضواحى مدينة نصر، كانت قد بيعت لبعض الأفراد بواسطة شركة للأراضى . وادعى الضباط أن الإجراء الذى يتم بمقتضاه حصول الشركة على الأرض لم يكن قانونيا وأن هذه الأراضى تابعة للجيش[٤٩]. وأجرى الجيش تسويات مع وزير استصلاح الأراضى وشركات القطاع العام التابعة له للحصول على حق استصلاح أراض كثيرة كانت تابعة للدولة . ولكن حتى فى حالة موافقة الوزير أو رئيس مجلس إدارة الشركة المعنية على مقترحات محددة، كان الموظفون الذين فى أسفل الجهاز - لأسباب عديدة - يعوقون تدخل الجيش.

وكانت النوبارية أحد الأمثلة على هذه الحالات. حيث كان أبو غزالة قد طرح على شركات وحكومات أجنبية مختلفة مشروع مساعدة الجيش فى استصلاح هذه المنطقة. وذلك فى غضون أسابيع قليلة بعد موت السادات. وفى نفس الوقت كان لدى الهيئة العامة للاستصلاح وتنمية المشروعات الزراعية - وهى إحدى المؤسسات الحكومية التابعة لوزير استصلاح الأراضى - اتجاه للعمل على إبعاد أبو غزالة. حيث تم تكليف كبار موظفى الهيئة ببحث العروض التى يزكيها المشير، وظلوا يفحصون العديد من المقترحات أثناء بحثهم الذى استغرق حوالى ثلاث سنوات[٥٠]. وفى أواخر ١٩٨٥ أثمرت أساليبهم فى التباطؤ: حيث تم تحويل المشروع فجأة من الجيش إلى وزارة الرى واستصلاح الأراضى ردا على تورط أبو غزالة فى أحداث السفينة أكيلى لاورو واختطاف الطائرة المصرية.

ولكن بعد شهور قليلة فحسب. وفى أعقاب أحداث تمرد الأمن المركزى قلب أبو غزالة الموائد. فجمع تحت رئاسته لجنة سياسات وزارية مكونة من عشرة من أعضاء الوزارة وأخبرهم أن الفرق التى شكلها الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم من الشباب بهدف إزالة آثار أحداث الشغب إنما هى فكرة جيدة وأن الجيش سوف يستفيد منها لإنشاء «فرق للتنمية» من بين مجنديه يبلغ عدد أفرادها ثلاثين ألفا، وأن هؤلاء الأفراد سوف يدربون على مهام التنمية بعد انتهاء معسكر التدريب[٥١]. وفى ١٥ مايو أعلنت الحكومة أن هذه اللجنة قد قررت صرف ٧٣٢ مليون جنيه على ثلاثة مشروعات للاستصلاح[٥٢]. وأن المال اللازم لهذه المشروعات سوف يأتى مباشرة من خزانة الدولة

---

(٤٩) الأحرار، ١٩٨٦/٩/٢٩.

(٥٠) مقابلة مع الدكتور رفقى أنور المدير السابق لهيئة استصلاح الأراضى ، القاهرة ١٩٨٦/٥/٢٨.

(51) Ghada Ragab, "Military to Employ Conscripts in Desert Reclamation Plan; Middle East Times, April 20-26, 1986.

(٥٢) الأهرام ١٩٨٦/٥/١٦.

دون تدخل من وزارة استصلاح الأراضى أو أية وزارة أخرى لهذا الغرض.

والآن ، وفى مقعد القيادة كرئيس للجنة الوزارية للسياسات التى سميت بعد ذلك باللجنة الاستراتيجية العليا فى أوائل ١٩٨٧، يستطيع أبو غزالة أن يوفر أراضى استصلاح لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية . وبمقدوره أيضا أن ينتزعها من خصومه ، بما فيها شركات القطاع العام التابعة لوزارة استصلاح الأراضى، كما يستطيع أيضا أن يساعد الضباط السابقين المشاركين فى شركات القطاع الخاص الاستثمارية، مثلهم فى ذلك مثل نظرائهم من البرجوازيين المدنيين.

ويرى أبو غزالة والجيش أن القطاع الحكومى يمثل جهازا غير فعال . فطور الجيش من قدرته الذاتية فى هذا المجال الذى تركزت إداراته فى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، وسحب القوة البشرية اللازمة له من بين صفوف المجندين ، والخبراء الفنيين الإضافيين الذين اجتذبهم من أفرع الجيش المختلفة. كما يرى الجيش أن القطاع الخاص أكثر ديناميكية منه ويمتلك موارد أفضل . كما أنه قادر على دفع مقابل الامتيازات الممنوحة له. ومن ثم فالنظام الذى يقام الآن يعتمد على مبدأ مد شبكة الأنصار إلى القطاع الخاص الذى، مثله فى ذلك مثل سابقه القطاع العام، سوف يصبح الشريك الأصغر للجيش فى هذه الأنشطة.

مشروعات الجيش للتنمية:

فى عهد مبارك اضطلع الجيش بالقيام بسلسلة من مشروعات تنمية البنية الأساسية المادية والبشرية قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه. والمبرر الأساسى لذلك أن المرافق الموجودة حاليا لاتلائم حاجة الجيش ولا المدنيين. وهذا ينسحب فعليا على كل مجالات النشاط فى البلاد (٥٣).

ومن بين المشروعات البارزة لصالح الجيش والمدنيين إقامة كوبرى رمسيس فى قلب القاهرة ، وتركيب شبكة خطوط تليفونات جديدة، ومشروعات أخرى لتمجيد الجيش وتقاليده حيث افتتح متحف جديد بالقلعة عام ١٩٨٦ تحت عنوان « ٥٠٠٠ عام من التاريخ العسكرى المصرى»، واتفق على تجهيزه وإعداده بسخاء كبير مقارنة بأى متحف آخر فى البلاد. كما استردت البحرية بأمر من أبو غزالة - الباخرة السابقة المحروسة - التى كانت فى الماضى يختا خاصا للملك فاروق وحملته منفيا عام

(٥٣) حول مجهودات وأهداف جهاز الخدمة الوطنية انظر: التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٥، ص٤٢٦ - ٤٢٩.

١٩٥٢، وتم تزويدها بقطع الآثار المناسبة لتصبح «متحفا عالميا عائما للآثار ، يحمل العاديات المصرية إلى موانى العالم»[٥٤].

ويتمتع أبو غزالة بحس دقيق فى مجال العلاقات العامة. ويعد توقيت حضوره حفلات الافتتاح والأحداث المشابهة ناجحا تماما. فأثناء الخلاف الدائر حول تلوث الشواطىء المصرية الواقعة على البحر المتوسط، أعلن أبو غزالة أن طائرات الهليوكوبتر التابعة للجيش سوف تقوم بعمليات الرش فى طول الساحل الغربى لمواجهة التلوث بالزيت «خاصة فى المناطق التى يأتى فيها التلوث من خارج المياه الإقليمية المصرية» (بمعنى أن الجيش يحمى الشواطىء المصرية من التلوث القادم من ليبيا)[٥٥]. وبينما كان الجدل دائرا حول تدهور نوعية الرعاية الصحية فى مستشفيات مصر، أصدر أبو غزالة أمرا بمنح المستشفى التى تديره الجمعية الخيرية الإسلامية فى أبو زعبل جهازا للكلى يبلغ ثمنه ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصرى، كما أعلن أيضا أن المستشفيات العسكرية يمكن أن تعالج الحالات التى تتطلب العلاج بالخارج على نفقة الدولة[٥٦]. وفى نفس الوقت كانت إعادة بناء المستشفى المدنى العتيق، القصر العينى، محلا للنزاع بخصوص العقد الذى أبرم مع شركة فرنسية كانت منحت رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب عمولة تقدر بخمسين ألف دولار.

وأصبحت العلاقات بين الجيش والقطاع الخاص تتسم بالتعاون. فكان الجيش يرسى عطاءات تقدر بمئات الملايين سنويا على القطاع الخاص المحلى والأجنبى وذلك فى المشروعات التى ليس لها صبغة عسكرية. كما بحث الجيش ترتيبات إكساب الفنيين العسكريين الخبرات التكنولوجية المتقدمة الموجودة لدى القطاع الخاص، كما فى تصنيع وإنتاج السلع الغذائية. وتشير هذه التطورات إلى احتمال قيام طبقة مشتركة على غرار مايحدث فى أمريكا اللاتينية تقوم على أساس التحالف بين المؤسسة العسكرية والبرجوازية الكبيرة. ويجسد هذا الارتباط العلاقة بين الجيش وبين عثمان أحمد عثمان، الذى تلقبه المعارضة المصرية بالأب الروحى لرجال الانفتاح . ووفقا لما يذكره ديفيد هيرست فإن عثمان «وظف لديه عشرات من اللواءات بما يوازى عشرة أضعاف

---

(٥٤) الأخبار ، ١٩٨٦/١٠/٢١. وقد استخدم عبد الناصر والسادات كذلك المحروسة التى عبرت قناة السويس عام ١٨٦٩.

(٥٥) الأهرام، ١٩٨٦/٩/٢٧.

(٥٦) الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٦/١١/٩ و Middle East Times, May 18 - 24. 1986.

مرتباتهم السابقة فى الجيش»[٥٧].

الرئيس والمشير والمعارضة:

كان الوزراء المدنيون بمجلس الوزراء -قبل تركيز السلطة فى يد أبو غزالة والجيش إثر تمرد الأمن المركزى - يسعون لحماية مناطق نفوذهم من تدخل الجيش. وبعد فبراير ١٩٨٦ لم يكن لديهم بد من إفساح الطريق لمطالب الجيش. وحتى أقوى هؤلاء الوزراء، ومن بينهم نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمين العام للحزب الوطنى الديموقراطى يوسف والى ووزير التعمير حسب الله الكفراوى،كان عليهم أن يسيروا خلف أبو غزالة أثناء افتتاحه للمشروعات العسكرية التى تدخل ضمن اختصاصات وزاراتهم[٥٨].

وساعدت واشنطن على تأكيد وضع أبو غزالة الجديد فى يونيو ١٩٨٦. حيث لم يتم استقباله عند زيارته للولايات المتحدة بواسطة وزير الدفاع "كاسبار واينبرجر" وحده وإنما أيضا وزير الخارجية ، ومستشار الأمن القومى و "بوش" نائب رئيس الجمهورية وعدد من أعضاء مجلس النواب والشيوخ . كما أنه لم يبحث تخفيض فوائد الدين العسكرى فحسب وإنما أيضا قضايا اقتصادية عامة . بينما ترك لأعضاء الوفد المصرى من المدنيين ، ومن بينهم وزير التخطيط والتعاون الدولى كمال الجنزورى. ووزير المالية صلاح حامد، ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء عاطف عبيد ، ترك لهم بحث المسائل الفنية بعد أن توصل أبو غزالة ومجموعة ريجان إلى الاتفاق حول المبادىء[٥٩].

وعند هذه المرحلة بالتحديد شنت صحف المعارضة حملة لإخضاع الجيش إلى قدر أكبر من السيطرة المدنية. فهل كان ذلك الهجوم على تمادى المؤسسة العسكرية بتشجيع من مبارك نفسه؟ فعليا ، فإن صحف المعارضة جميعها قد انشغلت بهذه القضية فى وقت واحد ثم - تحديدا عند نهاية يوليو - اسقطتها من الاهتمام فجأة. وبرغم أن مبارك ساند الجيش على الصعيد العلنى، ورفض دعاوى أن عمولات دفعت فى مشتريات الأسلحة ، إلا أنه أعطى انطباعا واضحا للرأى العام الذى يقرأ الصحف بأنه

---

(٥٧) من بينهم عادل جبريل الوكيل السابق لمجلس الأمن القومى ، الذى عين مباشرة بمجرد التقاعد فى شركة الاسماعيلية للدواجن، وحسن طه، الوكيل السابق لإدارة الأمن بالاسماعيلية، الذى منح وظيفة فى فرع المقاولين العرب فى مدينة نصر، ويونس الأنصارى المدير السابق لمطار القاهرة.

(٥٨) انظر، الأهرام ، ٢٢ - ٣٠ / ١٠/ ١٩٨٦، ٦/ ٢/ ١٩٨٧ .. والأخبار ٣٠ / ١٠/ ١٩٨٦.

(٥٩) انظر التقرير شبة الرسمى حول هذه الزيارة: حمدى فؤاد ، الأهرام ١٩٨٦/٦/٢٥.

يتابع هذا الجدل باهتمام ومن المحتمل أنه يوافق عليه. فقد قابل مبارك عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب، بعد أن كان قد شكك فى تأكيد أبو غزالة على أنه لم يخضع للضغوط الأمريكية أثناء المفاوضات فى واشنطن . وشجع مبارك عادل حسين على شرح وجهة نظره ، بعد أن كان ينهال توبيخا - لمدة عام - على صحف المعارضة ويرفض مقابلة محرريها.

إذا كان مبارك يقصد تحجيم أبو غزالة ، فإن هذه المحاولة قد فشلت . حيث سرعان ما دقت الطبول حول إنجازات الجيش فى إتمام المشروعات . وفى نوفمبر عاد أبو غزالة إلى واشنطن لاستئناف المباحثات ، وكانت رحلة مبارك لنفس الغرض قد أرجئت ، فلم ترغب واشنطن فى استقباله قبل الاتفاق على الإصلاحات الاقتصادية.

إن مايحدث الآن فى مصر هو لعبة مناورات بين مبارك وأبو غزالة. فمبارك مستمر فى البحث عن قوة توازن المشير الطموح. بينما ظل أبو غزالة قادرا على التغلب على كل العقبات الشخصية والسياسية التى توضع فى طريقه سواء داخل الجيش أو مجلس الوزراء ، أو الجهاز الحكومى، أو حتى الحزب الوطنى. وسعى مبارك إلى إظهار المقارنة بين سماحه بوجود أشكال ديموقراطية للحكم وبين عودة الجيش إلى الحكم. الأمر الذى أثار اهتماما داخل صفوف الضباط، فبعضهم لايرفض شيئا بقدر رفضه لأى مشاركة مدنية هامشية، والبعض الآخر يخشى من أن يؤدى تخفيف القيود على التعبير السياسى فى زمن أزمة اقتصادية خانقة، إلى حدوث انهيار للنظام السياسى. وقد أدرك مبارك هذه المخاوف ، فقام بزيارة دعائية مطولة لقيادات الجيش الثانى والثالث فى ٥ فبراير ١٩٨٧، فى نفس اليوم الذى أعلنت فيه نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب.

ويتفق أبو غزالة إلى حد كبير مع واشنطن . فالشركة الاستشارية الخاصة التى وكلتها الحكومة المصرية للدفاع عن مصالحها فى واشنطن يرأسها أحد أعضاء السفارة الأمريكية السابقين فى القاهرة وهو يكرس عمله تقريبا لصالح أبو غزالة. وكانت صلات أبو غزالة بواشنطن مفيدة فى بعض الأحيان، وضرورية فى أحيان أخرى ، إلا أن التدهور فى العلاقة المصرية الأمريكية، ينعكس مباشرة ،بصورة أكثر سلبية، على المشير أكثر منه على مبارك. حيث أصبح الدين العسكرى والذى يبلغ ٤,٥ بليون دولار عبئا سياسيا ثقيلا على أبو غزالة بالإضافة إلى كونه مسئولية قانونية على البلاد ككل. ولايشير مسلك مبارك تجاه الاتحاد السوفيتى إلى رغبة فى إعادة التوازن

إلى علاقات مصر الخارجية فحسب وإنما أيضا فى إيجاد ثقل يوازن أبو غزالة ومسانديه الأمريكيين . وقد حاول أبو غزالة من جانبه نسف تلك الجهود.

كان أبو غزالة قادرا على تفادى معظم ضربات مبارك. حيث استطاع أن يخضع مناوئيه المتوقعين ، ربما عبر مزيج من الوعد والوعيد، بالإضافة إلى دهائه السياسى وجاذبيته الشخصية وحضوره الأخاذ . وللمفارقة فإن رصيده المدين - صلاته بالولايات المتحدة ، والممارسات الفاسدة، والأشخاص الفاسدين - يبدو فى نفس الوقت من المصادر المهمة لقوته. فشبكة السلطة الأبوية التى أقامها فى الجيش والتى زحفت إلى القطاعين العام والخاص ، جعلت من الصعوبة بمكان على أى شخص أن يقوض سلطته . إذ إن أبو غزالة ثبت دعائمه ليس فقط بربط مصيره بالجيش وإنما أيضا بمصائر مجموعة اقتصادية واجتماعية ضخمة . ومن يرغب فى التحرك ضده عليه أن يفكر فى القيام «بثورة تصحيح» بنفس حجم تلك التى شنها السادات فى مايو ١٩٧١.

وتعتبر المعارضة أضعف اللاعبين فى هذه اللعبة الثلاثية ، إذ إنها ليست موحدة . وضعفها يقلل من خيارها فى السباق بين الرئيس ووزير الدفاع بحيث ينحصر فى بيع خدماتها لصاحب السعر الأعلى. حيث يوضع ثقل المعارضين خلف أحدهما أو الآخر بأمل التأثير على النتيجة أو توسيع الهوة بين الأثنين ومن ثم التعجيل بحدوث مواجهة علنية . فالمعارضة - سواء فردية أو جماعية - فى هذه اللحظة لايزال تأثيرها على هامش النتائج.

وحتى إذا ألزم مبارك نفسه بإتباع استراتيجية المخاطرة بإقامة ديموقراطية سريعة وشاملة ، فإن النتائج ستكون غالبا لغير صالحه. ففى الصراع الذى سينشب من أجل السلطة بين العسكريين والمدنيين من حوله سيكون رجال مبارك من السياسيين المدنيين معوقين بصورة بالغة بسبب عدم خبرتهم ، وانقساماتهم ، وبأن الطبقة الاجتماعية الأقوى وهى البرجوازية منقسمة من حيث الولاء. وحين تأتى المواجهة - إن جاءت - بين مبارك وأبو غزالة فسوف يقف السياسيون المدنيون فى صفوف المتفرجين يهتفون لمن يخرج منتصرا.*

---

* قارن هذا الاستنتاج بملاحظتنا الختامية فى نهاية دراستنا المنشورة أعلاه، وبما آل إليه الحال فى الواقع بعد إبعاد المشير أبو غزالة بصورة هادئة من الناحية الدستورية (المحرر).

ملحق توثيقى
مجادلات صحفية حول القوات المسلحة المصرية *
(حسب تاريخ النشر)

---

* الأخطاء التى قد تتضمنها المقالات المنشورة فى هذا الملحق مرجعها عدم وضوح الطباعة أو أخطاء فى النصوص الأصلية المنشورة بالصحف المقتبس عنها (المحرر - الناشر).

عفوا .. سيادة المشير ..

كان الحديث يدور همسا وفى الأماكن المغلقة، وعبر سنوات، لايزيد أطرافه على اثنين وفى أحسن الأحوال على ثلاثة .. لماذا ؟ لأنه كان يدور حول «موقع المؤسسة العسكرية المصرية فى البنية الاجتماعية» .. وتتجمع الأفكار وتحتاج إلى صياغية فى مقال نعبر فيه عما دار همسا لينشر على الرأى العام فإذا بالناصحين يحذرون لاتكتب المقال .. إنها منطقة محظورة.

قلت اننى اكتب فى قضية وطنية لا أسرار عسكرية..

قالوا : سوف تضرب رأسك فى الصخر ولا نتيجة إلا أن تسيل منك الدماء.

قلت : فليكن، فلاقل كلمتى وأمضى ..

قالوا وأين يمكن أن تنشر هذا الذى تفكر فيه ؟ إن الصحافة الحكومية لن تجرؤ على ذلك، لك تجارب سابقة كثيرة حاولت فيها أن تنقذ مؤسسات مدنية، فإذا لم يندر لها ولا ترى الدور.

قلت : ساكتب فى إحدى صحف المعارضة..

قالوا : وهل نسيت أن كلا من مصطفى كامل مراد وخالد محيى الدين أصلا من إفراز المؤسسة العسكرية، وان مقالك قد يمس، ولو من بعيد امورا قد لا يرضيان عنها ؟

قلت : وماذا على لو جربت، خاصة وأن المشير ابو غزالة فى حديثه إلى مجلة المصور (العدد ٣١٣١ الصادر فى ١٩٨٤/١٠/١٢) قد أثار فى رده على اسئلة المحرر، بعضا غير قليل مما تثيره وتتهامس به.

الداخلى والخارجى

إن الوظيفة التقليدية المعروفة للجيش فى معظم البلدان وعبر مختلف العصور، كانت وماتزال هى «الأمن الخارجى» .. حماية البلد من أى عدوان مسلح خارجى، وفى بلدان أخرى، كانت وظيفته تمتد إلى «الهجوم» والتوسع، لا مجرد الدفاع، وعرفت البلدان النامية فى العقود الأخيرة وظيفة للجيش، من المفروض أن تكون من مهام (قوة أخرى)، هذه الوظيفة هى «الأمن الداخلى» .. حماية النظام.

وكان الملك فاروق ينظر إلى جيشنا المصرى هذه النظرة الثانية، فإذا به يفاجأ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن هذا الجيش يضطلع بهذه الوظيفة فعلا، ولكن بمفهوم آخر.. فعندما يكون النظام متهرئا، فاقدا وظيفته فى تطوير المجتمع وتقدمه، تفتقد الجماهير الأمن الحقيقى .. لا تستطيع أن تقول كلمتها بحرية .. لا يستطيع المواطن أن يضمن لقمة عيشه .. أبواب السجون والمعتقلات فاغرة فاها متعطشة إلى زبائن .. سياط الجلادين معلقة فى الهواء فى انتظار أن تهوى على ظهور من يفكرون فى الإحتجاج والتظلم .. هنا تقدم الجيش .. ليعيد الأمن الداخلى المفقود لا للحكام .. ولكن .. للجماهير.

من أجل هذا كان طبيعيا أن تلتف حوله هذه الجماهير .. إنها جماهير غير مسلحة بالبارود والقنابل لكنها كانت تمده بالحماس والتأييد .. كانت تحيط به مشيعة فى عروقه دفء الحب وحرارة التقدير .. تحمله فوق اكتافها ليناطح السحاب .. وهذا كله، كان الطاقة الحقيقية لمسيرة الثورة .. الطاقة التى مكنتها أن تناطح أعتى قوى الرجعية والاستعمار .. الزاد الفعلى .. الثروة الفعالة ذات الغطاء الشعبى الذهبى .

إن المقام لا يتسع لذكر ما حدث بعد ذلك بالتفصيل، ولكن أنور عبد الملك فى (المجتمع المصرى والجيش، ص ٢٧) يغنينا بهذه الخطوط العريضة عن التفاصيل ..

فمنذ عام ١٩٥٦ اتسمت المؤسسة العسكرية بعدد من الاتجاهات، نذكر منها على سبيل المثال :

* انتزاع سلطة التقرير السياسى بكاملها، وليس مجرد السيطرة على جهاز الدولة.

* تأكيد السيطرة على سلطة التقرير فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، يصاحبها إحكام أشد على مجمل الحياة العامة.

وبعد صدور ميثاق العمل الوطنى والاتحاد الاشتراكى، قررت قيادة النظام أن يتخلى عدد كبير من الضباط عن ملابسهم العسكرية، وفى المقابل فقد تسلموا مواقع رئيسية فى الدولة مؤلفين الأغلبية العظمى من الشخصيات الدبلوماسية الكبيرة ونسبة عالية من رؤساء وأعضاء مجالس المؤسسات العامة .. الخ، وعددا كبيرا من الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات، ونسبة كبيرة من المناصب الرئيسية فى الثقافة والصحافة والإعلام والراديو والتليفزيون، وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتجاه الاشتراكى، كان يشير بشكل رئيسى من قبل اعضاء أساسيين فى سلك الضباط وأعضاء سابقين فى مجلس قيادة الثورة القديم أو مجرد موظفين فى الجهاز السياسى العسكرى الحاكم.

لقد كان المبرر واضحا، والمنطق وراء هذا معقولا، فمصر تسير مسيرة الثورة، و الثورة لابد أن تكون (قوية)، ولابد أن تتسم قراراتها بالحسم والحزم والفورية، وهى تحتاج إلى المخلصين المؤمنين بها، والأهم من ذلك، فإن من تعرف قيمة قيامها، هم الأولى والأجدر بمواصلة مسيرتها.

الروح المدنية

لكن الروح المدنية، تسربت إلى الكثيرين من أفراد المؤسسة العسكرية من جوانبها السلبية .. من بيروقراطية ودعه وتراخ وتنعم وابهة المناصب والمراكز وإغراء السلطة والنفوذ، وتسربت إلى المواقع المدنية روح أخرى تقوم على (تنفيذ الأوامر) وعدم المناقشة واتهام كل حوار بأنه «مضيعة للوقت»، و «جدل فلسفى» بيزنطى لا طائل من ورائه، وبدا كثيرون من هؤلاء يتصورون انهم قد اصبحوا «باشوات جدد»، وانهم إذا كانوا يتصرفون باعتبارهم أصحاب الثورة، وأن الثورة قد أصبحت هى مصر كلها، فلماذا لا يتصرفون إذن باعتبارهم أصحاب مصر.

ولعل ذلك بزيد من التحليل والاستقراء - يمكن أن يكون أحد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧.

وفى الفترة التالية، كان لابد لكل مواطن أن يعطى كل مايستطيع للقوات المسلحة كى تقوم بواجب التقرير ورد العدوان، واعتبر شعار «لاصوت يعلو على صوت المعركة»، إيذانا بضرورة أن تكون احتياجات القوات المسلحة هى الأولى وهى الأجدر بالاهتمام، وكان ذلك أمرا طبيعيا معقولا،

بل ومطلبا شعبيا حقيقيا حتى تحقق النصر الكبير بالفعل عام ١٩٧٣، وإذا كان الله يسكن الشهداء فسيح جناته، فإن الشعب قد أسكن الأحياء من أفراد القوات المسلحة فسيح قلبه، فعلى يديهم استطاع أن يعيد رفع رأسه بكل الإباء وبكل العزة.

وإذا كنا قد سمعنا منذ سنوات بارتفاع شعار الانتقال من مرحلة «الشرعية الثورية» إلى مرحلة «الشرعية الدستورية»، فقد توقع البعض أن «الوضع الخاص» للمؤسسة العسكرية لابد أن يعاد النظر فيه أيضا .. الوضع الخاص الذى يتمثل فى كم ضخم من (الامتيازات) و (الاستثناءات).

إن سيادة المشير يقول : «فالقوات المسلحة ليست مؤسسة متميزة فى مصر، ولكننى اعتقد أن من حق أفرادها أن يستفيدوا من قدرتها على التنظيم والاقتصاد والتنفيذ والمتابعة دون وسطاء»، وهنا استأذن سيادته فى التحايل على هذا المنطق الذى قد يبدو وجيها لأول وهلة، لكن تحليله وتمحيصه قد يؤدى إلى التسليم بنتيجة خطيرة، وهى أن «يحتكر» أفراد كل جهاز أو تنظيم امتيازاته وثمراته بناء على قدرتهم على إدارته بكفاءة، فإذا استطاع جهاز الضرائب، مثلا، أن يحصل، بتنظيم أكثر كفاءة، على المزيد من الدخل، فيجب أن يعود ذلك إلى العاملين فيه وهو نفس المنطق الذى قال بناء عليه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، انهم طالما يعلمون ابناء الناس ويفنون حياتهم فى هذه المهمة، فيجب أن يحظى ابناؤهم بمميزات فى هذا الشأن، فانكر عليهم المجتمع هذا باعتبار ذلك يهدم مبدأ تكافؤ الفرص، وإذا كان هذا صحيحا، وهو بالفعل صحيح، إلا ان البعض الآخر قد يتساءل بناء على هذا ! ولماذا لا يمتد هذا إلى القطاعات الاخرى فلا يحظى ابناء العسكريين كذلك باستثناء ما فى القبول فى الكليات العسكرية .. وهكذا.

إن القوات المسلحة ليست جهازا إنتاجيا توزع أرباحه على العاملين فيه وإنما هى جهاز «خدمة» يمول بالكامل من الضرائب والرسوم التى يشترك فيها كل المواطنين، وكل مواطن يعى تماما أن (وضعية) مصر الخاصة تحتم عليها ان تعطى الكثير كى تمتلك قوة مسلحة كبرى وبالتالى فكل مواطن لابد أن يشعر بالغبطة عندما يرى جيش بلده يمتلك أقوى وأسرع الطائرات، وأقوى وأسرع الأساطيل، وأفضل وأضخم الأفراد، ولا أقول فقط إنه يسعد بذلك، بل يحلم به ويتمناه.

حكايات عسكرية

لكن ذلك شىء آخر يختلف عن تلك الامثلة التى تزرع فى بعض القلوب قدرا غير قليل من مشاعر الإستياء وعدم الرضى، فعندما يخرج مواطن بعياله فى الصباح الباكر لمدارسهم عبر المواصلات العامة أو حتى سيارات عسكرية تحمل ابناء عسكريين إلى مدارسهم. «وإن كان هذا يحدث أيضا فى بعض شركات ومؤسسات القطاع العام»، لا نلومه إذا ذاق مرارة هذه المشاعر، ونفس الشىء يحدث عندما أجد مدرسا جامعيا حصل على الدكتوراه منذ ثلاث سنوات، وبعد أن تخرج منذ ١٢ عاما يئن من العذاب، لا يستطيع الحصول على شقة تجمعه مع عروسه، فلا يرى أمامه إلا أن يهرب من البلاد كلية، وهو يرى العديد من العماير «المسلحة» ترتفع يوما بعد يوم لا تقف أمامها الطوابير لأن المعروض أكثر من المطلوب.

ويجىء صديق يضرب كفا بكف وعندما أسأله عما به، يجيب بأن ابنته كانت تقود سيارة العائلة ذاهبة إلى كليتها فصدمتها سيارة عسكرية صدمة عنيفة، وعندما وقفت الفتاة الصغيرة تبكى وتريد

أن تمسك بالجاني، إذا به يسرع كالريح.

ملاحظا - أى الصديق - إنه زار عددا كبيرا من الدول ولم يجد بها سيارة عسكرية تجوب شوارع المدن الداخلية بمثل هذه الكثافة التى نراها فى الشوارع المصرية.

ويشكو صديق آخر كان بالخارج فترة طويلة، من أنه عندما عاد اراد أن يمر من الخليفة المأمون بالقبة إلى كوبرى السيوفى، فإذا به قد ألحق وضم إلى المنطقة العسكرية القائمة .. ويريد آخر أن يمر بالشارع الموازى لصلاح سالم من كوبرى اسماعيل الفنجرى إلى العباسية، ليجده أيضا قد الحق وضم إلى المنطقة العسكرية، ويريد ثالث أن يمر بجوار عمارات المروة عند كلية البنات ذاهبا إلى مدينة نصر، فيجد شارعا أيضا قد أغلق وضم إلى المنطقة العسكرية .. وكلها مناطق داخل المدن المأهولة بالسكان ويتساءل هذا وذاك : هل من مقتضيات الأمن العسكرى أن تغلق هذه الشوارع وتضم إلى المناطق العسكرية ام ألا تتواجد هذه المناطق اصلا داخل المدن؟

إن الامثلة لا يكاد هذا المقال ان يحصيها فى مجال «الامتيازات» و «الاستثناءات» لا أريد أن أطيل فيها لأن التفصيل هنا ليس هو المطلوب، ولكنه «المبدأ» .. ولكنها «القاعدة».

إن أفراد القوات المسلحة هم ابناؤنا وإخواتنا لكن لهم كل الحب والتقدير، ولكننى اردت أن أقول إننا ايضا ابناء افراد القوات المسلحة واخواتهم بحيث يكون لنا ما لهم وعلينا ما عليهم.

إننى لاتمنى ألا اواجه باصوات ترد بأن هذه كلمات كراهية .. فالله وحده يعلم أن إقدامى على التعبير عنها كتابة إنما يعكس رغبة فى محوها وإزالتها ليبقى الحب والتقدير صافيا بغير شوائب، نقيا بغير رواسب.

إن مقياس التقدم فى النظام الاجتماعى إنما يتمثل فى أمن داخلى يقوم على ممارسة الديموقراطية والعدالة الاجتماعية، فعندما يتحقق ذلك، يتحول كل مواطن إلى جندى يحرس النظام ويحميه من الداخل ليتفرغ اخوته فى الجيش لحمايته من الخارج، فيصبح الوطن للجميع.

د. سعيد اسماعيل على
الاهالى ، ٢٤ / ١٠ /١٩٨٤.

فى تعقيبه على حديث المشير أبو غزالة، أثار د. سعيد إسماعيل قضية الامتيازات الخاصة لرجال القوات المسلحة وفى هذا المقال وجهة نظر أخرى حول الموضوع ذاته.

شكرا .. أيها السادة

- ***ليست امتيازات .. لكنها تسهيلات تتمتع بها كل جيوش العالم***
- ***كتائب الخدمة الوطنية اسهمت فى خطة التنمية القومية بلا مقابل***

توقعت جدلا وحوارا لا حدود لهما لقضية آن لها أن تحسم واعنى بها قضية الوضع الخاص للقوات المسلحة والتى اخرجها إلى دائرة الضوء حديث المشير أبو غزالة وزير الدفاع لمجلة المصور بالعدد ٣١٣١ الصادر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٨٤ بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لنصر اكتوبر عام ١٩٧٣ وتعليق الأستاذ الدكتور سعيد اسماعيل على عليه بجريدة الأهالى العدد ١٥٩ الصادر فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤ تحت عنوان «عفوا .. سيادة المشير».

أساسيات

وأود بداية - بحكم انتمائى إلى هذه القوات إلى عهد قريب - وحيث إن الأمر أضحى مطروحا على الساحة ان القى الضوء على مجموعة من الأساسيات التى لا غنى عنها قبل مباشرة البدء فى تحليل ظاهرة التميز لهذه الشريحة من شرائح المجتمع.

أولا : إن القوات المسلحة فى أى دولة على اتساع العالم كله هى جزء لا يتجزأ من نسيج البنية الأساسية للمجتمع النابعة منه، ولعل من أهم وأخطر الدروس المستفادة من هزيمة يونية عام ١٩٦٧ ونصر أكتوبر ١٩٧٣ أنه يمكن - بالإرادة - إعادة بناء جيش متقدم ومتطور مستندا إلى القاعدة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التى ينتمى إليها باعتبار ان السلاح بالرجل وليس الرجل.

ثانيا : إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هى الدفاع عن الدولة ضد أى عدوان خارجى وحماية الشرعية الدستورية من أى تخريب داخلى، أى حماية النظام القائم والمنتخب بواسطة غالبية الشعب.

والتاريخ زاخر بالمواقف التى تدخلت فيها القوات المسلحة لمنع انهيار الجبهة الداخلية كما حدث إبان مظاهرات الطلبة فى مايو عام ١٩٦٨ فى فرنسا وأمر الجنرال ديجول للجيش الفرنسى بالتدخل لحماية الشرعية.

ثالثا : إن الجيش منظمة خاصة، تنبع خصوصيتها من نظمها وقوانينها ومعاييرها التى تفرضها على أفرادها التى منها - بخلاف الدفاع عن التراب الوطنى - انعدام عنصر التحديد الزمنى لساعات العمل المطلوبة منهم، والتمركز فى أماكن مختارة بالقرب من الحدود تبعد بالضرورة عن الموطن الأصلى للفرد وأسرته لمدة قد تبلغ فى مجموعها النسبة للضباط طوال مدة خدمتهم حوالى العشرين عاما أو يزيد، ناهيك عن فورية المحاسبة على الخطأ أو التقصير حال وقوعه.

رابعا : ترتيبا على ذلك، نبعت فكرة منح أفراد المنظمة العسكرية فى كافة جيوش دول العالم على المطلق مهما كانت طبيعة انظمتها مجموعة من الخدمات والتسهيلات وصفها البعض فى مصر على أنها امتيازات ووصفها آخرون على أنها استثناءات، بالرغم أنه من الثابت عمليا أن الخدمات - وليس الامتيازات - الممنوحة للقطاع العسكرى فى مصر أقل منها بدرجة ملحوظة عنها فى جيوش دول أخرى عديدة فيها عنه فى مصر.

ويحضرنى فى هذا المجال اننى وجهت سؤالاً مباشرا إلى أحد المستشارين السوفييت عام ١٩٧٠ عما إذا كان أفراد الجيش السوفيتى يتمتعون بمزايا خاصة فكانت اجابته التى لم تخل من دهشة لمنطوق السؤال بالإيجاب. ثم راح يعدد إلىّ أوجه هذه المزايا بالتفصيل.

خامسا : إن استخدام مصطلح المؤسسة العسكرية هو استخدام غير دقيق. فالدولة مجموعة من المؤسسات التى ينظم حركتها قانون يعمل لصالح المجموع فى ظل نظام دستورى متكامل. فإذا غاب دور المؤسسات أو غاب القانون فمن البديهى أن تتملق شريحة المجتمع الأكثر تنظيما وقدرة على العمل واعنى بها المجتمع العسكرى وتتحول إلى مؤسسة تتحكم فى الدولة كما حدث فى حقبة زمنية سابقة، ومن ثم كان مصطلح «المنظمة العسكرية» أو «المجتمع العسكرى» أقرب إلى الصواب من مصطلح المؤسسة العسكرية.

معركـة الإنتـــاج

ومع اعترافنا الكامل بأن القوات المسلحة فى أى دولة ليست جهازا انتاجيا إلا أن الواقع الأقتصادى فى مصر استوجب عام ١٩٧٩ بناء على توجيه سياسى أن تعمل القوات المسلحة على توفير الغذاء لكافة عناصرها ترشيدا للاستهلاك وتخفيفا للعبء الواقع على وزارات الخدمات وهو أمر أدى بالضرورة - آنذاك - إلى تشكيل كتائب للخدمة الوطنية من عناصر كانت غير صالحة أصلا من وجهة نظر المستوى الطبى والثقافى والمهنى والنفسى للخدمة العسكرية فى التشكيلات المقاتلة ورؤى الأستفادة منها تجنيديا فى أعمال أقل مشقة.

وبحلول عام ١٩٨٢ ارتأت الدولة فى - إطار سياسة الانفتاح الانتاجى - التخطيط لخطة خمسية للتنمية تدفع بعجلة الانتاج قدما إلى الأمام وليس بخاف على أحد أنه عند الدراسة المستفيضة لعناصر الجدوى الاقتصادية لهذه الخطة برزت الفجوة الرهيبة بين ماهو كائن وما يجب ان يكون أو بالأحرى الفارق بين ماهو مأمول وبين واقع القدرة على تحقيقه، ومن ثم كان القرار بمشاركة القوات المسلحة بامكاناتها التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية فى إنجاز بعض أهداف الخطة فى التوقيتات المحددة لها، حيث فرضت قضية التنمية نفسها فرضا باعتبارها ضرورة ملحة للمرحلة القادمة يمكن أن نعبر عن طريقها من التخلف إلى التقدم.

وقبل أن أتقدم خطوة أخرى فى سرد الوقائع اتوقف عند مجموعة من الحقائق، فهدفى هو رصد الواقع الموضوعى دون القفز فوق هذا الواقع، وبهذا التوجه أوجز هذه الحقائق فيما يلى:

١- إن كافة مشروعات الخطة الخمسية التى تقوم عليها القوات المسلحة تمول بالكامل من الميزانية العامة للدولة دون أى عائد ربحى أو حوافز للجهة القائمة على التنفيذ من منطلقين:

الأول : إن هذا العمل هو مهمة قومية تندرج - جزئيا - تحت ما يعرف بخطة إعداد الدولة لأى حرب مستقبلية تفرض عليها.

الثانى : هو تدريب عملى للعناصر المشاركة فى التنفيذ سيؤدى بداهة - إلى رفع كفاءتها الفنية بالمعدلات المطلوبة أو كسر هذه المعدلات كما حدث فى كوبرى أحمد سعيد مثلا وكما حدث بالنسبة لشبكة مواصلات سنترال القبة الجديد، والعبرة هنا فى مصداقية التنفيذ.

٢- يخطىء كثيرا من يظن أن مردود هذه الكتائب الوطنية وقف على وقت السلم فقط فالثابت أن التنظيمات المشابهة لها كان لها دور فعال إبان حرب فيتنام فى إصلاح ما دمرته الغارات الجوية الأمريكية فى زمن قياسى.

معطـيات الخدمـــات

- هذا على المستوى القومى، أما على مستوى معطيات المنظمة العسكرية لابنائها وخاصة فى موضوع الإسكان فدون الخوض فى الخدمات المحققة لكل المؤسسات الأخرى بالدولة سواء عن طريق نقاباتها أو هيئاتها وجمعياتها التعاونية أو عن طريق وزارة الإسكان والمحافظات والتى منها على سبيل المثال لا الحصر:

مدينة التجاريين، المقطم ومدينة العمال فى المحلة وأبى زعبل ومساكن العاملين، جامعة عين شمس بمدينة نصر وأبراج القضاة فى الأسكندرية ومد قرى العاملين بهيئة قناة السويس ٢٥٪ من أرباح الشركات لهذا الغرض وأخيرا مدينة حسن حمدى للجامعيين التى وضع حجر الأساس لها يوم ٣١ اكتوبر الماضى فقد جرت دراسة جدوى اقتصادية بكل ما تحمله الكلمة من عملية لاقتحام هذه المشكلة وحلها حلا يتصف بالشمولية.

- ولقد بدأت القوات المسلحة فى تدبير التمويل اللازم للمشروع - ذاتيا - وذلك بخصم نسبة من مرتبات أبنائها الراغبين فى سكن بعد زواجهم تضاعف بعد أن أصبح هذا السكن امرا واقفا والذى نفذته شركات مصرية مدنية بالطرق المتعارف عليها ومن المعلوم أن كلا الدولتين الأعظم وتركيا ويوغوسلافيا والهند والأردن وانجلترا تطبق نفس الأسلوب بالنسبة لضباطها ومتطوعيها من الرتب الأخرى.

- وبنفس النمط تقريبا تم تخطيط وإدارة مشروع تمليك العربات الخاصة للعسكريين مقابل قسط شهرى مرتفع يخصم من المرتب، وكانت النتيجة متكافئة مع الجهد الذى بذل وتحضرنى فى هذا الأمر واقعتان:

الأولى : إن هيئات نوعية عديدة بالدولة قد استفادت من التجربة العسكرية فى مجال الإسكان والعربات وبنفس الشروط التى حددتها دراسات من قبل، وفى تقديرى إنها تحت أمر من يطلبها من هيئات أخرى شريطة أن يتوافر لها الحد الأدنى من الإرادة وحسن الإدارة والتنظيم لتوفير التمويل اللازم ذاتيا من أعضائها.

الثانية : أمر المشير بإعادة تخصيص أى مسكن لا تسدد أقساطه لآخر فى قائمة الأنتظار.

سـلوكيات

يبقى إذا تجاوزنا السلوك السلبى الفردى المتمثل فى هروب أى سيارة عسكرية أو توصيل الأبناء للمدارس بالسيارات فهى وإن خضعت للردع والمحاسبة والمتابعة تعتبر - من منظور شخصى - جزءا من سلبيات عديدة تسود المجتمع كله طالما طالبنا علماء الأجتماع ومتخصصى التربية أن يدلوا بدلوهم لوضع الحلول العلمية لها أما موضوع كثافة العربات العسكرية داخل المدن وإغلاق بعض الطرق المجاورة للمنشآت العسكرية والذى يؤثر فيه ويتأثر به بعدان :

الأول : بعد اقتصادى، تمثل فى تأخر الدولة - لظروف استراتيجية - فى إقامة وتشييد المدن العسكرية خارج كردون الكثافة السكانية بالعاصمة والمدن الكبرى والمخطط إقامة بعضها خلال العقد القادم.

الثانى : بعد أمنى، ويكفى تحليل ماحدث للسفارة الأمريكية ببيروت ولرئيسة وزراء بريطانيا فى برايتون يوم ١٢ اكتوبر الماضى حتى يعلم الكافة الحكمة من اتخاذ مثل هذه الترتيبات.

وماذا بعد..

- مجمل القول إن المنظمة العسكرية تولى أهمية خاصة للعمل الجماعى الذى يضع فى اعتباره كافة الأحتمالأت أثناء التخطيط وسيادة روح الفريق خلال التنفيذ وهى قيم لو انتشرت ولم تنحصر فى الميدان العسكرى فقط حيث تنتظرنا أعمال جسيمة فى التنمية فإنها كفيلة بأن تجعلنا - بالأصالة - نقفز مراحل تاريخية كاملة تقترب بنا من مجال الدول العصرية والمتقدمة أليس كذلك.

د. إبراهـــيم شكـــيب
الأهالى ، ٧ / ١١ / ١٩٨٤.

المضنون به .. على غير أهله

لأبى حامد الغزالى، الفيلسوف الإسلامى المعروف، كتاب يحمل هذا العنوان: «المضنون به .. على غير أهله» ما رأيت أنسب منه عنوانا لما أكتبه اليوم، فقد كان أبو حامد ممن يؤمنون بأن هناك صنفا من المعرفة المتصلة بما وراء المحسوس، لا يمكن أن تكون متاحة لكل الناس، فهى معرفة (خاصة)، ووجه خصوصيتها أن الوصول إليها يتطلب مسلكا صوفيا طويلا شاقا يقوم على المجاهدات والرياضات التى تتناول الإنسان كله، بجسمه وعقله وروحه، إذ لو سلك المؤمن هذا الطريق، فسوف - فيما يقولون - تتكشف له الحقائق بحيث يجد نفسه قد عرف مالأ عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ومن هنا فإن هذه المعرفة مضنون بها على غير أهلها.

وعندما كتبت مقالى (عفوا .. سيادة المشير) فى عدد الأهالى الصادر فى ٣١-١٠-١٩٨٤ كان الهدف الأساسى هو مناقشة (الوضع الخاص للمؤسسة العسكرية فى المجتمع المصرى) وما ترتب على هذا الوضع من ممارسة هذه المؤسسة لادوار، إذا كانت قد لزمت فى فترة من الفترات، فهى لاينبغى أن تكون كذلك فى كل الفترات. وكذلك ماترتب على هذا الوضع الخاص من الأستئثار بكم كبير من الأستثناءات والأمتيازات مما حولها إلى مايشبه (طبقة خاصة) فى المجتمع.

وأقول الحق، إن الشق الأول هو القضية الأساسية، أما الشق الآخر فهو نتيجة له، ومن ثم فهو قضية نوعية، على الأقل بالنسبة لى ..

ومع ذلك فقد شعرت بأسف شديد عندما أرى أن القضية الفرعية هى التى استأثرت بالأهتمام والتعليق، وغاب عن الجميع (أصل الحكاية)، فالذى يقرأ مقال اللواء الدكتور إبراهيم شكيب فى عدد الأهالى الصادر فى ٧-١١-١٩٨٤ بعنوان (شكرا.. أيها السادة) ردا على مقالى يجده فى معظمه يناقش موضوع الأمتيازات والأستثناءات مدافعا عنها عارضا لأسانيد ومبررات قيامها.

.. وعشرات الناس الذين تحدثوا بشفاهة معقبين، كان هذا أيضا محور تعقيباتهم سواء كان ذلك تأييدا أم تفنيدا ومعارضة، وعلى الرغم من حرصى - أغلب الأحوال - على عدم التعقيب على ما يكتب ردا على مقال ينشر لى، إلا أننى وجدت ضرورة العودة إلى الكتابة حول هذه القضية مرة أخرى حتى لايضيع من قدمنا الطريق.

وارجو أولا أن أؤكد أننى لا أريد أن «احبس» نفسى فى هذا الزقاق الضيق المتعلق بقضية (الأمتيازات) و(الأستثناءات) على الرغم من أهميتها وخطورتها، وأقول الحق، لقد اتاح لى نشر مقالى الأول الفرصة أن أسمع من كثيرين عن أمثلة ووقائع ما كانت تخطر على ذهنى، بل ثقة وجدت نفسى أردد عقب سماعها صيحة الراحل يوسف وهبى التقليدية «يا للهول»، ذلك أن الأستمرار فى مناقشة هذه القضية قد يدخلنا فى نوع من المهاترات التى قد تدمى أكثر مما تشفى، وتشعل النار أكثر

مما تصلح.. لقد كنت أفاجأ بأحدهم يقول لى - مثلا - «طب ماهو انتم امامكم أبواب الإعارة. ونحن محرومون منها، مما يقتضى أن أرد أنا الآخر لاقول: وانتم لكم كذا وكذا.. وبذلك تنحرف المناقشة إلى مثل هذه الأزقة والحوارى الضيقة البعيدة عن الشمس والهواء النقى.

وليصدقنى سيادة اللواء الدكتور، إن منطق الأستثناءات والأمتيازات (مضروب) دائما، ولا يسنده أن يقال إن الأتحاد السوفيتى به كذا وكذا، فالرد البسيط هو انك عند المقارنة لا تأخذ جانبا وتترك آلاف الجوانب الأخرى التى لايوجد بيننا وبينه أى تشابه فيها، فالبنية الاجتماعية الأساسية مختلفة، مما يجعل القياس مستحيلا وآسف إذا استخدمت تسمية أساتذة المنطق لمثل هذا النوع بأنه قياس (مغلوط).. واستطيع - لو أردت - أن اضرب أنا الأخر عشرات الأمثلة من بلاد اخرى لا يحدث فيها هذا .. ولو اطلقت الضمان لقلمى كى ينقل للقراء شواهد اخرى، بالنسبة للامتيازات والأستثناءات لضمنت ان احظى بتصفيق الكثيرين منهم ..

لكن .. مرة أخرى ليست هذه هى القضية وإلا لانبرى الأطباء - مثلا - ليقولوا، ومعهم فى ذلك كل الحق، إنهم ينقذون ارواح المواطنين بالآلاف، لا وقت الحرب التى لا تحدث دائما، وإنما فى كل يوم، فضلا عن أوقات الحروب نفسها حيث يقومون بهذا الدور مضاعفا، ومن ثم فمن حقهم ان يستأثروا بكذا وكذا من الأمتيازات ..

ويمكن للمسلمين أيضا أن يصرخوا قائلين بأنهم هم الذين يعلمون وينشئون الضباط والأطباء وغير هؤلاء وهؤلاء، ولولاهم لما وجد المجتمع مهندسيه ومحاميه وزراعيه .. الخ، ومن ثم فيجب ان يكون لهم كذا وكذا .. وهكذا ..

فلنخرج إذن من هذا الإطار الضيق، ولنتجه إلى القضية الأصلية المتعلقة بالدور الخاص للمؤسسة العسكرية فى مصر .. وأنا إذ استخدم هذه الكلمة، فعن قصد، فضلا عن أن سيادة المشير أبو غزالة قد استخدمها فى حديثه لمجلة المصور.

فالذى يؤرخ لمصر سوف يلاحظ من غير شك ان المؤسسة العسكرية تتولى رئاسة الدولة منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن، ولو احصيت عدد العسكريين من بين المحافظين المتولين للسلطة الآن، وهم يمثلون رئيس الجمهورية فى محافظاتهم، فسوف نجد أنهم يبلغون - دائما - أكثر من ٥٠٪ فضلا عن رئاسة الوزارة الحالية ، ورئيس الوزراء له نائبان، احدهما هو سيادة المشير ومن هنا فإن لنا أن نتساءل عن الأهلية الخاصة التى تجعل للمؤسسة العسكرية كل هذه الهيمنة طوال هذه السنين الطويلة، خاصة ونحن لا نعيش الآن ظروف «ثورة» كما اننا لا نعيش كذلك ظروف «حرب» ..

ولا نريد بذلك أن نذهب إلى الطرف المقابل، فندعى أن المؤسسة العسكرية ليس لها يد فى هذا، فكما أننا لانريد ان نجعل يدنا (مغلولة إلى عنقنا) فإننا كذلك لا نريد أن (نبسطها كل البسط) امتثالاً لتوجيه القرآن الكريم، وانما علامة الأستفهام التى تبرز أمامنا هى أن تكون القيادة السياسية - فى معظم أركانها - وباستمرار - فى هذا القطاع محصورة فيه.

والقول بأن المؤسسة العسكرية قد قامت وتقوم الآن بعدد كبير من المشروعات التى لاتخصها وحدها وإنما تخص مصر كلها، قول من السهل الرد عليه، فمع شعورنا بالأمتنان والتقدير إلا أن

السؤال الذى يلح علىّ دائما هو : ما وظيفة القوات المسلحة الحقيقية ؟ اليست لهذه المشروعات جهات ومصالح وإدارات حكومية خاصة انشئت أصلا للقيام بهذه المهام ؟ فما جدوى وجودها إذن إذا كانت القوات المسلحة هى التى تقوم بمهامها ؟ وإذا كانت القوات المسلحة تنجز هذه المشروعات بكفاءة واقتدار ونجاح وسرعة، فإننا أيضا نسأل : أليس المواطنون المصريون الذين يتم على أيديهم هذا وهم لابسو الكاكى، هم نفس المصريين الذين يعملون فى المؤسسات المدنية، فلا يتم العمل بالكفاءة والسرعة اللازمتين ؟ بالطبع لاتفسير لذلك إلا فى (الإمكانات) و (التنظيمات) فهل من العسير أن نوفر لهذه المؤسسات المدنية نفس الإمكانات والقدرة على الحركة التنظيمية ومرونة الإجراءات والحسم القانونى حتى تقوم بالمهام التى أوجدها المجتمع من أجلها ؟

إننا نعلم بالرد المعروف بأن جهاز الخدمة الوطنية جهاز مستقل من القوات المسلحة وبالتالى فهو لا يؤثر على (الموقف العسكرى) ولكننا نتساءل: ترى لو لم يكلف افراد هذا الجهاز بمثل هذه الخدمات فأى عمل كان عساهم ان يتولوه ؟ الن تضاف قوتهم إلى القوة المسلحة ؟ بل إننا ايضا لنتساءل: ان مثل هذه المشروعات مع اهميتها، فهل هى اكثر أهمية من وجود خمسة وعشرين مليونا من المصريين لايعرفون القراءة والكتابة وهو الحد الأدنى للتعلم ؟ فهل نستطيع ان نطمع فى المساهمة الواسعة لمحاربة الأمية فى مصر ؟ وإذا كان النظام المصرفى قد شهد انحرافات في بعض البنوك، وشهد النظام التعليمى قصورا واضحا فى تعليم المرحلة الأولى، فهل ننتظر ان تمد القوات المسلحة يدها لتصحيح مسار هذه البنوك، وهذا التعليم ؟!!

وإذا كنا قد عرضنا لدور المؤسسة العسكرية فى القيادة السياسية، وفى مشروعات الخدمة العامة، فاننا لابد أن نشير ايضا إلى دورها بالنسبة للأمن الداخلى، وليأذن لى سيادة اللواء الدكتور شكيب ان اسجل تحفظى على هذه الأمثلة التى تساق تبريرا لأهمية وضرورة التواجد العسكرى داخل المدن الآهلة بالسكان.

فالقول بأن التواجد العسكرى داخل المدن أمر مفيد لحماية البلاد من الداخل حتى لايحدث فى مصر ماحدث فى لبنان من تدمير بعض السفارات، يستند إلى نفس المنطق الذى اشرنا اليه من قبل «المغلوط» فلبنان بلد - الآن - ممزق لا تمتد السلطة الشرعية فيه الأ على بضع كيلو مترات تعد على الأصابع، تمتلىء شوارعه بعشرات المليشيات والعصابات المسلحة واصابع عديدة من القوى العربية والأجنبية تعبث بأمره، فضلا عن الأحتلال الإسرائيلى، فمن هنا لأدرى: هل يستقيم القياس هنا ؟

والتمثيل بما حدث فى مصر سنة ١٩٦٨ وسنوات أخرى مثل ١٩٧٧، يجعلنا نؤكد مرة أخرى على أن هناك هيئة أخرى انشأها المجتمع مهمتها هى الأمن الداخلى وهى الشرطة، وإذا حدث منها تقصير، فلابد من علاجه من داخلها، وبالتالى لايكون الحل هو بأن تأتى بمؤسسة اخرى لتتولى هى المهمة فضلا عما سبق ان قلناه ولا نمل تكراره، وهو ان الممارسة الحقيقية للديموقراطية والعدل الاجتماعى، والسيادة الحقيقية للقانون العادل، امور من شأنها أن تشيع الأستقرار الاجتماعى وتقلل إلى حد كبير من فرص الأهتزاز الأمنى فى الداخل، ولعل هذا هو ماعناه ذلك الزائر الفارسى بكلماته البسيطة عندما جاء يسأل الخليفة العظيم عمر بن الخطاب، وكان يتوقع ان يرى حرسا وقصرا وهيلمانا، فإذا به يراه نائما فى هدوء تحت جذع النخلة وحده، فقال .. حقا .. عدلت فأمنت فنمت ياعمر.

ومن قبل .. سأل أحد الصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم عن الوقت الذى ستقوم فيه الساعة (القيامة) وكان الرسول يعظ المسلمين، فاستمر فى وعظه، وكرر الصحابى السؤال، والرسول مستمر فلما انتهى، اجاب السائل بأن الساعة سوف تقوم «إذا وصد الأمر إلى غير أهله ..»

وأخيرا .. اريد ان اهمس فى اذن السيد اللواء الدكتور : لقد زادت قناعتى بوجهة النظر التى طرحتها فى مقالى الأول بعد انتهائى من كتابته ونشره .. هل تدرى لماذا ؟

الجواب عند بعض جهات الأمن التى راحت تجمع المعلومات والبيانات عن كاتب هذه السطور الأعزل الذى لايقف وراءه حزب يشد ازره، ولا جماعة تدعمه، ولا يحمل فى يده مسدسا، ولا يضع فى جيبه قنبلة يخفيها يهدد بها أحدا، وكل ما يملكه قلم وورق فى يده، وقناعة فى عقله، وإيمان بالله فى قلبه، فأنزل الله سكينة عليه وأيده بجنود لم تروها، صدق الله العظيم.

د. سعيد إسماعيل على
الأهالى، ٢١/١١/١٩٨٤.

الحوار مستمر حول دور المؤسسة العسكرية فى حياتنا

يواصل د. لواء إبراهيم شكيب، بهذا المقال الحوار الذى بدأه د. سعيد إسماعيل على، حول دور المؤسسة العسكرية فى حياتنا وهو حوار مفتوح، لكل من يريد المشاركة فيه، ذلك أننا نؤمن، أن تناول الجراح بشجاعة وبلا حساسية، أفضل من تركها ترعى فى جسد الأمة.

لكل شىء آفة .. ولكل نعمة عاهة
حين اختار الرئيس وزارة
من المعلمين .. لم يسأل العسكريون عن نصيبهم !

كانت كلمات أمير المؤمنين عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين عندما ثار عليه أعراب من مصر والعراق بحجة إيثاره لاقاربه تلح علىّ وأنا ابدأ فى تسطير تعقيبى على تعقيب الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل على الذى نشر بجريدة الأهالى بالعدد ١٦٣ الصادر فى ١٩٨٤/١١/٢١ بعنوان «المضنون به على غير أهله» عندما قال لهم:

إن لكل شىء آفة، وإن لكل نعمة عاهة، وإن آفة هذه الأمة وعاهة هذه النعمة عيابون ظنانون. لقد اقررتم لابن الخطاب بأكثر مما نقمتم علىّ، ولكنه وقمكم وقمعكم وزجركم، هل تفقدون من حقوقكم شيئا ؟ فمالى لا أفعل فى الحق ما أشاء ؟!

ويبدو أن مضمون كلماته رضى الله عنه يعبر عن واقع ما نحن بصدده إلى حد بعيد، فعندما تصديت للرد على مقال «عفوا سيادة المشير» كان ذلك من منطلق انتمائى المهنى للقطاع العسكرى من ناحية ومعاصرتى لكل ما أثاره هذا المقال من قضايا وتساؤلات من ناحية أخرى.

ولا يخفى على اللبيب انى عندما سطرت ردى كان مفهوما اننى كنت موافقا ضمنيا على ما جاء بالنصف الأول من المقال لاعتبار ان المنظمة العسكرية كانت قد تعملقت فعلا فى حقبة زمنية سابقة وأدى ذلك - بالواقع - إلى هزيمة يونية عام ١٩٦٧ وهو أمر لا داعى فيه - بالتحليل دون الاستقراء - إلى تضييع الوقت فى عقم مناقشته ومن ثم فقد اعتبرت أن ما أثير عن الامتيازات والاستثناءات هو الأصل حيث إنها شغلت أكثر من نصف المقال.

والتعقيب يلف ويدور فى محاولة لوضع العربة مرة أخرى أمام الحصان وهو أمر لن انزلق إليه حيث ردى بالشكر على المقال الأول كان واضحا وضوح شمس أغسطس ساعة الظهيرة باستثناء نقطة وحيدة تركتها لخيال القارىء، ويبدو من تحفظ الدكتور عليها إما اننى لم احسن عرضها أو أن البعض لم يستوعبها وهى الأمر الخاص بالتواجد العسكرى داخل المدن.

فالأصل فى الموضوع بعد اقتصادى اسقطه الدكتور من حساباته تمثل فى تأخر الدولة فى تشييد

المدن العسكرية طبقا لخطة الأنتشار الأستراتيجى، ولحين الأنتهاء من إقامة بعض هذه المدن خلال العقد القادم فمن المحتم أن يتم حسابه وتأمين ماهو قائم فعلا حتى لا يتم تفجير بعضها فى عملية إرهاب دولية كما حدث للسفارة الأمريكية فى بيروت وساعتها كانت ستخرج علينا اقلام تملأ الدنيا صراخا تندد بالإهمال الذى أدى إلى هذه الكارثة، وبالتالى كان غرضى هو رصد الإسلوب دون التعرض لواقع الأوضاع على الساحة اللبنانية.

الهدف إذن هو الوصول بطريق غير مباشر إلى القيادة السياسية .. وهذا هو مكمن التسعين كلمة التى وردت بنهاية العمود الأول بالتعقيب .. ليكن، فالرد علميا على مثل هذا الأمر وارد، وقد بدأ بتوقع ونستون تشرشل ببصيرته الأستراتيجية النافذة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية إن عالم ما بعد الحرب سوف يحكمه عسكريون باستثناء بريطانيا. وعندما انتهى من كتابة مذكراته فى شارتويل بمقاطعة كنت فى ١٠ فبراير عام ١٩٥٧ عبر عن رضائه بتحقيق ما توقعه بقوله : «لقد تحققت نبوءتى»، وكان منطلق تفكيره فى هذا الأمر. إن علم بحوث العمليات الذى استحدث خلال إدارة الصراع قد أكد - بالنظرية والتطبيق - أن ما يعرف بالأستراتيجية العليا أو القومية هو فكر قائم بذاته ذا علاقة بالأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ويجب أن يكون متبلورا لدى السياسيين والعسكريين والمثقفين، فالحرب مشكلة كبيرة حتى تترك للعسكريين وحدهم والسياسة مشكلة عويصة حتى تترك للسياسيين وحدهم، ويعتقد بعض الكتاب الأستراتيجيين المعاصرين أن القولين لا تناقض بينهما فينبغى على العسكريين أن يفهموا السياسة كما يجب على السياسيين والمثقفين أن يتلقوا تدريبا عسكريا يشمل الأستراتيجية العليا وهو أمر يتم تدريسه فى كافة كليات الدفاع الوطنى فى العالم بما فيه مصر، وعلى قدر معلوماتى المتواضعة جدا فى علم أصول التربية فاعتقد أن مفهوم الإدارة والسياسة واستراتيجية تخطيط التعليم أو بالأحرى مضمون فكرة الأستراتيجية فى المجال التربوى أمور واردة فى هذا العلم.

من هنا عرف العالم ايزنهاور وستالين وديجول وماوتس تونج وعبد الناصر والكسندر هيج واندروبوف، وعندما انتخب الشعب الأمريكى ايزنهاور للرئاسة مرتين كانوا ينظرون اليه كبطل قومى وليس للنجوم الخمسة التى على كتفيه، كما لا يمكن إلغاء الواقع التاريخى بفضل ستالين فى قيادة جيشه من ضواحى موسكو حتى دخل به برلين فى ابريل عام ١٩٤٥، والأمثلة كثيرة وعديدة لا يسمح بسردها مقال بهذا الحجم.

نخلص من ذلك ان حدود العلاقة بين السياسيين والمثقفين والعسكريين قد تداخلت وتشابكت بل وتطابقت منذ أربعين عاما بحيث أضحى من نافلة القول تقسيم البشر إلى مدنى وعسكرى.

وهذا لا يتعارض بالضرورة مع الشرعية الدستورية، فرئيس الدولة بحكم المادتين ١٤١، ١٤٣ من الدستور الذى اضم صوتى إلى اصوات عديدة بوجوب تعديله أو تغييره يعين نائبه ورئيس الوزراء والوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون والعبرة هنا فى مصداقية الإنجاز لكل منهم، فعندما اختار رئيس الدولة فى حقبة سابقة وزارة كاملة - باستثناء وزير الحربية - من افاضل المعلمين لم تصرخ المنظمة العسكرية قائلة اين حصتنا ؟!

أفهم أن يوجه النقد إلى كفاءة الموظف العام ونزاهته لا إلى لون عباءته فكلنا فى النهاية

مصريون. وفى يقينى أنه يمكن توقع رد ارسطو لو استحضرناه من قبره وسألناه عن دولة بها قطاع مستكمل لعناصر كفاءته هل تجمده إلى أن تستكمل باقى القطاعات لعناصر قوتها أم يشارك إلى حين بقدر طاقته فى دفع عجلة التنمية بهذه الدولة إلى الأمام ؟ واستطرادا لهذا التساؤل لعل الدكتور سعيد يعلم أن مخطط ومنفذ العماير المسلحة قد عين وزيرا للإسكان فى الحكومة الحالية حتى يضع خبرته فى خدمة المستوى القومى.

هل أنا واضح ؟! أم سيؤخذ كلامى مهما سبق من مبررات بمنطق المائة والثمانين درجة ؟

إننى يادكتور لا أبغى هتافا ولا تصفيقا، فهدفى هو الحقيقة التى تعتبر الضحية الأولى فى الدول النامية. وأنا بحكم تكوينى انظر عادة إلى الأمور من زاوية خضراء ما لم يبدل رأيى وثيقة أو واقعا باعتبارهما المادة التى تستقى منها هذه الحقيقة والتى يصبح من العسير بدونها النظر بموضوعية للأحداث والمواقف وتقييمها تقييما صحيحا، فالأنتصارات الوحيدة التى تدوم ولا تخلف أى أسى هى - على حد قول نابليون - انتصاراتنا على انفسنا، ولكل وجهة نظره والاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية طالما أن صالح المجموع فوق كل اعتبار، فنحن جميعا فى سفينة واحدة تتهادى على صفحة نيل نشرب منه جميعا والفارق بيننا أن كل منا ينظر داخل السفينة بزاوية مختلفة.

وكما ختمت تعقيبك بهمسة فى اذنى لواقعة أمل ألا تكون مفرطا فى الحساسية بالنسبة لها استأذنك فى رد الهمسة بهمسة مثلها يادكتور: «سعيد هو من تصبح لديه القناعة بأنه لا حيلة فى الرزق ولا شفاعة فى الموت ..»

وبالمناسبة قبل أن أمضى، أنا لست حزبيا، ولا أملك - مثلك - سوى قلمى وورقى وعقلى. والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله. صدق الله العظيم.

د. إبراهيم شكيب
الأهالى ، ٥ /١٢ /١٩٨٤.

الحوار مستمر حول دور المؤسسة العسكرية فى حياتنا

حول حكم المؤسسات ونحكم المؤسسات

كل من الحكم والتحكم يعنى السلطة، ولكن على حين أن السلطة الحاكمة هى سلطة مقيدة بقواعد القانون حتى ولو كان ظالما، فإن السلطة تكون متحكمة إذا تحللت فى ممارستها من هذه القواعد نصا أو روحا واطلقت لأفعالها العنان من كل قيد. فقارن إذن بين الحكم والتحكم..

وقد بدأ تعبير حكم المؤسسات يشيع فى الأجواء السياسية المصرية منذ هزيمة عام ١٩٦٧. إذ استقر فى الوجدان القومى اقتناع عام وعته السلطة فى ذلك الوقت، مؤداه أن الهزيمة العسكرية انعكاس لغيبة الديموقراطية وحقوق الإنسان وتسلط الفرد المخلص تساعده الأجهزة غير المخلصة، وعلو إرادات الأفراد على قواعد القانون، فارتفعت فى ذلك الوقت على مستوى الوعى السياسى (ولا أقول على مستوى الفعل السياسى) شعارات سيادة القانون ودولة المؤسسات وسقوط دولة المخابرات بما كانت تعنيه من إنكار لسمو القانون والنظام.

ومع ذلك، فلأن فكرة الشرعية ومبدأ الالتزام بالقانون من الحكام والمحكومين هو مبدأ غير ضارب الجذور فى التاريخ الاجتماعى المصرى الحديث والوسيط، فقد حرمت مصر من أن تقتطف الثمار الإيجابية للهزيمة العسكرية ممثلة فى إيمان حقيقى بالجماهير وإيمان حقيقى بمبدأ الشرعية ومبدأ المساواة أمام القانون أى خضوع المحكومين بمختلف فئاتهم فضلا عن الحاكم لأحكامه.

إذ إنه وإن كانت فترة السبعينات قد أسفرت عن انتقال سلطة صنع القرار من الفرد المهيمن إلى مجموعة من الجماعات الفرعية التى اصطلح على تسميتها بالمؤسسات، كالمؤسسة العسكرية، والمؤسسة الأمنية، ومؤسسة التكنوقراط وغيرها، إلا أنه فى غيبة أى مشروع حضارى يمثل قدرا مشتركا تجتمع حوله الجماعات الفرعية فى المجتمع الشامل، ولضعف قبضة السلطة المركزية وتلهيها عن الصالح العام وعن تبنى سياسة اتباعية رشيدة لتحقيق رفاهيتها الذاتية وأمنها الشخصى، تحول حكم المؤسسات الذى كان يتشكل جنينا فى رحم مصر فى الستينات إلى تحكم لهذه المؤسسات فى السبعينات، أى بعبارة أخرى إلى إعادة توزيع سلطة الفرد على عدد من المجموعات التى اصطلح على تسميتها بالمؤسسات.

وعادت المؤسسة الأمنية دون حياء تمارس عادتها التاريخية فى تعذيب المواطنين وقهر آدميتهم تحت سمع القانون وبصره، سواء لحساب الحاكم وهذا هو المتوقع أو لحسابها الخاص وهذا هو الجديد - وأصبحت هذه المؤسسة تعتدى دون وجل على حرمة المؤسسات الاخرى، فاصبحوا يسجلون للقضاة مداولاتهم ويفتشون نواب الشعب تحت قبة البرلمان.

وشاهدنا المؤسسة العسكرية تضع لنفسها واجبات غريبة عليها تماما تخرج عن وظيفتها الأصلية فى الدفاع عن تراب الوطن الموحد المستقل إلى وظائف أخرى تدخل فى عمل مؤسسات اجتماعية أخرى كشق الطرق وامداد الهاتف وصنع الخبز وإقامة الكبارى وغير ذلك فضلا عن اهتمامها بتوفير المزايا والاستثناءات الاجتماعية لأفرادها.

وهكذا اتجه مجتمعنا نحو السير تدريجيا إلى مجتمع: من القوة الذاتية تنشىء الحق وتحميه مبتعدا عن النموذج الاجتماعى الذى يكون فيه حق المواطنة وحده سببا للتساوى فى الحقوق والواجبات، والذى تكون فيه مؤسساته محددة الواجبات وتعمل على تحقيقها فى إطار الشرعية على أن الامر بالنسبة للمؤسسة العسكرية يحتاج إلى وقفة خاصة لما لها من أهمية قصوى فى التركيب الاجتماعى من ناحية ولما لها من خصوصية متميزة فى الواقع المصرى من ناحية ثانية.

فالمؤسسة العسكرية فى مجتمعنا النهرى أسير الضفتين، وفى مجتمع السلطة المتحكمة فى الأمن والرزق، هى أقدم المؤسسات المصرية قاطبة وأكثرها تنظيما وضبطا وقدرة على الاستقلال الداخلى والتميز البنائى. لهذا كان حكامنا فى أغلب عصور التاريخ من القادة العسكريين بدءا من مينا وأحمس مرورا بالاسكندر وبطليموس وأكتافيانوس وحتى عمرو بن العاص ومحمد على ومن تلاهم.

ولهذا كان لأفراد المؤسسة العسكرية وضعهم المتميز فى التاريخ المصرى فعرفت مصر منذ بداية تاريخها ظاهرة الإقطاعات العسكرية، وهى مساحات الاراضى الخصبة كانت تمنح للقادة العسكريين وتورث لأبنائهم، كما عرفت مصر طوال تاريخها احتكار العسكريين للوظائف المهمة فى الدولة إذ كانوا دائما موضع ثقة الحكام فى ظل نظام للحكم كان يقوم دئما على الأمن المطلق والامتثال المطلق، وهكذا أتى الفرنسيون إلى مصر بحملتهم ليجدوا قادة الوجاقات العسكرية يسيطرون على مرافق الحياة الإدارية والاقتصادية بالبلاد.

هذه كلها حقائق تاريخية فرضت نفسها على المجتمع المصرى لوضعيته الخاصة. ولكن، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدرس الذى يقدمه لنا التاريخ أنه فى كل مرة كانت تزيد فيها امتيازات العسكريين على حدودها المألوفة والمقبولة وفى كل مرة كانت تطغى فيها الوظيفة الإدارية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية على وظيفتها الأصلية فى الحرب والدفاع والذود عن الوطن كان هذا دائما إيذانا بتدهور الحضارة وبداية لمنحنى الهبوط فى التاريخ الاجتماعى المصرى، حدث ذلك عندما انشغل العسكريون بحكم الأقاليم واستثمارها فى عصر الدولة القديمة، والوسيطة، وحدث ذلك أيضا فى أواخر حكم البطالمة والرومان، وحدث ذلك أيضا عندما تلهى العسكريون عن الأمن بإدارة التزامات القرى ومقاطعات الحضر فى العصر العثمانى، وحدث ذلك أخيرا بانشغال العسكريين بإدارة النوادى الرياضية ومؤسسات النقل ووزارات الخدمات ومرافق الاقتصاد ولجان تصفية الإقطاع فى حقبتنا المعاصرة.

فمبعث الخشية التاريخية من تحول المؤسسة العسكرية من مؤسسة للحكم تمارس واجبها فى الدفاع فى إطار القانون إلى مؤسسة للتحكم تخرج عن حدود واجباتها التقليدية المعترف بها، إن الأمر فى هذه الحالة لايمس جهازا من أجهزة الوطن بل يتعلق بأهم مؤسساته على الإطلاق التى تضطلع بواجب الدفاع عنه.

ورغم تسليمنا أنه وإن كانت ميزات المؤسسة العسكرية ظاهرة خيرها على المجتمع المصرى طوال تاريخه وعايشها المصريون قرون طويلة، إلا أنها فى العصر الحديث، حين هبت على مصر مفاهيم الشرعية والمساواة أمام القانون، وحين استقرت هذه المفاهيم فى الوجدان المصرى وفى ضمير الحركة الوطنية المصرية، تصبح هذه الميزات وغيرها من ميزات واستثناءات الفئات الاجتماعية الاخرى عقبة فى وجه أى مشروع حضارى متقدم تسعى مصر إلى تحقيقه.

وعلى ذلك، فإن كانت المؤسسة العسكرية المصرية اليوم، تستحق الشكر والثناء والإشادة (على المستوى الفردى)، على ماتشقه فى مصر من الطرق وما أقامته من مرافق، إلا أن ذلك على المستوى التاريخى والاجتماعى العام ظاهرة تستحق التوقف والتنبيه والرصد، فهذا النشاط العسكرى الفعال والمؤثر يعتبر إدانة مباشرة لمؤسسات الدولة الاخرى التى يدخل فى وظيفتها أصلا هذا النشاط، وهذا النشاط العسكرى الفعال والمؤثر يدعو المواطن البسيط والفصيح الذى لا يجد إلا المظاهر أساسا لتكوين قناعاته أن يتساءل بكل الوجل والحدب عن إمكانية تحقيق الكفاءة المتوازنة بين الوظيفة الدفاعية الوطنية والاقتصادية والإدارية للمؤسسة العسكرية.

وعلى أى حال، فقد يكون مقبولا لفترات مؤقتة وفى أزمنة الأخطار والكوارث والأزمات أن تضطلع المؤسسة العسكرية بما لها من قدرة على الضبط والنظام بواجبات فى الإدارة والاقتصاد لا تدخل أصلا فى وظيفتها. ولكن الخشية كل الخشية أن تصبح هذه المؤسسة على وجه الدوام هى البديل الثابت لغيرها من المؤسسات الاخرى العاجزة، وأن يلهينا ذلك عن محاولة رفع هذه المؤسسات الأخيرة وزيادة كفاءتها، وأن يؤدى ذلك إلى استئثار أفراد المؤسسة بميزات لا يحظى بها غيرهم من المواطنين عملا بمبدأ الغنم بالغرم وهو مبدأ أصيل للتدهور الاجتماعى وإثارة الحزازات والعقد الاجتماعية.

وما من شك فى أن دخول المؤسسة العسكرية مجال الإدارة والاقتصاد قد أدى، أو فى طريقه إلى أن يؤدى، إلى الخلط بين طبيعتها السيادية وطبيعتها الاقتصادية الاستثمارية. فالطبيعة السيادية للمؤسسة العسكرية تنبع من أنها المدافعة عن كل شبر من أرض الوطن، ومن هنا يمتد سلطانها العسكرى إلى كافة المواقع الإقليمية المناسبة، فهذا نوع من ممارسة السلطة على ما يسميه رجال القانون بالدومين العام، ومن الخطأ القانونى البحت اعتبار المواقع العسكرية التى تمارس منها القوات المسلحة وظيفتها فى الدفاع ملكا خاصا لوزارة الدفاع تمارس عليها ما تمارسه وزارة الاوقاف والإسكان والتموين على الاملاك الخاصة للدولة، وهذا يدعونا إلى التساؤل هل من الجائز قانونا أو من الملائم سياسة أن تنشغل المؤسسة العسكرية باستثمار بعض أراضى ثكناتها ومواقعها الدفاعية السابقة التى قررت التخلى عنها، سواء بالبيع أو الايجار أو إقامة المساكن والمزارع والمشروعات، فى حين أن سلطاتها على هذه المواقع كانت سلطة السيادة والدفاع التى ترتفع بانتفاء موجبها ؟ هذا تساؤل أود مخلصا أن أطمئن لإجابة عنه.

ثم، أليس من حقنا أن نخشى إلى أن يؤدى دخول المؤسسة العسكرية إلى مضمار المضاربة العقارية، ذلك المضمار الذى يلهث بالركض فيه مليونيرات الانفتاح اليوم، إلى ارتباطها بطريقة أو أخرى بمصالح هؤلاء المليونيرات وإلى تعقد وتشابك المصالح بينهما وإلى احتلال وضع محدد على الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى أو الانحياز لأحد مكوناتها ؟ وهو وضع بكل المعايير ننأى بقواتنا

المسلحة العزيزة عنه.

ومع ذلك، والحق اقول، فإن قضية استثناءات العسكريين وامتيازاتهم يجب ألا تناقش بمعزل عن قضية الاستثناءات فى مجتمعنا كظاهرة اجتماعية عامة، وإلا انزلقنا إلى مزالق الفئوية والتحزب المهنى، فالاستثناءات سواء فى التعليم أو الإسكان أو الخدمات ظاهرة استشرت فى حياتنا فى الحقبة الاخيرة نتيجة تحكم المؤسسات وانشغالها برفاهة اعضائها بعيدا عن سياسة اجتماعية عامة فى الاشباع الكفء والمتساوى للحاجات، فللجامعيين استثناءات فى قبول ابنائهم فى الجامعات، وللقضاه استثناءات فى عمل ابنائهم فى القضاء، وللمعلمين استثناءات فى تعليم ابنائهم ولذوى الحظوة وأصحاب بطاقات الوساطة استثناءات فى الانتفاع بخدمات الدولة فى مجتمع الندرة، وللعسكريين استثناءات فى مجالات متعددة. وهذه كلها استثناءات مخالفة للدستور منافية لروح القانون. والمطالبة باسقاطها يجب أن تنصب عليها جميعا لكى يصبح ولاء المواطن للدولة سببا وحيدا وكافيا للتمتع بخدماتها.

ورأيى الخاص، أن الأهم من ذلك والاخطر، والذى يمس قضية الديموقراطية وسيادة القانون فى صميمها، هو الامتياز أو الاستثناء القانونى الذى تحظى به المؤسسة العسكرية المصرية منذ عام ١٩٦٦ وحتى الآن. ففى هذا العام صدر القانون رقم ٢٥ الشهير الذى جعل من التميز المهنى لأفراد المؤسسة العسكرية سببا للانسلاخ من النظام القانونى الجنائى العام وخضوعهم لنظام قانونى جنائى خاص هو قانون الأحكام العسكرية، ولقضاء خاص هو القضاء العسكرى. وهذا عدوان مباشر على مبدأ المساواه أمام القانون وعلى مبدأ استقلال القضاء بل لقد امتد هذا القانون باختصاص القضاء العسكرى ليشمل جرائم جنائية ذات طابع (مدنى) خالص متى رأى رئيس الجمهورية إحالتها إلى القضاء العسكرى فى ظل حالة الطوارىء الممتدة. تلك فى نظرى هى قضية القضايا التى يجب أن يشملها الحوار البناء من المخلصين فى حب هذا الوطن المدافعين عن قيمه الديموقراطية الذين لا يحملون فى أيديهم غير الأقلام وفى رؤوسهم غير الرأى وفى قلوبهم غير الشوق إلى تأكيد الشرعية واحترام حقوق الإنسان.

وبعد، فيقينى أن هذا الحوار الذى بدأ ومازال مستمرا على صفحات (الاهالى) حول قضية المؤسسات والمؤسسة العسكرية خاصة دليل وشهادة على اننا نعيش فى عصر لم يعد فيه مجال للهمس الخائف المرتعش، وان كل قضايانا قابلة للنقاش العلنى الشجاع الذى يؤكد قدسية الرأى وشرف الكلمة واحترام الخلاف. فما يهمنا جميعا هو مستقبل مصر وتقدم مصر بكافة مؤسساتها وفى مقدمتها مؤسستها العسكرية التى كانت ومازالت وستظل دائما رمزا لشرفها وجدها وعزتها.

د. محمد نور فرحات
الأهالى ١٩ /١٢/ ١٩٨٤.

الفكر العسكرى المصرى .. وإدارة الصراع :
الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية

عند وضع اسلوب استخدام القوات المسلحة المصرية أو بعبارة أخرى عند اختيار الاستراتيجية العسكرية المصرية باعتبار أنها «فن وعلم تطوير واستخدام الأهداف القومية للدولة» فالأمر يختلف .. فهنا توضع الاستراتيجية العسكرية على أساس أسبقيات العمل القومى والمصالح القومية وعلى أساس إمكانات الدول المحيطة بنا وعلى أساس نياتهم أيضا !! ولذا ففى هذه النقطة على وجه التحديد تبرز أمام الفكر العسكرى مفاهيم مثل حسن الجوار والسلام والوفاق وروابط الدم والأخوة !!

شـــروط ومراحـــل

والاستراتيجية العسكرية باعتبارها أساسا اختبارا فكريا وعمليا تلتزم بمجموعة من الشروط وتمر فى إطار الفكر العسكرى المصرى بمجموعة من المراحل أما الشروط فهى :

* إن الاستراتيجية العسكرية يجب أن تخدم وتعاون الاستراتيجية القومية للدولة ويلزم أن تتمشى وتتطابق مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية للدولة.

* إن الاستراتيجية العسكرية توجه لتحقيق المصالح القومية والأهداف القومية باستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها.

* إن لكل استراتيجية عسكرية أهدافا ومفاهيم عسكرية والمفهوم العسكرى الذى اختاره الفكر العسكرى المصرى المعاصر فى إطار العوامل الثلاثة السابقة هو مفهوم الردع.

* إن الاستراتيجية العسكرية باعتبارها عملا فكريا تستلزم قوة مسلحة مناسبة لتنفيذها عند اللزوم ، هذا عن الشروط .

أما عن المراحل فإن الفكر السياسى العسكرى المصرى يحدد المصالح القومية المصرية فى الإقليم أو المنطقة ويحدد أسبقياتها القومية (وهى متغيرة بتغير الظروف) على ضوء أسبقية الأهداف القومية فإذا كنا اليوم - على سبيل المثال - نعطى أسبقية لتصحيح المسار الاقتصادى فإن من مصلحتنا القومية أن نشهد استقرارا سياسيا وعسكريا فيما حولنا وتقليل حمى الصراع والمنافسة بين القوى الخارجية وهكذا .. وفى هذا الإطار تدرس العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية المؤثرة على المصالح القومية لمصر..

ثم ينتقل الفكر العسكرى المصرى إلى مرحلة دراسة وتحليل العوامل العسكرية المؤثرة على المصالح المصرية وأسبقياتها.

وهنا تدرس القدرات العسكرية والتحالفات العسكرية والالتزامات العسكرية حتى يمكن للفكر العسكرى المصرى أن ينطلق لتحديد الأهداف العسكرية المصرية فى كل اتجاه استراتيجى يرتبط بمصالحنا القومية فعلى سبيل المثال قد يكون الهدف العسكرى فى اتجاه استراتيجى، أن «نشترى

المكان بالزمان» بمعنى أن نسمح باختراق القوة المهاجمة إلى حد نحن نختاره.. ثم نبدأ فى صده وطرده وتدميره. وقد يكون الهدف فى اتجاه آخر أن نرى «ونرى» بمعنى أن تتواجد قواتنا المسلحة فى الوقت والمكان المناسبين ويعرف الاخرون ذلك ويرونه.. وقد يكون الهدف فى اتجاه ثالث أن نحبط أى أعمال عسكرية عدائية قبل أن تبدأ بمجرد التأكد من نياتها وهكذا .. تتحول بعد ذلك هذه الأهداف إلى مهمة عسكرية أو أكثر .. ويستمر المشوار لنعود مرة أخرى إلى نقطة البداية .. شكل وحجم القوة المسلحة المطلوبة والمناسبة لتحقيق هذه المهام السياسية العسكرية ؟

هـــدف واحـــد

إن الفكر العسكرى المصرى - كما سبق وأوضحنا - يوجه لتحقيق الأهداف القومية ويخدم ويعاون الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية .. ولعل - أحدا لا يختلف اليوم على أن إعادة توازن الاقتصاد المصرى وتطويره يجىء فى أسبقية أولى للعمل القومى المصرى، لا خلاف حول هذا الهدف وإن كانت هناك بعض الاختلافات فى اسلوب تحقيق ذلك.

ومن هنا فإن الفكر العسكرى المصرى قد وصل إلى قناعة بضرورة أن يستبدل الكم العسكرى بالكيف والنوعية المتقدمة بدلا من الحجم الكبير. فإذا كنا نستخدم صاروخا يعمل بالوقود السائل يحتاج إلى وحدات خاصة لتجميع أجزائه ووحدات اخرى لملئه بالوقود ووحدة ثالثة لاختباره فإنه من الأفضل اقتصاديا وعسكريا ان نستبدله بصاروخ يستخدم وقودا جافا لا يحتاج إلى كل هذه الوحدات المعاونة والفنية والمساعدة .. حتى ولو بدا ان تكلفة شرائه أعلى .. فإن استخدامه سيقلل من حجم الوحدات وكذلك من حجم المصروفات والمرتبات، كما أن عمره الفنى يكون أطول وقدرته القتالية أعلى .. لذا فإن الذين يقلقون من تصاعد التسليح حولنا .. بينما نحن نخفض من حجم القوات المسلحة لديهم حق فى القلق ولكن إلى حدود .. فتلك مخاطرة محسوبة بعوامل علمية متعددة !!

أحـــداث مرتبطـــة

إن المحرك الثالث للفكر العسكرى المصرى المعاصر هو القناعة بأن إعلان الحرب أو نشوبها ليس حدثا قائما بذاته منفصلا عن بقية الأحداث والأمور .. بل إن إعلان الحرب أو نشوبها هو نهاية مجموعة متراكمة من الأحداث .. لها نقطة بداية وتتحرك متراكمة حدثا بعد حدث .. يجر حدثا ثالثا والذى يمهد الطريق لحدث رابع .. وتستمر هذه الأحداث والإجراءات لتشكل منحنى الصراع إلى أن تصل إلى نقطة الحرب أو الانفجار.

وهذه الأحداث بطبيعة الحال تتم خلال مسافة زمنية وطول هذه المسافة أو قصرها يعتمد إلى حد كبير على طبيعة شخصية القيادة السياسية فى الدول المحيطة.

ومن هنا فإن الفكر العسكرى المصرى وهو يتابع علاقات التنافس أو التعاون مع الدول المحيطة والزيادة المطردة فى التسليح واتفاقيات التعاون العسكرى مع أطراف ثالثة ومحاولات الاستفزاز العسكرى لا يتجاهل طبيعة القيادة العسكرية والسياسية فى هذه الدول، فذلك مؤشر عسكرى مهم لسرعة تصاعد الأحداث إلى نقطة الحرب أو بطئها.

إن العسكريين فى مصر يعرفون جيدا أن المسرح المصرى - أى أرض وسماء ومياه مصر - من وجهة النظر العسكرية مليئة بالأهداف الحيوية المطلوب حمايتها والدفاع عنها، ولكنهم يعرفون أيضا أن أهم هدفين حيويين فى نقط الارتكاز الفكرى هما :

* النيل

* قناة السويس

فبالرغم من اتساع المساحة الجغرافية لمصر. فمازلنا نعيش جميعا فى الشريط الضيق الملاصق للنيل من السودان إلى الدلتا، ومن هنا فأمن النيل وحمايته هو حماية لمصر .. شعبها ومواطنيها، وقيم ونمط الحياة الذى اختاروه برغبتهم..

لذلك فليس من السهل على العسكرية المصرية أن تستقبل طيارا مقاتلا لاجئا بطائرته العسكرية من دولة مجاورة تتشدق بالأخوة وحسن الجوار وعلاقة الدم والأصل الواحد .. بينما إمكاناتها العسكرية المتصاعدة تتدرب لقصف السد العالى - ترمومتر النيل والذى هو حياة مصر - اقول ليس من السهل على الفكر العسكرى المصرى أن يستقبل ذلك بتحفظ أو ببرود. فذلك أمر حياة أو بقاء المستحيل.

وحقيقة إن بناء السد العالى قد تم هندسيا باسلوب تراكم الصخور والأتربة فوق بعضها مما يجعل من المستحيل على قاذفة ببعض القنابل التقليدية أن تدمره أو تحوله من سد للخير إلى كارثة غرق قومية.

ولكن السؤال هنا ليس قدرة التدمير من عدمه ..

السؤال هو :

أى فكر عسكرى هذا الذى يتحدث عن مهمة تأمين أرضه وسمائه ومياهه، ويسمح بحدوث خدش فى بناء السد العالى أو هزة جديدة تضاف إلى الهزات الأرضية فى منطقة السد العالى إن أحدا لا يلوم العسكريين المصريين حينما يتعاملون مع مثل هذا التهديد بعيدا عما ينشر ويقال عن النيات الطيبة وحسن الجوار والأخوة والدم.

إن الهدف الحيوى الثانى الذى يرتكز عليه فكر الدفاع المصرى هو قناة السويس حيث إن العسكريين فى مصر يعرفون جيدا ان القوة العسكرية المصرية - وحدها - هى المسئولة عن حماية قناة السويس وتأمينها.

وهم يعرفون أيضا قيمة هذه القناة للاقتصاد المصرى المتعب، ولكنهم يتصورون أيضا أن العالم كله يعرف ما تمثله هذه القناة فى مشوار حضارة العالم .. فعن طريقها ينتقل البشر والأفكار والحضارة .. وخلالها يمر بترول مطلوب للعالم وتجارته.

المهمـــة .. ومصـــالح العالـــم

إن هذه الأمور تضع على اكتاف الفكر العسكرى المصرى - ليس فقط مهمة قومية بالدفاع عن قناة السويس بل - مهمة تدخل فى إطار مصالح العالم كله..

لذلك فإن تركيز القوة المسلحة المطلوبة والمناسبة للدفاع عن قناة السويس وحرية الملاحة فيها، ليس تجميعا للقوات على أرض مصرية قرب القناة أو شرقها لمواجهة تهديد بعينه قادم من هنا أو هناك..بل هو تجميع عسكرى للدفاع عن القناة ضد أى تهديد قادم من أى اتجاه، وليس من المفهوم على الإطلاق أن تقوم أقلام أو تعلو أصوات تتحدث عن هذا التجمع العسكرى - خاصة فى إسرائيل - باعتباره تهديدا للسلام .. بينما واقع الأمر أن هذا التجمع يهدف لحماية القناة ضد أى تهديد .. أى لحماية الســـلام.

إن السياسة العسكرية فى مصر تتبع وترتبط بالسياسة القومية وتظل فى خدمتها.

فإذا ثبتت مصر سياسة الانفتاح اقتصاديا على كل مصدر يفيد ويخدم قضية الاقتصاد فى

مصر.. فالسياسة العسكرية تتبنى سياسة تنويع مصادر السلاح بما يتمشى مع الانفتاح الاقتصادى ويخدم قضية الدفاع عن مصر والحد من احتكار مصدر من مصادر السلاح له شرطه وإذا ركزت مصر على الانفتاح الإنتاجى فإن سياسة التعاقد على التسليح فى مصر قد خلقت مفهوما جديدا هو المشاركة فى الإنتاج. وليس هناك سلاح تشتريه مصر بدون أن تلزم الطرف المورد على قيام نسبة من تصنيع هذا السلاح داخل قطاع الصناعة المصرية .. وهذا يوفر للقدرة العسكرية المصرية أمنا فى تلبية احتياجاتها بقدر عال من المرونة المطلوبة لمواجهة أية أزمات أو طوارىء .. !

استيعـــاب التطـــور

والفكر العسكرى المصرى واع تماما للتطور السريع والمذهل فى التكنولوجيا الحديثة وأثر ذلك على اتساع الفجوة الفكرية والعلمية بين الأجيال .. ولعل من أنجح ما يمارسه الفكر العسكرى المصرى المعاصر هو وعيه الكامل بهذه الفجوة ومن هنا فإن التأهيل والتدريب والمعرفة ليست مقصورة على أجيال جديدة تستخدم أعقد التكنولوجيات بل إن كبار القادة وكبار المخططين العسكريين يؤهلون فى نفس الوقت - وان لم يكن قبل - الأجيال الجديدة لخلق نغمة علمية وفكرية مستمرة تضمن للأداء العسكرى الدرجة المطلوبة عندما يستلزم الأمر أن يتحدث المدفع قبل الإنسان !!

أنجـــح الاعمـــال الديموقراطـــية

وليس من مصلحة أحد ونحن فى دولة يقول دستورها إنها ديموقراطية اشتراكية، أن نتحدث عن أحد أنجح الاعمال الديموقراطية الاشتراكية فى القوات المسلحة وكأنها خروج على الخط القومى وانعزال عن باقى المجتمع.

وعندما لا تترك القوات المسلحة أبناءها عرضة لعوامل السوق والعرض والطلب وخلو السكن ومقدم الشقق وتقتحم مشكلة الإسكان بطريقة اشتراكية وتفعل نفس الشىء وهو التعاون فى حل مشاكل الانتقال عن طريق مشروعات اشتراكية وتعاونية تسمح للأفراد بشراء دراجة بخارية أو عربة صغيرة .. أو وهى تسير على نفس درب الدولة لتحسين منافذ توزيع الغذاء والكساء لأفرادها ولأسرهم.

وليس من مصلحة أحد أن نثير الأخرين على هذا الإسلوب الديموقراطى الاشتراكى .. وقد يقبل الفكر العسكرى المصرى أن يأتى الهجوم على هذه المشروعات من رجال الاعمال والمستثمرين إما أن يجىء ذلك من المصريين الوطنيين ومن اخوتهم وأقاربهم وجيرانهم فهو أمر محير ويدعو إلى اليقظة والحذر.

ونجىء إلى المهمة القومية الثانية التى اعطيت للفكر العسكرى المصرى ليتفاعل معها - مهمة تجىء بعد المهمة الرئيسية للقوات المسلحة وهى مهمة الدفاع عن مصر - ونقصد بها مهمة التخفيف عن الاقتصاد المصرى فى إطار ترشيد انشطة العمل العسكرى ثم المساهمة فى معاونة هذا الاقتصاد لتصحيح مساره وإنعاشه .. باستخدام طاقات القوات المسلحة الزائدة عن مطالب الدفاع وباعتبار أن القوات المسلحة مملوكة للشعب وليس قطاعا خاصا يسعى للربح .. وهى مهمة جادة وخطيرة ومحسوبة بدقة .. وهى مثار مناقشات عديدة ومتفرغة داخل وخارج القوات المسلحة ..

اللـــواء/ أحمـــد فخـــر
الجمهـــورية ، ٢٠ / ١ / ١٩٨٥.

الجيش ومستقبل الديموقراطية

أعرف موقف عدد من الوطنيين الذين يتوجسون أو «يتطيرون» من ذكر الجيش فى مجال حديثنا عن السياسة والديموقراطية .. وهم يطلبون (فى أحسن الظروف) أن نغلق هذا الملف ونمنع الحديث فيه وأحيانا يكون هذا الموقف امتدادا لرأى أصحابه فى ٢٣ يوليو وما تم اثناءها، وفى أحيان أخرى يكون الموقف تعبيرا عن مفهوم ليبرالى خاطىء (فى ظنى) مفهوم يختزل الليبرالية أو الديموقراطية إلى ماتنص عليه الدساتير.

إلا أن دراسة الديمقراطية، أو مقارنة النظم الديموقراطية بعضها ببعض لايمكن أن تتحقق من خلال قراءة النصوص الدستورية لهذه البلاد، إذ ينبغى إلى جانب هذه القراءة أن نغوص إلى أوضاع المجتمع الذى يحكمه هذا الدستور أو ذاك، فأوضاع المجتمع الفعلية تحدد وتفسر أمورا كثيرة لاتجد نصا يمثلها فى الدستور، فدستور ١٩٢٣ على سبيل المثال لم يذكر المندوب السامى البريطانى فى أية مادة من مواده مع أن كل من يعرف أحوال مصر فى تلك الفترة يعلم أن المندوب السامى كان الركن الأول فى السلطة والمرجع النهائى فى القرارات.

ومعروف أن أفرع العلوم السياسية تهتم بدراسة هذه الأمور، وخاصة مايدور فى علم اجتماع السياسة.. فما القوى الاجتماعية المؤثرة فى السياسات وكيف تؤثر ؟ ومادور الفنيين والمتخصصين فى هذا الإطار ؟ ومادور القوات المسلحة ؟ وما العلاقة بين دور هذه الفئات المنظمة وبين البرلمانات المنتخبة ؟ من يوجه من ؟ ومادور وسائل الإعلام فى تشكيل الرؤية العامة للمجتمع قبل الأحداث المختلفة ؟ .. الخ .. ثم ما أثر ذلك كله على الديموقراطية سلبا أو ايجابا ؟

هذه أسئلة مطروحة فى كل البلاد، وينبغى أن ينشغل بها المفكرون والسياسيون فى بلادنا كذلك.. وإذا كان حديثى هنا يلتقط قضية الجيش بشكل خاص، فإن هذا يرجع إلى أهمية هذه القضية فى تقديرى.

إن الدور الاجتماعى والسياسى للجيوش أصبح دورا محسوسا فى دول العالم كافة فى عصرنا هذا، وبغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادى وكل دولة تمارس طريقة ما للتعامل مع هذه الحقيقة.

إلا أن هذه القضية معروفة فى مصر منذ زمن بعيد جدا وإذا عدنا إلى تاريخنا الحديث (فقط) سنلحظ أن الدور الكبير للجيش داخل النظام السياسى لم يبدأ مع ٢٣ يوليو. فتجربة محمد على منذ بدايتها وحتى انكسارها شهدت دورا محوريا للجيش، وحين أفاقت مصر من هزيمة محمد على كان ذلك على يد الثورة التى قادها أحمد عرابى. واذا كانت ثورة ١٩١٩ استثناء، فإن الاستثناء يرجع إلى أنه لم يكن على أرضنا وقتها جيش مصرى (بالمعنى الحرفى)، فالقوات المحدودة العدد والتسليح كانت فى تلك الفترة فى السودان.

ولا نتصور أن الأمر يختلف فى يومنا أو فى أى أمد منظور، بل إن كثافة التحديات الخارجية،

وزيادة المخاطر على أمننا القومى، تجعلنا نتوقع تصاعدا فى حشد القوى البشرية والإمكانات الاقتصادية نحو هذا الاتجاه.

* * *

إذا كان الأمر كذلك فإن إحدى المهام الملحة هى السعى لايجاد صيغة متينة وصريحة وصحية للعلاقة بين الجناحين المدنى والعسكرى للدولة وهذه قضية لا علاقة لها بموقف أى منا من ثورة ٢٣ يوليو تأييدا أو مناهضة وهى لاتعنى أن هناك مشكلة حالة ومباشرة، ولكنها تعنى إعدادا لمسيرة من التقدم الديموقراطى المتواصل.

إن تحديد العلاقة بين الجناحين المدنى والعسكرى، وتكامل المسئوليات بينهما قد يتطلب تعديلات دستورية، ولكنه سيتخذ فى المقام الأول شكل مؤسسات خاصة ذات صلاحيات محددة (لجان للأمن القومى مثلا) وأسلوب العمل عبر هذه المؤسسات قد يصبح تقليدا أقوى فى أثره وثباته عن أية مادة فى الدستور.. وهذا مايحدث عمليا فى الدول ذات البناء السياسى المستقر..

إن الديموقراطية نظام متشابك وله أشكال عديدة فى المجتمع الواحد، فالانتخابات والأحزاب اشكال تناسب المدنيين وأسلوب تداول الحكم فيما بينهم .. ولكن هذه الاشكال لاتناسب طبعا العسكريين، فالجيش مؤسسة قومية دائمة مادامت الدولة، ولذا تنشىء الدول أشكالا ملائمة لتحقيق الشورى بين الجيش الدائم وبين الحكومات المتغيرة..

* ما الصيغة المحددة التى اقترحها لتحقيق ذلك ؟

لا أعتقد أننى أملك صيغة محددة .. ثم لا أعتقد أنه من الصالح أن أتقدم أو يتقدم غيرى بآراء متسرعة فى موضوع كهذا .. حسبى أن تدرك الأطراف الوطنية كلها أننى أثير قضية خطيرة، وليس من حقنا (حكومة أو معارضة) أن نتجاهلها، إذا كنا ننظر إلى أبعد من الغد المباشر، إلى عدد من السنوات المقبلة.. ولا أقول إلى أجل يمتد عقدين أو ما شابه ذلك.

إن تجاهل هذه القضية هو كحكاية النعامة الشهيرة..

إن كثيرا من المشاكل الفرعية فى موضوع الديموقراطية يتعذر فهمها وحلها إن لم نبدأ بهذه القضية الأم.. ترى هل وصل الرئيس مبارك إلى منصب نائب رئيس الجمهورية، وبالتالى إلى منصب الرئاسة عبر الحزب الوطنى ؟ لقد وصل إلى منصب النائب قبل أن يتشكل الحزب الوطنى .. أو حتى حزب مصر، ووصل إلى موقع الرئاسة مؤيدا من كل أمته باعتباره رمزا لجيش اكتوبر.

إذن لماذا تخلط الأوراق ويحسب هذا الرصيد الثابت والقومى والكبير فى كفة حزب بعينه، فيكتسب هذا الحزب بالتبعية صفة الثبات، وأنه من طينة تختلف عن طينة الأحزاب الاخرى ؟ وتتعقد بالتالى قضية الديموقراطية والإصلاح الديموقراطى ؟

إن فض الاشتباك بين الرئيس وبين الحزب الوطنى ينبغى أن يبحث إذن من المنظور الأوسع الذى بحثناه هنا .. ولكن استقرار الديموقراطية يحتاج مع ذلك إلى امور أخرى.

لابد إذن من جولة جديدة بإذن الله

عـــــادل حســـــين

الشعب ،٧/ ١/ ١٩٨٦.

عن الجيش .. مرة أخرى

هاجم السيد رئيس الجمهورية من يدعون إلى تخفيض ميزانيتنا العسكرية، وتضمن حديثه مايشير إلى أن حزب العمل قد يكون من هؤلاء.

والأمر المؤكد أن حزبنا قدم عددا من الملاحظات، وكذلك فعلنا فى «الشعب» ولكن هذه الملاحظات لاتتعلق ابدا بحجم ما ننفقه لأغراض الدفاع، بل لقد هاجمنا منذ فترة بعيدة كل الأصوات المنكرة (وكان صوت الرئيس السابق السادات على رأسها) التى تغنت بالرخاء الوافد مع السلام والمعاهدة وتحدثت عن آخر الحروب، وعن إنقاص حجم الجيش.

إن كل أعداء العروبة والإسلام يتمنون إضعاف الجيش المصرى، «فذلك الجند خير إجناد الأرض» وهم عدة النهضة وحمايتها بإذن الله. ولم يكن صدفة أن يقرر هؤلاء الأعداء تحديد حجم الجيش وتسليحه بعد كل مرة يتمكنون فيها من هزيمتنا وفرض شروطهم علينا.. حدث هذا بعد ضرب محمد على عام ١٨٤٠ وحدث هذا بعد ضرب عرابى عام ١٨٨٢ .. وهناك محاولات ضارية تبذل الآن فى هذا الاتجاه استفادة بما تم من استضعاف وتبعية.

* * *

ومؤدى هذا كله أن مانوجهه من نقد لايعنى ابدا أننا ندعو إلى خفض الإنفاق العسكرى، وتقليل الكفاءة القتالية لجيشنا الباسل.. نعلم أن هناك من طالب بذلك فعلا، ولكن هذه الأصوات لاتصدر ابدا عن حزب العمل، فمصر لاتبخل على جيشها بالأموال والأنفس.

نحن نرى أنه لابد من جيش قوى وإنفاق عسكرى كبير .. ولكن هذا الموقف لايمنعنا من طرح عدد من التساؤلات :

* هل هناك منطق ما يحتم ترك هذا الإنفاق الكبير للرقابة الذاتية وحدها ؟ أى لإشراف القيادة العسكرية على نفسها، وبعيدا عن متناول أية جهة خارجية للرقابة ؟

نحن لانرى ذلك، واوضحنا فى كتاباتنا أن الاعتبارات الأمنية لاتتطلب هذا .. وفى الدول المحترمة لاتدور المناقشة العامة للإنفاق العسكرى حول مجرد رقم واحد إجمالى، ولكن تشمل دائرة البيانات المعلنة أوجه الإنفاق الاستثمارى والجارى، وتتعدد الجهات التى تتابع، دون اخلال بالقواعد الأمنية الصارمة.

هذا ماطالبنا به.. وقد علمنا أن الحكومة استجابت إلى هذا المطلب جزئيا حين أخضعت الإنفاق العسكرى لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، فنشرنا ذلك فى «الشعب» وأيدناه.

* وهناك تساؤل آخر : هل المبادىء الأساسية للاستراتيجية العسكرية تعتبر امرا يخص العسكريين وحدهم ؟ واجابتنا عن هذا التساؤل إن الأمر لايمكن أن يكون كذلك، فالمبادىء العامة فى هذا المجال ترتبط بمبادىء أخرى تتعلق بالنشاط المدنى، أو بمجمل مايحدث فى المجتمع من أنشطة وتنمية.. ولتوضيح ذلك نقول إننا نطلب من العاملين فى الصناعة (على سبيل المثال) أن يحققوا أعلى درجات الاعتماد على الإنتاج المحلى وعلى التكنولوجيا الوطنية، وعليهم أن يقللوا حاجتهم للاستيراد.. واعتقد أن هذا المبدأ يمكن أن يلتزم به العاملون فى المجال العسكرى كذلك، ومن الواجب أن يكون فى المجتمع والدولة من يحاسبهم إذا خرجوا عن هذا الالتزام.

هذا مجرد مثال، والمهم هو التساؤل: هل مناقشة مثل هذه المبادىء مما يخص العسكريين وحدهم ؟

* والتساؤل الثالث هو : هل تحديد أهداف التحرك العسكرى المحتمل ؟ وهل ترتيب الأعداء المحتملين (أى من يأتى فى العداء أولا ومن يأتى ثانيا) هل تحديد مثل هذه الأمور مما يقع فى اختصاص العسكريين وحدهم ؟ هل القرار بأن تكون إسرائيل أو تكون ليبيا (مثلا) هى العدو المحتمل رقم واحد، يعتبر امرا عسكريا محضا ؟ اعتقد أن إجابة هذا السؤال لايختلف عليها.

وفضلا عن ضرورة تدخل غير العسكريين فى متابعة الأهداف والتوجيهات العامة لما يحدث فى مجال الجيش، فإن من حق الجيش (من ناحية أخرى) بل من واجبه أن يتدخل بقدر ما فى المجالات المدنية. وبتعبير أخر، فإن التفاعل والتنسيق بين الجيش، وبين باقى الوزارات والمؤسسات السياسية، مسألة لاغنى عنها.

إن اعتمادات الدفاع ليست مجرد اقتطاع مبلغ كبير من ايرادات الميزانية العامة، ولكن تحديد الاعتمادات وتحديد أوجه استخدامها يتطلب نظرة إجمالية لمجموع الموارد التى نمتلكها، بحيث يتم تخصيص الموارد البشرية مثلا وفق اولوية الدفاع الوطنى، فمن حق القيادة العسكرية أن تطمئن إلى أن وسائل التربية والتأهيل ووسائل التوجيه الاقتصادى، تمكن الجيش من الحصول على احتياجاته من أصحاب المهن والكفاءات المختلفة.. وكذلك الأمر فيما يتعلق بتخصيص موارد النقد الأجنبى، فمن حق القيادة العسكرية أن تشارك فى توجيه الميزانية النقدية، وتوجيه السياسات العامة للاستيراد على نحو يضمن توفير المتطلبات الضرورية.

* ثم كيف ينعزل العاملون فى مجال التخطيط العسكرى عن متابعة العلاقات العربية والدولية، إذا كانت هذه العلاقات ترتبط سلبا وايجابا بالقدرة الدفاعية وتوفير وسائلها ؟ إن اهتمام العسكريين بتوفير مستلزمات خططهم لا يمكن أن يقتصر على بحث أنواع السلاح المطلوب وأسعاره وكمياته، إذ لابد من امتداد اهتماماتهم بحيث تشمل دراسة الشروط السياسية التى تصاحب تدفق هذا السلاح ولابد من دراسة طبيعة القيود المفروضة على استخدامه.

* * *

نحن لانتحدث هنا عن اختراع جديد.. وهذا التداخل وهذا التنسيق بين المجالين المدنى والعسكرى يتحقق فى الدول المحترمة غير المؤسسات السياسية ولكننا نشعر أن المؤسسات السياسية لاتقوم عندنا بهذه المهمة على نحو مرض .. ونرجو أن نكون مخطئين فى هذا الشعور، فما أكثر مانجهله من أمور

هذا البلد.

لكن فى حدود مانراه وما نشعر به نلحظ أن من يتحدثون بإسم الجيش يتحركون فى مهامهم بمعزل عن الأخرين، وكذلك الحال بالنسبة لمن يتحدثون بإسم باقى الحكومة. نلحظ أن لكل من الفريقين آراءه المنفردة وحساباته، والتحرك المنفرد أصبح ممتدا إلى التفاوض مع الجهات الخارجية.

وحتى لانستطرد إلى تفاصيل غير ضرورية، يكفى لتوضيح القصد أن نشير إلى ماحدث فى تعاقد كبير مثل جنرال موتورز حيث تولى ممثلو القيادة العسكرية الأمر (وفق حسابات سياسية لانعلمها) بدون تنسيق مع المعنيين فى قطاع الصناعة، نشير كذلك إلى مباحثات المشير أبو غزالة مع المسئولين الأمريكيين حول الديون العسكرية وحول الشروط السياسية والاقتصادية لتسويتها.. ومن الناحية المقابلة نشير إلى تصريحات د. على لطفى، فرئيس مجلس الوزراء يتحدث دوما عن أزمتنا من منظور اقتصادى بحت، وهذا منهج خاطىء بطبيعة الحال.. ولكن حتى من هذه الزاوية نلحظ ان كل مايتناوله من إجراءات اقتصادية لايشمل مايحدث داخل القوات المسلحة.

ويقول المشير إنه لايخضع فى مفاوضاته مع الأمريكان لأى ضغوط، ويقول د. على لطفى ووزراء القطاع الاقتصادى إنهم لايخضعون بدورهم لأى ضغوط أثناء مفاوضاتهم مع الأمريكان أو صندوق النقد الدولى.. وهذا كله كلام غير معقول، فاية مفاوضات تعنى بالضرورة تبادل الضغوط حيث إن كل طرف يسعى للحصول على مزايا اكبر، فضغط الأمريكان والصندوق علينا أمر مؤكد ولا نلومهم عليه.. والمهم هو أن نكون قادرين نحن أيضا على أن نضغط عليهم.. فهل نفعل ؟ لكى نفعل ولكى نستطيع، يتطلب ذلك أول ما يتطلب ان يقوم النظام السياسى بدوره فى تجميع الجهود وتنسيقها، على نحو ما يفعل صندوق النقد مع الخارجية الأمريكية وما تفعله الخارجية الأمريكية مع الخزانة والدفاع.. إلا أن الأمر عندنا هو (كما أشرنا) على غير مانتمنى. وارجو أن يتنبه القارىء إلى أننا تكلمنا عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات القابعة فى موضع الحكم، فما بالكم إذا تحدثنا عن علاقة هؤلاء مع السياسيين من خارج الحكم ؟ وإذا أصبح هؤلاء الأخيرون على هامش الهامش فيما يتعلق بتقرير مبادىء الأمن القومى والتنمية المستقلة .. فهل يكون من حقنا بعد ذلك أن نصف نظامنا السياسى بأنه نظام ديموقراطى قائم على التعددية الحزبية ؟

* نحن نطالب بإصلاح أوجه الخلل هذه .. ويعلم الله أننا نتحدث بتقدير عال للمسئولية .. وهو مطلب لايمكن ترجمته بأى حال إلى أننا نريد خفض الإنفاق العسكرى !!

عـــــادل حســـــين
الشعب ١٠/٧/١٩٨٦.

لا تصادروا على المطلوب !!

الجوعى لايقاتلون .. ولا ينتصرون !!

والذين يقدمون المدفع على الخبز إنما يحرثون فى البحر فلا هم حققوا القوة العسكرية لجيوشهم .. ولا هم حققوا القوة الاقتصادية لشعوبهم .. وهذا ماتفعله اليوم قيادتنا السياسية بإصرار وثبات وكأن القوة العسكرية عندها شىء والقوة الاقتصادية شىء آخر.

وهذا الفصل الموروث من عهد الصواريخ القاهر والظافر والناصر بين الحرب والاقتصاد .. أو بين تزويد الجيش بالسلاح .. وإمداد الشعب بالخبز .. هو الذى نكب هذا البلد وأساء إليه .. فالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية هما فى الواقع وجهان لعملة واحدة فالقتال والردع العسكرى لايكون ابدا باقتصاد ضعيف متهالك ولا بميزانية عاجزة منهارة.

وبناء الجيوش لايكون ابدا بالسلفيات والقروض واستجداء الخبز من الخارج !! ولست بعاتب على الرئيس عندما يرفض الاستماع إلى المطالبين بتخفيض نفقات القوات المسلحة فهذا رأيه وتلك قناعته وربما تصور الرئيس أن المطالبة بهذا التخفيض معناها إضعاف القوات المسلحة وبالتالى تعريض أمن البلاد للخطر. وهذا لم يرد فى أذهاننا ونحن نتناول هذه القضية لأننا لانطالب بتخفيض النفقات ولكننا نطالب بترشيد هذه النفقات على أحدث الأسس العلمية التى أفرزتها التجارب والدراسات فى اقتصاديات الحرب واقتصاديات التسليح.. وهذا الترشيد يمكن أن يوفر على البلاد أموالا طائلة وقوى عاملة تهدر إهدارا فى ظل التنظيم الحالى للتعبئة والتدريب والإدارة بالجيش المصرى وهذا التنظيم التقليدى الموروث أقلعت عنه اليوم معظم جيوش العالم المتحضر بل وغير المتحضر أيضا.. ولم تعد تتبعه إلا دول معدودة فى العالم .. وهى الدول التى مازالت تؤمن بالكم العددى فى الدفاع عن نفسها.

ثم إن الرئيس لم يحدد لنا بوضوح أى النفقات العسكرية التى يرفض تخفيضها ؟ هل يقصد نفقات التسليح والتجهيز أم يقصد أيضا النفقات الجارية للجيش من مرتبات وطعام وملابس ودواء الخ.

إذا كان رفض الرئيس لتخفيض النفقات ينصب على نفقات التسليح.. فإننا لا نستطيع أن نسايره فى هذه السياسة بغير دراسة وافية لأوضاع الجيش واحتياجاته الفعلية من الأسلحة والمهمات والجدوى الاقتصادية والعسكرية لهذه الأسلحة ومستقبل انتاجها فى مصر الخ .. ويجب أن يتم كل ذلك فى إطار التخطيط العام للدولة وبالنظر إلى الاستراتيجية الاقتصادية التى تتبناها.

أما أن يجرى التسليح والتجهيز العسكرى بعيدا عن كل ذلك.. ونكتفى بشراء صفقة طائرات من هنا .. أو مصنع دبابات من هناك بغير ربط دقيق وتنسيق كامل بين هذه السياسة والسياسة الاقتصادية العامة التى تنتهجها الدولة فهذا تبديد للجهود.. واستنزاف للموارد لايمكن أن يقره عقل أو منطق.

ثم ماذا يمكن أن يقول الرئيس فى النفقات الجارية للقوات المسلحة ؟ وهل من المعقول أن تتضخم هذه النفقات لتعادل النفقات الجارية لموظفى وعمال الدولة كافة ؟!

وإلى متى تظل هذه التخمة الرهيبة فى الأفراد والتى تتجاوز بكثير ماهو معروف فى جيوش العالم !

وكيف يتجاوز عدد الكوادر الإدارية التى تخدم الفرد المقاتل بالقوات المسلحة كل النسب المعروفة فى جيوش العالم !!

وللعلم فقط أقول إن جيش الولايات المتحدة العامل الآن لايزيد عدد أفراده على ٧٨٠ ألف جندى وضابط فهل ياترى عدد أفراد جيشنا العامل يزيد أو ينقص عن هذا العدد ؟!

إننى لا أريد التمادى فى فتح هذا الملف الشائك الخطير .. ولكننى أسأل كيف يتصور نظام الحكم إمكانية بناء مصر وسداد ديونها مع وجود هذا الانفصال بين ميزانية القوات المسلحة وميزانية مصر لدرجة أن ممثلى الشعب لايعرفون شيئا عن حجم هذه الميزانية .. فلا نفقاتها الإجمالية معروفة ولا مواردها من بيع الأسلحة للخارج معروفة .. وكل ما نعرفه عنتريات تقال مرة عن التسليح العظيم ومرة عن بيع السلاح لأوربا ثم نكتشف وهذا أمر مخجل أن اسبانيا لم تشتر منا نظام الرادار أمون كما جاء فى تصريحات المسئولين .. ولكنها اضطرت إلى قبوله سدادا لديون لها على مصر!!

ولم اعجب فى حياتى قدر عجبى من قول المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة ردا على من يطالبون بترشيد الميزانية العامة للدولة بأن نفقات القوات المسلحة لا علاقة لها بهذا الموضوع !!

ولا أدرى ماذا أراد المشير بهذا القول هل أراد القول بأن ميزانية القوات المسلحة لاتخضع للتخفيض والترشيد الذى تخضع له ميزانيات المؤسسات والوزارات الأخرى ؟!

أم أن المشير أراد توكيد استقلال الجيش فى موارده حتى أصبح ينفق على نفسه من خلال مشروعاته الإنتاجية ؟!

إذا كان المشير يقصد المعنى الأول فهذا امر غير مقبول لأن ميزانية الجيش شأنها شأن ميزانيات المؤسسات والوزارات الأخرى لابد أن تخضع لمبدأ الترشيد القائم على قاعدة أقل نفقة ممكنة بأكبر منفعة ممكنة .. فالقوات المسلحة وحتى الآن تتلقى مواردها من جيوب المواطنين.

أما إذا كان المشير يرمى إلى المعنى الثانى فإننى أستأذنه القول بأن الجيش مازال يعتمد فى الجانب الاعظم من نفقاته على موارد الدولة .. وأنه لايزال بعيدا عن أن ينتج لنفسه .. ثم إن مهمة الجيش ليست فى إنتاج الدواجن أو الحبوب .. فنحن نعد الجيش ليكون جيشا يضطلع بأسمى المهام وأعظمها وهى الدفاع عن حوزة الوطن. وإقحام الجيوش فى ميادين الإنتاج الاقتصادى إفساد لها وابتعاد بها عن اهدافها .. وهذا ما لا نريده لجيشنا بعد كل التجارب والمحن التى مرت به وبنا.

أرجو أن يصدق قادة النظام أن سياسة الفصل بين التخطيط العسكرى والتخطيط الاقتصادى هى فى النهاية نوع من المصادرة على المطلوب .. فإذا كان المطلوب هو بناء مصر وسداد ديونها .. فلماذا إذن هذا الانفصال الكامل فى التفكير والسلوك بين من يملكون مقاليد الجيش ومن يملكون مقاليد الاقتصاد ؟! لماذا ؟!

د.إبراهيم دسوقى أباظة
الوفد /٣/ ٧/ ١٩٨٦.

نحن والرئيس ومشاكل الناس

أدلى الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية بحديثين إلى «المصور» و «الأهرام» نشرا يومى الخميس والجمعة الماضيين. وكان واضحا من الحديثين، سواء فى الاسئلة التى طرحها (مكرم محمد أحمد) أو «إبراهيم نافع»، أو فى الأجوبة التى أدلى بها رئيس الجمهورية التشابه، بل والتكرار احيانا، وأن هناك فى الحديثين الكثير يتعلق بمواقف وممارسات حزب «التجمع» وصحيفته «الأهالى» وحرص من كافة الأطراف على عدم ذكر ذلك صراحة، وبالحديث عن المعارضة ككل وباعتبارها شيئا واحدا متماثلا، حتى تختلط الأوراق والمواقف.. رغم إدراك السائلين، والمتحدث أن هناك نقاطا للتمايز والاختلاف بين أحزاب المعارضة وصحفها خاصة عندما يبتعد الموضوع عن قضية الديموقراطية والحريات السياسية.

وبالطبع فهناك الكثير فى الحديثين يستحق التوقف والنقاش ولكنى سأكتفى بخمسة موضوعات اساسية اعتقد انها أهم ما قاله الرئيس وما يشغل الرأى العام فى الوقت الحاضر.

الإنفـــاق العســـكرى

** القضية الأولى تتعلق بالإنفاق العسكرى، وهى القضية التى أثارتها «الاهالى» فى حوار- بمناسبة زيارة المشير أبو غزالة لواشنطون ومباحثاته حول الديون العسكرية وفوائدها وإنشاء صناعة عسكرية مصرية «دبابات بالتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية - مع «أمين هويدى» وزير الحربية الاسبق والمدير الأسبق للمخابرات العامة، وأحد خبراء الاستراتيجية والأمن القومى المعدودين فى مصر والعالم العربى والعالم الثالث، وهو إن كان ليس عضوا فى حزب التجمع، فهو من كتاب «الأهالى» الدائمين.

فقد قال «أمين هويدى» فى حواره .. «إذا لم تتمكن الدولة من زيادة دخلها القومى، وزيادة دخل الفرد والعائلة، وتقريب الفوارق بين الطبقات .. وركزت على زيادة الإنفاق العسكرى، فإنها تهدد أمننا القومى .. وإذا استمرت ميزانية الدولة فى التضخم، فإنها تفتح الباب أمام تآكل حرية قرارها السياسى، ووقوعها لقمة سائغة للاستعمار، وتصبح غير حرة حتى فى استخدام قواتها المسلحة. إذن فضرورة تحقيق الأمن القومى تحتم تخفيض ميزانية الدفاع وميزانية قوات الأمن المركزى .. على أن يخصص مايتم توفيره لزيادة الإنتاج، أى لزيادة الدخل القومى، ويمكننا مثلا أن نخفض ميزانية (الأمن والدفاع) بمقدار مليار دولار وأن توضع وزارة الدفاع أمام مسئولياتها للحفاظ فى نفس الوقت على كفاءتها القتالية»

وقامـت الدنيـا ولـم تقعـد

قال رئيس الجمهورية كلاما كثيرا مثل .. «الإنفاق العسكرى عندنا ضعيف، بل أقول إنه لايكفى، نصفه يذهب للمرتبات، والباقى للإعاشة وغيرها من الاحتياجات. ولولا المعونات لواجهنا موقفا صعبا، بينما الذين من حولنا يمتلكون معدات لا أول لها ولا آخر حقيقة إننى أتألم كثيرا كما

قلت من كثرة الكلام فى هذا الموضوع. والذين يرددونه لايفهمون حقيقته، وإنما هى عملية مزايدة فقط، وأنا اقول لهم حرام عليكم بلدكم .. لو كانت هناك حالات للإسراف فى الإنفاق العسكرى لعزلت فى الحال المسئول عنها.

وأضاف الرئيس «إن كان ذلك (يقصد خفض الإنفاق العسكرى) يحقق مصلحة إسرائيلية، فلا أظن إنه يحقق مصلحة مصرية».

ونحن نقول للسيد الرئيس حرام وظلم فادح أن يكون الرد على كلام مسئول ومدروس حول الإنفاق العسكرى.. هو الاتهام بعدم الفهم والمزايدة وتحقيق مصلحة «العدو» الإسرائيلى.

وشهد شاهد من لندن

ويسمح لى السيد الرئيس - دون مزايدة - أن اكرر بعض الحقائق التى وردت فى حوار أمين هويدى - والتى ربما فات مستشارى الرئيس قراءتها وعرضها عليه - وبعض الحقائق التى تدخل فى العلم العام للمهتمين، وليس الخبراء بقضايا الأمن والدفاع.

** فقد حدد «أمين هويدى» وسائل عدة لتخفيض الإنفاق فى ميزانية (الأمن والدفاع) شاملة الأمن المركزى بمليار دولار، من بينها.

- خطة تعبئة ممتازة تؤدى إلى أن يعطى الفرد المجند عائدا فنيا عاليا من ناحية الإنتاج.

- إعادة التوزيع الاستراتيجى لقواتنا المسلحة، وتحديد هل عدونا الرئيسى فى الشرق (أى إسرائيل) أم فى الغرب (أى ليبيا) !

- الاهتمام بالرأس المقاتل وتخفيض حجم الذيل الإدارى.

- رفع مستوى القادة والارتفاع بمستوى التعليم والمعاهد العليا للقوات المسلحة، مع مراجعة المناهج، وإعادة النظر فى مستوى المدرسين، بحيث يكونون من ذوى الخبرة العالية، والكفاءات النظرية.

- التفرغ للواجبات الأساسية للقوات المسلحة وترك الانشطة الأخرى للدولة..

** كما أثار «امين هويدى» قضية العائد من الإنفاق على القوات المسلحة، وهل يحقق العائد الصحيح والمفروض ويقدم لنا مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن إجابة مهمة لهذا التساؤل المشروح فى التقرير السنوى لعام (٨٥-١٩٨٦) فى مقارنة بين مصر وإسرائيل.

يقول التقرير إن عدد سكان إسرائيل ٤ ملايين و ٣٠٠ الف نسمة، وعدد سكان مصر ٤٨ مليونا و ٥٠ الف نسمة. وأن نفقات الدفاع فى إسرائيل ٥.٧٩٨ مليار دولار وفى مصر ٣.٧٨٦ مليار دولار. وأن الدخل القومى لإسرائيل ٢٥ مليار دولار، مقابل ٣٥ مليار دولار لمصر.

ويضيف إن جيش إسرائيل العامل والاحتياطى ٥١٢ الف فرد والجيش المصرى ٨٢٥ الف فرد. وانه أمكن لإسرائيل توفير ١١ فرقة مدرعة مقابل ٣ فرق مدرعة فى مصر. و ٥ لواءات ميكانيكية (إسرائيل) مقابل ٦ فرق (مصر) و ٣٦٠٠ دبابة إسرائيلية مقابل ٢٢٠٠ دبابة مصرية، و ٤٠٠ عربة مدرعة إسرائيلية مقابل ٣٠٠٠ مصرية، و ٦٥٤ طائرة قتل إسرائيلية مقابل ٤٢٧ مصرية.

معنى هذه الأرقام، أنه بالرغم من أن قواتنا البشرية أكبر ١٢ مرة من إسرائيل، إلا أن قواتنا المسلحة لاتزيد عنها إلا قليلا. ولكن الأهم والأخطر أن لإسرائيل التفوق الكامل فى القوة الضاربة (المدرعات والقوات الجوية). وهذا يتطلب «ترشيد الإنفاق» أى إعادة النظر فى حجم الإنفاق وعائده

لأن العبرة ليست فى الحجم، ولكن فى العائد من هذا الإنفاق. ان يكون عائد كل جنية أو دولار تنفقه يحقق أكبر قدر ممكن رفعا للكفاية القتالية والدفاعية.

** أشار الرئيس إلى ارتفاع أثمان الأسلحة، وإلى أن خفض الإنفاق العسكرى فى مصر، قد وصل إلى حد لم يعد يواكب الزيادة فى أسعار السلاح، فالطائرة المقاتلة التى كنا ندفع فيها ٧٠٠ الف دولار قبل بضع سنوات، ندفع فيها الآن ٢٣ مليون دولار تصل مع بعض التجهيزات الإضافية إلى حدود ٣٠ مليون دولار.

ولكن الرئيس لم يذكر السبب الأساسى والوحيد لارتفاع نفقات تسليح القوات المصرية .. وهو السياسة التى اتبعها السادات تحت شعار «تنويع مصادر السلاح» كجزء من سياسة التخلى والردة عن سياسة عدم الانحياز والاستقلال الوطنى، والدخول فى مسلسل التبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تحول شعار «تنويع مصادر السلاح» عمليا إلى التحول من استيراد السلاح من الاتحاد السوفيتى إلى العالم الغربى وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا التحول يعنى قفزة هائلة وفلكية فى نفقات شراء السلاح لأربعة اسباب متكاملة..

١- تجمع مراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية والتى تهتم بالسلاح، أن ثمن الأسلحة الغربية (الامريكية) تصل على الاقل تقدير إلى أربعة اضعاف ثمن الاسلحة السوفيتية وتتجاوز خمسة اضعاف بالنسبة للطائرات.

٢- ويزيد من تكلفة السلاح الغربى أن الشركات المنتجة تدفع فى كافة صفقاتها عمولات للوسطاء فى التعاقد تضيف ثمنها فى النهاية إلى ثمن السلاح. وهو الأمر المفتقد تماما فى الاتحاد السوفيتى. (وفى إنتاج السلاح المملوك للدولة فى إنجلترا).

٣- ليس لنفس الوحدة من السلاح الامريكى سعر واحد. وإنما يتوقف السعر على مايتم الإنفاق عليه فى كل حالة على حدة، وهو أمر مرتبط بإسلوب التعاقد.

٤- ويضاعف من سعر السلاح اشتراط نقل السلاح الأمريكى على وسائل نقل امريكية بأسعار تحكمية تزيد على اسعار النقل العالمية.

** يقودنا هذا مباشرة إلى الحقيقة المذهلة التى صرح بها رئيس الجمهورية ببساطة غريبة عندما قال إن إنفاقنا العسكرى ينقسم إلى قسمين الاول للمرتبات والثانى للإعاشة .. أى أن التسليح يتم كاملا اعتمادا على هبات وقروض الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان من لايملك رغيف العيش لايملك إرادته السياسية، كما قال مبارك نفسه فى حديث سابق حول اعتمادنا فى ٧٥٪ من رغيف العيش على استيراد القمح من الولايات المتحدة.

فمن المؤكد أن اعتمادنا بنسبة ١٠٠٪ (أو٩٩٪) فى سلاحنا على الولايات المتحدة الأمريكية (التى تسلح ايضا عدونا الرئيسى، إسرائيل) يعنى إهدار أمننا القومى وضياع إرادتنا السياسية كاملة.

واعتقد أن فى هذه الحقائق الكفاية وزيادة لتوضيح ما قاله أمين هويدى فى حواره مع الأهالى. ومع ذلك فإذا كان البعض يريد المزيد، فنحن على استعداد.

حسين عبد الرازق

الأهالى، ٩ /٧/ ١٩٨٦.

حول حديث رئيس الجمهورية عن قضايا الساعة
(الإنفاق العسكرى)

* من الطبيعى أن يثير الحديث الأخير للسيد رئيس الجمهورية والمنشور بجريدة «الأهرام» عدد الجمعة ٤ يوليو حول قضايا الساعة اهتمام المواطنين وبخاصة الأحزاب السياسية. فهو حديث غير عادى فى ظروف غير عادية، ولقد تناول الرئيس عددا من القضايا المهمة السياسية والاقتصادية والعسكرية، للكشف عن بعض الحقائق المتعلقة بها. وسوف أكتفى فى هذه العجالة بالتعليق على ما جاء بصدد إحدى هذه القضايا، وأعنى الإنفاق العسكرى !

* ناشد الرئيس الأصوات التى تتحدث عن هذا الانفاق، أن تكف عن «المزايدة» وان ترعى الله فى وطنها، معلنا أنه لولا المعونات الضخمة التى نتلقاها من الخارج «وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والتى بلغت فى السنوات الأخيرة حوالى ١٥٠٠ مليون دولار سنويا فى المتوسط، وارتفعت مؤخرا إلى الفى مليون دولار كهبات لا ترد، لما استطعنا الإنفاق على قواتنا المسلحة، لتزويدها باحتياجاتها الضرورية التى لا غنى عنها لقوة الردع اللازمة لأمن مصر وأمانها، وذلك بعد الارتفاع الرهيب فى اثمان السلاح والمعدات الحربية، فثمن الدبابة مثلا يتراوح الآن بين مليونين وثلاثة ملايين جنية، كما بلغ ثمن الطائرة من طراز إف ١٥ حوالى ٥٥ مليون جنية، وتتكلف صيانتها مبلغا مماثلا ! وأضاف الرئيس أنه مما يؤلمه أن من يتحدثون فى هذا الموضوع الدقيق، يتجاهلون هذه الحقائق فمنهم من طالب بإنقاص ميزانية الدفاع بمقدار مليار جنية (أى الف مليون) ومنهم من اكتفى بنصف هذا المبلغ !

* وإن صحت هذه الملاحظة فى حق بعض من تناولوا هذا الموضوع من الأفراد أو الشخصيات لأغراض ذاتية أو دعائية. فربما لاتكون صحيحة فى حق الأحزاب السياسية . التى تقدر المسئولية حق قدرها! وأزعم أن حزب الوفد الجديد من بينها فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات! لأننا نومن بصدق بأن قوة الشعب فى قوة الجيش. وأن جيش مصر هو صمام أمنها وأمانها واستقرارها. ولأن الإنفاق على قواتنا واجب مقدس ، مادامت الدول كبارها وصغارها تتبارى فى تسليح نفسها بصورة شبه جنونية. وأن نبذ الحروب والالتجاء إلى القوة فى العلاقات الدولية. مازال من الأمانى المثالية التى لم تتحقق بعد على أرض الواقع بالرغم من قيام الأمم المتحدة وتوقيع ميثاقها فى عام ١٩٤٥! فالفارق كبير بين الحقائق وماهو يدون فى بطون الكتب أو المواثيق!

* كما أننا ندرك تماما أن مستوى القوات المسلحة لجمهورية مصر. بماضيها العظيم. وموقعها الجغرافى والاستراتيجيى . وثقلها فى المنطقة. لايمكن أبدا ومهما كانت الظروف . أن يكون أدنى من مستوى القوات المسلحة لأية دولة أخرى عربية أو إسلامية أو إفريقية من حيث الإعداد والتدريب والتسليح . هذه حقيقة يجب أن نسلم بها جميعا حكومة ومعارضة ! ولكن العبرة ليست بالكم بل بالكيف! ولايتصور - رغم الضائقة المالية الخانقة التى تمر بها - أن نحتفظ بجيش نظامى. قوامه أكثر من خمسمائة ألف ضابط وجندى ، مضافا إليهم جيش نظامى آخر تحت إسم قوات الأمن المركزى، يجاوز تعداده ثلاثمائة ألف ضابط وجندى أو يزيد ! فيكون مجموع الجيشين معا حوالى ثمانمائة ألف ضابط وجندى . بينما الجيش النظامى للجمهورية الفرنسية الخامسة لا يجاوزالأربع مئة ألف . والجيش النظامى للمملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) لايجاوز ثلاثمائة ألف ضابط وجندى! وفرنسا كما نعلم كانت حتى منتصف الخمسينيات أكبر ثمانى امبراطورية استعمارية فى العالم ، وبريطانيا كانت تحكم نصف العالم، ولا تكاد تغيب الشمس عن ممتلكاتها! والتزاماتهما العسكرية كطرفين في حلف شمال الأطلسى وتكتلات إقليمية أخرى تجاوز بكثير التزاماتنا كدولة متوسطة من دول العالم الثالث! ناهيك عن أن الجيوش العصرية لم تعد تعتمد على الكثرة العددية . بل على أعداد مناسبة ومحدودة من القوات المنتقاة ذات الخبرات العالية والأسلحة المتطورة، والتدريب الجاد.

* إن الظروف الصعبة الحالية التى يجتازها العالم . حفزت حتى الدول العظمى والكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا. رغم استئناف سباق التسلح بينها. إلى إعادة النظر فى انفاقها العسكرى والمفرط ، ومن ثم ليس بغريب أن تحذو حذوها بما لايمس أمتنا أو يهدد سلامة أراضينا ! ولقد أثار السيد رئيس الجمهورية نفسه فى سباق حديثه إلى أن إنفاقنا العسكرى. على ضعفه، يذهب نصفه للمرتبات والباقى للإعاشة وغيرها من الاحتياجات! وقد يكون هذا موقرا على أن ثمة خللا فى توزيع هذا الإنفاق العسكرى فى ميزانية وزارة الدفاع على الأبواب والبنود المختلفة لهذه الميزانية! إننا كحزب سياسى مسئول ومعارض ، نرى أن الواجب الوطنى يقتضينا أن نوفر لأفراد قواتنا المسلحة ضباطا وصف ضباط وجنودا. الذين تقع على كاهلهم أنبل وأخطر مهمة وهى الدفاع عن حدودنا. وإرهاب أعدائنا ، أن نوفر لهم المستوى اللائق والمريح حتى يتفرغوا لواجباتهم دون أن يشغلهم عنها شاغل من مشاغل الحياة اليومية. ولكن دون تقتير أو إسراف وبمراعاة قدر من التوازن العادل بين المرتبات والمعاشات العسكرية، والمرتبات والمعاشات المدنية ! ولقد أشاع السيد رئيس الجمهورية شعور الطمأنينة فى صدورنا حينما أكد فى حديثه أن ثمة رقابة صارمة قائمة داخل القوات المسلحة ذاتها على الإنفاق العسكرى، وأنه لو كانت هناك حالات إسراف فى هذا الإنفاق لعزل فى الحال المسئول عنها.

* ومع تقديرنا لكل ما قاله الرئيس بهذا الصدد، إلا أننا نتساءل: إذا كانت الرقابة والمحاسبة الذاتية تكفى، فلماذا إذن أقامت الدول الديموقراطية، أو معظمها، أجهزة مستقلة للرقابة على الإنفاق

العام، كالجهاز المركزى للمحاسبات عندنا، وديوان المحاسبة فى فرنسا، والمراقب العام للحسابات فى المملكة المتحدة ؟ ولم تستثن هذه الدول من الخضوع لهذه الرقابة إنفاقها العسكرى، بل أطلقت يد تلك الأجهزة فى الرقابة على هذا الإنفاق اسوة بما يجرى على الأقسام والبنود الأخرى للميزانية السنوية للدولة ؟ بل إن ميزانية وزارة الدفاع تناقش فى هذه الدول أمام مجالسها النيابية مناقشة جادة مطولة فى جلسات علنية أو سرية، مثل مجلس الكونجرس الأمريكى، ومجلس العموم البريطانى، والجمعية الوطنية الفرنسية ! ولا يجدون فى ذلك غضاضة أو خروجا على المألوف، بل ولا يتصور فى النظم الديموقراطية عموما، أن تحجب الحكومات ميزانياتها العسكرية عن نواب الشعب كما هو الحال عندنا! مكتفية برقم إجمالى يبدو كلغز من الألغاز لا يدرك النواب أصله أو فصله، بدعوى الحفاظ على السرية !

* وقد يصل هذا الرقم عندنا إلى حوالى ٣٧١٥ مليون دولار بالعملة الأمريكية كما فى ميزانية عام ١٩٨٤/١٩٨٥ أو ٣٧٨٦ مليون دولار، أى مايعادل سبعة آلاف مليون جنية مصرى فى ميزانية عام ١٩٨٦/٨٥ ! وذلك دون مزيد من البيانات أو التفصيلات التى لابد منها ! فما قمة الادلاء بهذا الرقم الاجمالى (وربما لا يكون مطابقا للواقع فهناك من يزعم أن ميزانية وزارة الدفاع الأخيرة ثلاثة آلاف مليون جنية فقط وليست سبعة آلاف مليون) ثم لا يملك مجلس الشعب عندنا إلا قبوله أو رفضه على علاته محافظا على أسرار الدولة، كما تدعيه الحكومة استجابة لإلحاح الجهات العسكرية المعنية !!

* إن هذه الأوضاع الشاذة التى ورثناها عن عصور الاستبداد والظلام يجب أن تزول ! وأن يخضع الإنفاق العسكرى لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات شأنه شأن الأقسام الأخرى للموازنة العامة للدولة والغريب أننا دولة تستورد معظم سلاحها من الخارج، من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتى أو من فرنسا والمملكة المتحدة والمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا تطبيقا لسياسة تنويع مصادر التسليح ! وهكذا تعلم حكومات هذه الدول وأجهزة مخابراتها من أنباء قواتنا المسلحة وحجمها ووحداتها وتسليحها، أكثر مما يعلمه نواب الشعب عندنا ! فما قيمة هذه السرية المكشوفة الحجاب للأجانب، بينما هى مفروضة على أجهزتنا الرقابية والنيابية، وعلى المصريين وحدهم، إلا ما يقف عليه بعضنا من مطالعة بعض المراجع الأجنبية المتخصصة، مثل تلك التى تصدر عن «معهد الدراسات الاستراتيجية، فى لندن ! وعلى أية حال فليس بالعسير على حكومتنا السنية أن توفق بين السرية بالقدر المطلوب حقا لاعتبارات أمنية، وضرورة إتاحة الفرصة لنواب الشعب ليقفوا على كل مايهمهم الوقوف عليه من شئون دفاعنا وإنفاقنا العسكرى ! فالجيش فى النهاية هو جيش فئة خاصة متميزة، تعلو على كل رقابة محاسبية أو برلمانية.

* إن الرقابة البرلمانية على الموازنة السنوية للدولة لن تكون جادة ومثمرة إلا إذا شملت ميزانية وزارة الدفاع والإنفاق العسكرى بأنواعه، لاسيما أن هذا الإنفاق يشكل شريحة كبيرة من جملة الإنفاق

العام وخاصة بعد أن اتسع نشاط قواتنا المسلحة ليشمل أنشطة مدينة متعددة لم تكن تتولاها المؤسسة العسكرية فيما مضى، لخروجها عن مجال نشاطها الأساسى والطبيعى، وهو الدفاع عن البلاد ضد أى غزو أو عدوان أجنبى، مثل مشروعات الأمن الغذائى، وإصلاح الأراضى، وتنمية الثروة الحيوانية، وحفر الإنفاق، ومد شبكات التليفونات، وإقامة الكبارى العلوية، وتشييد مئات العمارات السكنية لبيعها للعسكريين والمدنيين تخففا من أزمة الإسكان ! ومع ذلك يفلت هذا القطاع المدنى للقوات المسلحة والآخذ فى التضخم من رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، ومن الرقابة البرلمانية التى يمارسها نواب الشعب طبقا لأحكام الدستور !

* ويكاد يكون من المؤكد أنه عندما تثق الحكومة بنواب الشعب، فلا تخفى عنهم الحقائق حول قواتنا المسلحة، بدلا من التعتيم الحالى، فلسوف تجد منهم ومن المواطنين المخلصين جميعا، وخلافا لما تتصوره، كل التأييد للإبقاء على جيشنا على أعلى المستويات من حيث الكفاءة والقدرة على التحرك والردع ! فكل مواطن مخلص يدرك بحسه المرهف أن الجيش هو رمز الشرف والكرامة لمصر، وصمام أمنها وأمانها واستقرارها ! وفى النهاية فإنه متى اقتنع الشعب بسلامة وجوه الصرف وضرورتها، فلن يمتنع أبدا عن التمويل، ولن يبخل على جيشه بأى شىء ولو اضطررنا جميعا لشد الأحزمة على البطون، وخفض الاستهلاك الترفى أو غير الضرورى الذى مازال ينعم به البعض.

وإلى حديث آخر بإذنه تعالى.

د. وحيد رأفت
الوفد، ١٩٨٦/٧/١٠.

بهـــدوء
سؤال لا يحتاج إلى جواب !

مقتربا من هذا الموضوع الشائك، لابد فى البداية من أن أؤكد عدة حقائق مهمة قبل الدخول فيه هـــى :

** إنى أولا لا أقصد بهذا الحديث الرد فى حد ذاته على بعض الدعاوى التى انطلقت فى الفترة الاخيرة تتحدث بلا علم ولا دراسة عن إمكانات تخفيض حجم القوات المسلحة المصرية فى وقت السلم وتخفيض تكلفتها، بقدر ما أقصد أن اضع أمام من يتصدون لإبداء الآراء فى القضايا العامة الخطيرة حقائق الموقف لكى تساعدنا جميعا فى تقييم الأمر تقييما سليما قبل الاندفاع بلا روية لتبنى مواقف وآراء لا تستند إلى معرفة كافية أو علم كثير.

** ثانيا إن الحديث عن القوات المسلحة فى أى دولة هو حديث لابد أن يبدأ دائما من نقاط اتفاق لا تحتمل الجدال والخلاف ومن أهمها أن ما يحدد شكل وحجم الجيش الوطنى فى اية دولة هو الموازنة الدقيقة بين حجم التهديدات التى تستهدف الوطن وحجم هذه القوات التى تتصدى لحماية التراب الوطنى ومواجهة هذه التهديدات.

* مع استبعاد كل الخيارات الأخرى غير المطروحة بالطبع للمناقشة قبل خيار الاستسلام التام لهذه التهديدات أو خيار الاستعاضة عن الجيش الوطنى بالسماح لقوات أخرى اجنبية بتولى مهمة الدفاع نيابة عنه. فإنى أجزم أن ذلك لم يدر فى خلد أحد من المتحدثين عن إمكانية تخفيض حجم ونفقات القوات المسلحة المصرية.. وحتى لو كان حديثهم بلا علم كاف.. ولا معرفة كافية.

** ومن نقطة الاتفاق هذه نبدأ الحديث عن القوات المسلحة المصرية فنقول: إنه استطرادا من القاعدة الاستراتيجية التى تربط بين حجم التهديدات وحجم القوات المتصدية لها فإن هناك قاعدة استراتيجية اخرى تقول إنه إذا كانت التهديدات قادمة من أكثر من مصدر فالقاعدة هى أن يتم تحديد أخطر هذه التهديدات لمواجهتها بفعالية لتركيز الجهد الأكبر عليها مع استمرار الجهود السياسية والدبلوماسية لتأمين وتحييد المصادر الأخرى.

* فأمريكا مثلا تستطيع بإمكاناتها أن تخوض فى وقت واحد حربا ونصف حرب.. أى حربا أساسية على جبهة.. وحربا تقوم فيها بعمليات دفاعية على جبهة أخرى فى نفس الوقت، وإسرائيل خاضت فى ١٩٦٧ حربا هجومية على إحدى الجبهات الثلاث فى الوقت الذى كانت تقوم فيه بعمليات دفاعية على الجبهتين الاخريين.. ثم تنتقل بعد ذلك من الهجوم إلى الدفاع بعد انتهاء العمليات فى جبهة الهجوم.

وهكذا فلابد دائما من تركيز الجهد على المصدر الأكبر للتهديد إلى أن تتمكن القوات من نقل جهدها الأكبر إلى مصدر آخر.

** وبالرغم من أن هناك دولا كثيرة لا تستطيع أن تعتمد على وجود جيش ثابت كبير العدد فى أوقات السلم والحرب دائما فإن هذه الدول نفسها لا تستطيع أبدا أن تستغنى عن وجود حجم ثابت معين من القوات فى الخدمة النظامية طوال العام فى أوقات السلم، وهى فى السلم تعتمد أساسا على وجود نسبة دائمة من الجيش العامل فى الخدمة إلى جانب قوات الاحتياطى التى يتم استدعاؤها بنظام التعبئة فى أوقات محددة، وفى وقت الخطر ومعظم دول العالم تتجه الآن إلى الاعتماد على هذا النظام ما عدا إسرائيل التى بدأت بعد تجربة الهزيمة فى ١٩٧٣ تحتفظ بجيش عامل دائم لا يقل حجمه عن ٧٠ إلى ٧٥ فى المائة من حجم قواتها أما أمريكا فرغم أنها فى حالة سلام فإنها تحتفظ بقوات عاملة كبيرة العدد وإن كانت تعتمد فى ذلك أساسا على نظام التطوع.

* وفى كل الظروف والاحوال فإن الاعتماد على نظام التعبئة يتطلب توافر مقومات أساسية فى بنية الدولة لا يمكن بغيرها أن تكون لهذا النظام أية فعالية منها :

** توافر شبكة طرق على أعلى مستوى لنقل الأفراد فى حالة التعبئة إلى اماكن التجميع..

** توافر نظم اتصالات سلكية ولاسلكية على أعلى مستوى لإعلان التعبئة.

** وجود وسائل نقل كافية وعلى أعلى درجة من الكفاءة لنقل أعداد تصل إلى ربع مليون من البشر خلال فترة زمنية لاتزيد على يومين.

** وجود نظم للتدريب السريع على التطورات التى تطرأ على الأسلحة وفنون الحرب بما يضمن رفع كفاءة قوات الاحتياط إلى مستوى القوات العاملة دائما.

** تحقق الاستجابة الكاملة بنسبة ١٠٠٪ لنداء التعبئة عند الخطر لأنه حتى فى الدول التى ترتفع فيها درجة الانتماء الوطنى إلى معدلات عالية فإنها فى حالة التعبئة تلجأ إلى استدعاء أعداد اكبر بكثير مما تحتاج لكى تتحقق نسبة الاستجابة التى تحتاج إليها.

* وعلى عكس ما قد يتصور البعض فإن الاعتماد على نظام التعبئة والاحتياط يتكلف نفقات طائلة لذلك فإن الانتقال إليه ممكن ولكن تدريجيا وعلى مراحل محسوبة بدقة.

** على أن الحديث عن الإنفاق العسكرى يجرنا إلى قاعدة مهمة فى هذا المجال وهى أن تحديث القوات المسلحة وتحديث تسليحها يقلل دائما من عدد الأفراد المطلوبين لها والأمثلة على ذلك عديدة.

* فكتيبة صواريخ سام ٢ الموجهة مثلا تحتاج إلى ٤٥٠ فردا لتشغيلها أما كتيبة صواريخ كروتال الفرنسية الحديثة فإنها تحتاج إلى أقل من مائة فرد لتشغيلها فضلا عن أن صواريخ سام ٢ تتعامل مع هدف واحد فى حين تتعامل كروتال مع ٣ أهداف فى وقت واحد.

* وبصفة عامة فإننا فى بلادنا نتجه إلى تحديث السلاح وإلى استبدال الكيف بالكم مع زيادة فاعلية القوات، لكن للتحديث بالضرورة صعوباته وأهمها التكاليف العالية. ولابد لنا من أن نستخدم

الأسلحة المتوافرة لدينا لأكبر فترة ممكنة إلى أن يتم استبدالها تدريجيا بأحدث الأسلحة المتطورة وحتى لو كنا نمتلك الأموال الكافية فإن عمليات الصناعة ومعدلات الإنتاج لا تسمح بالتغيير السريع الذى يتم خلال شهور معدودة.

* ونفس هذه الحقائق تنطبق أيضا على السلاح الجوى، فالطائرة الميج ٢٣ تتعامل مع هدف واحد، فى حين تتعامل الطائرة اف ١٥ مع ٣ أهداف فى وقت واحد، والطائرة الشرقية لا يزيد مدى رادارها على ١٢ كيلو ولا تطلق صاروخها إلا على مدى كيلومترين فى حين أن الطائرة الغربية تنطلق صواريخها إلى أهدافها على بعد ٥٠ أو ٦٠ كيلومترا.. وهذا بالتحديد هو سبب تساقط طائرات الميج السورية خلال المواجهة مع الطائرات الإسرائيلية فوق بيروت التى عرفت بكارثة الميج وسقطت خلالها ٨١ طائرة ميج سورية.

** شىء آخر يرتبط بالحديث عن اقتصاديات التسليح.. هو مدى توافر نظم آلية القيادة والسيطرة والإنذار المبكر، وفى هذا المجال فإننا نستطيع أن نقول إن كل الدول العربية.. ما عدا السعودية التى اشترت طائرات الإنذار المبكر الأمريكية «الاواكس» مازالت تعتمد على نظم للرادار مقامة فوق سطح الارض ولا تستطيع أن تكشف الطائرات المعادية التى تحلق على ارتفاع منخفض فى وقت مبكر مما يفرض على أجهزة الدفاع الجوى ان تضع عددا من الطائرات المقاتلة فى دوريات جوية مستمرة طوال الوقت مما يكلف نفقات كبيرة، فى حين أن طائرة واحدة كطائرة الاواكس أو طائرة E.2.C التى ستستوردها مصر يمكن أن تطير فتكتشف الطائرات المعادية على بعد ٥٠٠ ميل وأن تنذر قواتها للاستعداد أو خروج الطائرات الاعتراضية لمواجهتها.

وكل ذلك يمكن أن يكون بديلا عن ٥٠ أو ٦٠ قاعدة للدفاع الجوى تعمل ليل نهار وعن ٣٠ أو ٤٠ طائرة فى دوريات جوية.

* ومصر ماضية فى هذا الطريق لتطبيق الاقتصاديات المثلى للتسليح واستبدال الأسلحة المتطورة بالأسلحة القديمة وتخفيض الإنفاق وفقا لخطط متدرجة ومدروسة.

** وفى نفس الوقت فإنه لابد من تأمين وجود حجم معين للقوات المسلحة لا يقل عنه.. ورغم كل ما قيل حول حجم القوات المسلحة المصرية الذى قيل إنه يتراوح بين ٨٠٠ أو ٩٠٠ ألف فرد، غير صحيح لأننا نعتمد على خطة تركز على الكيف قبل الكم، بل إنى أستطيع أن اقول بصراحة - وبغير إذاعة أية أسرار عسكرية - إن حجم قواتنا المسلحة الآن يقل عن نصف حجمها فى سنة ١٩٧٣ فى نفس الوقت الذى يمكن القول فيه إن قدراتها القتالية أكبر وأفضل وأقوى مما كانت عليه فى سنة ١٩٧٣، وذلك بالرغم من الارتفاع المخيف فى أسعار السلاح وتكاليف الصيانة إلى الحد الذى ارتفع معه - كما قال الرئيس مبارك - ثمن الطائرة الشرقية من ٧٠٠ أو ٨٠٠ ألف دولار إلى ٧ أو ٨ ملايين دولار، وثمن الطائرة الغربية الحديثة إلى ٢٥ مليون جنية، إلى جانب تكلفة الصيانة التى يحددها الخبراء دائما بـ ١٠٪ من ثمن السلاح نفسه.

* فإذا قدرنا مثلا أن حجم المعدات العسكرية يزيد على ٣٠ مليار جنية، فإن تكاليف الصيانة وحدها بهذا المعيار ترتفع إلى ٣ آلاف مليون جنية.. واقول الصيانة فقط ولا اتطرق إلى تكلفة الاجور

والذخائر والتدريب والمعيشة للقوات المسلحة ورغم ذلك فإن هذا الرقم ولا أذيع سرا يزيد كثيرا من حجم موازنة وزارة الدفاع كلها حاليا رغم أن المعدلات العالمية للإنفاق على فرد القوات المسلحة فى العالم تتزايد بشكل رهيب.

ففى إسرائيل مثلا يصل ما يتكلفه الفرد إلى ١٢٣ الف دولار سنويا، وفى مصر لايزيد هذا الرقم على ٥ آلاف جنية مما يعطى دلالة قاطعة على أن موازنة الدفاع فى بلادنا معقولة.

وعلى أنه لولا المنح والمساعدات العسكرية التى تحصل عليها القوات المسلحة لكان العبء على موازنة الدولة أكبر وأضخم بل إن القوات المسلحة - توفيرا للنفقات - تعتمد على أجهزة المحاكاة لتضمن لأفرادها مستوى جيدا من التدريب مع توفير النفقات فساعة الطيران للطيار المقاتل مثلا تتكلف ٢٠ الف دولار، لذلك فلقد استوردنا أجهزة المحاكاة ليتدرب عليها الطيارون.. ولكى يطير حوالى ٢٠ ساعة فى الشهر بدلا من المعدل العالمى الذى يرفع هذه الساعات إلى ٣٠ و ٤٠ ساعة شهريا.والقضية فى النهاية ليست هى قضية الإنفاق وحده.. وإنما هى قضية قدرة الوطن على مواجهة التهديدات التى تواجهه.. فهل المطلوب منا أن نكف عن رفع قدراتنا لمواجهة هذه التهديدات.. أم أن المطلوب منا هو الاستسلام لها ترشيدا للإنفاق.. وتوفيرا للنفقات !

وأترك للعقلاء والمخلصين والوطنيين جميعا.. الإجابة عن هذا السؤال الذى لا يحتاج إلى إجابة عنه.. لأن الإجابة عنه تلقائية ومتفق عليها الجميع بلا استثناء.

إبراهيم نافع
الأهرام، ١١/ ٧/ ١٩٨٦.

ماذا نريد .. قوات مسلحة أم انكشارية ؟!

طالعتنا صحف المعارضة خلال الفترة الأخيرة - على اختلاف توجهاتها - على لسان السادة مفكريها بأن ترشيد الإنفاق الحكومى الذى هو أحد عوامل حل المشكلة الاقتصادية لابد وأن يشمل تخفيض نفقات القوات المسلحة وذلك عن طريق تخفيض عدد القوات وكذا نفقات التسليح .. وهو رأى ظاهره الرحمة وباطنه العذاب.

فمع ظهور المشكلة الاقتصادية فى مصر وحدة التضخم، وتوتر الحكومة لإيجاد حلول صحيحة تخفف بها من حدة المشكلة .. خرجت المعارضة تتشنج وتندد بالسلبيات الحكومية وبترشيد الإنفاق وأن كل ما تنفقه الدولة هو تسيب وإهدار للمال العام وبدأ ذلك بالزراعة والصناعة ثم تطور الأمر إلى كافة الخدمات أيضا .. وفى النهاية كان من اللازم - والغريب - أن تدخل القوات المسلحة ونفقات التسليح فى ذلك «الزار» المقام لترشيد الإنفاق.

وإن كنا نقر بأن هناك سلبيات فى الزراعة والصناعة والخدمات وأنه لابد من ترشيد الإنفاق فى كل هذه المجالات حتى يصبح العائد أكبر مايمكن .. فإن هذا القول لاينطبق بتلك البساطة والسطحية على القوات المسلحة أو نفقات التسليح ..

فالدعوة التى ينادى بها كتاب المعارضة ومفكروها بتخفيض عدد جنود القوات المسلحة تذكرنا على الفور بما فعله الاستعمار خلال القرن الماضى حين أصر بعد هزيمة محمد على على تخفيض الجيش المصرى حتى يسلب مصر قوتها الحقيقية .. ألا يعلم السادة كتاب المعارضة ومفكروها بأن مصر بحكم العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية مستهدفة من قوى العالم العظمى على مر التاريخ .. هل غاب عن فكر هؤلاء السادة بأن هناك على حدود مصر الشرقية مايسمى بجيش الدفاع الإسرائيلى والذى يعد من أحدث جيوش العالم تسليحا.

إن ترشيد الإنفاق أمر لايختلف عليه إثنان فى مصر ولابد أن يكون نصب أعيننا فى كل تصرفاتنا، وليس هناك كبير أو صغير أمام مصلحة مصر .. فالترشيد أمر لابد وأن يطبق على كل جهاز فى مصر وعلى كل منصب وعلى كل فرد، فالكل سواسية أمام أى قانون يهدف لمصلحة مصر، والقوات المسلحة المصرية أيضا تخضع لأى قانون يصدر لصالح مصر .. ولكن .. رفقا أيها السادة ونظرة متأنية بعض الشىء فيما تكتبون وتنادون به.

فالقوات المسلحة المصرية أولا هى جهاز مثل باقى أجهزة الدولة عليه واجبات خاصة وله حقوق معينة لابد وأن تتوافر له حتى يستطيع تنفيذ تلك الواجبات .. وحين تقصر القوات المسلحة فى أداء هذه الواجبات لابد وأن يحاسب المسئولون فيها على هذا التقصير .. وليست حرب ١٩٦٧ ببعيدة عن أذهان السادة كتاب المعارضة، فلقد رأينا حتى رتبة الفريق أول خلف قضبان السجون رغم مادافعوا به

عن أنفسهم من نقص الإمكانات، وحتى لاننزلق فى تحديد المسئول عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ وهل هى القيادة السياسية أم القيادة العسكرية، دعونا نتفق على أن تنال القوات المسلحة كافة الإمكانات الممكنة حتى تستطيع أن تؤدى جميع الواجبات المكلفة بها .. إن النغمة التى يتحدث بها كتاب المعارضة عن القوات المسلحة المصرية تشير بأن تلك القوات ليست قواتهم المسلحة، أو ليست قوات مصر المسلحة، ان تلك النغمة توحى بأن تلك القوات اصبحت عبئا على مصر أو هى قوات غريبة تدافع أو تحمى شيئا آخر غير مصر والمصريين.

أفهم أن تنادى المعارضة بزيادة قدرة مصر على تصنيع معداتها العسكرية ..

أفهم أن تدعم وتنشط الصناعات الحربية فى مصر حتى تلاحق التقدم الإسرائيلى الذى وصل إلى تصنيع الطائرة المقاتلة والدبابة وزورق القتال.

أفهم أن تنادى المعارضة برفع الكفاءة القتالية بكل السبل حتى لاتضيع مصر فى وسط ذلك العالم الذى لايعرف إلا لغة القوة .. إما أن تنادى بخفض القوات ونفقات التسليح فهذا مالا يرضاه أى مصرى مخلص، واع للاخطار المحيطة بمصر، مدرك لدور القوات المسلحة لأى بلد فى العالم.

إن العاقل من اتعظ بغيره، ولكن دعونا نتعظ من أنفسنا ومن تجاربنا المريرة .. وسأذكر نقطتين مهمتين لعل العبرة فيهما تكون خير رد على ذلك التيار المتحامل على قوات مصر المسلحة.

الأولى أنه فى عام ١٩٦٥ حين كانت مصر تمر بأزمة اقتصادية - وما أكثر أزمات مصر - صدرت الأوامر بتخفيض عدد ساعات التدريب للطيار المصرى إلى ٦ ساعات شهريا فى حين أن المعدل الطبيعى هو ١٥ ساعة شهريا. وكان من نتيجة هذا القرار أن طيارى مصر دخلوا حرب ١٩٦٧ وهم دون المستوى الطبيعى بمراحل .. بل إن منهم من لم يتدرب على إطلاق النار أو الصواريخ لمدة عامين قبل الحرب، وهو مالا يقبله أى منطق عسكرى.

الثانية هى أن خطة التعبئة لم يتم تنفيذها فى عام ١٩٦٦ ترشيدا للإنفاق وتوفيرا لها، فكانت النتيجة أن مصر التى بلغ تعدادها فى ذلك الوقت ثلاثين مليون نسمة كان تعداد افراد قواتها المسلحة فى حرب ١٩٦٧ أقل من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلى بـ ٥٠,٠٠٠ خمسين الف جندى، فهل يتصور أى منطق ذلك ؟ ناهيك عن المساحة التى تشغلها مصر مقارنة بمساحة إسرائيل.

أن اخشى ما أخشاه أن تتأثر الحكومة بتلك الحملة العارمة، وفى محاولة لامتصاص تشنج المعارضة تصدر من القرارات مايحد من كفاءة القوات المسلحة ويعيد التاريخ نفسه.

ياكتاب المعارضة النابهين ويا مفكروها الأفاضل دعونا نناقش قضية الترشيد بهدوء وإخلاص ومن منطلق قومى شامل، فمصر كلها بما فى ذلك القوات المسلحة هى ملك لكل المصريين وليست ملكا فقط للحكومة أو المعارضة.

ولنسأل أنفسنا بإخلاص ماذا نريد من القوات المسلحة ؟.. وما الدور الذى يتحتم أن تقوم به ؟ هل نريدها قوات تقاتل أم نريدها قوات للاستعراض ؟.. هل نريدها قوات قادرة على تنفيذ مهامها أم انكشارية تظهر كديكور فى المناسبات.

أفهم بأن تنادى المعارضة بالعمل وبالإنتاج وأن تترجم هذا إلى واقع يثبت للشعب وللحكومة أن المعارضة أفعال وليست أقوالا .. فهل من الصعب أن يقوم أى حزب معارض باستصلاح واستزراع ولو ٥٠٠ فدان كرمز يمكن أن يحتذى ويثبت به أن سواعد شبابه وآراء خبرائه شىء يضيف إلى قوة مصر أم أن تلك السواعد لاتصلح إلا للتصفيق لآراء خبرائه التى تنادى بما كان ينادى به الاستعمار على مر العصـــور.

ولمعلومية السادة كتاب المعارضة أنا لست من الحزب الوطنى وإنما أنا مصرى بسيط خدم فى القوات المسلحة قرابة ربع القرن ..

عمـــيد طـــيار/ محمـــــد زكـــى عكاشـــة
الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩١٣، ١٤ يوليو ١٩٨٦.

حوار صيف ساخن حول : الإنفاق العسكرى المصرى

جلسة صيف ساخنة جمعتنى مع مجموعة من المفكرين العسكريين المصريين، الذين خاضوا أكثر من حرب وأكثر من تجربة فى الصدام العسكرى المسلح والذين تلقوا العلم العسكرى فى مدارس الفكر العسكرى الشرقى بالاتحاد السوفيتى ومدارس الفكر العسكرى الغربى فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والذين تعاملوا أيضا مع الفكر العسكرى لدول غير منحازة مثلا الهند وباكستان ثم أسهموا بخبراتهم العلمية والعملية فى صياغة الفكر العسكرى المصرى المعاصر.. وهذه المجموعة من المفكرين العسكريين المصريين دعتهم - أكثر من مرة - أرقى وأهم مراكز الدراسات الاستراتيجية فى العالم لتستمع إلى رأيهم وتجربتهم لأنها - هذه المراكز - وثقت تماما بأنهم يتكلمون عما يعرفون.. ويعرفون مايتكلمون عنه !!

ولقد كان من الطبيعى أن يكون محور نقاش جلسة الصيف الساخنة هذه، هو القضية التى أثيرت أخيرا فى صحف المعارضة والصحف القومية والتى اتخذت لنفسها تسمية «الإنفاق العسكرى المصرى».

ولقد شعرت بالارتياح الشديد عندما لمست خلال هذا النقاش اهتمام العسكريين المصريين بهذه القضية وأنهم لايأخذون هذا الحوار بحساسية مهنية أو باعتباره محاولة للهجوم على القوات المسلحة أو للحد من التطور العسكرى لهذه القوات .. بل الأكثر من هذا أنهم يتابعون باهتمام بالغ مايثيره المهتمون بهذه القضية خاصة من زملائهم القدامى فى السلاح، ويذكروننى بأن أحد زملائهم الذين يتناولون هذه القضية بالتحليل اليوم كان على قمة السلم العسكرى بعد هزيمة يونيو ٦٧ وكانت أهم مسئولياته فى ذلك الوقت هى إعادة بناء القوات المسلحة كما وحجما ونوعا وكان الرجل واضحا إلى حد الاعجاب عندما شارك فى تحديد الغاية من إعادة بناء القوات المسلحة لتكون : «بناء قوات مسلحة مصرية قادرة بإمكاناتها البشرية والمادية على الدفاع غرب القناة وصد الهجمات الرئيسية للعدو مع امتلاك القدرة العسكرية للتحول فى الوقت المناسب إلى الهجوم وتحرير الأرض المحتلة شرق القناة» كانت هذه هى المهمة الاستراتيجية التى وضعت أمام الفكر العسكرى المصرى لتحقيقها وترجمتها إلى إنفاق عسكرى مطلوب وموارد مالية لازمة ... أى أن المهمة العسكرية جاءت أولا .. ثم حجم الإنفاق العسكرى اللازم لتحقيق هذه المهمة ثانيا .. وليس العكس كما ينادى البعض هذه الأيـام ..

كما ذكرتنى هذه المجموعة من المفكرين العسكريين خلال هذه الجلسة الساخنة بأن زميلا آخر من قدامى رفقاء السلاح ويتصدى هذه الأيام لنفس الموضوع .. «الإنفاق العسكرى» كان أيام خدمته فى القوات المسلحة أحد كبار المسئولين العسكريين عن التخطيط لعمليات تعبئة القوات المسلحة والدولة وكانت له أفكار سباقة ومتطورة فى هذا المجال .. الكثير منها لم يتحقق وقتها بسبب ضخامة المبالغ

التى يتطلبها تنفيذ هذه الأفكار سواء فى إنشاء الطرق أو خطوط المواصلات أو الإذاعات المحلية أو التخزين الإقليمى أو تطوير وتغيير عقد المواصلات الخانقة لنقل الجنود والمعدات المعبأة مثل محطة سكة حديد القاهرة .. ومن هنا فإن عدم توافر الإنفاق العسكرى اللازم حد من تنفيذ الأفكار المتطورة لتطوير التعبئة ..

ومن هنا أبدت هذه المجموعة من المفكرين العسكريين المصريين ضرورة الاهتمام بما يكتب عن موضوعات الإنفاق العسكرى من خبرة الماضى العسكرى لمثل هؤلاء الزملاء .. والذى يحترمه الجميع. إلا أنه من الضرورى أيضا أن نضيف إلى ما يكتبونه خبرات الحاضر العسكرى الذى نعيشه وتصورات المستقبل العسكرى الذى نريده .. حتى تظل أعلامنا مرفوعة !.

كم يكفى للدفاع عن مصر ؟

وفى بداية النقاش اعترضت مجموعة المفكرين العسكريين - واتفق معهم - على التسمية التى اطلقت على هذا الحوار .. حجم الإنفاق العسكرى .. إذ إن هذا يعنى أن نناقش : كم تنفق مصر على الدفاع ؟ بينما الأصح استراتيجيا وعسكريا وعلميا أن يكون السؤال المطروح للنقاش هو : كم يكفى للدفاع عن مصر ؟

* إن السؤال : كم يكفى للدفاع عن الوطن ؟ ليس سؤالا مصريا فقط .. بل هو سؤال مثار ويثار فى كل دول العالم وفى كل المجتمعات .. فهو سؤال يتناول ماتملكه الدولة من موارد، وكيف يتم تخصيص وتوزيع هذه الموارد على أنشطة الدولة المختلفة .. اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .. ودفاعيا ..

وبالرغم من أن صيغة هذا السؤال تبدو اقتصادية إلا أن الإجابة عنه لا تتبع بالضرورة القوانين الاقتصادية الواضحة والمحددة .. فالدفاع عن الوطن .. قيمه ومعتقداته .. أسلوب حياته التى اختارها مواطنوه .. بقاؤه واستمراريته أمر يتعدى أى حسابات اقتصادية لأن هناك عوامل اخرى كثيرة تؤثر على القرار السياسى فى هذا المجال .. وهى ليست بالضرورة عوامل اقتصادية .. ومن هنا نستطيع أن نقول بهدوء .. إنه لا يمكن أن نحدد ثمنا لسلامة الوطن وبقائه وأمنه ..

فدولة تعيش فى منطقة توتر وعنف .. وفى إقليم جغرافى وسياسى مازال يعتبر أن استخدام القوة المسلحة اسرع واحسم الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية لدولة .. هذه الدولة تحتاج إلى مخصصات وموارد مالية للدفاع اكثر بكثير من دولة أخرى تعيش فى منطقة جغرافية وسياسية تعارفت دولها على أن العمل السياسى والدبلوماسى هو أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية .. والقدرة الدفاعية للدولة هى حصن ضد احتمالات المستقبل، والمستقبل ببساطة شديدة .. هو مالم نتعود عليه اليوم ..

ودولة خاضت مع غيرها وضد غيرها أكثر من أربع حروب فى أقل من ربع قرن، تعرف تماما أنه بعد كل حرب تخرج الدول المشاركة فيها بدروس مستفادة تطور على أساسها حجم وشكل قواتها المسلحة وأساليب استخدامها .. ومن ثم فيجب أن تظل عيوننا مفتوحة على التطورات التى تطرأ على القوات المسلحة المحيطة بنا .. حتى لا تضيع الدولة لحظة صدام عسكرى يمكن أن يحدث فى

المستقبل ..

الدفاع ضد ماذا والدفاع ضد من ؟

وبدون الإطالة فى هذا المجال وحتى لا نكتب كلاما معادا ومكررا فإن الإجابة المباشرة عن السؤال: كم يكفى للدفاع عن مصر ؟ تكمن أساسا فى أن نحدد الدفاع ضد ماذا والدفاع ضد من ؟ ولعلنا جميعا نتفق - دون المساس بحسابات الأمن القومى المصرى - بأن عدد وحجم ونوع ذلك الذى يجب أن ندافع ضده وأولئك الذين يلزم أن نكون على استعداد للتصدى لهم يفوق بكثير تصورات كل الذين يكتبون ويتكلمون عن الإنفاق العسكرى .. والكل يعرف ذلك !

وحتى إذا تناولنا الموضوع فى إطار الحسابات الاقتصادية وحدها فلعله لا يغيب عن ذهن الجميع أن اقتصاديات الدفاع. بالرغم من أنها تندرج تحت النظرية الاقتصادية العامة. الا أن لها خصائصها المميزة مثلا :

** فإذا فرضنا أن الدفاع هو إحدى الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين فهى خدمة لا ترتبط بما يتحمله المواطن .. فالدفاع خدمة تؤدى وتقدم لكل المواطنين بنفس المستوى سواء الذين يسهمون فى نفقات الدفاع أو الذين لا يرغبون فى المساهمة وللذين يتقبلون ما تخصصه الدولة من موارد للدفاع وكذلك للذين يعارضون حجم هذه الموارد وينادون بإنقاصها ..

** كذلك فإن السوق الاقتصادية التى تتعامل معها اقتصاديات الدفاع هى سوق مختلفة .. فالمشترى واحد : هو القوات المسلحة والبائع إما ان يكون واحدا وهو المنتج، أو مجموعة محددة، من البائعين وهى الشركات المنتجة للاسلحة الرئيسية .. ومن هنا فالتنافس وإن كان موجودا فهو محدود وهذا يقلل إلى حد كبير من ظاهرة العمولات التى يتحدث عنها البعض .. بالإضافة إلى أن شراء المعدات العسكرية هو تعامل مع أهم سلعة استراتيجية ولذا فإن البيع والشراء تحكمهما قوانين الدولة البائعة والمشترية وقوانين الدول تمنع العمولات وتعاقب عليها .. بل إن أكبر دولة رأسمالية وهى أمريكا تحظر العمولات تماما ولا تسمح بأكثر من ٥٠,٠٠٠ دولار مصروفات لأية شركة منتجة للسلاح أيا كان العقد ونوع السلاح وكميته ..

** كذلك فإن قوانين الدول التى تقدم لنا منحا عسكرية مثل ١٣٠٠ مليون دولار منحة عسكرية سنوية لا ترد تجىء لنا من الولايات المتحدة أو الدول التى تقدم لنا قروضا عسكرية بشروط ميسرة مثل فرنسا أو انجلترا فإن هذه القوانين تلزمنا بأن نشترى من الصناعات العسكرية لهذه الدول .. فلا أحدا يقدم مساعدة من موارده لنساعد بها منافسيه .. والمهم أن نعرف ما الذى نريده وما الذى نشتريه .. وأن نحدد مصادر الشراء لنحقق سياسة تنويع مصادر السلاح.

** إن الإنفاق العسكرى لدولة ما يتأثر بالإنفاق العسكرى للدول الخارجية فى منطقة الأمن القومى للدولة .. فكلما زاد إنفاق الأصدقاء أو الحلفاء فى منطقة قل انفاق الدولة، وكلما زاد إنفاق الخصوم أو الأطراف التى لا تتفق معنا فى أهدافنا ومصالحنا زاد إنفاق الدولة .. تلك ظاهرة عسكرية عالمية .. وظاهرة حادة فى الإقليم الذى نعيش فيه وكمثل عسكرى يوضح ذلك فإن إنفاق ثلاث دول عربية ودولة إسرائيل زاد من ٣ بلايين دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٢ بليون دولار سنة ٨٣ .. أى بنسبة

٤٠٠٪ فى عشر سنوات .. ونحن فى مصر لم نفعل ذلك !

** إن علاقة الإنفاق العسكرى مع الزمن ليست علاقة منتظمة .. فالإنفاق العسكرى يتأثر بالتوتر والعنف ويزداد فى حالات عدم الاستقرار والتفكك الإقليمى وتصاعد معدلات الإرهاب ويقل مع عكس ذلك .. ونظرة حولنا توضح ما الذى يحدث، وبالرغم من ذلك فليست هناك زيادة فى إنفاقنا العسكرى .. كذلك فإذا فرضنا أن الإنفاق العسكرى لدولة ما يزيد بنسبة ٤٪ مثلا لمواجهة ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار على أساس أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى ٨٪ سنويا، فإن معدل الزيادة لا يكون هو نفسه ٤٪ إذا ما انخفض معدل النمو فى الاقتصاد إلى ٦٪ سنويا مثلا..

الكيف بدلا من الكم فى الفكر العسكرى

أمر آخر لفت نظر مجموعة المفكرين العسكريين خلال النقاش الساخن معهم :

العلاقة بين الكم والكيف فى الفكر العسكرى.

فالواضح أن معظم الذين تناولوا هذه النقطة طرحوا تصورهم باعتبار أن الكيف والنوع العسكرى هو البديل الوحيد عن الكم والحجم العسكرى !! أى فكر عسكرى قال هذا ؟ لا أحد ينكر أن الكيف والنوع وتطوره وتحسينه هو عامل مؤثر على الكم والحجم .. ولكن ليس هو العامل الحاكم الوحيد .. فمدارس الفكر العسكرى على اختلافها ترى أن الكيف والكم والعدد والنوع أمر وارد تماما .. وكما يرتبط بتطور التكنولوجيا فهو يرتبط أيضا بالدروس المستفادة من الحروب المعنية .. والذين يتعاملون مع الحاضر العسكرى لدولهم تمهيدا لخلق مستقبل عسكرى أكثر ضمانا لأولادهم ليسوا جهلة ولسنا نحن وحدنا الذين نعرف ونملك التجارب العسكرية .. وإلا كيف نفسر ظاهرة زيادة الحجم فى بعض الجيوش مع تحسن النوع والكيف فى نفس الوقت .. هذا حادث فى القوات المسلحة لكثير من دول المنظمة التى نعيش فيها كدرس عسكرى مستفاد من حرب اكتوبر ٧٣ .. ونحن هنا نتحدث كعسكريين عن ظاهرة عسكرية :

* من يتجاهل أن دولة مثل سوريا بخبراتها العسكرية وتجاربها فى الصدام المسلح تسعى لامتلاك قوة مسلحة تصل إلى نفس الحجم وعدد الوحدات والتشكيلات الذى كانت عليه القوات المسلحة المصرية فى اكتوبر ٧٣ مع تحسين النوع والكيف والتكنولوجيا.

* من يتجاهل أن دولة مثل سوريا بخبراتها العسكرية وتجاربها فى الصدام المسلح قد ضاعفت حجم وحداتها المدرعة ومدفعياتها ثلاث مرات خلال السنوات العشر الماضية كما زادت من قواها العسكرية البشرية بنسبة ٥٠٪ فى الجيش و ٣٠٠٪ فى الطيران ؟

* وألا يعلم الذين يستخدمون دروس الماضى العسكرى أن حاضر تطور القوة المسلحة فى إسرائيل يشير إلى أن القوة البشرية العسكرية العاملة والمستديمة قد ارتفعت فى الجيش الإسرائيلى بنسبة ٢٠٠٪ وأن الاحتياطى الجاهز للتعبئة قد زاد من ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٤٥٠,٠٠٠ أى بنسبة ٦٥٪ ؟

** إن إسرائيل - وهى دولة ذات خبرات عسكرية لا ينكرها أحد- فى نفس الوقت الذى تطور فيه المستوى التكنولوجى اى الكيف قد زادت من حجم وحداتها التى حاربت بها عام ٧٣ بحيث

أصبحت تمتلك :

- ١٠ ألوية مدفعية مستقلة سنة ٨٢ مقابل لواء واحد سنة ٧٣.

- ٣٣ لواء مدرعا سنة ٨٢ مقابل ١١ لواء مدرعا عام ٧٣.

- ١٠ ألوية مشاة ميكانيكى و ٥ لواءات مظلات و ١٢ لواء إقليميا بدلا من ٩ لواءات مشاة و ٤ لواءات مظلات عام ٧٣.

- ضاعفت حجم ذخيرتها مع تحسين نوعها بنسبة ٢٠٠٪ لأيام القتال وللوحدات الجديدة.

** أليس هذا - بالنسبة لسوريا وإسرائيل كمثال - إنفاقا عسكريا متزايدا وأجور عمالة عسكرية متزايدة فى ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة التى يمر بها الجميع والديون العسكرية التى تثقل كاهل الدول التى تعيش فى مناطق التوتر والعنف ؟

* إن هذا مجرد مثال فقط ولكن حقيقة يجب أن يدركها الجميع واسألوا عنها كل مراكز الدراسات الاستراتيجية والأبحاث فى العالم. حقيقة تقول إن من بين ٢٥ دولة فى منطقتنا دولتين اثنتين فقط تخفضان بطريقة ملموسة حجم قواتهما المسلحة. هى مصر وتونس .. ولنسأل أنفسنا كيف الحجم الآن؟ تخفيض محسوب ومتدرج فى إطار المخاطرة المحسوبة.

وليس فى إطار أن مانخفضه هنا نكسبه هناك فى قطاع آخر فحتى الدراسات الاقتصادية لدول العالم كلها تشير إلى أن تخفيض الإنفاق العسكرى لا يحقق بالضرورة مكسبا فى قطاعات مدنية أخرى وهناك دراسة شهيرة للعالم الاقتصادى ليونتيف تشير إلى أن خفض ٢٠٪ من الإنفاق العسكرى لدولة يزيد من حجم البطالة فيها بنسبة تصل إلى ٤٠٪ !

ماذا يعنى ترشيد الإنفاق العسكرى ؟

إن كل ماسبق لا يعنى أن القوات المسلحة لا تنظر إلى موضوعات الإنفاق النظرة التحليلية القومية الجادة.. فلقد كانت القوات المسلحة هى أول قطاعات الدولة التى أجريت دراسة لمدة عام كامل حول ترشيد الإنفاق العسكرى واعتبر ذلك هو البحث العلمى الرئيسى لسنوات ٨٢ ، ٨٣ و ٨٤ ... والترشيد معناه الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الموضوعة بنجاح وبأقل تكلفة ..

وكما حدث تخفيض فى حجم وإنفاق القوات المسلحة فى بعض القطاعات فى إطار الترشيد وقد حدثت زيادة فى إنفاق قطاعات أخرى مثل القوات البحرية فى ضوء ظهور تهديدات جديدة مثل تلغيم البحر الأحمر وقناة السويس كما زاد أيضا حجم الإنفاق لوحدات الإنذار حتى يتوافر لنا الوقت اللازم للاستعداد والتعبئة وزاد إنفاق القوات الجوية باعتبارها سلاح الدرع الرئيسى لحماية أمن هذا الوطن !

أما عن الحديث الطويل عن العناصر الإدارية والذيل الإدارى للقوات المسلحة وكبره وارتفاع نسبة الأجور فيه فاجأتنى مجموعة المفكرين العسكريين المصريين بحقيقة جديدة وهى أن أحد الدروس التى استفادتها إسرائيل - عسكريا - من حرب أكتوبر ٧٣ هو ضرورة تغيير حجم واسلوب العناصر الإدارية والذيل الإدارى من النمط الغربى الذى كانت تستخدمه إلى النمط الشرقى الذى استخدمته

القوات المسلحة المصرية بنجاح واضح فى تأمين المطالب والاحتياجات الإدارية للعمليات العسكرية المصرية شرق وغرب القناة !..

تلك كلها أمور تدخل فى إطار التوازن التكنولوجى بين أفرع القوات المسلحة لأية دولة فى إطار حسابات التكلفة والفائدة Cost-benefit وحسابات تكلفة الفعالية القتالية Cost-effectiveness وكلاهما وارد تماما فى حسابات اقتصاديات الدفاع عن مصر. وكم يكفى للدفاع عن مصر !؟

وفى النهاية - أكدت مجموعة المفكرين العسكريين المصريين أن أحدا لا ينكر حجم المصاعب التى تواجه الوطن من الظروف المالية والاقتصادية الحالية .. وأن الإنفاق العسكرى يجب أن يكون مقبولا سياسيا واقتصاديا وتلك هى فائدة الحوار حوله .. ولكن التخوف هنا ان يحاول البعض بحسن نية أو بغيرها - جعل ضغط هذه المشاكل سببا فى تحويل موضوع الإنفاق العسكرى إلى لغم فى فكر الرأى العام بدلا من أن يكون سندا ممتمرا للأمن والدفاع والاستقرار والتنمية .. فليس الأمر أن ما يتبقى من الدفاع يذهب إلى القطاعات المدنية أو أن ما يتبقى من القطاعات المدنية يذهب إلى الدفاع فتلك نظرة مبتورة .. بل المهم أن تخصص الموارد فى توازن فى إطار الهدف القومى المطلوب تحقيقه فى ظل الظروف المحيطة بنا ..

ولا يمكن أن يحدث حوار ونقاش وتبادل آراء حول الإنفاق العسكرى إلا إذا كانت الدولة تملك قدرة عسكرية دفاعية تمنع الأخرين من خلق واصطناع ظروف تهددنا إلى الحد الذى يمنعنا من الحديث والحوار ..

وانتهت جلسة حوار الصيف الساخن !!

لواء .أ.ح. أحمد فخر
الأهرام، ١٩٨٦/٧/٢٥.

عسكرة التعليم

اقتضت الظروف أن أغيب عن مصر شهورا قليلة ماضية وكعادتى فى كل مرة أتفرغ بعد العودة بعض الوقت لتصفح ماصدر خلال هذه الفترة من صحف ومجلات حيث أكون قد أوصيت بالاحتفاظ لى بها حتى أعود.

ومن بين العديد من الوقائع والأحداث لفت نظرى خبر منذ فترة غير قصيرة مر مرور الكرام دون أن يحظى بما يستحقه من الدراسة والاهتمام وذلك هو عزم اولى الأمر فى القوات المسلحة أن ينشئوا (مدارس التعليم الاساسى) ومثل كثير من مشروعات القوات المسلحة فى السنوات الأخيرة فإنها تسكن آلام بعض الناس فيسكنون إلى الراحة والرضا دون أن يتنبهوا إلى ماتمثله هذه المشروعات من خطورة على البنية الاجتماعية العامة تجعلها شيئا فى قبضة يد المؤسسة العسكرية لا لحمايتها وإنما للتغلغل فى شرايينها وتسرى فى عروقها كريات دم بيضاء وحمراء لايستطيع احد الفكاك منها إن أراد بعد ذلك وإنما على العكس لابد أن يخضع خضوعا تاما لتوجيهاتها وأوامرها ورغباتها.

وهكذا بدلا من أن تصبح القوات المسلحة (أداة) فى يد المجتمع يصبح المجتمع نفسه أداة لها فإذا ما اضفنا إلى ذلك التنبه إلى ان من يملك السلاح يملك السيطرة والتوجيه وأن الولايات المتحدة الأمريكية هى المورد الاساسى ثم يأتى بعدها عدد قليل من الدول التى تسير فى فلكها وإذا عرفنا أنها هى أيضا التى تمد الجيش بالقروض التى تصل إلى مئات الملايين عرفنا بالتالى أى مصير تتجه إليه البلاد وأى منقلب ينقلبون !!

انظر إلى هذا الجسم الذى تحمله أنت أو غيرك من الناس.

إنه يتكون من مجموعة من الاجهزة والنظم .. جهاز عصبى، هضمى جهاز السمع جهاز البصر الجهاز التناسلى .. وهكذا.

وكل جهاز أو نظام منها له وظيفة محددة من خلالها ومع اختلاف هذا الجهاز عن ذاك سواء فى التكوين أو الوظيفة فهناك تآلف وتآزر وتنسيق عجيب لاتملك إزاءه إلا الذهول والتقدير إن الاذن تسمع ولاتدخل فى وظيفة العين.

فهل رأيت لسانا يسمع ؟ وهل رأيت عينا تشم ؟ أم هل رأيت معدة تفكر ؟ أم هل رأيت اذنا تستقبل الطعام وتمضغه ؟ بالطبع كلا.

هكذا الأمر - إلى حد كبير - بالنسبة إلى ذلك الجسم الكبير المجتمع ..

وقياسا على ماسبق، يكون من قبيل (خلط الأوراق) ان تمتد وظيفة الجيش لتقوم بنفس المهمة

التى يقوم بها النظام التعليمى ..

إننا لاننكر بالطبع ضرورة (التساند) و (التآزر) وخاصة بالنسبة للتعليم، حيث يقوم الجيش بإعداد كم من الفنيين اللازمين لأعماله، كما يقوم بالفعل عن طريق الكليات العسكرية بإعداد كوادره القيادية، أو أن يقوم بمحو أمية جنوده وعماله ..

ذلك أمر نقر به ونعترف، بل ونؤيده وندعمه ..

ولكن للمسألة حدودا لاينبغى ان تتجاوزها المؤسسة العسكرية حتى لاتترك الانطباع بأنها تستغل (قوتها) و (سطوتها) لتفرض وجودها على كل مؤسسات المجتمع فتتحول إلى (اخطبوط) يحيط بنا من كل جانب.

إن كل دولة تحرص على توفير قاعدة ثقافية عامة لكل مواطن تكون مشتركة، حتى يمكن أن توفر للاجيال الجديدة حدا أدنى من طرق الفهم والتعامل، وذلك عن طريق تعليم المرحلة الاولى التى تطول أو تقصر حسب اختلاف الأيديولوجيات والنظم الاجتماعية، فقد تكون خمس سنوات أو ست أو ثمانى .. وهكذا.

وتحرص المجتمعات أيضا على ألا تتعدد انواع التعليم بهذه المرحلة مادامت هى التى تمثل الوعاء الثقافى العام للمواطنين، ومن هنا كان نضال رواد التعليم فى مصر لإلغاء ما كان قائما من ثنائية بغيضة بين تعليم أولى للفقراء، بلا لغة اجنبية، وبلا مصروفات، لكنه ينتهى بذاته ولايوصل إلى المراحل التعليمية التالية، وبين تعليم ابتدائى للاغنياء غالبا وبلغة أجنبية وبمصروفات، ويوصل إلى المراحل التالية ..

والأهم من ذلك، ظهور دعوات كثيرة فى مراحل تاريخية متعددة تنبه إلى ضرورة ألاتكون هناك ثنائية فى تعليم المرحلة الأولى بين التعليم الدينى والتعليم المدنى، فيدخل أبناؤنا جميعا فى نوع واحد، ولنفتح بعد ذلك قنوات مختلفة تتعدد وتتنوع بتعدد وتنوع التخصصات المطلوبة فى المرحلة الثانوية.

صحيح إن الدعوة لم يكتب لها النجاح حتى الآن، لكنها قائمة فى ذهن وفكر علمائنا فى التربية، وان كنا نعترف بأنها مع الاسف أقل ظهورا عما كانت عليه فى الثلاثينات والاربعينات .. إنها سمة من تلك السمات التى يسهل عليك ملاحظتها فى (التراجع) العام !!

لذلك فلنا أن نستشعر العجب والالم من هذا الإتجاه الجديد والذى لاندرى الحكمة منه إلا أن تكون صورة جديدة من صور غزو المؤسسة العسكرية لمجالات الحياة فى المجتمع فإذا كانت هذه المؤسسة قد شقت الطرق واقامت الكبارى ومدت خطوط التليفونات وما اشبه ذلك، فلماذا لاتفتح هى مدارس ايضا ؟ وإذا تم لها هذا، فماذا يمنع بعد أن تفتح جامعات ؟

هل هى مجرد مساهمة فى تخفيف العبء من على كاهل وزارة التربية ؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تتم عن طريق التبرع بالأبنية المدرسية او الارض او بالاجهزة والمعدات، تاركة هذه الوزارة تدير وتوجه ما أقامها المجتمع من اجله ؟

هل هى وسيلة لمد المدارس الثانوية والمعاهد الفنية العسكرية باحتياجاتها من الطلاب ؟ إذا كان الأمر هكذا، فانه يتناقض تناقضا تاما مع المبدأ الذى أشرنا إليه منذ قليل، وهو مجمع عليه من علماء التربية والنفس والثقافة والاجتماع، ذلك لأن مدرسة التعليم الأساسى التى سينشئها الجيش، إما أن تكون هى مثل مدرسة التعليم الاساسى بوزارة التربية، فيكون ردنا : ولماذا اذن يقوم بها الجيش ؟

وإما أن تختلف فى بعض نظمها ومقرراتها لتلائم الجيش، وهنا تكون الكارثة الحقيقية لأن تلك الخطوة تعد نكسة تعليمية حقيقية تعود بنا إلى ثنائيات بغيضة فى القاعدة الشعبية للتعليم التى يتفق الفكر التربوى، شرقا وغربا، على توحيدها يااخواننا فى المؤسسة العسكرية..

نتوسل إليكم الكف عن هذه الخطوات الاستفزازية..

لاتبذروا فى قلوبنا المرارة، فنحن أبناء مجتمع واحد..

إن هذه البذور، مهما صغرت، تكبر مع الأيام وتفرش الطريق أمام المواطن بعلامات الفئوية والتمييز، ومظاهر الهيمنة.

إن علماء الجيولوجيا يخبروننا بأن التشقق الحاد فى طبقات الارض يؤدى إلى الزلازل والبراكين، أو يمكن أن يساعد على ذلك، فهل هذا ماتريدون ؟

د. عبد الله السيد
الأهالى، ١٩٨٦/٧/٣٠

تأمـــلات
كلمـــة لوجـــه اللـــه

نقطة نظام قبل أن أتحدث اليوم فى موضوع اصبح حديث الغالبية. فأنا أحد ضباط القوات المسلحة تخرجت فى الكلية الحربية منذ ٤٦ عاما وامضيت أحلى أيام عمرى فى وحداتها ورئاساتها وكلياتها. ولى صداقات عزيزة على نفسى من زملاء عشنا معا ايام الحروب وأوقات السلام.. ولست بحاجة بعد ذلك لكى اقرر أننى احب من قلبى الخير لكل زملاء السلاح وأدعو لهم بالتوفيق والفلاح. ومن فرط حبى وشدة انتمائى أتحدث اليوم.

فضباط القوات المسلحة لهم كل الحق فى ان يحصلوا على مزايا الفئات الأخرى وحتى أكون أكثر صراحة فإننى أميل إلى تعويضهم على الحياة الخاصة والأعباء الشاقة والحروب المتتالية بما يزيد فى حدود المعقول عن اخوتهم الآخرين دون تمييز أو تميز.

ولكن أن يصل الأمر إلى أن يصبح «الكورنيش» فى الاسكندرية وقد تملكت القوات المسلحة أغلب مساحاته فهذا امر غير مرغوب فيه لأنه يثير بعض المشاعر، ويطلق بعض الألسنة، ويعطى فرصة لمن يريد ان يستغل الموقف للإثارة، ويطرح أسئلة وتساؤلات نحن فى غنى عنها فى وضع ضاقت فيه الصدور، وتأزمت الأمور.

فقد تعددت النوادى والشكنات والمستشفيات بل والمساكن التى تقدر بالآف الوحدات السكنية لضباط القوات المسلحة. بل يصل الأمر بالمسئولين إلى الإقدام على هدم الطوابى التى كانت رمزا لأحداث تاريخية تشارك فيها الأجداد وشيدت وبسرعة صاروخية العمارات العالية من الكورنيش حتى الترام.. مئات العمارات وآلاف الوحدات السكنية.

ولا أعتراض على ذلك البتة. ولكن الاعتراض هو أن تكون الفرص متساوية وألا يكون ذلك لتحقيق مكسب شخصى لهذا أو ذاك. ثم ومن الناحية الأمنية هل من الصالح تجميع هذا العدد الضخم من الضباط وعائلاتهم فى هذه الأماكن المحدودة سواء فى الاسكندرية أو القاهرة ؟ ثم من الناحية الاستثمارية البحتة ألم يكن من الأفضل تخصيص بعض هذه الأراضى لإقامة الفنادق أو مكتبة الاسكندرية أو قاعات للمؤتمرات أو متاحف أو حدائق أو مشروعات سياحية على أن توزع المساكن الجديدة على الساحل الشمالى فى الصحراء الغربية وفى البحر الأحمر وفى سيناء لتعميرها ؟

والسؤال الأهم : هل الأراضى التى تقام عليها منشآت حربية ملك للقوات المسلحة أم للدولة ؟ وإذا كانت ملكا للدولة هل وافق مجلس الوزراء على هذا التخصيص بحيث تقام شقق سكنية على أراضٍ لا أظن أن سعر المتر فيها يقل عن آلاف الجنيهات ؟ هل وافق الحزب الوطنى من الناحية

السياسية البحتة على ذلك مدركا تأثيره العكسى على باقى الناس الذين اشتدت معاناتهم ويترجمون كل تصرف - سواء كان هذا صحيحا أم خطأ - على ظروفهم وأحوالهم ؟

ووالله إن دافعى لهذا الحديث هو الحب الكامل لزملاء السلاح وحرصى على ألا يكونوا فى يوم ما سببا فى سخط فئة أو فئة أو تقولات الحاسدين.

أمـــــين هـــــويدى
الأهالى ، ٣٠/ ٧/ ١٩٨٦.

دبـــوس
الدفـاع ضـــد مـــن ؟

ليس هناك خلاف مع ماكتبه اللواء ا.ح احمد فخر بالأهرام حول الإنفاق العسكرى المصرى من أن السؤال الأصح هو : «كم يكفى للدفاع عن مصر ؟».

لكن ذلك لايعنى ان السؤال الأخر : «كم تنفق مصر على الدفاع ؟» هو سؤال غير صحيح. فهو مترتب بالضرورة على السؤال الاول.

وأيا كانت ظروفنا الاقتصادية التى لا تنفصم عن نظامنا السياسى والاجتماعى، فليس هناك مصرى يمكن أن يعترض على حجم الإنفاق الذى يكفى للدفاع عن مصر. والخلاف الوارد والمشروع يظل حول مدى الاستفادة أو أفضل استفادة من كل قرش من هذه المبالغ التى نتفق على أنها تكفى للدفاع عن مصر.

لكن الإجابة عن هذا السؤال كما يقول اللواء احمد فخر تكمن أساسا فى أن نحدد : الدفاع ضد ماذا والدفاع ضد من ؟

وهذه هى المشكلة الحقيقية التى تتجاهلها البيانات الحكومية الرسمية والتى دار حولها اللواء فخر ايضا دون أن يحدد لنا بوصفه خبيرا عسكريا «ضد من وماذا تدافع مصر عن نفسها وعن امنها القومى» ؟!

والمتحدثون الرسميون الذين أدلوا بدلوهم فى هذه القضية لديهم اعتقاد جازم بأن الرأى العام المصرى يمكن خداعه. بمعنى أن تشير له يمينا ثم تتجه يسارا أو العكس. مع أن الرأى العام المصرى هو صاحب هذه «النكتة» ،مخترعها لكى تعرف اية حكومة إنها لا تخدع إلا نفسها !

والمواطن العادى والجندى فى كل بلاد العالم يعرف تماما حتى فى حالات السلم من هو العدو المؤكد لأمن بلاده القومى ومن هو العدو المحتمل.. وعلى هذا الأساس يتحدد حجم ونوع التسليح وموقع الأعداء والحلفاء والأصدقاء والمحايدين. وعلى أساسه ايضا تتحدد عقائد التدريب والقتال واساليب تنظيم الجيوش والتعبئة القومية.

فإذا بدأنا من النتيجة النهائية وهى ان تسليحنا الآن يعتمد (رغم شعار «التنويع») على الولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك يعنى أن الولايات المتحدة وإسرائيل بالتالى لديهما مصلحة مؤكدة فى «مساندتنا» على حماية الأمن القومى المصرى. وهو يعنى أيضا انهما خارج دائرة الأعداء

أو الخصوم المؤكدة أو حتى المحتملة!

ودعونا حتى من قصة التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة التى لا يسمح بها إلا للأصدقاء والحلفاء فنائب الرئيس الأمريكى الذى يزورنا بعد أيام يعلن قبل مجيئه أن للولايات المتحدة «ثلاثة شركاء فى المنطقة هى إسرائيل ومصر والاردن». أما صحفنا فقد نشرت منذ أسابيع تصريحا لمتحدث رسمى أمريكى بأن مصر هى أهم جزء فى الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الاوسط.

إذن فأمننا القومى لا تهدده الولايات المتحدة أو إسرائيل من قريب أو بعيد !

والتهديد الوحيد يأتى إما من الاتحاد السوفيتى أو من العرب !

والتصريحات الرسمية الصريحة أو الملتوية ترجح هذا الاحتمال. وحتى ما كتبه اللواء احمد فخر يشير بغموض إلى نفس الشىء عندما يقول : «إن إنفاق ثلاث دول عربية ودولة إسرائيل زاد من ٣ بلايين دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٢ بليون دولار سنة ١٩٨٣.

والمسألة محيرة. فإما ان الحكومة ترى دون جميع المواطنين وكل خبراء السياسية والاستراتيجية فى العالم بأن إسرائيل لا تمثل خطرا على الأمن القومى المصرى والعربى. أو أنها تعرف ذلك لكنها تقوم بسبب دهائها المفرط بأكبر «عملية خداع» فى التاريخ . وهى أن تحصل على السلاح الأمريكى لتدافع عن أمننا القومى ضد أى عدوان إسرائيلى تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية أو تتواطأ معه !

وهو يعنى بدقة أن نطلب السلاح من إسرائيل لنردع عدوانا إسرائيليا. وهذا هو المرجح طبعا لأنه من غير المعقول أن تجعل الحكومة ما يعرفه الجميع عن مصادر تهديد امننا القومى. ولكى تنجح مثل هذه الخطة الجهنمية تتحمل الحكومة فوق ما تطيق من «رذالات» امريكية ومن تكاليف باهظة ومن تنازلات سياسية واستراتيجية بل «تتظاهر» أحيانا فى تصريحات وتصرفات عملية بأن العدو الحقيقى للأمن القومى المصرى هو الاتحاد السوفييتى وبأن الخطر القادم قد يأتى من الجيوش الليبية واساطيل اليمن الديموقراطية والسلاح الجوى الاثيوبى !

وحتى الآن تبدو خطة الخداع على ما يرام. لكن ماذا يمكن أن يحدث إذا تسربت الخطة إلى واشنطن أو تل ابيب ! إن أية حكومة عاقلة يجب أن تفكر فى النتائج وليس من السهل أن يظل الخبراء وغير الخبراء يتحدثون دائما بغموض ردا عن سؤال : دفاع ضد ماذا وضد من، خشية أن تتكشف مثل هذه الخطة !

فيلـــــيب جـــــلاب
الأهالى ، ٣٠/ ٧/ ١٩٨٦.

حوار هادىء حول موضوع ساخن
الإنفاق العسكرى

فرض موضوع الإنفاق العسكرى نفسه على الساحة السياسية فى الفترة القريبة الماضية، ودار حوله حوار يجب أن نحرص جميعا على استمراره. ولعل فى مناداة حزب الوفد بحل مجلس الشعب، ووضع دستور جديد فى الوقت الذى ستعرض فيه الموازنة العامة للدولة على السلطة التشريعية مع القيود المفروضة على مناقشتها، بما فى ذلك ميزانية القوات المسلحة التى تعرض بالمخالفة للعرف البرلمانى - دون تفصيلاتها .. لعل هذه العوامل هى التى أضفت السخونة على هذا الحوار إلى أن اتهمت جريدة «الأهرام» الذين يكتبون ويتكلمون بعدم التخصص، ودعما لموقفها خرج علينا «أهرام» الجمعة ٨٦/٧/٢٥ بمقال عنوانه (حوار صيف ساخن حول : الإنفاق العسكرى المصرى) وتكمن الأهمية الخاصة لهذا المقال فى أن كاتبه هو أحد الخبراء العسكريين اللواء أ ح متقاعد أحمد فخر. ومن حق الزميل علينا وحقنا عليه ان نناقشه فيما كتب شريطة ألا يؤثر الصيف الساخن على هدوء الأعصاب وبرود العقل، لقد خلط الكاتب الكثير من الأوراق فى براعة، قد تخدم هدف العسكريين ولكنها تفتقد الكثير من الحبكة والحنكة السياسية ولكى تستقيم المناقشة اقترح تصحيحا لخط سير الحوار.

إن القضية التى يدور حولها الجدل ليست «كم تنفق مصر على الدفاع» كما تصور الكاتب وزملاؤه المفكرون العسكريون ولا هى (كم يكفى للدفاع عن مصر) كما يقترحون، إن هذه - الفرعيات - على أهميتها جزء من موضوع أشمل وهو (ما الاهداف التى تكلف بها الدولة القوات المسلحة ؟) ثم ما الاستراتيجية العسكرية لمصر ؟ ثم يأتى بعد ذلك سؤال لا يقل أهمية : من الذى يحدد ويقرر الإجابة عن السؤالين السابقين ؟ وقبل الخوض فى محاولة الإجابة أقترح حدود الملعب الذى تجرى عليه هذه المباراة وبعض ضوابط اللعبة.

١- إن هذا الجانب من سياسة الدولة (مصر او غيرها) لهو اخطر من ان يقرره شخص الرئيس بمفرده، او مؤسسة الرئاسة كما أنه أكبر من أن يترك لحزب حاكم مهما كانت الأغلبية، التى يتمتع بها ناهينا انه أشمل من تركه للعسكريين - مهما علا قدرهم وعلمهم - يقررون فيه مايرون.

إنها مسألة قومية تربط مستقبل الشعوب بالتزامات ضخمة ولآجال طويلة والقومية لا تأخذ حقها مالم تتفق عليها الاحزاب مجتمعة لدرجة إن بعض الدول تلجأ إلى تسجيل مثل هذا الاتفاق بين الأحزاب كى يلتزم به الجميع.

٢- إن الحوار والاجتهاد فى مثل هذه الأساسيات حق لكل مواطن لأنها ليست من المقدسات التى لايجوز مناقشتها .. ولا هى أرض حرام No mans Land لا يجوز الاقتراب منها ولا هى من

المناطق العسكرية التى يمنع الدخول إليها إلا «بكلمة السر».

٣- إن الإشراف الشعبى ممثلا فى رقابة المجلس النيابى المنتخب هو حق لصاحب السلطة الأصيل وهو الشعب وذلك بدءا من إقرار الأهداف وتعديلها وتكاليف تنفيذها ومتابعة الأداء والرقابة على الإنفـاق.

عند ذلك يمكن الانتقال لمناقشة ماورد بالمقال بعد التسليم مع الكاتب ان بمصر من المفكرين العسكريين ذوى الخبرات المتنوعة والكفاءات العالية مايجعلنا جميعا نفخر بهم ونعتز فالقوات المسلحة المصرية شأنها شأن بقية أجهزة الدولة تزخر بالعلماء والخبراء فى شتى فروع المعرفة وهم فى الواقع ثروة مصر الحقيقية ويالیت نظام الحكم يتسع صدره لهذه الثروة.

نقطة البداية فى الأوراق المخلوطة،أن هذه المجموعة من المفكرين العسكريين اجتمعت ودار بينها نقاش ضم الزميل كاتب المقال المنشور بالأهرام، ولكن سيادته لم يبين لنا إن كان هذا الاجتماع شخصيا ام رسميا، وهل تم فى منزل أحدهم ام فى «صالون عسكرى» أم فى معسكر. وهل هؤلاء المفكرون من المتقاعدين أم ممن مازالوا فى مواقع صنع القرار ؟ وهل الآراء التى وردت فى المقال هى مارآه الكاتب أم هى جملة مارأه الزملاء ؟ كل هذه مسائل استعصت على فهم القارىء بل واثارت ريبة البعض الذى استشعر ان هناك مجموعة ضغط او مركز قوة موجودا أو تحت التكوين، وعلى كل حال فلكل مقام مما سبق مقال نقطة الخلط الثانية هى ماذكره المقال عن الزميل الذى كان على قمة السلم العسكرى بعد الهزيمة النكراء فى يونية ١٩٦٧ وكان له فى ذلك الوقت كلام مختلف عما يقوله اليوم، يغلب على ظنى أنه يعنى استاذنا فى العسكرية والاستراتيجية السيدأمين هويدى وزير الحربية فى تلك الأيام كما تعرض المقال للزميل الثانى الذى يتصدى هذه الأيام بشجاعة وبعلم لموضوع الإنفاق العسكرى ويذكرنا المقال بأن الزميل الثانى كان عقب هزيمة ٦٧ أحد كبار المسئولين عن التخطيط لتعبئة القوات المسلحة ومرافق الدولة استعدادا للجولة القادمة. ويبدو لى أأه يقصد الزميل اللواء عبد المنعم حسين عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الأمن القومى بحزب الوفد. ألا يرى الزميل اللواء فخر أن الظروف التى قال فيها الزميلان عقب هزيمة ٦٧ كل ماقالاه وقرراه وفعلاه تختلف اختلافا جذريا عن الظروف الحالية لأسباب متعددة منها اختلاف أطراف المواجهة.

ويرى الكاتب فى مكان اخر من مقاله ان الدفاع عن الوطن.. امر يتعدى الحسابات الاقتصادية ثم يطلق علينا صاروخا ديماجوجيا (إنه لايمكن ان نحدد ثمنا لسلامة الوطن وبقائه وأمنه) وقد كنت أظن ان مثل هذا الكلام المرسل يمكن إطلاقه فى أى مكان أخر إلا ذلك المقال الذى زج فيه بمجموعة المفكرين العسكريين الذين خاضوا الحروب المتكررة ويتم دعوتهم فى أرقى واهم مراكز الدراسات الاستراتيجية فى العالم والتى تستمع إلى رأيهم وتجربتهم هل تتردد مثل هذه الشعارات فى هذه المراكز الاستراتيجية ؟ اين السقف الذى يقف عنده هذا الإنفاق العسكرى اذا كان العسكريون لايمكنهم تحديد تكلفة سلامة الوطن وحيث لا يخضع هذا الإنفاق من وجهة نظر الكاتب - للقوانين الاقتصادية ؟ اليست السياسة يازميلنا العزيز هى فن التعامل مع الممكن ؟ اليست الاستراتيجية هى فن استخدام الموارد والإمكانات لتحقيق الاهداف ؟ إننى اختلف مع الكاتب عندما رأى ان استخدام القوات المسلحة يعتبر أسرع وأحسم الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية للدولة فى منطقتنا. أليس هناك مجال للعمل السياسى والدبلوماسى وأليس هناك مجال عمل أجهزة المعلومات والعمليات السرية. إذا

أحسن استخدام البديلين الآخيرين، كما حدث ويحدث فى كثير من الحالات فى منطقتنا وغيرها. ان هذين البديلين يوفران الإنفاق الباهظ الذى يتكلفه حل المنازعات والصراعات بالخيار العسكرى .. ليتنا نتذكر دائما أننا شعب يقترض ليدبر لنفسه رغيف الخبز وبات يتعين على الأبناء أن يسددوا ثمن ما يأكله الآباء.

ثم نأتى إلى فقرة من المقال شديدة الغموض والتناقض وهى (اولئك الذين يلزم أن نكون على استعداد للتصدى لهم يفوق بكثير تصورات كل الذين يكتبون ويتكلمون عن الإنفاق العسكرى .. والكل يعرف ذلك).

كيف يعرف الكل إذا كانت تصورات البعض لاتصل إلى حجم وقوة العدو المطلوب التصدى له ؟ ما الرسالة التى يراد من دافع الضرائب المصرى أن يعيها ؟ هل من أجل هؤلاء الأعداء الغامضين تقدم لنا الولايات المتحدة الأمريكية منحة عسكرية سنوية لاترد تصل إلى ١,٣ مليار من الدولارات حسب ماورد فى المقال ؟ ومع عدم اقتناعى بأن هذه المبالغ منح لاترد فإنى أريد أن أسأل السيد الخبير العسكرى : ما الثمن الذى يدفعه شعب مصر مقابل هذا الكرم الأمريكى الذى تراه؟

محمـــــد أحمـــــد لبيـــب
الوفـــــــد، ١٩٨٦/٧/٣١.

ملاحظات حول حضور وبيان المشير أبو غزالة لمؤتمر الحزب الوطنى

أثار حضور المشير عبد الحليم أبو غزالة، وعلى الأخص تصريحاته، أمام لجنة الدفاع والأمن القومى، فى المؤتمر الرابع للحزب الوطنى علامات استفهام كبيرة حول دور المؤسسة العسكرية، والعلاقة بين الحزب الوطنى والحكومة.

فمن المعروف أن المشير كان قد خرج من المكتب السياسى للحزب الوطنى فى اكتوبر عام ٨٤، الأمر الذى اعتبر وقتها تصحيحا لوضع شاذ يخالف قواعد الدستور التى تحظر على العسكريين العمل بالسياسة، أثناء مدة الخدمة العسكرية.

ورغم أن حضور المشير أبو غزالة اجتماعات المؤتمر الرابع للحزب الوطنى لا ترقى إلى تمثيله فى التشكيلات القيادية لهذا الحزب، إلا أن حضوره ينطوى مع ذلك على مغزى مهم، لأنه ليس من المتوقع أن يلبى أى دعوة مماثلة توجهها له أحزاب المعارضة، للمناقشة حول قضايا الأمن القومى المصرى.

ولعل هذا الحضور يشير إلى صحة ما أكدته أحزاب المعارضة، من أن الحزب الوطنى ليس سوى حزب حكومى وظيفته الترويج لسياسة الحكومة ولا دور له فى صنع القرار السياسى، أو رسم السياسة العامة للدولة. ومن هنا بدا حضور المشير ضروريا لوضع أعضاء الحزب فى «الصورة» حول ما أثارته الأهالى فى أكثر من مناسبة حول دور المؤسسة العسكرية، وحجم الإنفاق العسكرى.

ومع هذا فإن حضور المشير أبو غزالة جلسات المؤتمر، ليس أهم مافى الموضوع فبيانه أمام المؤتمر قدم رؤية سياسية متكاملة تؤدى إلى تعظيم دور المؤسسة العسكرية فى المجتمع، وحقها فى صنع الاستراتيجية السياسية.

فقد حدد المشير ٦ أهداف لمهام القوات المسلحة، تنطلق من رؤية سياسية، شديدة الخطورة، رغم أنها امتداد لما يثيره طوال السنوات السابقة.

حدد المشير المهمة الأولى (فى الحفاظ على استعداد القوات المسلحة لتكون قادرة على مواجهة العدوان المحتمل) وحدد المهمة الثانية فى (الحفاظ على مناخ السلام فى المنطقة) ولم يحدد لنا المشير مصدر هذا العدوان المحتمل، مع أن تحديد هذا المصدر يؤثر على استراتيجية وتكنيك عملية بناء القوات المسلحة وإعدادها للحرب.

ومع هذا فإن تجهيل المصدر لم يخلُ من إشارة صمتية لهويته، مادامت المهمة الثانية هى الحفاظ

على مناخ السلام فى المنطقة وهو مايؤدى إلى الافتراض أن الاخطار المحتملة على الأمن القومى المصرى لا تأتى من جهة الشرق (حيث توجد إسرائيل) بل من جهة الغرب حيث توجد ليبيا.

يعزز من هذا الافتراض أيضا أن باقى المهام تشمل (مواجهة أى نفوذ يهدف إلى التأثير على العلاقات المصرية الافريقية بوجه عام، أو التأثير على أمن منابع النيل بصفة خاصة)، وهى كلها وإن كانت أخطارا وهمية، فإن طريق مواجهتها، وحتى على فرض واقعيتها هو العمل السياسى والدبلوماسى وليس العسكرى، إذ ليس من المقصود أن تقاوم مصر بالقوة العسكرية أى نفوذ يهدف إلى التأثير على العلاقات المصرية - الافريقية، لأن سياسة «إرهاب القوة» لن تؤتى من أثر سوى زيادة فرض هذه «المخططات» الرامية للتأثير على العلاقات المصرية - الأفريقية، فضلا عن أنه يفتح الباب لمغامرات عسكرية ليست محمودة العواقب.

ويبدو أن القصد من هذه الإشارات كلها هو تهيئة الأذهان لأن مصدر الخطر على الأمن القومى المصرى يأتى من ناحية ليبيا على وجه التحديد وهو أمر يثير الدهشة حقا، فليبيا لم تحتل أرضا مصرية أو عربية ولا تملك القوة العسكرية التى تؤهلها لتحقيق مثل هذا الهدف.

والخطير فى حديث المشير أنه يفتح الباب لارتباط مصر بالاستراتيجية العسكرية الكونية للولايات المتحدة، فلم يقتصر حديثه عن مهام القوات المسلحة على حماية مناخ السلام، أو البعد الافريقى، بل تضمنت هذه المهام أيضا حماية (سلامة الملاحة فى البحر الاحمر)، وهو أن ليس من حق مصر، ولا من واجبها القيام به بالوكالة عن باقى الدول التى تطل على هذا البحر.

* أمـن البحـر الأحمـر :

حق مصر وواجبها أن تحمى مياهها الإقليمية الدولية، أما حماية الملاحة فى الممرات المائية فأمر لا يمكن القيام به إلا فى إطار استراتيجية مشتركة، تنظمها معاهدة أمن جماعى للدول المطلة على هذا البحر، وهو أمر لا يدخل فى نطاق عمل المؤسسة العسكرية بل القيادة السياسية والجهد الدبلوماسى.

والغريب فى الأمر أن تحديد المشير لوظيفة ومهام القوات المسلحة، لا يختلف كثيرا عن تحديد شارون لأهداف الأمن الإسرائيلى فى الثمانينات، والتى حددها فى محاضرته الشهيرة التى نشرتها جريدة دافار الإسرائيلية.

ففى تصور شارون فإن أهداف الأمن الإسرائيلى تشمل مجالات فى افريقيا وعلى سواحل البحرين الأحمر والأبيض.

* مـناخ سـلام أم مـناخ عـدوان ؟! :

غير أن الخطير فى الأمر بالفعل أن يحدد المشير للقوات المسلحة المصرية هدف حماية مناخ السلام فى المنطقة، مع أن المنطقة لاتشهد إلا مناخ العدوان الإسرائيلى الأمريكى، وأى حماية لهذا المناخ، هى إهدار لحق الشعوب المعتدى عليها فى رد العدوان.

فالمناخ السائد فى المنطقة الآن هو مناخ العدوان الإسرائيلى فى لبنان، والعمليات العدوانية فى

الضفة والقطاع والجولان، والاعتداءات الأمريكية على ليبيا، والتهديد بشن الحرب ضد سوريا.

والسؤال الذى تثيره ملاحظات المشير هو ماذا يمكن أن يكون موقف مصر لو شنت سوريا حربا لتحرير أراضيها ؟

كان الرئيس الراحل يقول إنه سيحدد موقفه ضد الطرف الذى يبدأ الحرب، مع أن الاستراتيجيات العسكرية والسياسية، وكذلك المواثيق الدولية لا تميز بين الحروب الدفاعية والعدوانية، العادلة والظالمة على أساس من بدأ العمليات ؟ بل من بدأ العدوان ؟ أى أن هناك تميزا واضحا بين الطرف المعتدى، والمعتدى عليه الذى تكفل له كل المواثيق الدولية الحق فى رد العدوان !

فكيف يريد سيادة المشير أن تحافظ القوات المسلحة على ما يسميه مناخ السلام الراهن، مع أن استمرار هذا المناخ يؤدى إلى ذبح شعوب بأكملها ؟

*** الشرعية الدستورية :**

ولا يقل عن كل ذلك خطورة حديث المشير عن دور القوات المسلحة فى حماية الشرعية الدستورية، بالتعاون مع أجهزة الأمن الداخلى وهو تصور يفرغ وضع المؤسسة العسكرية من محتواه كدرع لحماية المجتمع من الأخطار الخارجية الحقيقية، كما يفتح الباب أمام تعظيم دورها فى الحياة المدنية والسياسية.

وفى الواقع فإن ما يحمى الشرعية الدستورية هو احترام القانون والدستور، وحقوق المواطنين، وليس إسلوب القوة الذى ينطوى على مخاطر، بأكثر مما يحل من مشاكل.

فمثلا ماذا تفعل المؤسسة العسكرية لو نشب نزاع دستورى داخل المجتمع؟ فالمعارضة تطعن فى الشرعية الدستورية لقوانين الانتخابات التى تصادر حق المستقلين فى التمثيل السياسى، كما تطعن فى الشرعية الدستورية لقوانين العزل السياسى، وحمله من القوانين الأخرى.

والجهة المنوط بها الفصل فى هذه النزاعات هى القضاء وليس الجيش .. فهل من الحكمة أن تبتلع المؤسسة العسكرية مؤسسات الحياة المدنية والدستورية ؟

ومن يضمن ألا يؤدى هذا التعظيم لدور المؤسسة العسكرية إلى انحرافها عن وظيفتها الحقيقية، أو انحرافها فى الوظيفة الجديدة التى تريدها لنفسها.

من هنا ينبغى أن تطرح نظرية المشير أبو غزالة للأمن القومى المصرى ومهد القوات المسلحة لمناقشة واسعة تضع النجوم بين دور المؤسسات السياسية، ودور المؤسسة العسكرية وبين دور وزارة الخارجية، ودور وزارة الدفاع، وبين الأخطار الحقيقية على الأمن القومى المصرى، والأخطار الوهمية على هذا الأمن.

مدحت الزاهد
الأهالى ٦٠/٨/١٩٨٦

حول قضية الإنفاق العسكرى

كان من طبائع الأمور نتيجة تداعيات الأحداث أن تثار قضية الإنفاق العسكرى بالتوازى مع إعداد ميزانية العام القادم ٨٧/٨٦ وهو العام الأخير فى الخطة الخمسية الأولى، ونظرة متآنية لكل ما سطر عن هذه القضية حتى الآن، تلخص رؤى الذين تناولوها فى رأيين محددين - كليهما وطنى - وهما :

الأول : رأى يطالب بتحديد الإنفاق العسكرى لتقليل العجز بين إيرادات الدولة ومصروفات الحكومة، أو بمعنى أكثر شمولا إيجاد الوسيلة لخفض نفقات الدفاع مع ترويض وحش الميزانية.

الثانى الإبقاء على معدل الإنفاق الحالى شريطة الكشف عن أوجه هذا الإنفاق للأجهزة النيابية والرقابية.

- وفى محاولة لإلقاء بعض الضوء على كلا الرأيين أقول إن الرأى الأول هو رأى تاريخى تعرضت له معظم دول العالم - كبيرة وصغيرة - فى مواقف متباينة عبر مسيرتها ، فالرأى القائل بأن الخبز قبل المدفع هو رأى وارد فى عصر اضحت فيه ديون العالم الخارجى تشكل ٢٦٪ من إجمالى دخلها القومى نتيجة الخلل فى موازنة مدفوعاتها . والرد القائل لن يتوافر هذا الخبز مالم يحرسه المدفع هو رد له أيضا دلالته وبين الرأى والرد وقف ونستون تشرشل منذ نحو خمسين عاما يحذر مجلس العموم البريطانى من مغبة تخفيض الميزانية العسكرية وشطب مخصصات إنشاء أسراب طيران جديدة حيث إن المعلومات التى كانت تؤكد أن المانيا - تخالف بنود معاهدة فرساى - قد وصلت فى تصنيعها للطائرات الحربية سرا إلى حالة متعادلة مع بريطانيا، وأن أى تقاعس فى التصنيع الحربى الوطنى سوف يحقق فى النهاية التفوق للخصم الالمانى ، إلا الكلمة الفاصلة كانت فى النهاية لممثلى الشعب البريطانى الذين أثروا الوقوف بجانب الخبز على حساب المدفع، وغنى عن البيان أن الأحداث اللاحقة وخاصة بعد سقوط فرنسا وإبان معركة لندن الجوية عام ١٩٤٠ قد أثبتت من واقع الثمن الفادح الذى دفعته بريطانيا صحة ما ذهب إليه ونستون تشرشل

ومن المعلومات الاكاديمية المعروفة أن عوامل خمسة هى التى تتحكم فى شكل وحجم وتنظيم جيش أى دولة وهى مساحة الدولة وموقعها الجغرافى والقوة البشرية والحالة الاقتصادية والعدائيات المحتملة وطبيعة أرض العمليات التى سيتم عليها الصراع المسلح.

ونظرة فاحصة مقارنة لهذه العوامل فيما يختص بمصر بموقعها الجغرافى المتميز وزيادة سكانها بمعدل مليون من البشر كل ثمانية أشهر ومسئولية حكومتها فى نوفمبر ١٥٠ مليون رغيف خبز مع طلعة نهار كل يوم، وحجم التهديدات لأمنها القومى يقودنا إلى الحجم الأمثل الذى يجب أن تكون

عليه قواتها المسلحة، ومن ثم فلا تجوز المقارنة بين حجم جيوش الدول - وقت السلم - لتباين حجم التهديدات الواقعة على كل منها وإن لم يحل ذلك من لجوء دول نامية عديدة إلى الأخذ بمبدأ الكيف على حساب الكم تخفيضا لنفقاتها العسكرية.

وقد طبقت مصر هذا المبدأ على مرحلتين اولاهما : إجبارية عقب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ عندما ادخلت تغييرا جذريا على قانون التجنيد بما يسمح بانخراط حملة المؤهلات العليا والمتوسطة فى صفوف الجيش والذى وضع فى مستوى الأداء خلال حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، وثانيهما اختيارية عندما حددت وزارة الدفاع موضوع البحث الرئيسى لعام ١٩٨٠ والعامين اللاحقين له بترشيد الإنفاق العسكرى من منطلق مفهوم بلورة الفريق الراحل أحمد بدوى صباح السبت من فبراير عام ١٩٨٠، فى أهمية أن تبدأ القوات المسلحة عملية ترشيد الإنفاق التى هى فى جوهرها ترشيد لسلوك البشر قبل أن تكون جداول وبيانات ومعدلات وإحصاءات

ومهما يكن من أمر، فمن المقطوع به أن التطور الذى طرأ على تكنولوجيا نظم الأسلحة والتسليح العالمية قد جعلها على درجة من الفعالية والتعقيد معا حيث أصبح لزاما أن يعمل عليها بشر من ذوى مستويات ثقافية خاصة، وفى ذلك تحديد ضمنى لأعداد المستخدمين لهذه الأسلحة.

تبقى النقطة التالية والخاصة بمطالبة بعض الأقلام بالكشف عن تفصيلات أوجه الإنفاق العسكرى، وهى نقطة خلاف شكلى آمل ألا تأخذ حيزا أضخم وأكبر عما تستحقه، فالدول الحضارية قادرة على تبادل المعلومات بإطلاع نوابها على أوجه إنفاقها العسكرى دون الإخلال بمبدأ السرية والأمن حيث إنها من الموضوعات التى تستميت مخابرات الدول - عدوها وصديقها - فى الحصول على مكوناتها سواء من المصادرالعلنية أو بالعمل السرى حتى بعد أن تغير المفهوم عقب الحرب العالمية الثانية من أن الفيصل فى ذلك ليس الحصول على الأعداد سواء فى الأفراد أو الأسلحة أو المعدات فكلها أمور معروفة ومنشورة ولكن المحك هو فى طريقة استخدام هذه العناصر جميعها وإسلوب التنسيق فيما بينها.

وخلاصة القول.. إن قضية الإنفاق العسكرى هى من القضايا الحساسة التى يجب تناولها بأقصى درجات الموضوعية والتى تثير آراء وردود آراء لها - جميعها - وجاهتها والتى قد تدفع إلى اختيارات من الصعب بل من المستحيل التراجع عنها.

د. إبراهيم شكيب
الأهرام ٩ /٨/ ١٩٨٦

نحن نرفض هذه الظواهر ونحذر من عواقبها !

* فى «كلمة لوجه الله» ظهرت فى جريدة «الأهالى» عدد الاربعاء ٣٠ من يوليو الماضى، بقلم وزير الحربية ومدير المخابرات العامة السابق السيد/ أمين هويدى، مايدعو المواطنين الحريصين على استتباب الأمن والاستقرار فى هذا البلد، إلى التأمل العميق فيما يجرى حولنا من ظواهر ! لقد مس سيادته فى إيجاز عميق ورفق شديد قضايا على جانب كبير من الأهمية والحساسية ! لقد بدأ كلمته منبها إلى تخرجه فى الكلية الحربية منذ ٤٦ عاما ليلتحق بالقوات المسلحة، حيث أمضى زهرة العمر متدرجا صاعدا فى مناصبها المختلفة فى أوقات السلم والحرب، وانه بحكم نشأته وانتمائه ميال إلى «تعويض» ضباط القوات المسلحة عن صرامة الحياة العسكرية وأعبائها الشاقة فى الحروب المتتالية - أو المتوقعة - بما يجاوز ما يتمتع به سائر المواطنين من نعم أو مزايا، ولكن فى حدود المعقول ! أما أن يصل الأمر إلى أن يصبح «الكورنيش» فى الاسكندرية، وقد تملكت القوات المسلحة أغلب مساحاته، فهذا أمر غير مرغوب فيه لأنه كما يقول «يثير بعض المشاعر، ويطلق بعض الألسنة، ويعطى فرصة لمن يريد أن يستغل الموقف للإثارة، ويطرح أسئلة وتساؤلات نحن فى غنى عنها فى وقت ضاقت فيه الصدور وتأزمت الأمور» !

* وإذا تركنا جانبا فكرة احتمال استغلال هذا الموقف للإثارة، وهذا أبعد مايكون عن تفكيرنا، فالواضح إن سيادته، رغم حبه من كل قلبه لكل زملاء السلاح، فقد أثاره بالفعل ما شاهده ونشاهده نحن كل يوم، بمزيج من التعجب والحيرة، من تصاعد لتلك الظاهرة اللافتة للنظر، ظاهرة تعدد النوادى والثكنات والمستشفيات والعمارات المكونة من آلاف الوحدات السكنية لضباط القوات المسلحة، حتى وصل الأمر بالمسئولين «إلى الإقدام على هدم الطوابى التى كانت رمزا لأحداث شارك فيها الأجداد، لإقامة المزيد من تلك الأبراج والعمارات، بسرعة الصاروخ ومن الكورنيش وحتى الترام» !!. وكنت شخصيا قد أشرت فى أغسطس من العام الماضى ١٩٨٥، فى جريدة «الوفد»، وتحت عنوان «طابية للبيع» إلى إقدام أولئك المسئولين على إزالة طابية سيدى بشر بموقعها المتميز والمتصل بأحداث ما قبل الثورة العرابية، لإقامة عدة ابراج سكنية على غرار ما تم بمنطقة مصطفى باشا، ومن شاطىء الكورنيش وحتى الترام، فى مكان القشلاقات القديمة التى كانت تؤوى قوات الاحتلال تحت العلم البريطانى ! وذلك دون أى اهتمام بالشكل المعمارى العام للمدينة، ولا بالكثافة السكانية أو بالمساحات الخضراء، أو بالآثار التى يمكن أن تكون مغمورة تحت أديم هذه الأمكنة التاريخية فى العاصمة الثانية للبلاد، وعاصمتها الأولى فى عهد البطالمة والإغريق والرومان !

* وما حدث فى المواقع المشار إليها باسم حل مشكلة الازمة السكانية، يتكرر بنفس الصورة تقريبا فى أمكنة أخرى وعلى امتداد شواطئنا ! فأبوقير مثلا أقدم ضاحية للاسكندرية، تتحول بسرعة إلى شبه ثكنة عسكرية، بينما التخطيط الشامل السليم كان يقتضى تحويل هذه الضاحية ذات الموقع الممتاز والمناخ المنعش والسمعة التاريخية، وبعد تخليصها من تلال القمامة والقاذورات ومياه المجارى

التى تشوه صورتها، إلى قرية سياحية يرتادها المصطافون والسائحون، وخاصة بعد أن اكتظت الاسكندرية بسكانها المقيمين والوافدين عليها صيفا، لدرجة أفقدتها تماما مزاياها الأولى كمصيف رئيسى لسكان الوجهين البحرى والقبلى !

* ولقد انتشرت تلك الظاهرة من الاسكندرية وضواحيها إلى شواطئنا الأخرى ! ففى عدد جريدة «الأحرار» بتاريخ الاثنين ٤ أغسطس، إن القوات المسلحة قامت باحتلال ستة كيلو مترات من شاطىء سيدى كرير، وأخلتها من الأهالى حتى اضطرت ستون أسرة كانت تقيم فيها، إلى اللجوء إلى «الدير» الموجود هناك، ثم سمح لهم فقط بنزع الشبابيك والأبواب وأدوات النجارة وغير ذلك من منقولاتهم، وأن بعضهم اكتفى بالشكوى إلى جهات الإدارة، بينما لجأ فريق آخر إلى القضاء لحماية حقوقهم ! وأنه اشيع فى المنطقة أن القوات المسلحة ستقيم فى المساحة المستولى عليها «شاليهات» للضباط ! وجاء فى عدد ١١ أغسطس من نفس الجريدة، وضمن كلمة للأستاذ حسن عبد المنعم حول مصيف مطروح وحركة الاصطياد فيه هذا العام، إن مخيمات القوات المسلحة اقتطعت مساحات شاسعة من أجمل المواقع المطلة على البحر بصورة زاحمت الهيئات المدنية، ودعتها إلى الشكوى، وإن كان من المؤكد أن أحدا لن يهتم بهذه الشكاوى ! ونشاهد نفس الظاهرة على شواطئ بور سعيد والقناة !!

* ويبدو أنه من بين سياسات النظام والحزب الحاكم استرضاء بعض الفئات إلى درجة توريثها المزايا والامتيازات ذاتها التى كان يختص بها فى الماضى الحكام الأجانب أو المحتل الأجنبى، حتى ليكاد يتمثل لبعض البسطاء خطأ، أننا لم نتخلص من السيطرة الأجنبية، إلا لكى نقع تحت سيطرة مماثلة وطنية ! نتيجة لهذه السياسات الخرقاء التى ينتهجها النظام وفى غيبة الوعى السليم بأحاسيس الشعب ! إن انفراد الحاكم او المحتل الأجنبى بمزايا خاصة، وضع يمكن الدفاع عنه على الاقل نظريا، لأنه يظن فى تصوره المتغطرس أنه الأفضل والأحسن والأقوى ! وهذا غير وارد أصلا لأية فئة من المصريين بالنسبة إلى الفئات الوطنية الأخرى ! فالكل متساوون فى الحقوق والواجبات بموجب صريح نصوص الدستور، وليس عندنا فى مصر طبقة أو فئة ممتازة، أو تدعى ذلك لنفسها مثل طبقتى الأتراك والشراكسة قبل الثورة العرابية، أو الطبقة الارستقراطية الاوروبية فى عهود الإقطاع وقبل الثورة الفرنسية الكبرى فى أواخر القرن الثامن عشر، أو طبقة العسكرية البروسية فى الامبراطورية الجرمانية قبل تحولها إلى جمهورية فى عام ١٩١٨ ! بل إن أفراد قواتنا المسلحة جميعا، وهو ما نعتز به، من أبناء الفلاحين ! هذا الفلاح المصرى الذى ملأ أرض الكنانة خصوبة ونسلا على مدى التاريخ !

* إننا للعلم لا نبخل على أفراد قواتنا المسلحة بأى نفيس أو مزايا، وبخاصة اولئك الذين خاضوا حرب اكتوبر ١٩٧٣ أو حروب فلسطين من قبل، وعرضوا أرواحهم وسلامتهم للخطر، ومنهم من استشهد فى ساحة الشرف، ومنهم من لايزال يحمل فى جسده آثار هذه الحروب، وهى خير من الف وسام ! أية ميزة تمنح لهؤلاء الأبطال واسرهم هى حق خالص لهم، وفرض واجب علينا تعويضا رمزيا متواضعا عن تضحياتهم الغالية التى لن ننساها أبدا ! كما أننا نبخل بشىء على أبناء قواتنا المسلحة الذين لم يخوضوا المعارك بعد، فهم ذخر للوطن وعدته ضد أى عدوان قد نتعرض له من أية جهة باغية! ومن حقهم علينا العمل على حل جميع مشاكلهم، بما فى ذلك المشكلة السكانية، ولكن فى حدود المعقول كما نوه إليه وزير الحربية ورئيس المخابرات الأسبق السيد أمين هويدى فى مقاله آنف الذكر، وذلك تجنبا للحسد او لغرس بذور الغيرة أو الحقد فى قلوب الفئات الأخرى، المحرومة، أو المقتر عليها فى الرزق، وهم الأغلبية العظمى من شعبنا المكدود !

* ولقد أثار السيد/ أمين هويدى فى كلمته قضية أخرى على جانب كبير من الأهمية من الناحية القانونية بخصوص ملكية الأرض التى تقيم عليها القوات المسلحة الآن أنديتها ومستشفياتها وعماراتها وابراجها السكنية، ومعلوم أن جزءا كبيرا من هذه الأراضى كان قبل أيلولته لوزارة الدفاع فى حيازة قوات الاحتلال البريطانى ومستخدما فى الأغراض العسكرية لتلك القوات الاجنبية، مثل أراضى مصطفى باشا وأبوقير فى الاسكندرية وضواحيها، أو أراضى العباسية ومدينة نصر فى القاهرة، ومساحات أخرى شايعة حول مدن القناة ! وأن بعضها الآخر كان طوابية أو قلاعا عسكرية مصرية مثل طابية سيدى بشر ! وهى جميعا بهذه الصفة ملك للدولة باعتبارها الشخصى المعنوى الأعظم الذى يمثل شعب مصر بجميع عناصره ومكوناته ! وهو ماقصدت إليه المادة ٣٠ من الدستور بقولها : «والملكية العامة هى ملكية للشعب» والمادة ٣٣ بتأكيدها أن «للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن» وفقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن، وأساسا للنظام الاشتراكى (الديموقراطى) ومصدرا لرفاهية الشعب ! ومؤدى أنها ملك للدولة هو أنها ليست ملكا لوزارة بعينها كوزارة الدفاع أو وزارة الحربية كما كانت تسمى فيما مضى ! ذلك أنه ليست للوزارات شخصية معنوية مستقلة ومتميزة عن شخصية «الدولة» ذاتها ! فكل ما فى حيازة أو تحت يد أية وزارة من الوزارات، من منقولات أو عقارات، هو فى الواقع وفى نظر القانون والدستور مملوك ملكية عامة أو خاصة للدولة، وبالتالى للشعب !

* وتظل الملكية «العامة» للدولة قائمة مع ما يترتب عليها من نتائج قانونية مثل عدم جواز توقيع الحجز على هذه الأموال، أو بيعها، أو اكتساب حقوق عينية عليها لمصلحة الغير بالتقادم، ما بقيت هذه الأموال، منقولة أو ثابتة، مخصصة للنفع العام، أو للمصلحة العامة.

وتتحول إلى ملكية خاصة للدولة متى زال عنها هذا «التخصيص» بقانون أو قرار صادر من «السلطة» المختصة شرعا ! تلك مبادىء أولية تدرس فى كليات الحقوق، ويطبقها القضاء كل يوم، ولا يمكن أن تغيب عن ذهن المسئولين فى الدولة ! ومن هذا المنطلق فإن إنهاء تخصيص الأراضى التى كانت تحت يد القوات المسلحة لخدمة الدفاع، وتحويلها إلى أغراض اخرى، كما حدث على سبيل المثال وليس الحصر بالنسبة لأراضى مصطفى باشا، وأبوقير وطابية سيدى بشر بثغر الاسكندرية، ولا يعنى أنها أصبحت تلقائيا ملكا خاصا وخالصا لوزارة الدفاع أو للقوات المسلحة تتصرف فيها كما تريد للبناء والتعمير والبيع والتأجير أو لغير ذلك من تصرفات، ثم لتقبض حصيلة هذه المعاملات والتصرفات والتى تقدر بملايين الجنيهات لاستخدام هذه الحصيلة كيفما وحيثما تريد دون حسيب أو رقيب، كما لو كانت الوارث الشرعى الوحيد لهذه الأموال ابتداء ومالا ! بل إن مؤدى إنهاء تخصيص هذه العقارات للأغراض العسكرية التى كانت مخصصة لها فى الأصل، إنما يعنى فقط انتقال هذه الأموال إلى أملاك الدولة الخاصة، حيث تملك الدولة أصلا حق التصرف فيها فى الوجوه التى تراها ملائمة وطبقا للقوانين واللوائح التى تنظم إجراءات التصرف فى أملاك الدولة الخاصة أو «أملاك الميرى الحرة» حسب التعبير القديم الذى توارثناه على مدى أجيال !

* كما أن حصيلة هذه التصرفات يجب أن تؤول إلى خزانة الدولة باب الموارد أو الإيرادات العامة، وليس إلى الحساب الخاص لوزارة بعينها كوزارة الدفاع، أو غيرها من الوزارات ! وذلك كله تحت الإشراف الرقابى لمجلس الشعب والأجهزة الرقابية الأخرى كالجهاز المركزى للمحاسبات !

ولم يصل إلى علم الناس وأنا واحد منهم أن ثمة تشريعات صدرت عن مجلس الشعب أو قرارات

صدرت عن رئيس الجمهورية أو عن مجلس الوزراء ترخص للدولة فى التنازل بالجملة عن حقوق ملكيتها فى العقارات التى كانت فى حيازة وزارة الدفاع من أجل التصرف فيها بعد زوال تخصيصها الأصلى لأغراض الإسكان أو غيرها لضباط القوات المسلحة ثم لغيرهم من المواطنين ! فالثابت أن الوحدات السكنية التى أنشأتها وزارة الدفاع بالآلاف على العقارات المذكورة فى الاسكندرية وغيرها يباع بعضها أو الفائض منها للمواطنين المدنيين بأسعار محترمة تتراوح مابين الخمسين والسبعين ألفا من الجنيهات بالنسبة إلى الوحدات المتوسطة السعة والمساحة ! مما يدخل أصلا فى اختصاصات وزارة الإسكان والتعمير وليس فى اختصاص وزارة الدفاع التى لا يجوز لها الاتجار بهذه الوحدات السكنية، أو السماح لمستحقيها الأصليين بهذا الاتجار !

* كما لم يصل إلى علم الناس أن قوانين أو قرارات بقوانين تفويضية صدرت عن مجلس الشعب أو بتفويض منه تجيز لرئيس الجمهورية إعفاء وزارة الدفاع من أحكام القوانين المالية وقانون الموازنة العامة، التى تحتم على مايبدو على الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة تجميع كل ماتحصله من إيرادات لتصب فى باب الموارد المالية للدولة، وعدم الاحتفاظ بها لصرفها خارج الموازنة العامة السنوية فى وجوه صرف مستقلة لا تعرف عنها أجهزة الرقابة شيئا ! ويزيد الطين بلة، أن هذا النشاط المدنى لوزارة الدفاع فى عمليات ومقاولات ضخمة تقدر بملايين الجنيهات سواء لإقامة العمارات والأبراج السكنية أو غير ذلك من منشآت يتم بالأمر المباشر أو بالممارسة الودية وخارج نظام المناقصات العامة التنافسية ولا يخضع لأية رقابة برلمانية أو محاسبية على يد الأجهزة المختصة المنصوص عليها فى الدستور والقوانين المكملة له !

* وعلى مجلس الشعب الذى منحه الدستور فى مادته ٨٦ إلى جانب سلطة التشريع حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أن يحاول - قياما بواجبه الدستورى - إلقاء المزيد من الضوء على هذه الأمور المهمة لكى يعلم الشعب وهو المالك الحقيقى لعقارات ومنقولات الدولة جميعا أن هذه الاموال، بعد زوال تخصيصها لأغراضها الأصلية، تستغل الاستغلال الأمثل لمصلحة الجميع بلا إيثار أو استئثار بما فى ذلك بطبيعة الحال القوات المسلحة، فهى جزء لا يتجزأ من نسيج هذا الشعب ! ولكى يتم هذا الاستغلال فى جميع مراحله فى حدود الشرعية وأحكام الدستور التى نلتزم بها جميعا - مدنيين وعسكريين - وبغير استثناء ! فالمادتان ٦٤، ٦٥ من الدستور صريحتان فى تأكيد «خضوع الدولة للقانون» و «إن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة» والمادة ٢٩ تخضع الملكية (بكل أنواعها) «لرقابة الشعب وحماية الدولة» !

وختاما فإننى ما قصدت من وراء هذه السطور إلا التنبيه إلى تلك الحقائق عسى أن يؤدى ذلك إلى قدر أكبر من العدالة فى توزيع استخدامات شريحة كبيرة - كما رأينا - من أموال الدولة، تجنبا لما لا يحمد عقباه من تجمع بدأ فى الأفق لتساؤلات عديدة تحمل فى ثناياها بذور السخط والتذمر ! بينما نحن فى أشد الحاجة إلى توحيد الصف والكلمة للتغلب على مشاكلنا الاقتصادية ولمكافحة أعدائنا الحقيقيين : التكاسل، وقلة الإنتاج، وضعف الانتماء.

د. وحيد رأفت
الوفد، ٢١/٨/١٩٨٦

حوار هادىء حول موضوع ساخن
٢- الأهداف العسكرية

وافق مجلس الشعب فى نهاية دورته الماضية، على الاعتمادات المطلوبة للقوات المسلحة، ضمن موافقته على الميزانية العامة للدولة. وبالرغم من ضخامة الأرقام، فإن إقرارها تم بلا مناقشة تذكر، دون سند من الدستور الحالى. ومن واقع الوريقات التى تم تداولها داخل المجلس، فإن ماتم اعتماده للقوات المسلحة للعام المالى ٨٧/٨٦ يبلغ:

***الاستخدامات الجـــــارية :**

وزارة الدفاع ١٨٢٨,٣ مليون جنيه

التزامات التسليح ٨٦٧ مليون جنيه

المخابـرات العامـة ٤٥ مليون جنيه

***الاستخدامات الاستثـمارية :**

مراكز التدريب المهنى بوزارة الدفاع ١,٤ مليون جنيه بمجموع ٢٧٤١,٧ - الفين وسبعمائة وواحد واربعين مليونا وسبعمائة الف جنية - كما ورد تأشير بالموازنة، يفيد بزيادة الاستخدامات بقيمة مايتم إضافته للإيرادات من موارد وزارة الدفاع الذاتية بالعملة الأجنبية «دعم أصناف وخدمات» عن السنة الحالية التى يتم استخدامها فى استعواض وتطوير الأسلحة والمعدات والذخائر، وهذا هو الحد الأقصى، من المعلومات والأرقام، الذى سمح به فلاسفة الأمن والسرية فى زمن الأقمار الصناعية، وأجهزة التجسس الإلكترونية !!

وفى يوم ٨٦/٧/٢٢ توجه المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، إلى لجنة الدفاع والأمن القومى بالحزب الوطنى الديموقراطى، بمناسبة انعقاد مؤتمره الرابع، وألقى أمام اللجنة بيانا، ذكر فيه أهدافا ستة - سياسية وعسكرية - تحدد مهام القوات المسلحة. وللأسف فإنه لايوجد مرجع يمكن الاستناد إليه، فى هذا الشأن، إلا ما نشرته وسائل الإعلام - المجنى على قوميتها - مشوشا ومبتورا.

وحتى لا يرسخ فى ذهن أحد - وخاصة جيل الشباب الذى سيتولى مسئولية المستقبل كاملة - أن هذا المطروح مسائل سيادية تعلو على ولاية المواطنين ورقابتهم - لذا وجب مناقشة الحدثين السابقين، والتعليق عليهما. فهو أمر يمليه الإحساس بحق المواطن، وواجبه إزاء حاضره ومستقبله. ومن واجبنا

أولا أن نتحرر من الفكر الشمولى المقنع، بغلالة رقيقة من الديموقراطية والذى يحاول أصحابه، منظرو التخلف للعالم الثالث، إيهامنا بأن القوات المسلحة، تلعب فى الحياة السياسية المصرية، دورا أكبر مما حدده لها الدستور والقانون، فإذا انتقلنا بعد ذلك للحدثين كى نحلل، ونناقش فحواهما، لاحظنا مايلى :

١- لا أعرف كم من الوقت، قضاه مجلس الشعب، فى الزحمة المفتعلة لأعماله بالجلسات الأخيرة، ولجانه المختصة فى مناقشة المبالغ الضخمة التى تم اعتمادها للقوات المسلحة. إن مضابط المجلس، وتقارير لجانه ستتولى الإجابة عن هذا التساؤل، وغيره من التساؤلات التالية. هل اقتصرت المناقشة على خفض أو زيادة الأرقام ثم الجمع والطرح ؟ أم امتدت إلى مناقشة الخطط التى ترجمت إلى هذه الأرقام ؟ وهل تم خلال المناقشة إقرار المهام التى ستكلف بها القوات المسلحة خلال العام المالى الذى تغطيه الميزانية ؟ وكيف تم ذلك، إذا كان بيان وزير الدفاع جاء لاحقا لإقرار الميزانية ؟ إن الأسلوب الذى اتبعه مجلس الشعب، فى إقراره لميزانية القوات المسلحة، سيضع أعضاءه فى موقف - على الأقل - بالغ الحرج أمام ناخبيهم الذين افترضوا، أن ممثليهم سيقومون بدور الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ولم يفت المجلس الموقر، قبل انفضاض دورته أن يفوض رئيس الجمهورية، فى إصدار قرارات لها قوة القانون، فى شئون التسليح لمدة عامين لأول مرة، منذ أكثر من عشر سنوات. وقد كان المجلس سخيا هذا العام، فقد جرت عادته فى السنوات السابقة على تجديد هذا التفويض لمدة عام واحد فقط، ذلك - على مايبدو - حتى ينعم الأعضاء بإجازة مريحة خالية من تأنيب الضمير !!

إن ذهاب وزير الدفاع فى حكومة حزبية، إلى مؤتمر للحزب الحاكم ليقدم تقريره، وليتلقى من الحزب توجيهاته، وتوصياته، أمر لا اعتراض عليه من وجهة نظر الديموقراطية السليمة. فمن حق الحزب على وزيره أن يطمئنه على حسن ودقة آداء القوات المسلحة لمهامها، وفق ما التزم به الحزب أمام ناخبية. أما ذهاب القائد العام بردائه العسكرى، إلى مؤتمر للحزب الحاكم فقط، ليدلى بمثل البيان الذى أدلى به عن اهداف ومهام القوات المسلحة، فهو تصرف تراه الديموقراطية السليمة، أمرا مخلوطا، ويأباه نظام تعدد الأحزاب، ويصر على تصويبه. فإذا أضفنا إلى ذلك عدم حضور المشير أبو غزالة بشخصه، اجتماعات اللجان المختصة، والاجتماعات العامة لمجلس الشعب. أثناء عرض ومناقشة ميزانية القوات المسلحة، لوجدنا أن الأمر كله يثير الكثير من علامات الاستفهام، عن مدى اقتناع نظام الحكم بمبدأ «إقامة حياة ديموقراطية سليمة» أحد المبادىء التى يفترض أن شرعية نظام ٢٣ يوليو يقوم على أساسها.

ليس الهدف من هذا المقال، المناقشة التفصيلية المتخصصة، للأهداف السياسية والعسكرية، التى نشرت فى الصحف، لأنى أثق فى خطورة تداول، مثل هذه الأمور بالتحليل والنقد، على ضوء المنشور فى وسائل الإعلام، مع الاحتمال الوارد، أنها تفتقد الدقة المطلوبة فى اللفظ والصياغة. وأعتقد أننا مازلنا نعانى - على سبيل المثال - غياب كلمة «The» من النص الإنجليزى لقرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ لسنة ٦٧ مع وجود كلمة «Les» فى النص الفرنسى لذات القرار. وبالرغم من هذا التحفظ فإن ظاهر ما نشر، يعنى أن القائد المصرى (سياسيا وعسكريا)، يملك سلطة تحريك واستخدام القوات المسلحة المصرية، خارج الحدود، فى منطقة تمتد جنوبا حتى وسط وشرق أفريقيا، حيث «منابع نهر النيل المطلوب مواجهة أى نفوذ يؤثر على أمنها»، وتمتد شرقا للخليج العربى، وغربا حتى المحيط

الأطلسى «للحفاظ على مناخ السلام بالمنطقة» وتمتد شمالا حتى حدود تركيا وجزر شرق البحر الأبيض المتوسط وربما تجاوزتها حتى «نؤكد الدور المصرى عربيا بتقديم المعاونة والخبرة والدعم للدول الصديقة». حقا إنه أمر بالغ الخطورة أن نترك هذه الصلاحيات، هكذا دون تقنين ودون ضوابط ولنا فى حرب اليمن، وأحداث مطار لارناكا، ومطار فاليتا، خير عظة : فيا دولة المؤسسات أين أنت ؟

لذا فإنه من الواجب على القوات المسلحة، أن توافى أحزاب المعارضة، بصورة من البيان الذى ألقاه القائد العام، أمام لجنة الدفاع والأمن القومى بالحزب الوطنى الديموقراطى يوم ٨٦/٧/٢٢، حتى يمكن الاعتماد على مادة موثقة عند التحليل والمناقشة. وقد يرى حزب الوفد فى وقت لاحق، توجيه الدعوة إلى القائد العام للقوات المسلحة، ليجتمع مع قيادته ولجانه المتخصصة، أو قد يرى السيد المشير، أن يوجه الدعوة لمن ترشحهم أحزاب المعارضة من أعضائها المتخصصين للاجتماع به، لتدارس النقاط التالية، حرصا من الجميع على قومية أهداف ومهام القوات المسلحة :

١- الأعداء الحاليون، والمحتلون، والذين على ضوء تحديدهم تم وضع هذه الأهداف والمهام.

٢- احتمال التصالح، والعداء مع الأطراف المؤثرة، والمتأثرة بهذه الأهداف.

٣- الاستراتيجية المطبقة، أو المقترحة لتحقيق المهام.

٤- فائض الإمكانات لدى القوات المسلحة، والذى يتم توجيهه واستخدامه للقطاع المدنى، وجدوى ذلك الاقتصادية.

٥- الأعباء المالية، التى ترتبت على ممارسة رئيس الجمهورية، للسلطة المفوض فى ممارستها من مجلس الشعب فى شئون التسليح، منذ أكثر من عشر سنوات حتى يعرف كل مواطن نصيبه فى الدين العسكرى المطلوب منه سداده.

وقد يجد أثناء الحوار ما يوجب الإضافة أو التعديل.

إن الذين يمشون على الشوك بالكتابة والتصدى، لمثل هذه الأمور، شديدة الدقة والحساسية، إنما يتوقون حساب الآخرة الذى لا يرحم المستضعفين فى الأرض، ويتطلعون لحساب التاريخ الذى سيدين الحاكم الذى يتغول على حق من حقوق شعبه، والمحكوم الذى يفرط فى حق من حقوقه.

إن فى هذا التصدى بالحوار والمناقشة حماية للجميع من الحساب الغاضب للشعب. ومازلنا نأمل فى استمرار الحوار، بعد أن مل الجمهور المباريات ذات الجانب الواحد.

محمـــد أحمـــد لبيـــب
الـــوفد، ٢١ / ٨ / ١٩٨٦

سؤال جديد فى الساحة السياسية المصرية :
هل يترجل راكب الحصان ؟

«الرجل الذى يمتطى جواده» أو «راكب الحصان» هو العنوان الفلكلورى الذى اختاره البروفيسور «فاينر» لكتابه الرائد حول العسكريين ودورهم السياسى. وفى كثير من البلدان يحوم فى سماء الحياة السياسية بصورة شبه دائمة سؤال حول بقاء راكب الحصان فوق حصانه أو احتمال ترجله من على صهوته إلى أرض السياسة والحكم المباشر.

وقد حدث ذلك فى التاريخ المصرى المعاصر مرتين مشهورتين. الأولى عام ١٨٨١ مع الثورة العرابية التى قادها العسكريون، والثانية عام ١٩٥٢ مع الثورة التى قادها عبد الناصر وزملاؤه من العسكريين.

وباندلاع الثورة الأخيرة أصبح العسكريون جزءا من نسيج الحكم المباشر بعد أن خلعوا البزة العسكرية وتحولوا إلى مدراء وسفراء ووزراء متحالفين فى ذلك مع العناصر التكنوقراطية المدنية التى وقفت فى معسكر الثورة عن اقتناع أو عن مسايرة. إلا أن ذلك قد ارتبط بجهود ناجحة لعبد الناصر لإبعاد الجيش عن السياسة باستخدام سيف المعز وذهبه. وموضع النجاح هنا هو غياب سلسلة الانقلابات العسكرية التى عرفتها بلدان أخرى عن الساحة السياسية المصرية وان بقى للمؤسسة العسكرية دور التأثير فى مجريات الأمور من خلف الكواليس. وبرغم تجرع الجيش لمرارة الهزيمة فى ١٩٦٧ وتذوقه لحلاوة النصر فى ١٩٧٣ فالبادى أن قاعدة الدور المتوسط للمؤسسة العسكرية - أى عدم غيابها تماما عن السياسة وعدم تدخلها فيها بالانقلابات - هى القاعدة التى استقرت بالنسبة للدور السياسى للجيش المصرى حتى وقتنا هذا. يضاف إلى ذلك القاعدة المشروطة والمتمثلة فى أن التدخلين المباشرين للجيش فى الحياة السياسية المصرية حتى الآن قد تما فى إطار شرعية مدنية نتجت عن ارتباط التدخلين بالثورة الوطنية الساعية للاستقلال بما جعل لهما حظا من القبول الشعبى المعتبر.

إلا أنه يلاحظ أن سؤالا جديدا عن الدور السياسى للمؤسسة العسكرية المصرية قد بدأ يحلق فى الحياة السياسية المصرية فى الأونة الأخيرة برغم أن تلك هى فترة الاستقرار النسبى فى تجربة التعددية السياسية المحدودة. وبجانب هذا التناقض الظاهرى فإن الجديد فى الأمر هو أن السؤال المطروح قد أصبح قريبا من صياغته الروتينية فى الدول المعروفة بتدخلات العسكريين فى شؤون حكمها. أى أن السؤال بعبارة أخرى قد أصبح بعيدا عن التيقن من استمرار القاعدتين المشار إليهما قاعدة الدور المتوسط وقاعدة الارتباط بالثورة الوطنية. وبالتالى فإن ما يتبقى من مضمون السؤال إنما يتعلق بالتساؤل عن اتساع نطاق الدور السياسى للعسكريين المصريين واحتمالات وصول هذا الدور إلى مستوى الحكم المباشر دون أن تكون مدعاة ذلك تحرير البلاد من الاستعمار.

لقد تواتر الحديث عن المؤسسة العسكرية المصرية بدرجة أعلى من المألوف. فإذا طرحنا جانبا

ما يسرى فى الشارع الشعبى وبالأخص فى كواليس الصفوة المثقفة من شائعات وتأكيدات حول وجود صراع بين العسكريين والمدنيين عند قمة الحكم وارتباط ذلك بأشخاص بعينهم من الجانبين، فالثابت مع ذلك أن جدلا بهذا الشأن قد دار على صفحات الصحف بين عينة من مثقفى الصفوة المدنية المصرية وعينة من العسكريين وأن الجدل قد وجد بعض تعبيراته المنشورة على لسان رئيس الدولة ووزير الدفاع بالإضافة إلى رؤساء تحرير الصحف القومية المعروفة المعروف عنهم التعبير عن السياسات الرسمية أكثر من تعبيرهم عن هموم الشارع الشعبى أو الصفوة المثقفة أو حتى اقتناعاتهم الخاصة. وقد بدأ الجدل فى أخريات عام ١٩٨٤ على صفحات جريدة (الأهالى) المعارضة حين أثار الكاتب المستقل الدكتور سعيد إسماعيل على موضوع امتيازات المؤسسة العسكرية وتدخلها فى النشاط الاقتصادى المدنى. وقد رد عليه فى حينه وعلى صفحات نفس الصحيفة اللواء إبراهيم شكيب بينما تولى اللواء أحمد فخر الرد على صفحات جريدة «الجمهورية». وقد حاول الدكتور نور فرحات تهدئة خواطر الطرفين بطرح الأمر بطريقة متزنة.

إلا أن توقف المقالات المتعلقة بهذا الموضوع لم يعنِ انتهاء النزاع حيث كتب وزير الدفاع السابق أمين هويدى مؤخرا مقالا يعتب فيه على رفقاء السلاح صورة التميز التى غدت مصاحبة لهم بدلالة ما أصبحت تحتويه الاسكندرية من مرافق وابنية مقصورة على ضباط الجيش (الأهالى ١٩٨٦/٧/٣٠). وكان أمين هويدى قد اضاف للجدل بندا جديدا يتعلق بالإنفاق العسكرى للجيش المصرى والذى دعا الرجل لتخفيضه وترشيده برفع الكفاءة الكيفية للأداء العسكرى. ويبدو أن رجالات الحكم العسكريين والمدنيين معا كانوا هذه المرة أكثر استعدادا لمواجهة هذه الأطروحة التى يبدو أنهم كانوا ينتظرونها بشغف ليرفعوا من درجة حرارة الجدل.

إذ تم رفض هذه الأطروحة ليس بمجرد المقالات الصحفية هذه المرة وإنما ايضا بمقاطع من خطب وتصريحات رئيس الدولة ووزير الدفاع. وكان تكتيك هذه المرة هجوميا مضادا أكثر منه دفاعيا. حيث تم استحضار مفاهيم الأمن القومى والتصدى للعدو وإن اقتصر الأمر على ترديد عناوين المفاهيم دون الخوض فيها. ولا يستثنى من ذلك سوى مقال اللواء أحمد فخر (الأهرام ١٩٨٦/٧/٢٥) الذى أومأ فيه إلى دور الجيش فى حماية النظام السياسى بما فى ذلك هذا الحوار الذى يدور حول الإنفاق العسكرى. وبرغم ذلك فإن اللواء فخر لم يسم الاعداء المهددين لمصر ونظامها وحواراتها حتى إن الكاتب فيليب جلاب قد دعاه لأن يحدد أولا من هم الأعداء قبل أن يتحدث عن واجب الإنفاق العسكرى لمواجهتهم (الأهالى ١٩٨٦/٧/٣٠) وبرغم وجاهة هذه النقطة الأخيرة إلا أنها تعكس فى تقديرى شيئا من التزيد فى موقف المعارضة المصرية إزاء الجيش المصرى حين تفترض أنه قد شطب إسرائيل من قائمة الأعداء. ذلك أن هذا غير صحيح عمليا، وان ظل من حق المعارضة أن تتساءل عن الإمكانية الحقيقية لمواجهة إسرائيل فى ظل الإطار السياسى القائم على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة. هذا بالإضافة لحقها فى التساؤل عن مبرر إضافة ليبيا لجبهة الاعداء ومدى ما يعكسه ذلك من ميول ذاتية لبعض قادة الجيش تعكس بدورها تحيزاتهم الخاصة لا المفاهيم الصحية للأمن القومى.

وفى تصورى ان هذا الجدل كله إنما لا يقصد الحديث عن مسائل الإنفاق العسكرى وامتيازات العسكريين وتدخلهم فى النشاط الاقتصادى بقدر ما يمثل حديثا غير مباشر فى مسألة أكبر هى دور العسكريين فى الحياة السياسية المصرية ومدى تهديدهم لإطارها الديموقراطى النسبى. أى أن الحديث كله إنما يجرى بطريقة «الكلام لك ياجارة» دون مواجهة صريحة لجوهر الموضوع وإن وجدت بعض

الاستثناءات الأكثر صراحة على صفحات جريدتى «الشعب» و «الأهالى». والأمر على هذا النحو يتم من كلا الطرفين. بمعنى أن المدنيين يتناولون البنود التفصيلية بدل القضية الكلية، وأن العسكريين يردون بسلاح المقالات الصحفية بدل السلاح الحقيقى الذى فى حوزتهم.

ولئن أدت أزمة الأمن المركزى إلى طرح الموضوع بصورة أكثر صراحة فى الشارع الشعبى الذى رأى الجيش فى طرقات البلاد أمام عينه إلا أن الكسب الذى حققه الجميع بالخروج من هذه الأزمة - وخصوصا المعارضة السياسية التى لم تتعرض للاضطهاد والجيش الذى اثبت عدم رغبته فى الاستيلاء على السلطة - قد أرجأ المواجهة الصريحة للقضية الكلية إلا أن ذلك لن يمنع من تكرار المراوحة حول الموضوع بل قد تحل المواجهة الصدامية محل المواجهة الفكرية إذا تكررت فى البلاد أحداث على نطاق أحداث الأمن المركزى.

وفى تقديرى أنه قد آن الأوان لكى ينخرط أبناء الصفوة المدنية والعسكرية، الحاكمة والمعارضة فى حوار صريح حول هذا الموضوع يفترض له أن يدور على ثلاثة مستويات :

أولا : أن يكون للعسكريين تمثيلهم فى الحوار الوطنى الذى تأخر أكثر من اللازم والذى يفترض أن يدور أصلا بين مختلف القوى السياسية الحاكمة والمعارضة وعلى قدم المساواة من ناحية فرصة المناقشة والاقتراح لمناقشة قضية إنقاذ مصر من أزمتها الاقتصادية وتطوير نظامها السياسى التعددى قبل أن يكون البديل المفروض هو الإنقاذ والتطوير بغير طريق الحوار.

ثانيا : أن يطرح العسكريون تصورهم لسيناريوهات الفوضى المدنية الداخلية التى قد تجبرهم على الاستيلاء على السلطة كاحتمال حقيقى، وأن يطرح المدنيون شروطهم لالتزام الجيش بالشرعية الدستورية وأساليب الوقاية من الفوضى المدنية بالطرق السياسية لضمان عدم تدخل الجيش. بعبارة أخرى لابد أن يناقش الطرفان امورا تفصيلية مثل انتخاب رئيس جمهورية غير عسكرى، وانتقال السلطة السياسية بين الأحزاب، والسماح بأحزاب أخرى، والسماح بأساليب للتعبير المكتوب (الصحف) والتعبير المنطوق (المظاهرات والتليفزيون) أوسع مما هو متاح حاليا.

ثالثا : أن يناقش الطرفان سبل الحفاظ على أداء عسكرى مرتفع وفى نفس الوقت رفع مستوى الأداء المدنى المتدهور إلى مستوى الأداء العسكرى دونما إدارة عسكرية مباشرة للمرافق الاقتصادية. فمن غير المعقول أن يظل الجيش هو المؤسسة الوحيدة ذات التنظيم الجيد بينما الفوضى هى طابع المؤسسات المدنية. حيث يمكن هنا نقل بعض الخبرات العسكرية دون عسكرة للاقتصاد لأن معنى ذلك ألا يكون فى البلاد اقتصاد مدنى فعال ابدا. هذا مع سعى الطرفين لتقليل الفجوة بين الامتيازات المعيشية للعسكريين والنصيب المتاح للمدنيين.

وأخيرا فإن بقاء راكب الحصان على حصانه أو ترجله من عليه إنما يتوقف على وجود بعض الرجال العقلاء سواء من المدنيين أو العسكريين الذين تتوافر لديهم الحساسية لقياس الموقع الحالى لمصر والاستعداد لإنقاذها من مزيد من التدهور.

أحمـــــد عـــبد اللـــه
العرب، ١/ ٩/ ١٩٨٦.

الرقابة الغائبة على الإنفاق العسكرى
والتعويضات اللانهائية لصفقات السلاح وميزانية القوات المسلحة

لم تعد اتفاقيات التسليح سرا من الأسرار التى تبرر التذرع بها للإفلات من الأنظمة الموضوعية فى الدولة للرقابة على إنفاق المال العام لضمان عدم القواعد المقررة للحصول على أفضل الأسعار لعقود التوريدات والمقاولات مقابل أجود السلع أو المعدات أو الخدمات أو الإنشاءات أو محاولة الإثراء أو الانتفاع الحرام عن طريق التلاعب فى الاعتمادات المالية المرصودة للأغراض العامة.

لا مهرر للسرية المفروضة على كل الإنفاق العسكرى

فمن ناحية أصبحت مشتريات الأسلحة تناقش فى المجالس النيابية للدول المنتجة وتنشرهذه المناقشات على الملأ، فضلا عن تسرب المعلومات المتعلقة بالتسليح بوسائل متعددة بحيث أصبحت تنشر المعاهد الاستراتيجية الدولية جداول مقارنة بأنواع الأسلحة المتخلفة مما يستعمل فى البرو البحر والجو بالنسبة للدول المختلفة. ويكفى أن أحيل القارئ إلى التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ الذى أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ليجد به العديد من الجداول المذكورة التى توضع ميزان القوى العسكرية للدول العربية مقارنة بإسرائيل مستمدا مما تنشره المراكز الاستراتيجية الدولية وفى مقدمتها المعهد الاستراتيجى الدولى الكائن بلندن... إذن لم تصبح الأسلحة التى تملكها الدولة كما ونوعا من الأسرار الخافية على الدول الأخرى وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث التى تحصل على أسلحتها من الدول الكبرى الصانعة لها، فهل يراد أن تكون سرا علينا نحن داخل مصر بالنسبة للمصريين وحدهم؟؟

وعلى كل حال فإنه يمكن بالنسبة لبعض أنواع معينة من النفقات التى تعتبر من الأسرار أن تتخذ بعض أسباب الحفاظ على السرية بالنسبة لها... وللعلم فقد طلبت التقارير التى يصدرها المحاسب العام فى أمريكا وهو ما يقابل جهاز المحاسبات لدينا. فأمكننى الحصول عليهاوكان أحدها يتعلق بناحية عسكرية فوجدت أنه حذفت منه بعض العبارات باعتباره يوزع على من هو خارج الكونجرس.. وهذا هو كل الاحتياط ولكن لم تستبعد الشئون العسكرية من أعمال المحاسب العام فى أمريكا.

ومن ناحية أخرى فإن نفقات وزارة الدفاع ليست كلها ذات طبيعية سرية فإنها تنفق اعتمادات مالية ضخمة لدفع ثمن توريد أغذية وملابس وأدوية وأجهزة طبية وخلافه ومقابل لإقامة مبانٍ بموجب عقود مقاولات.. كما أصبحت القوات المسلحة عندنا - كما أشار بيان وزير المالية عن موازنة الدولة هذا العام أمام مجلس الشعب - تتجه إلى القيام بمشروعات لإنتاج احتياجاتها الغذائية وتضم جهازا للخدمة المدنية يؤدى الكثير من الأعمال الفنية كتجديد شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية وتقوم

بتنفيذ مشروعات للإسكان لرجال القوات المسلحة.. وهى كلها أمور لا تدخل فى نطاق السرية وتحتاج فى ذات الوقت للإشراف والمتابعة شأنها فى ذلك شأن بقية وزارات الدولة وهيئاتها ومرافقها.

بل لقد سمعنا عن كتائب العمل التى ستضم شبابا للقيام بأعمال تنفيذية تحت قيادة بعض رجال القوات المسلحة ولكن لم ينشر نظام أو لائحة لتحديد كيفية قيامها بهذه الاعمال الفنية المتخصصة.. وتساءلنا عن ذلك دون أن نتلقى ردا فى الوقت الذى طالعنا فيه عن اعتماد ملايين الجنيهات أو الدولارات لشراء معدات وآلات للعمل بها فى المشروعات التى عهد بها إلى هذه الكتائب.

لماذا الاستثناء من رقابة جهاز المحاسبات؟

إننا لا نفهم مبرراً لاستثناء وزارة الدفاع من رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات الذى يقوم بالرقابة على الإنفاق العام وفقا لأحكام الموازنة العامة للدولة وفى حدود القوانين واللوائح المالية المقررة لكل جهاز أو مرفق.. فهو عمل يساعد القائمين على وزارة الدفاع فى تحقيق الانضباط وسلامة التصرف .. ولا تعفى منه المحاكم التى تخص سلطة قائمة بذاتها وهى السلطة القضائية.

إن هذا الموضوع يثار عند نظر كل موازنة للدولة فى كل سنة مالية أمام مجلس الشعب بل أشار إليه الاستاذ أحمد فؤاد رئيس اللجنة المالية فى تقريره فى أخر مجلس أمة .. فهل آن الأوان لكى تأخذ الأمور صورتها الطبيعية السليمة ؟

ونذكر فى هذا الصدد أن السرية المضروبة على ميزانية القوات المسلحة اصبحت تستخدم وسيلة لإخفاء بعض ابواب الإنفاق المثيرة كما كان يحدث فى عهد الرئيس السابق أنور السادات إذ كانت تشيد الاستراحات وتؤثث وينفق عليها ببذخ باعتبارها استراحات للقائد الأعلى للقوات المسلحة فلا يكون لنفقاتها وجود فى الميزانيات المعلنة.

ويقودنا موضوع الرقابة المالية الغائبة على الإنفاق العام العسكرى إلى موضوع التفويض التشريعى المعطى من مجلس الشعب إلى رئيس الجمهورية فى الأمور العسكرية منذ عام ١٩٧٢.

تفويض رئيس الجمهورية فى صفقات السلاح والتصرف فى ميزانية القوات المسلحة؟

فبمناسبة اعتزام عبور قناة السويس لتطهير أراضى سيناء من قوات العدوان الإسرائيلى فى عام ١٩٧٣، رؤى الاستفادة من نص المادة ١٠٨ من الدستور المصرى فى تفويض رئيس الجمهورية فى التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالتسليح وفى إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باعتمادات التسليح، والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة .. وذلك لضمان سرعة التصرف وإحاطته بالسرية مراعاة للأعمال الحربية المنتظر القيام بها إذ تشترط المادة ١٥١ من الدستور وجوب تصديق مجلس الشعب على المعاهدات التى تعقد بل يتعين الموافقة عليها إذا كانت تحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة فى الميزانية .. كما تستوجب المادة ١١٦ من الدستور موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو على صرف أى مبلغ غير وارد بها أو زائد على التقديرات المذكورة فيها.

وقد صدر فعلا القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية - استنادا إلى المادة ١٠٨

من الدستور - فى التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالتسليح وفى إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باعتمادات التسليح (الواردة بالميزانية) والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة. وذلك لمدة تنتهى فى نهاية السنة المالية ١٩٧٣ أو إزالة أثار العدوان أيهما أقرب على أن تعرض هذه الاتفاقيات والقرارات بقوانين على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض.

ووضعت هذه القوانين الزمنية والنوعية فى قانون التفويض تطبيقا لنص المادة ١٠٨ من الدستور التى تقضى بما يلـى:

لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه، أن يصدر قرارات لها قوة القانون، ويجب أن يكون التفويض بمدة محدودة وأن يبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون.

وبالرغم من انتهاء حرب ١٩٧٣، وعقد اتفاقيات فك الاشتباك بين القوات المتحاربة، وإبرام معاهدة (السلام) بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية، فقد استمر قانون التفويض المذكور رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ يجدد سنة بعد أخرى دون أن تعرض الاتفاقيات أو القرارات بقوانين على مجلس الشعب عند انتهاء كل مدة من مدد التفويض وقبل تجديدها لمدة أخرى.

وقد روعى عند تجديده لآخر مرة فى حياة الرئيس السابق السادات أن عدل قانون التفويض بالقانون رقم١٤٦ لسنة ١٩٨١ لتغيير عبارة التصديق على "الاتفاقيات الخاصة بالتسليح. بجعلها التصديق على اتفاقيات بيع وشراء السلاح" حتى تتضمن عمليات البيع أيضا ولا تقتصر على تسليح قواتنا، وذلك مع تجديد التفويض لمدة تنتهى فى نهاية السنة المالية ١٩٨٢/٨١ وحتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب على أن تعرض هذه الاتفاقيات والقرارات بقوانين على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض.

استمرار التفويض ١٤ عاما بدون انقطاع أو مصادفة

وبالرغم من انتهاء حياة الرئيس المفوض أنور السادات باغتياله فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ فلم تعرض الاتفاقيات التى صدق عليها والقرارات بقوانين التى صدرها بموجب التفويض المتجدد سنة بعد أخرى منذ عام ١٩٧٢ حتى صعدت روحه إلى بارئها أى مدة حوالى عشر سنوات!! واستمر خليفته الرئيس محمد حسنى مبارك يعمل بنفس التفويض بقية السنة المالية على اعتبار أن التفويض صادر لمن يشغل منصب رئيس الجمهورية أيا كان!

وبالرغم من انتهاء السنة المالية ١٩٨٢/٨١ وإزالة آثار العدوان بجلاء قوات الإحتلال الإسرائيلى عن سيناء فى ١٩٨٢/٤/٢٥ (مع تعليق الخلاف حول طابا وبعض نقط الحدود، واستمرار قيود التسليح المقررة بالنسبة لسيناء) فإن قيود التفويض لرئيس الجمهورية فى التصديق على اتفاقيات بيع وشراء السلاح وإصدار قرارات لها قوة القانون بالنسبة لاعتمادات التسليح والقوات المسلحة بأكملها لايزال مستمرا ويتجدد سنة بعد أخرى بحجة الظروف التى تمر بها المنطقة العربية والدور القيادى الذى

يقع على عاتق مصر تجاه أمتها العربية، وماتشهده منطقة الخليج من أحداث قد تؤثر على أمن مصر واستقرارها .. إلى أن جدد اخيرا لمدة تنتهى فى نهاية السنة المالية ١٩٨٧/٨٦.

كل ذلك دون تقديم اتفاقيات بيع وشراء الأسلحة التى تمت فى كل مدة عقب انتهائها وبإصدار من قرارات بقوانين تتعلق باعتمادات التسليح والقوات المسلحة.

أى أن مجلس الشعب وقع تفويضا على بياض دون مراجعة كما يقضى بذلك الدستور - فى المادة ١٠٨ منه - لرئيس الجمهورية لفترة امتدت حتى الآن أربع عشرة سنة متواصلة تحت اسم استمرار العمل بقانون التفويض .. دون أن يوقف ذلك انتهاء حرب مع إسرائيل، أو انتهاء حياة رئيس الجمهورية أو انقضاء آثار العدوان التى كانت تعتبر أقرب الأجلين لتقديم المعاهدات المصدق عليها والقرارات بقوانين الصادرات استناد إلى هذا التفويض.

سريان تفويض رئيس الجمهورية على مجال الإنتاج الحربى

على أن هذا التفويض الصادر من مجلس الشعب إلى رئيس الجمهورية لم يقتصر على اتفاقيات السلاح بيعا وشراء والاعتمادات المالية للتسليح والقوات المسلحة صرفا ونقلا بين أبوابها وتعديلا فيها نوعا وقيمة بل صدر إلى جانبه تفويض بقانون أخر ظهر لأول مرة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال الإنتاج الحربى لمدة سنتين ثم مد العمل به لمدة سنتين أخريين عدة مرات كان أخرها فى يونيو الماضى بحيث مد العمل به حتى ١٩٨٨/٦/٢٦ وذلك للتصديق على المعاهدات الدولية المتعلقة بمشروعات الإنتاج الحربى، وفى إصدار قرارات بقوانين تتعلق بهذه المشروعات.

ويشمل هذا التفويض كل ما يتعلق بالمصانع الحربية من حيث شراء احتياجاتها من آلات ومعدات ومواد خام وبيع منتجاتها والتصرف فى الاعتمادات المالية المتعلقة بها بما فى ذلك مايحتاج إلى صدور قوانين بذلك كالنقل من باب إلى باب بميزانياتها أو الصرف على نفقة غير واردة بها أو تجاوز المبالغ المقررة فيها.

ولا نعلم بالضبط الوضع القانونى للهيئة العربية للتصنيع بعد أن انسحبت منها الدول العربية الأخرى بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد .. وإن كان من الواضح أنها لا تخضع لرقابة مجلس الشعب أو الجهاز المركزى للمحاسبات !!

د. محمد حلمى مراد
الشعب ٩ / ٩ / ١٩٨٦.

المحاكم العسكرية ليست محاكم ..
والقضـــاة العســـكريون ليســـوا قضـــاة !!

حرص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن يورد فى المادة العاشرة منه أن لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الأخرين فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل فى حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

وقد أقر الدستور المصرى الحالى الصادر سنة ١٩٧١ هذا الحق الطبيعى للمواطن المصرى فنص فى المادة ٦٨ منه على أن لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى وقد وردت هذه المادة ضمن مواد الباب الخاص بسيادة القانون مما يؤكد أن الإخلال بهذه الضمانة الأساسية يعتبر فى نفس الوقت - إخلالا بسيادة القانون وحق المواطن فى المحاكمة العادلة أمام القاضى الطبيعى، يعتبر واحدا من أهم حقوق الإنسان بل لعله الضمان الحقيقى لكل تلك الحقوق.

إذ لا قيمة لها ولا جدوى منها مالم يكن هنا من ورائها ذلك القاضى الذى يذود عنها فى غير تردد ولا وجل أى عدوان يقع عليها وينزل حكم القانون على أى معتد عليها دون أن يتأثر فى قضائه بغير سلطان القانون.

ومن البديهى أن مثل هذا القاضى حتى ينهض بهذه الرسالة الجليلة والنبيلة ولابد له من توافر خصائص معينة هى الحيدة والتخصص والاستقلال والحصانة فإذا ماتوافرت فيه كان القاضى الطبيعى الذى يؤتمن على صيانة حقوق المواطنين.

ورغم هذه النصوص الواضحة التى أوردها الدستور أبو القوانين والتى لاينبغى أن تخالفها أية نصوص وردت فى تشريع أدنى ورغم أحكام قانون السلطة القضائية والتى تؤكد كلها حق المواطن المصرى فى ألا يحاكم إلا أمام قاضيه الطبيعى رغم ذلك كله فما يزال هذا الحق الطبيعى عرضة للعبث والانتهاك من حين لآخر من جانب السلطة التنفيذية التى دأبت على أن تعهد إلى ضباط القوات المسلحة بمحاكمة المواطنين المدنيين محاكمات جنائية مستندة فى ذلك إلى نصوص مخالفة للدستور وردت فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية وفى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء وهما قانونان سابقان على صدور الدستور الحالى.

وفيما يلى نفصل القول فى كل من هذين القانونين على التوالى :

بالنسبة لقانون الأحكام العسكرية وهذا القانون وإن كان يوحى عنوانه بأنه ينطبق على العسكريين وحدهم - وهو الوضع الذى كان مقررا بالقانون السابق الذى اصدرته السلطات العسكرية البريطانية سنة ١٨٩٣ غداة احتلالها لمصر - إلا أن واضع قانون الأحكام العسكرية وقد صدر فى عام ١٩٦٦ فى فترة بلغ فيها نظام الحكم المصرى ذروة التسلط والشمولية حرص على أن يخول رئيس الجمهورية الحق فى أن يمد اختصاص القضاء العسكرى بقرار منه إلى القضايا التى يتهم فيها مواطنون عاديون

بارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهى الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج والداخل وما يرتبط بها من جرائم كما خوله متى أعلنت حالة الطوارىء الحق فى أن يحيل إلى القضاء العسكرى أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون اخر حتى ولو كان المتهم فيها مواطنا مدنيا.

ومع أن قانون الأحكام العسكرية قد نص على إنشاء إدارة عامة للقضاء العسكرى وعلى تشكيل محاكم عسكرية بدرجات مختلفة يجلس فيها قضاة عسكريون مع ذلك كله فإن نصوص هذا القانون نفسه إذا ما احتكمنا إليها تكشف عن حقيقة خطيرة وهى أن تلك المحاكم العسكرية ليست محاكم وأن هؤلاء القضاة العسكريين ليسوا قضاة !!

فلنستعرض إذن نصوص ذلك القانون فالنصوص كالأرقام لا تكذب !!

أولا : حرص الدستور على أن يفرد للسلطة القضائية فصلا مستقلا باعتبارها إحدى سلطات الدولة الثلاث وقد نص فى أولى مواد هذا الفصل على ان السلطة القضائية مستقلة المادة ١٦٥ والمقصود بهذا الاستقلال تحصين تلك السلطة ضد تدخل أى من السلطتين التنفيذية أو التشريعية عملا بمبدأ فصل السلطات الذى هو الركيزة الأولى لقيام حكم المؤسسات كبديل عن الشمولية وحكم الفرد.

وفى المقال نجد عكس ذلك تماما فى قانون الأحكام العسكرية فالمادة الأولى منه تنص صراحة على أن الإدارة العامة للقضاء العسكرى هى إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة ثم تنص المادة الثانية على أن يتولى الإدارة العامة للقضاء العسكرى مدير ضابط مجاز فى الحقوق يتبع وزير الدفاع مباشرة.

والمقارنة لا تحتاج إلى تعليق.

ثانيا : فضلا عن استقلال القضاء كسلطة فقد نص الدستور على استقلال القضاة أنفسهم فنصت المادة ١٦٦ على أن القضاة مستقلون لاسلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة.

وتأكيدا لهذا الاستقلال وتجسيدا له نصت المادة ١٦٧ من الدستور على أن يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها يبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.

واستجابة لهذا التوجيه الدستورى فنن المشرع فى قانون السلطة القضائية فى نصوص واضحة كل ما يتعلق بالمحاكم وبالقضاة على ترتيب المحاكم بدرجاتها المختلفة وتنظيمها وتحديد مقارها وكيفية إنشائها (المواد من ١ إلى ١٤) ثم أوضح مايدخل فى ولاية المحاكم ومالا يدخل فيها (المواد ١٥ - ١٧) ثم ناط الجمعية العمومية للمحكمة المشكلة من كافة قضاتها الاختصاص بترتيب وتأليف الدوائر وتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة وتحديد عدد الجلسات وأيام الانعقاد وندب المستشارين للعمل بمحاكم الجنايات والقضاة للعمل بالمحاكم الجزئية على أن تصدر قرارات الجمعيات العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين (المواد ٣٠ - ٣٧).

وحكم ذلك أن المشرع رأى فى توزيع العمل بين القضاة بواسطتهم أنفسهم على هذا النحو ضمانة

لابد منها لتأكيد حيدة القاضى واستقلاله وإبعاده عن المؤثرات وعن شبهة التحيز التى لابد وأن تثور إذا ما انتقى قاض بعينه لنظر دعوى بعينها وهو ما حرى قضاء محكمة النقض على اعتباره امرا منافيا لاستقلال القضاء وحيدته ومؤديا إلى انعدام المحاكمة وبالتالى انعدام الحكم. ثم حدد القانون شروط تعيين القضاة وترقيتهم وتحديد أقدمياتهم وجعل التعيين لجميع رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة مجلس القضاء الأعلى (المواد ٣٨ حتى ٥١).

كما نص المشرع فى المادة ٦٨ على تحديد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفق الجدول الملحق بقانون السلطة القضائية وحظر حظرا صريحا أن يقرر لاحد منهم مرتبات شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صور بل إنه زيادة فى الحيطة لما قد تعمد إليه السلطة التنفيذية من مكافأة قاض خاص بذاته أو معاملته معاملة مميزة فقد ناط بمجلس القضاء الأعلى وحده تحديد المكافأة التى يستحقها القاضى فى حالة ندبه لغير عمله أو بالإضافة إليه المادة ٦٢.

وذلك تقديرا من المشرع أن المعاملة المالية للقاضى - إذا ماتركت بغير ضابط جاز أن تكون ذريعة للتأثير عليه - سلبا او ايجابا من قبل السلطة التنفيذية - ثم تابع المشرع هذا النهج فنص على أنه استثناء من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش أو المكافأة وأن تعتبر استقالته مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير لعدل .. المواد ٦٨ حتى ٧٠) ثم نص المشرع على واجبات القضاة وما يحظر عليهم من أعمال (المواد ٧١ حتى ٧٧) ثم نظم كيفية التفتيش على القضاة والتظلم والطعن فى القرارات الخاصة بشئونهم المواد من ٧٨ حتى ٨٥ كما نظم إجازات القضاة السنوية المواد ٨٦ حتى ٩٢ واخيرا نظم مساءلة القضاة تأديبيا (المواد ٩٣ حتى ١١٥).

وكل هذه النصوص إنما تهدف فى جملتها إلى تأكيد استقلال القضاء واستقلال القضاء وإدخال الطمأنينة إلى نفوسهم وإشعارهم أن أمورهم موكولة إليهم وحدهم وأن أى سلطة لاتمتلك أن تتدخل فى شئونهم أو أن تنالهم بأذى إذا ما صدرت أحكامهم على غير ما تهوى.

وفى المقابل نجد أن قانون الأحكام العسكرية لم يكتف بنفى الاستقلال عن القضاء العسكرى، وتأكيد انتمائه عضويا للقيادة العامة للقوات المسلحة وتأكيد تبعيته المباشرة لوزير الدفاع وإنما مضى على ذات النهج بالنسبة للقضاة العسكريين فنص صراحة فى المادة ٥٧ على أن (يخضع القضاة العسكريون لكافة الأنظمة المنصوص عليها فى قوانين الخدمة العسكرية) وفى نفس الوقت أغفل تماما أى تنظيم يتعلق بطريقة تشكيل دوائر المحاكم العسكرية وتوزيع القضايا فيما بينها كما خلا قانون الأحكام العسكرية من أى نصوص تنظم نقل القضاة العسكريين أو ندبهم لغير عملهم أو تأديبهم أو وجوب قبول استقالتهم إذا ماتقدموا بها .. الأمر الذى يؤكد أن القاضى العسكرى هو ضابط أولا واخيرا وأنه يخضع لكل ما يخضع له سائر الضباط من أحكام وانظمة عسكرية بلا أدنى تفرقة أو تمييز مما يجعله عرضة للتدخل فى عمله ولان يمارس عليه الرؤساء ترغيبا وترهيبا - وعلى وجه الخصوص مدير القضاء العسكرى - الذى يتبع وزير الدفاع مباشرة حسبما تنص المادة الثانية من ذات القانون - والذى يملك أن يصدر إلى القضاة العسكريين الاقل منه رتبة وأقدمية بطبيعة الحال التعليمات والتوجيهات مثلما يصدر القائد إلى ضباطه ولايملك هؤلاء طبقا لقواعد الانضباط العسكرى - إلا أن يرضخوا أو يستجيبوا وإلا حقت عليهم المساءلة التأديبية.

ثالثا : أما بالنسبة لحصانة القاضى أو عدم قابليته للعزل، فهناك نص المادة ١٩٦٨ من الدستور الذى يقضى صراحة بأن القضاة غير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا ثم تعود المادة ٦٧ من قانون السلطة القضائية فتردد ذات الحكم ويقترن بضمانه عدم العزل ضمانة عدم القابلية للنقل سواء كان نقلا نوعيا إلى وظيفة أخرى خارج السلطة القضائية فهو مالا تملكه السلطة التنفيذية بغير اتخاذ الطريق التأديبى إذ إنه يعتبر عزلا مقنعا واسقاطا لولاية القضاء عن القاضى، أم كان نقلا مكانيا هو ماقد يتخذ وسيلة غير مباشرة لعقاب القاضى، ومن هنا حرص قانون السلطة القضائية على أن ينظم نقل القضاة وأن يحدد المدد التى لايجوز نقلهم من محاكمهم قبل انقضائها، وجعل النقل فى جميع الأحوال بقرار يصدره رئيس الجمهورية وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى وحظر أن يتم النقل إلا فى الأحوال الضرورية وبالكيفية المبينة بهذا القانون المواد ٥٢ إلى ٥٤.

كما نص القانون على ألا يتم ندب القاضى لغير عمله أو بالإضافة إليه أو إعارته للحكومات الأجنبية إلا بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها القاضى وموافقة مجلس القضاء الأعلى أن يصدر بالندب أو الإعارة قرار من رئيس الجمهورية (المواد ٦٢ حتى ٦٦).

مما تقدم يبين أن مبدأ عدم قابلية القاضى للعزل بغير الطريق التأديبى يعد مبدأ دستوريا لايملك المشرع المساس به بشكل مباشر أو غير مباشر إذ هو ضمانة كبرى تكفل له الاستقلال فى الرأى والجرأة فى قول كلمة الحق.

أما بالنسبة للقضاة العسكريين فإن الأمر على العكس من ذلك تماما إذ تقضى المادة ٥٩ من قانون الأحكام العسكرية بأن (يكون تعيين القضاة العسكريين لمدة سنتين قابلة للتجديد ولايجوز نقلهم إلى مناصب أخرى إلا للضروريات العسكرية وهذا النص صريح فى أن القاضى العسكرى قابل للعزل من منصبه القضائى كل عامين بل وإنه قابل للعزل منه فى أى وقت بقرار يصدره وزير الدفاع ولو قبل مضى العامين بذريعة الضرورات العسكرية !! ومن هنا نستطيع أن نقدر مدى ما يستشعره القاضى العسكرى من قلق على منصبه ومستقبله وهو يجلس مجلس القضاء مما لابد وأن ينعكس بالضرورة على ما يصدر عنه من أحكام.

رابعا : وأخيرا وبالنسبة لتخصص القاضى الطبيعى فقد اشترط قانون السلطة القضائية فى المادة ٣٨ منه فيمن يتولى القضاء أن يكون حاصلا على إجازة فى الحقوق من إحدى الجامعات المصرية بينما قانون الأحكام العسكرية لم يتطلب تواجد هذا المؤهل فى القاضى العسكرى واكتفى - فقط - بالنص على (يعين القضاة العسكريون من ضباط القوات المسلحة) ومؤدى ذلك أن القاضى العسكرى الذى يجلس للفصل فى أخطر الجنايات ويقضى فيها بأشد العقوبات قد يفتقر لأبسط قدر من الخبرة والمران والتمرس فضلا عن العلم باصول القانون ونظرياته !!

من كل ماتقدم يبين أن أى حديث عن توافر مقومات الحيدة والاستقلال والحصانة والتخصص فى القاضى العسكرى هو لغو لامحل له. أما بالنسبة للقضاة العسكريين الذين تشكل منهم محاكم أمن الدولة طبقا لقانون الطوارىء فإن الأمر بالنسبة إليهم أكثر وضوحا وأشد غرامة .. أن يصدق عليهم - ومن باب أولى - كل ماقلناه عن انعدام التخصص والحيدة والإستقلال والحصانة لدى قضاة المحاكم العسكرية .. ويضاف إلى ذلك كله أن انتقاء هؤلاء القضاة يمارسه السيد رئيس الجمهورية دون التزام منه بضوابط معينة أو معايير معروفة مما يجعل هذا الانتقاء محفوفا بالتساؤلات ومحوطا بالظنون إذ

ليس هناك مايمنع من أن يقع الاختيار - مثلا - على ضابط بالحرس الجمهورى .. أو بالمخابرات العسكرية أو المخابرات العامة ؟! كما أن المعاملة المالية الخاصة بهؤلاء الضباط منذ تعيينهم فى تلك المحاكم - تبقى سرا لا يعلمه أحد مما يلقى عليهم بظلال كثيفة من الريبة وعدم الاطمئنان إلى حيدتهم وبعد عن المؤثرات ذلك أن الأصل أن يكون مرتب القاضى وكل مايمنح له من مزايا مالية ومادية محددا ومقننا سلفا فى قانون السلطة القضائية وهى ضمانة كبرى من شأنها أن تحول دون أن تنفذ إليه السلطة التنفيذية.

ومما يزيد من خطورة المحاكمات التى تتم أمام تلك المحاكم المشكلة من القضاة العسكريين أن أحكامها لا تقبل الطعن فيها بطريق النقض وإنما يملك المتهم المحكوم ضده أن يقدم التماسا إلى مكتب الطعون العسكرية بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أو تظلما إلى مكتب التصديق على الأحكام بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة وهذا التظلم أو الالتماس يفصل فيهما بطريقة مكتبية بعد مطالعة الأوراق وفى غيبة المتهم ودون سماع مرافعة وبذلك يحرم المتهم الذى حوكم أمام هؤلاء القضاة العسكريين من ضمانة مهمة وجوهرية هى رقابة محكمة النقض على سلامة إجراءات المحاكمة وعلى صحة تطبيق القانون على الواقعة. من أجل ذلك؛

فإننا نعترض بشدة على أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٦ الذى أصدره أخيرا والذى يقضى بتشكيل دائرة محكمة أمن الدولة عليا (طوارئ) من ثلاثة من ضباط القوات المسلحة للفصل فى القضية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٦ حصرا من دولة عليا وهى المعروفة بقضية نوادى الفيديو المتهم فيها مجموعة من المواطنين المدنيين كما نعترض على الأمر الجمهورى رقم ١٩٨٦/٢ الذى أصدره رئيس الجمهورية فى أعقاب الأمر السابق ويقضى بتشكيل محكمة عسكرية مماثلة للفصل فى القضية رقم ٤٣١ لسنة ٨٦ حصرا من الدولة عليا وهى قضية اتهام بعكس وقلب نظام الحكم مقيدة ضد مجموعة من المواطنين المدنيين.

فكل من هذين القرارين ينطوى على عدوان صارخ على استقلال القضاء وعلى سيادة القانون وعلى حق المواطن المصرى فى أن يحاكم محكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعى وهو يمثل فى الوقت نفسه عودة إلى عسكرة القضاء على نحو ما كان سائدا فى الخمسينيات والستينيات ..

نعم - نعترض لأن تلك المحاكم العسكرية ليست محاكم ولأن القضاة العسكريين ليسوا قضاة ولأن الأحكام التى تصدر عنهم ليست أحكاما !!!

عـــادل عـــيد المحامـــى
الشعب ، ١٦ / ٩ / ١٩٨٦

مواقـــف

شكرا للمشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، أن أسعف المواطنين بمائة الف زجاجة قطرة من إنتاج القوات المسلحة ولاستعمالها الخاص.

وقد عودتنا القوات المسلحة أن تهب لإنقاذنا فى الأزمات.

ونحن لانعرف ماذا حدث لشركة الأدوية التى تنتج القطرة وعقاقير أخرى وإن كان صحيحا أنها انكشفت عندما لم تجد غطاء لزجاجات القطرة التى أنتجتها .. ولذلك قرر د. الحديدى وزير الصحة حل مجلسها. أو هل بسبب نقص القطرة التى وعد بأن تتوافر فى الصيدليات - هو الذى قال .. أو نقص القطرة بسبب صعوبات فى إنتاجها، أو لأن الشركة عجزت عن أن تجعلها ذاتية التقطير، فجعلتها ذاتية الاختفاء من الصيدليات.

ولم يتقدم لنا الوزير بتفسير لهذا التأخير فى إنتاجها.

هل فسدت القطرة، هل تجاوزت عمرها الافتراضى .. هل اعدمت المنتجات لخطورتها على العين والانف والاذن والحنجرة .. هل هذه القطرة الضارة قد تم توزيعها، أو كان فى النية توزيعها .. هل هى القطرة وحدها التى فسدت من هذه الشركة أو فى كل الشركات الكثيرة الفاسدة ؟ أو هل لأغراض أخرى لايجد الوزير حلا لاستشراء الضرر إلا بإبعاد جميع المسئولين عن ذلك. وهل ابعدوا أو انضموا إلى شركات أدوية اخرى ؟! لم يقل الوزير شيئا.

واقول للسيد الوزير ولبعض الذين حوله، إن القطرة بكل أنواعها ليست مشكلتى وحدى. لأننى استطيع أن أجد حلا، ولكنها مشكلة ملايين الناس وتساؤلهم اليومى ودهشتهم لاختفاء هذا المحلول البسيط التركيب والذى تدعمه الدولة، كما تفعل ذلك مع كثير من الضروريات .. والذى يدهش الناس أكثر هو أن مثل هذا المحلول البسيط يؤدى إلى ارتباك شركة أدوية ووزارة الصحة، فكيف الحال مع بعض الأدوية الأكثر تعقيدا والتى أصبحت نادرة أيضا .. أو يحصل عليها المرضى بصعوبة شديدة.

شكرا للقوات المسلحة على ما قدمت، وعلى ما سوف تقدم - أيضا - وهى قادرة على ذلك !

أنيـــــس منصـــــور
الأهرام ، ٢١ / ٩ / ١٩٨٦.

هـذا النجـم الساطـع !

شهـد أحـد مسارح لندن عام ١٩٠٢ مسرحية مهمة للكاتب الإنجليزى (بارى) J.M.Barrie عنوانهـا : The Admirable Crichron قررت على طلاب الثانوية العامة فى أوائل الخمسينات، وتم تصيرها وتمثيلها على مسرح الريحانى باسم (سنة مع الشغل اللذيذ) فى أوائل السبعينات ..

كانت أحداث هذه المسرحية تقوم على أساس أن بطلها كان إنسانا عاديا يعمل لدى إحدى العائلات الإنجليزية العريقة، يعرف حدود الدور المنوط به حيث لم يتجاوز أول السلم الاجتماعى، يتلقى الأوامر فيطيع مقتنعا بأن هذه طبيعة الأمور.

ثم تسافر العائلة إلى مكان ما بحرا فتتحطم بها السفينة ويجدون أنفسهم على سطح جزيرة مهجورة، وكان عليهم أن يواجهوا حياة شاقة للغاية . ولأن أفراد العائلة لم يتعودوا مثل هذه الحياة ، برز صاحبنا ليحل العديد من مشكلات الحياة الجديدة .. فإذا به يصبح هو (السيد) ، صاحب الأمر والنهى مؤكدا بذلك أن (السلطة) ليست مجرد إرث، ولاهى لمجرد مال أو وضع اجتماعى، وإنما هى مسألة (ظروف) و(أحوال)، إذا مكنت إنسانا من أن يكون هو خير من يواجهها ، فلابد أن يكون هو صاحب السيادة والسعادة.

وأنت إذا قلبت صفحات الجرائد والمجلات ، حكومية ومعارضة، وكلما أدرت مفتاح المذياع أو التلفاز طول الأيام السابقة، ستجد المشير (أبو غزالة) دائما هو المتصدر غالبا: حركاته، وتنقلاته، وسفرياته، بل إن الشائعات تبرز من حين ولأخر ترشحه لأن يحتل ذلك المنصب الغائب : نائب رئيس الجمهورية.

والمتابعون لمجريات الأمور يفسرون ذلك بأن سيادة المشير يثبت من وقت إلى آخر أنه (رجل الساعة)، وأن الظروف والأحوال يوما بعد يوم تبرزه على أنه هو (المنقذ)، وبالتالى فلابد أن تجىء إليه (السلطة) طائعة مختارة ..

فهو يقف على رأس المؤسسة العسكرية التى لم تفقد دورها المتميز منذ أن تسلمت السلطة عام ١٩٥٢ .. إنها هى التى تفرز رؤساء الدولة، والعديد من المناصب الكبرى القيادية، ولابد للمؤسسة صاحبة اليد الطولية فى حركة المجتمع أن تضفى على قائدها (قوة) بقدر ماهى عليه.

والأخطر من ذلك، هذا التحول الذى لامثيل له فى وظيفة القوات المسلحة فى مصر: لقد تصور كثيرون أن عقد اتفاقية كامب ديفيد وتضاؤل التحديد الإسرائيلى لمصر، سيخفف الحاجة إلى الحشد العسكرى جهدا واتفاقا وتسليحا، وبالتالى ستضعف سطوة المؤسسة العسكرية، لكن ذكاء سيادة

المشير، استطاع أن يظهر أن القوات المسلحة ليست للحرب فقط، وإنما هى أيضا للسلام، فشرع يتجه بها إلى العديد من الخدمات (المدنية) فى عمليات (غزو) داخلى تدريجى بطريقة لاتثير أحدا، وإنما على العكس من ذلك، تخطف الأبصار وتنتزع التصفيق دون أن يدرى مخطوفو الأبصار والمصفقون الخطر الجسيم الناتج عن ذلك .. وتتقدم القوات المسلحة لتقتحم مشكلات مصر .. فتنشىء الكبارى لتحل أزمة المواصلات. وتمد خطوط التليفون لتحل أزمة الاتصالات .. وغير هذا وذاك، حتى يجد المجتمع نفسه وقد أصبحت القوات المسلحة وحدها هى صاحبة الحل والربط، حربا وسلما، ليلا ونهارا، وهى المنقذ .. ومن هنا يبرز قائد هذه المؤسسة ليصبح هو (حلال العقد).

وتضيق حلقات الديون حول عنق مصر لتخنقها، وتبدأ الدولة فى الصراخ وكأن أصحاب الأمر قد (فوجئوا) بذلك ولم يكونوا بعالمين عندما كانوا يقترضون، ويسافر سيادة المشير إلى (السادة الجدد) فى واشنطن فإذا به - حسبما أنبأتنا الصحف الرسمية - يأتى بما لم يأت به الأوائل من تخفيضات وتسهيلات تخفف من عبء الديون ..

وهنا تقفز إلى ذاكرتى صورة (السادات) عندما زار الولايات المتحدة فى صيف ١٩٨١ .. كنت ساعتها فى مهمة علمية بنفس البلاد، وتوقعت أن أرى الاحتفاء بالرجل، فهو الذى استطاع أن يفتح لهم أبواب الشرق الأوسط ليلجئوا إليه ويعسكروا فيه لا كضيوف، وإنما كأصحاب أمر ونهى .. ثم إذا بى أجد إهمالا واضحا له ولايظفر بخبر ينشر هنا أو يذاع هناك إلا بالكاد ..

وهذا العام نجد العكس الاهتمام الواضح لـ (إنجاح) مهمة المشير، فيبرز ويلمع كالنجم الساطع، بحيث يكون ذلك مبررا قويا لأن يتقدم الرجل ليواصل مسيرته نحو الصعود !

إن المحللين الاجتماعيين والسياسيين وعلماء الإدارة يعرفون جيدا تلك العروة الوثقى بين (السلطة) و (المسئولية)، فلكى يقوم الإنسان بما يلقى عليه من (مسئولية)، لابد أن يتوافر له قدر من (السلطة) يتكافأ معها، وألا عجز تماما عن العمل والإنجاز..

ومن ثم .. فعندما نجد سيادة المشير واقفا على رأس المؤسسة العسكرية صاحبة اليد الطولية فى الحكم فى مصر منذ أربعة وثلاثين عاما ..

وعندما نجد سيادة المشير يقود الآن جهازا يغزو الحياة الاجتماعية المصرية : فى طرقها وكهاربها، وتليفوناتها ومدارسها وخبزها ولحمها وفولها وعدسها وبصلها ..

وعندما تمنح الإدارة الأمريكية المشير شرف تضميد جراح الدين ويبعثون لنا معه (منديلا) نجفف به دموعنا ..

وعندما تتردد الدعوة أناء الليل وأطراف النهار بضرورة شد الأحزمة على البطون حتى نخرج على خير من المأزق الاقتصادى الطاحن، إلى درجة التقشف حتى فى لقمة الخبز والتعليم، بينما يستخفون بأى رأى يحاول أن يعمم ذلك على القوات المسلحة ..

سعـــيد إسمـــاعيل علـــى
الأهالى ، ٨ / ١٠ / ١٩٨٦.

أولاد البلـــد
تعظـيم سـلام للمشـير

المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة يستحق تهنئة من المعارضة، سبب التحية الحوار الذى أجراه فى التليفزيون بمناسبة احتفالات ٦ أكتوبر وتم إلغاء إذاعته !! كان الحوار مع بعض رؤساء الصحف الحكومية وغيرهم من الصحفيين الذين حاولوا دفعه دفعا إلى التهجم على المعارضة المشير كان على مستوى المسئولية اجاباته كلها كانت موضوعية، رفض أن يجعل الجيش يواجه المعارضة أو يتهجم عليها، أعلن على العكس من ذلك أن جيش مصر ملك للجميع حكومة ومعارضة، وأن رصاص العدو لن يفرق بين مؤيد ومعارض اجاباته الموضوعية لم تعجب المزاج الحكومى فى التليفزيون فتم إلغاء إذاعة البرنامج كله، ولعلهم استئأذنوا فى ذلك الجهات العليا.

والندوة التى الغيت كانت اسمها وجه الصحافة، اشترك فيها عدد من أشد الكارهين للمعارضة مثل موسى صبرى ومكرم محمد أحمد، شارك فيها أيضا صلاح منتصر ومحمد عبد المنعم المحرر العسكرى بالأهرام. ومن الأسئلة المستمرة التى وجهت للمشير سؤال عما يتردد من وجود تنظيمات دينية متطرفة بالقوات المسلحة الرجل نفى ذلك وفاجأ الصحفيين الحكوميين - ومعظمهم من العلمانيين - بالحديث عن أهمية الإيمان للجندى المقاتل، وأخذ فى شرح ما تفعله القوات المسلحة لتدعيم ذلك الاتجاه. وبالمناسبة فإن زوجة المشير أبو غزالة تستحق هى الأخرى تعظيم سلام من أولاد البلد.. السيدة الفاضلة تلتزم بالحجاب فى ملابسها، وهو أمر نادر بين زوجات كبار المسئولين بالدولة.

وبعد أن خاب أمل كتاب الصحف الحكومية فى جعل المشير يتهجم على التيار الإسلامى تحولوا إلى موضوع أخر أثاروا ما تردده المعارضة من أن الجيش يتمتع بامتيازات على حساب باقى طوائف الشعب .. ومرة أخرى خاب أمل الصحفيين فى رد أبو غزالة توقعوا أن يشن هجوما عنيفا على المعارضة ويتهمها بتجاوزكل ذوق وأدب!! المشير لم يفعل ذلك، كان رده موضوعيا، أكد فى البداية على أهمية تكريم من يفدى الوطن بدمه وروحه، وفى نفس الوقت نفى أن يكون ذلك على حساب أحد من باقى طوائف الشعب.

إننى أتساءل عن سبب إلغاء البرنامج، وأطلب إجابة عاجلة من وزير الإعلام صفوت الشريف أسأله ايضا عن الشخص أو الجهة التى رفضت إذاعة هذا الحوار على الشعب ارجو ألا يلتزم وزير الإعلام بالصمت لأن السكوت فى هذه الحالة ليس من ذهب بل هو فضيحة.

محمـــد عـــبد القـــدوس
الشعب ، ١٤ / ١٠ / ١٩٨٦.

النشاط الاقتصادى للقوات المسلحة :
هل يخضع للرقابة والمحاسبة ؟

منذ عدة أسابيع أقيمت احتفالات فى القوات المسلحة بمناسبة وصول الطائرة (إف) حديثة (لا أذكركم..) ومن قبلها احتفلت القوات المسلحة - أيضا- بوصول الطائرة الفرنسية وفى الخامس عشر من أكتوبر الحالى شهد الرئيس «مبارك» حفل رماية لقوات الدفاع الجوى بالصواريخ سام ٢، سام ٣ والنظام الصاروخى المصرى «أمون» والمدفعية المصرية المضادة للطائرات ٢٢ مللى بعد إدخال التعديلات الجوهرية عليها لزيادة كفاءتها الفنية.

وتقدم قائد الدفاع الجوى وأهدى الرئيس شعار صواريخ «شايرال » الأمريكية التى تعاقدت عليها مصر وتصل أول ١٩٨٨ حيث تلقى الأطقم المصرية تدريبها عليها.

وقالت الأخبار التى تصدرت الصفحات الأولى من الصحف الثلاث إن الرئيس شهد - أيضا - المرحلة الأخيرة من الرماية التى شملت رماية بالصواريخ سام٢ ، سام٣ على أهداف موجهة لاسلكيا من طراز (تى أر إكس٤) ويعادل حجمها ١:٨٠ من حجم الطائرة الحقيقية.. وأصاب الصاروخ سام ٢ ، الهدف على بعد ١٤ كيلو مترا والصاروخ سام٣ على بعد ١٨ كيلومترا.

ويوم الثلاثاء الماضى - ٢١ أكتوبر - أعلن المشير «أبو غزالة» أن القوات المسلحة المصرية بدأت فى تنفيذ وإنشاء ١٧ مدينة عسكرية بالصحراء وأنه تم بالفعل إنشاء ١٢ مدينة منها.. إلخ.

وفى تبريره لإنشاء هذه المدن قال المشير «أبو غزالة» إن هذه المدن تضمن للقوات المسلحة مواجهة أى تهديد ، وتسهل من حركة تدفقها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا. كما تخدم التوزيع الاستراتيجى لقواتنا فى مختلف الاتجاهات ، وأضاف المشير أن هذه المدن خرجت بالقوات المسلحة من كردونات المدن المزدحمة إلى الصحراء. وقال إن هذا سوف يسهم فى تسهيل حركة المرور بالقاهرة والمدن الأخرى حيث لن تضطر وسائل النقل التابعة للقوات المسلحة إلى اختراق المدن الكبرى . إلخ.

وأضاف اللواء المهندس «محمود فهيم» رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة أن الدولة لم تتحمل أية أعباء اقتصادية لتنفيذ المدن العسكرية وأن تمويلها تم من حصيلة بيع أراضى القوات المسلحة داخل المدن..

وهذه المعلومات والبيانات ليست سرية ولم أحصل عليها بطريق غير مباشر إنما هى معلومات وبيانات منشورة، وهى ليست منشورة فى صفحات داخلية، أو فى صفحات مجلات متخصصة. أو صحف عسكرية . إنما هى منشورة فى جرائدنا القومية الثلاث.. وتحتل المانشتات الأولى .. أما فى المجلات القومية فهى منشورة ومدعومة بالصور والرسوم التوضيحية . وهذه الجرائد والمجلات التى

تنشر هذه البيانات والمعلومات التى اكتفيت بنماذج صغيرة منها متاحة ومباعة للخاص والعام والمصرى وللأجنبى سواء بسواء.. هذا بالإضافة إلى أن أجهزة الإعلام الرسمية كالراديو والتليفزيون تنفرد وتتبرع بعمل تحقيقات ومقابلات حية مع المسئولين العسكريين الذين يجيدون الكلام .. فيتحدثون ويفيضون ويسهبون..

إذن فهذا كله ليس سرا. ولايعتبر من الأسرار العسكرية .. أما ما يعتبر سرا ومن الأسرار العسكرية فهو ميزانية القوات المسلحة . فنحن مثلا لاندرى شيئا عن النفقات المطلوبة لإنشاء قاعة مكيفة للألعاب الرياضية . ولاندرى شيئا عن النفقات المطلوبة لإنشاء عدد من النوادى الراقية والحديثة جدا والضخمة جدا لضباط القوات المسلحة لا أعتقد أنه يتسع كثيرا للاستفادة من هذه النوادى .. كما لاندرى شيئا عن العمارات السكنية التى أنشأتها القوات المسلحة للضباط .. ولانعرف كم يتكلف إنشاء المدن العسكرية الجديدة . ومن أية ميزانية . ومهما قيل إنها تكفى نفسها بنفسها . وأن نفقاتها جاءت من حصيلة بيع أراضى القوات المسلحة داخل المدن . فكيف يتم ذلك. وبأية طريقة . وهل تجرى القوات المسلحة مزادا لبيع هذه الأراضى.؟

أم تبيعها بالممارسة . ولمن ؟ هل تبيعها للشركات . وما هذه الشركات ؟ أم لأفراد .. ومن هؤلاء الأفراد .. ؟ وما إسلوب البيع ؟ وطريقة السداد..؟ إن هذا لم يعد سرا . فالقوات المسلحة بنفسها تعلن عن أسلحتها وتركاتها وأماكن مدنها العسكرية .. فلم لاتعلن عن نشاطها الاقتصادى هذا..؟ .. لماذا يظل هذا النشاط بعيدا عن رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات..؟ ولماذا يظل بعيدا عن متناول يد أعضاء مجلس الشعب لمناقشته..؟

إن ميزانية القوات المسلحة لم تعد سرا من الأسرار ولا قدسا من الأقداس خاصة إذا ما بدأت تمارس نشاطا اقتصاديا.. فإنها يجب أن تخضع لرقابة الأجهزة المسئولة فى الدولة . وأن يخضع المسئولون فيها للمساءلة إذا استجد ما يستوجب المساءلة.

جمـــــــال سلـــــــيم
صوت العرب ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٦.

كارثة الإتفاق السرى مع أمريكا وصندوق النقد.
وحديث عن قضية الجيش

هذا كله ينقلنا إلى مانشرته «الشعب» فى العدد الماضى عن عمليات كشف تنظيم سرى فى الجيش ، فمع احترامنا لكل ماقيل فى مجال المنفى والإنكار . فإننا نؤكد صورة مانشرناه ، ويسعدنا تأكيد الفريق العرابى فى بيانه أن القضاء العسكرى هو الجهة الوحيدة التى تتعامل مع مثل هذه الحالة ، وقد راعينا فى النشر حساسيات الأمر ، فاستبعدنا كثيرا من المعلومات التى وصلت. واقتصر النشر على ماتصور المسئولون عن الجريدة أنه يفيد ولايضر. ولكن نعتقد مع هذا أن من الواجب فى هذا السياق أن نوضح بعض النقاط.

١ - النقطة الأولى : نحن حريصون تماما على جيشنا ونعلم أنه أصبح مركزا للخبرات الثمينة التى تراكمت عبر معرفة ومران وقتال. وتأكدت من خلال دورات ودراسات فى مختلف المدارس الدولية .. وهذا التراث القومى نحرص على استمراره وتأمينه تأمينا لامتنا وأرضها. إن الجيش ملك لنا جميعا . للمصريين جميعا ، لافرق هنا بين حكومة ومعارضة . وهو لايمكن أن يكون طرفا فى التنافسات الحادثة بين الأحزاب المدنية.

٢ - وإذا كان الجيش أداة ردع للأعداء الخارجين . فإن الأعداء المحتملين أصبحوا أقوى منا فى العتاد - كما ألمحنا - نتيجة للتواطؤ الدولى . وهذه القضية تؤرقنا ولكن يهدىء روعنا فى هذا الصدد أن نكون أقوى من أعدائنا فى صنف الرجال الذين يشكلون القوات المسلحة.

نحن نقول إن الإيمان بالله ومايتفرع عن ذلك من أخلاق وقيم هو المدخل الضرورى لحل مشاكل الاقتصاد بدءا من وقف الاستهلاك الترفى وانتهاء بزيادة الإدخار (غير الربوى) والاستثمار .. وإذا كان هذا صحيحا ، فإن الأصح هو أن الإيمان بالله ومايتفرع عن ذلك من قيم الشجاعة والصبر على مكاره الجهاد فى سبيل الله والترحيب بالشهادة . هذا الإيمان يأتى قطعا قبل نوع السلاح وكميته (دون إنكار لأهمية السلاح بطبيعة الحال).

٣ - ترى هل يريد الأعداء أن يضربونا هنا أيضا فيصيبونا فى مقتل؟ إن الإسلام ليس حزبا . الإسلام هو التعبير عن إيمان هذه الأمة وعن أصالتها وبقدر تغلغل الإيمان يعمل سرا خلف ظهر القيادات الرسمية . فنحن مع كل الإجراءات القانونية التى تتخذ ضد أية جهة تهدد الانضباط العسكرى.

ولكن فى هوجة النصائح المقدمة فى المجالات المختلفة (السياسية والاقتصادية والعسكرية)

نخشى من الوسواس الخناس الذي يرى فى تصاعد الصحوة الإسلامية خطرا دافعا يتطلب أعلى درجات الحذر . ونحن نلمس هذا الفزع المثير للسخرية فيما تنشره الصحف منذ الانتخابات ، ونخشى أن يوسوس هذا الوسواس أن التجربة الكمالية أنشأت جيشا علمانيا عمل على كبت الشعب المسلم فى تركيا طوال عقود متوالية.. وأعتقد أن التصدى لهذه الوسوسة - إن صحت - يعتبر قضية قومية بلاشك أو شبهة.

إلا أننا نستبعد أن يوجد فى المواقع المسئولة من يستمع إلى مثل هذا «النصح» وإذا استعدنا هذا الظن .. تعود قضية التنظيم التى نشرنا عنها إلى حجمها الطبيعى . أى إلى قضية عادية تكرر مثلها مرات ومرات دون أن تنهد الدنيا أو يختل الكون أو يهرب المستثمرون.

* مع كل ماقلنا .. لاننسى أن الغم جاء للأسف من جهة الحكام.. أما من ناحية الشعب. فقد حققنا فى الواقع انتصارات كبيرة باتجاه الصحوة الإسلامية.

فالعيد مبارك وسنشهد بعد العيد مزيدا من التحرك الناجح - بإذن الله - لنواب التحالف . حين يعود المجلس للانعقاد .. والحمد الله من قبل ومن بعد.

عـــــادل حســـــين
الشعب، ٢٦ / ٥ / ١٩٨٧.

جيشنا القوى .. بين الأمن القومى والسياسة

* إن شعب مصر هو أكثر الشعوب اعتزازا بجيشه وأشدها تعلقا به، وأكثرها حبا له. لأن وطنية العسكريين المصريين هى التى جعلتهم أبطال التحرير سواء بدحر قوات الغزو، أو طرد جيش الاحتلال، أو مواجهة مؤامرات أعداء البلاد الخارجين. وإذا كان «افلاطون» قد وصف وظيفة الجيش بأنها «وظيفة غضبية»، فلأن الجيش يمثل الغضبة القومية النبيلة دفاعا عن وطنه، واستشهادا من أجل عزته وحريته. ولغة علماء الاجتماع المعاصرين أقوى فى الدلالة من لغة الفلاسفة، حيث تقول إن المنظمة العسكرية وهى تمثل قوة المجتمع وقدرته على ممارسة تأكيده لذاته، فإنها لذلك تتمثل فيها النعرة القومية أكثر مما تتمثل فى أية منظمة اجتماعية أخرى، وأن الشخصية العسكرية تمثل الاتجاه القومى وأكثر من أى نمط آخر للشخصية .. ولأن الجيش فى كل أمة هو معقد آمالها فى المحافظة على سلامة الشعب وكرامته، وشرف الأمة وعرضها، فإن نظم الحكم كلها (ديموقراطية وشيوعية وفاشية) تحرص على تفرغ جيوشها لما انشئت من أجله، فلا تنشغل بأى أمر آخر غير إتقان وظيفتها القتالية. وبينما تحرص الشيوعية والفاشية على تسييس الجيوش بمعنى إخضاع القوات المسلحة للحزب المدنى الأوحد والإيمان بأيديولوجيته، فإن الديموقراطيات تؤكد المبدأ الأساسى للحكم، وهو إخضاع المنظمة العسكرية للحكم المدنى، وتحظر حظرا مطلقا اشتغال جيوشها بالسياسة. وليس من الجائز أبدا أن نتحاشى تناول موضوع «الجيش والسياسة» بحجة أنه من الموضوعات الحساسة أو المحرجة، ذلك أن وضع الحدود المميزة بين النشاطين - العسكرى والسياسى - واجب قومى، لابد من أن يؤدى بأمانة وحسن قصد، طالما الهدف هو مصلحة الوطن العليا.. وليس هناك شك فى أن الرئيس ناصر قد وضع منذ البداية الحدود الفاصلة بين الجيش والسياسة فقال فى حديثه مع «بيتر مانسفيلد» : «أنا لا أؤمن بأن من حق الجيش الاشتغال بالسياسة، وإلا غدت مصر مثل جمهوريات أمريكا اللاتينية التى لاتكف عن مزاولات الوثوب على الحكم بالانقلابات العسكرية». (د. لويس عوض - اقنعة الناصرية السبعة - ص ١٠٩). وبغض النظر عن سلامة أو عدم سلامة الإجراءات التى اتخذها ناصر لتحقيق هذه الغاية، فإن هذه الإجراءات بما تضمنته من إخراج معاونيه من الجيش وزرعهم فى المجتمع المدنى عيونا له وأرصادا وأوتادا، ثم تسليمه المشير عامر قيادة الجيش واستيلاء هذا الأخير على سلطة الدولة بانقلاب صامت دبره شمس بدران انتهى إلى تحجيم ناصر سياسيا .. هذه الإجراءات قد أدت إلى عسكرة المجتمع، وإقامة الدولة العسكرية التى كان يحكمها الجيش والتى كان ناصر يخشى قيامها..! وهى نتائج تتناقض تناقضا صارخا مع ما أعلنته حركة الجيش بأنها ليست انقلابا

عسكريا وإنما هى ثورة مدنية .. ومامن شك فى أن هذه الثورة المعلنة قد صفتها هزيمة يونية ٦٧، وأجهز عليها ارتداد السادات عن مبادئها الستة المعلنة رغم الإدعاء بأنه قام «بثورة» لتصحيح مسار ثورة يوليو بالنسبة لأحد مبادئها الخاص بالديموقراطية!

* ونستطيع أن نؤكد أن عدم اشتغال قادة الجيش بالسياسة هو أحد المبادىء الأساسية فى الدولة الحديثة وخصوصا الدولة الديموقراطية. وهو مبدأ واجب التنفيذ فى ظروف مصر الدولية الراهنة.

فلقد صرح أخيرا المشير الجمسى (أحد صناع العبور العظيم) بقوله :«إن السلام بيننا وبين إسرائيل صعب المنال لأن تاريخ إسرائيل هو تاريخ التوسع. فالخطر الرئيسى على الأمن القومى المصرى يأتى من الشرق، والصراع العربى الإسرائيلى صراع وجود لا حدود».. وهذا يعنى بوضوح أن مصيرنا كشعب وجود وحياة وحضارة وكرامة هذا المصير أمانة فى عنق قواتنا المسلحة، فلا يجوز إطلاقا أن ينشغل قادتها بمشكلات مجتمعنا المدنى أو بأوضاعه السياسية، كما لايجوز أن ينصرف المقاتلون (أو من يهيأون للقتال) عن الحياة العسكرية الخشنة (التى اختاروها مهنة بمحض إرادتهم) .. وإنما وظيفتهم وواجبهم التفرغ لإتقان الفنون الحربية وحسبهم أن يتابعوا الثورة التكنولوجية فى هذه الفنون، وهى متابعة لابد أن تستغرق كل وقت القادة العسكريين، ولن نترك لهم دقيقة واحدة يضيعونها فى السياسة أو منافسة المجتمع المدنى فى إقامة مشروعات مدنية .. إن الوضع الأمنى خطير .. وهناك عدو تاريخى على الحدود يتربص بنا .. ولذلك فإن مسئولية الأمن مسئولية جسيمة وتاريخية.. وحسبها أن تكون الالتزام القومى لقادة القوات المسلحة فليس هناك من شك إذن فى أن حركة يوليو كانت تحرص على إبعاد الجيش عن السياسة . ولذلك فإنه لو كان هناك وفاء حقيقى. أو إيمان صادق لما يعلن من إخلاص لمبادىء حركة الجيش. فإنه لابد من التمسك بهذا المبدأ .. غير أنه حتى إذا كان هذا الموضوع قابلا للجدل والنقاش . فإننا نؤكد أن الجيش يخرج عن وظيفته وعن طبيعته كأحد الأجهزة التابعة لسلطة الحكم.. إذا هو تقلد سلطة الحكم. بل ونؤكد أن النشاط السياسى هو نشاط مدنى لايأتلف مع طبيعة المجتمع العسكرى أو الشخصية العسكرية.

ولقد كانت تجربة الشعب المصرى المريرة (وفى أكثر من حالة) أن بطل التحرر القومى يغدو طاغية إذا حكم ، ولهذا رسخ فى عقيدة المصريين أن القادة العسكريين أبطال تحرر قومى، ولكنهم إذا انتقلوا من ميدان القتال إلى إدارة أمور البلاد . كانوا حكاما طغاة! ولم يشذ عن هذه القاعدة أحمد عرابى نفسه، فقد كان (خلال الفترة القصيرة لحكمه) حاكما مستبدا. غير أن ما اهتدى إليه شعب مصر بفطرته السليمة وخبرته العميقة تستخلصه دراسات علم الاجتماع السياسى التى تؤكد أن طبيعة المجتمع العسكرى والشخصية العسكرية يستحيل معها حكم البلاد حكما ديموقراطيا . فإعداد الجيش الصارم والقاسى لقتال الأعداء. لايجعل محترفى القتال صالحين للتعامل السلمى مع المواطنين المدنيين . ولذلك فإن المهمة الوحيدة للجيش (وهى أسمى مهمة وطنية) هى الدفاع عن البلاد من الأخطار الخارجية، وليس تقلد الحكم أو الدفاع عن الحكام بقوة السلاح . فمكان الجيش فى الحرب هو ساحات القتال. ومكانه فى السلم ثكناته ومعسكراته، وإذا كانت بعض الدساتير الديموقراطية تنص على ذلك صراحة فتخضع الجيش لسلطة الحكم المدنى . وتحظر اشتغال الجيش بالسياسة. فإنه لاينقص من قدر المنظمة العسكرية أو مكانتها إبعادها عن السياسة، ذلك أن مكانتها القدسية. الرفيعة (بوصفها الحارسة على شرفنا وأمننا القومى) تفرض عليها التزاما وطنيا بالابتعاد عن السياسة ومخازيها

وألاعيبها. والحكم وصراعاته ومفاسده ومشكلاته.

والانغمار فى السياسة يعنى أن تُحطم الحياة المدنية كل مابنته التنشئة العسكرية الصارمة من صلابة وخشونة (وهى أساس الجندية) . ذلك أن طراوة الأبهة والرفاهية والترف والامتيازات التى تعطى بلا حساب لكسب الولاء وقتل نوازع الوثوب والانقلاب . تتآمر كلها على الصلابة العسكرية والقدرة القتالية.

* ولايجوز أن يقال إنه لامجال لامتياز المدنيين بالاستئثار بالحكم. وأن العسكريين - وهم الذين يفدون الوطن بأرواحهم - أولى بالحكم .. ليس من الجائز طرح هذا التصور . لأن الأمر ليس أمر منافسة بين خصمين . وإنما الأمر أمر مشاركة بين اخوة فى مصير واحد، وإن كان لكل فريق مجال تخصصه وأسلوبه الخاص فى إدارة مجتمعه الخاص به.. فموقع الجيش فى الدولة هو أن يكون فرعا من فروع جهاز الحكم المدنى . ومهمته فى السلم أن يتقن الفن العسكرى داخل أسوار ثكناته ، وفى الحرب يواجه العدو ويرده على أعقابه. على أنه لايجوز أن تكون تهيئة الجيش للقتال ذريعة لامتيازات هائلة لايحلم بجزء ضئيل منها سائر العاملين فى الدولة . ذلك أن قتال العدو لم يعد امتيازا للجيوش أو عبئا تنوء به هى وحدها .. بل صار القتال اليوم قدرا مفروضا على الأمة كلها مدنيين وعسكريين فلم يعد الجندى اليوم هو المقاتل الوحيد المدافع عن وطنه فى الحرب الحديثة . ولم تعد المنظمة العسكرية الهدف الأول من الهجوم . فالحروب اليوم شاملة لايتحدد مكانها بساحة القتال . وإنما صارت الأمة المحاربة بأسرها - إقليما وسكانا - ميدانا للقتال . وقد تكون الضربة العسكرية الأولى والقاصمة موجهة إلى المدنيين فى مرافقهم الحيوية أو فى عاصمتهم وأماكن التكدس السكانى . وهكذا صار أمرا محتوما أن تخوض الشعوب الحروب مع جيوشها بل وأحيانا قبل جيوشها أى أن المنظمة العسكرية لم تعد تحتكر الامتياز التقليدى بأنها تتحمل نيابة عن الشعب كله أعباء القتال والاستشهاد . فالمدنيون يتعرضون الآن لنفس مايتعرض له الجنود . بل إن الخطر الذى يهددهم أشد فداحة . لأن المدنيين عزل من السلاح الذى يتزود به الجنود للدفاع والهجوم .. وهذا هو مايعنيه علماء الاجتماع والحرب (بالمفهوم المدنى العسكرى) ومعناه أن الجيش لم يعد الجهاز المنفرد بأداء وظيفة الحرب. وإنما الأمة كلها شريك فى أدائها .. (راجع المقدم بحرى محمد عاطف السعيد الشخصية العسكرية فى ٢٣ ، ٢٤)

* ولاتقتصر الصلة بين المجتمعين العسكرى والمدنى على حالة الحرب الحديثة التى صارت شاملة . وإنما هذه الصلة ، أوثق فى حالة السلم . بمعنى أنه وإن كان المجتمع العسكرى وحدة منعزلة إلا أنه لايمكن أن تنقطع صلاته بالمجتمع المدنى قوة وضعفا . ولذلك يستحيل أن يصيب الجيش من التقدم والقوة مايحرم منهما المجتمع المدنى. إذ فضلا عن أن الشعب هو الذى يزود الجيش بأفراده جنودا وضباطا . فإن أوضاع المجتمع المدنى لابد من أن تؤثر فى المجتمع العسكرى رغم اعتزاله داخل أسوار ثكناته ومحاولته الاكتفاء ذاتيا . ولهذا السبب كانت الحياة المدنية السليمة أمرا ضروريا لجيش قوى، والمجتمع الضعيف أو المتخلف أو المطحون يستحيل أن يفرز جيشا قويا . والتدهور أو الانحطاط أو الانهيار الذى يصيب المجتمع المدنى لابد من أن يصيب الموسسة العسكرية بأفدح الكوارث . والشعب الضعيف والخامل والخائر والفاقد للروح المعنوية هو الذى يلحق الهزيمة بجيشه (مهما كان ظاهر القوة) قبل أن يلحقها به العدو! ولقد كان الخطأ القاتل الذى ارتكبه ناصر أنه تصور إمكان إقامة جيش قوى

بمعزل عن الأمة ومايجرى لها من امتهان وإذلال) بل تصور البعض (فى سبيل الاستئثار بالحكم واستمراره) أن إضعاف الشعب يزيد فى قوة وهيمنة الجيش، وقد كان القصد تحويل الجيش إلى قوة بوليس داخلية تحمى نظام الحكم المدنى الذى اغتصبه من أسموا أنفسهم ثوارا . وجمح الطموح باللواء النبوى إسماعيل أن يعسكر البوليس ويزوده بالسلاح العسكرى الثقيل . حتى يوازن به قوة الجيش وأن يكون أداة لإرهاب الشعب وإخضاعه .. ويستحيل فى دولة عسكرية بوليسية أن تكون الجبهة المدنية الداخلية سليمة قوية . وإلا فبأى منطق يدافع شعب من العبيد عن استمرار عبوديته؟!

د. محمـــــد عصفـــور
الوفد ، ٢٨ / ٥/ ١٩٨٧.

نهـايـتـه !!

كتبت فى الأسبوع الماضى عن الموقف المشرف للسفير صلاح دسوقى لأنه - رغم قربه من عبد الناصر - إلا أنه كان يحترم نفسه ويخلص له النصيحة - رغم مرارتها - دون نفاق أو رياء وتساءلت فى نهاية كلمتى عن حالنا اليوم لو كان قد أحاط بالرئيس عبد الناصر العشرات من أمثاله؟!!

وأفاجأ اليوم التالى - لنشر تلك الكلمة - بعناوين بالنبط العريض بالصفحة الأولى من الجرائد اليومية ..«القوات المسلحة تؤيد مبارك لفترة رئاسة ثانية» القوات المسلحة تبايع مبارك».. «تأييد القوات المسلحة لإعادة ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية»!!. ورغم أننى شخصيا من المعجبين بسياسة وخلق السيد الرئيس وأرحب وأعتز بترشيحه إلا أن الغثيان قد انتابنى عقب قراءاتى لتلك العناوين لأنه وضح بصفة قاطعة أن النفاق والرياء قد أصبحا من ضرورات حياتنا ولايمكن لنا الاستغناء عنهما حتى لو بلغ الأمر اللعب بالنار وأخطر أنواع اللعب بالنار هو الزج بالقوات المسلحة فى الأمور السياسية لذا حظر الدستور على رجال القوات المسلحة وكذلك على رجال الشرطة الاشتغال بالسياسة طالما هم بالخدمة العامة الأمر الذى يتنافى ويتعارض مع عناوين الصحف الصادرة اليوم وهو اليوم التالى لنشر كلمتى عن موقف السفير صلاح دسوقى وأهم من ذلك أن من يملك التأييد والمبايعة يملك الرفض والاعتراض، فهل يفهم من هذا العنوان أن للقوات المسلحة حق الاعتراض أو رفض هذا الترشيح؟!

أما الشىء الأهم فإن النفاق والرياء أنواع ودرجات وأخطر درجات النفاق ما اتسم بالجهل ولاشك أن مثل هذه العناوين هى إعلان عن الجهل والجهالة!!.

ولما كان الشىء بالشىء يذكر قد لاحظت فى الفترة الأخيرة مداومة الصحف على الكتابة فى هذا الموضوع لدرجة مملة وكان هناك سبقاق بينها فى هذا الشأن. والأمر الذى أعلمه - علم اليقين - أن السيد الرئيس فى غنى عن هذا الأمر لأن الشعب بجميع فئاته يؤيد ترشيحه ويرحب به دونما حاجة إلى كل هذه الجلبة وتلك الضوضاء ، خاصة أننا مازلنا فى فترة «التسخين» ولانعرف مقدار أو كمية الصياح والعويل قبيل ميعاد إعادة الترشيح!!

اعقولها .. وتوكلوا واتركوا الأمور تسير سيرا طبيعيا هادئا مجللة بالوقار احتراما لأنفسنا وللرأى العام وحتى لانشعر بلا سبب أو مبرر - بلىّ الذراع.

تحية للسفير صلاح دسوقى.

سعـــيد الغـــنام
الأحرار ٦ / ٧ / ١٩٨٧.

بهـــدوء

آفاق التسعينات

«قواتنا المسلحة وعلامات على طريق الكرامة»

انتهينا فى المقال السابق إلى أن الاستقرار يمثل إحدى الركائز الأساسية للتنمية والتقدم وأن تجارب التاريخ تؤكد بشكل قاطع أنه بدون الاستقرار تنعدم التنمية بل يتأكد الخراب والانهيار . فليس هناك بلد واحد فى العالم اهتز فيه الاستقرار ونشطت فيه عناصر التخريب والإرهاب إلا وتوقفت فيه التنمية وهربت منه رؤوس الأموال وهاجرت بعيدا عنه الكفاءات وقررت عمالقته الماهرة الرحيل.

أما الركيزة الثانية للتنمية فهى بالقطع الحدود الآمنة لأن البلد الآمن على حدوده. هو البلد الذى يجتذب رؤوس الأموال. الحافظ لها من التدمير. المقنع لأصحاب المزارع والمصانع بأن يقدموا على التوسع والتطوير والتحسين والحدود لاتصبح آمنة إلا إذا توافرت لها الحراسة من جيش قوى برجاله ومعداته وتدريبه.

وبالتالى فالحديث اليوم عن قواتنا المسلحة .. وماشهدته من تطور جذرى خلال السنوات القادمة . وماسوف تشهده من انطلاقات واسعة لتحقيق مايعلقه عليها الشعب والقيادة السياسية من آمال.

وليس من السهل أن نعرض موقف وتطور القوات المسلحة خلال السنوات الست الماضية فى مقال واحد مهما طالت سطوره.

لكنى سأتبع فى عرضى لما أرصده من تطور فى مسيرتها هنا أسلوب العسكريين فيما يسمونه بعلامات الإرشاد على الطريق لأتناول بعض الخطوط العامة .. وأتوقف عند بعض الإنجازات التى تكشف الطريق وتلقى الضوء على طبيعة المسيرة.

والعسكريون يعرفون أن أحد أهم علامات الإرشاد على طريق التطور الدفاعى والعسكرى هو مايطلقون عليه الدروس المستفادة . من أى حرب أو أزمة أو مناورة أو بيان تدريبى أو حالة رفع درجة الاستعداد أو عملية تعبئة أو أى نشاط للقوات المسلحة.

وأول درس ظهرت نتائجه بوضوح خلال السنوات الست الأولى من حكم الرئيس مبارك - القائد الأعلى للقوات المسلحة - هو العلاقة السياسية العسكرية فلقد أثبتت الدروس المستفادة من بدء الخمسينات وحتى أواخر السبعينات أن هذه الدروس المستفادة من بدء الخمسينات وحتى أواخر السبعينات أن هذه العلاقات اتسمت أحيانا بالغموض وأحيانا أخرى بالنفور وأحيانا ثالثة بالتجانس السياسى العسكرى كما حدث فى أكتوبر ٧٣ إلا أن وضوح وسلاسة العلاقات السياسية العسكرية

نتيجة التنظيم الجيد وخطوط اتصال العمل الواضحة والمحددة قد وصلت بالقوات المسلحة المصرية إلى أعلى مراتب التنسيق والتجانس العسكرى السياسى والذى يطلق عليه العلم العسكرى.. الانضباط الاستراتيجى للقوات المسلحة وتلك سمة قل أن توجد فى دول العالم الثالث وهى سمة الدول المتحضرة شرقا وغربا وقد تأكدت بوضوح فى دور وأداء والتزام القوات المسلحة بالخط الاستراتيجى للقيادة السياسية المصرية.

والدرس المستفاد الثانى والذى استوعبته جيدا قواتنا المسلحة خلال السنوات الست الأولى من حكم الرئيس مبارك هو درس العلاقة بين القوة البشرية وميزانية الدفاع.. هذه العلاقة تهدف فى النهاية إلى تحويل هذين العنصرين البشر والمال إلى قوة دفاعية قادرة على حماية الوطن وتطوره لتلحق بالعصر وتصبح جاهزة لمواجهة أى خلل فى التصاعد العسكرى المحسوب والمستمر حولنا شرقا من أفغانستان والخليج غربا إلى شمال افريقيا والمحيط وجنوبا حتى منابع النيل . ومن هنا شهدت هذه السنوات الست فلسفة عسكرية جديدة تعتمد على:

* نمو الناتج العسكرى والدفاعى وليس نمو حجم البشر أو حجم موازنة الدفاع ولا أذيع سرا إذا قلت إنه تم خفض حجم القوات المسلة بما يصل إلى ٤٥٪ عما كانت عليه، وتم خفض الانفاق العسكرى المصرى - ليصل إلى المعدل العالمى هو ٨٪ إلى ٩٪ من إجمالى الناتج القومى فى منطقة يتراوح إنفاق دولها العسكرى مابين ١٦٪ و٣٠٪. لكنه فى إطار هذه العلاقة بين البشر والمال المخصص للدفاع كان ضروريا أن ترتفع الكفاءة القتالية تخطيطا وإعدادا وإدارة. ومن هنا تحولت فلسفة القوات المسلحة إلى إعادة البناء العسكرى خلال خطط خمسية متتالية لاتهدف إلى اكتفاء اليوم بل إلى مواجهة مطالب الغد عن طريق اختيار المعدات العسكرية ذات المهام المتعددة وليس مهمة واحدة فقط - وقد حدث ذلك فى القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوى - وعن طريق الحصول على معدات ذات أكبر قوة من النيران وأعلى درجات تحقيق الصدمة العسكرية بأقل عدد ممكن من الأفراد كما حدث فى القوات البرية ككل.

* وفى إطار العلاقة بين القوة البشرية وميزانية الدفاع وتحت شعار ترشيد الإنفاق والذى طرحه وطالب به الرئيس مبارك - القائد الأعلى للقوات المسلحة - لم تكتف القوات المسلحة بخفض الحجم وتحسين نوع المعدات فقط أو ترشيد استهلاك الوقود والعربات والذخيرة من خلال خطة مدروسة ومدققة اتجهت إلى أعماق المشكلة حين وجدت أن تكلفة القرار - تكون أحيانا - باهظة التكاليف وتمتص الكثير من ترشيد الإنفاق - وإنما عملت أيضا على تخليق التطور العلمى المستمر .

لقد رأت القيادة حتمية الإعداد الجيد لاتخاذ القرار بالتدريبات العملية والمناورات بإعطائهم حرية وشجاعة مواجهة المواقف لخلق العبقرية التكتيكية والأداء التعبوى الراقى فى ظل الاستراتيجية العسكرية، كما أجرت القوات المسلحة عدة آلاف من التدريبات والبيانات والمناورات خلال السنوات الست الماضية مقابل نصف هذا العدد فى السنوات العشرين السابقة.

وعملت على تحديث نظام القيادة والسيطرة واستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال المعقدة والمتعددة الأمر الذى يجعل القرار أفضل وأسرع كما يحد من تكلفة القرار ويوفر الجهد والوقت.

* ولعل القوات المسلحة المصرية - لظروف الحروب المباشرة المستمرة - لم تفكر جديا يوما فى علم

العصر فى الأمن القومى وهو «علم اقتصاديات الدفاع» .. ولعلنى لا أنتقد أحدا إذا قلتُ إن علم اقتصاديات الدفاع لم يطبق بصورة شاملة وجادة إلا خلال السنوات الست الماضية.. مستفيدين بذلك من السلام مع إسرائيل ومن تفهم القوات المسلحة ومعايشتها للظروف الاقتصادية لبلدنا ومن المنح العسكرية التى تقدم لنا من دول صديقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية - ولقد أدى تطبيق هذا العلم إلى أن اختيار المعدة لم يعد مرتبطا فقط بآدائها القتالى ولكن بالتكلفة الاقتصادية طويلة المدى.. ولعل طائرات الإنذار المبكر ايى تو سى لهى خير دليل على قيام طائرة واحدة بمهام أكثر من خمسين محطة رادار إنذار بأجهزتها وأفرادها ومولدات القوى لها..

وفى إطار اقتصاديات الدفاع وتحت الشعار الذى رفعه الرئيس مبارك «صنع فى مصر» وهو درس مستفاد آخر، شهدت السنوات الماضية طفرة فى التصنيع والإنتاج الحربى ثم غرس جذورها وظهرت فروعها ونمت ثمارها الآن نظرة سريعة إلى الأرقام تستطيع أن تكتشف أنه خلال ٦ سنوات فقط.. بدأ إنتاج أكثر من ١٤ مصنعا حربيا جديدا وتم تطوير أكثر من ١٠ مصانع قديمة وأننا اقتحمنا لأول مرة خلال السنوات الست الماضية مجالات تصنيع الطائرات الالفا جيت والجازيل والتوكانو ومجالات تصنيع أجهزة الرادار الأمريكية الثنائية ومجالات معدات الاتصال والإشارة مع أمريكا وانجلترا ومجال تصنيع الحواسب الالكترونية العسكرية ومجالات الأجهزة البصرية وأجهزة التنشين والليزر ونستطيع أن نعرف أيضا أننا نقف اليوم على مشارف مرحلة جديدة من تصنيع المدرع والثقيل بالسير فى خطوات تصنيع دبابة القتال الرئسية «م - ١» الأمريكية وهى أحدث دبابات العالم .. وليست هذه سوى أمثلة لأن المجال لايسمح هنا باستعراض باقى مجالات التصنيع الحربى والإنتاج التى شوهدت أكثر من مرة فى العروض والمعارض العسكرية خلال السنوات الست الماضية.

لقد كان التصور دائما أنه حين تدخل القوات المسلحة مجالات التصنيع فذلك يعنى التحدث عن الطبنجة والمدفع والدبابة والطائرة والصاروخ وزورق الطوربيد.

ولكن خلال السنوات الست الماضية شهد مجال التصنيع قفزة جديدة فى إطار توجيهات الرئيس حول درس آخر كثر الحديث عنه وهو الاكتفاء الذاتى .. وقد ترجمت القيادة العسكرية المصرية هذا التوجيه إلى مجالات توفير احتياجات أفرادها من السلع الأساسية وليس فقط الصناعات الحربية باستخدام الطاقات الموجودة لديها واستغلال الأداء المتميز وأصبحت تنتج أغلب احتياجاتها بجودة عالية وبتكلفة أقل محققة بذلك وفورات واضحة للموازنة العامة للدولة. وأصبحت القوات المسلحة تعطى لأول مرة احتياجاتها عن طريق التصنيع بواسطة رجالها من خلال مصانعها الجديدة للإنتاج الغذائى ومصانعها للاكتفاء الذاتى فى الإسكان ومصانعها الحديثة لخدمة القوات المسلحة.

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو: لو أن القيادة العسكرية لم تتمكن من ترجمة توجيه القيادة السياسية بالاكتفاء الذاتى بهذه الصورة العريضة والشاملة والناجحة .. فماذا كان يمكن أن يحدث . فى سوق احتياجات المواطن المصرى العادى؟ وأترك الإجابة عن هذا السؤال للقارىء وحده.

ونعود إلى درس آخر طرحته ومازالت تطرحه القيادة السياسية على كل قطاعات المجتمع - ويقول: استثمروا كل الطاقات المتيسرة لدينا وحذار من الفاقد فأقصى مايواجه اقتصادنا المصرى هو تسرب فاقد الإمكانات من بين أيدينا أو تسيبه.

وفى هذا المجال كانت ترجمة القيادة العسكرية لذلك هى الحصر الشامل لإمكانات القوات المسلحة فى ظل ظروف السلام - كم منها يلزم لتحقيق الأداء العسكرى ودرجات الاستعداد القتالى المطلوبة لمواجهة المنظور من التوترات العسكرية وغير المنظور.. والمتوقع وغير المتوقع. ثم بحسبة أخرى بسيطة حددت القوات المسلحة الطاقات المتيسرة لديها بعد ذلك وحتى لاتصبح فاقداً يتسرب أو تكلفة بغير عائد فقد وضعت إمكاناتها فى خدمة خطة التنمية.

ولعل المواطن فى مصر يستطيع أن يلمس بنفسه مساهمة القوات المسلحة فى تجديد خطوط السكك الحديدية وإخلاء التكدس بالموانى وإنشاء العديد من الشبكات التليفونية والمساهمة فى حل مشاكل إنتاج الخبز وإنشاء الطرق والكبارى العلوية وحفر الآبار فى الصحراء والمساهمة فى تأمين الجبهة الداخلية وفى تنفيذ برامج محو الأمية (ويتعدى الرقم هنا ثلث مليون مواطن) والمساهمة العلمية فى الكشف عن المواد الغذائية تجنبا للإشعاع . وأهم من ذلك أنها أصبحت أهم مصدر لإعداد وتدريب العمالة الماهرة والكوادر الفنية فى جميع التخصصات . إن جزءا لايستهان به من العمالة المصرية بالخارج قد تم اعداده وتدريبه.. وكل هذه الإسهامات تؤكد أن القوات المسلحة قد اقتحمت مشكلة استثمار مالديها من طاقات بنجاح وحققت مطلب القيادة السياسية التى حذرت ومازالت تحذر من تسرب الفاقد أو تسيبه.

وفى هذا المجال أستطيع أن أقول فى النهاية إن ستّ سنوات من حكم الرئيس حسنى مبارك قد تميزت بأمر بالغ الأهمية - ساعد قطاعات الدولة وفى مقدمتها القوات المسلحة - على أن تعرف دورها وتحدد مسارها وتتجه نحو تحقيق حياة أفضل للمواطنين هو وضوح الرؤيا لأنه بغير وضوح الرؤيا لامجال للحديث عن أهداف نسعى لتحقيقها أو لسياسات توضع لنتبعها أو لاستراتيجيات تخطط لتحقق أفضل استخدام للإمكانات المتاحة لدينا.. ولقد استوعبت القوات المسلحة هذا الأمر تماما. وأمكنها أن تتطور وتنمو قوة ونوعا وترشد إنفاقها كيفا وكما وأن تسهم فى خطط تنمية نفسها - وتنمية اسرتها الكبيرة - والمجتمع المصرى..

ووضوح الرؤيا وضعته القيادة العسكرية فى مفهومين رئيسيين:

مفهوم عسكرى يطالبها بالتوازن العسكرى مع الدول. والقدرة العالية على المناورة وخفة الحركة كما يطالبها هذا المفهوم العسكرى بأمر مهم وهو ضرورة أن تتوافر لمصر القدرة العسكرية التى تستطيع أن تقنع بها الجميع بأن منَ يفكر فى العدوان على أرضنا أو سمائنا أو مياهنا فإن هذه المحاولة ستكون باهظة التكاليف عليه إلى حد الخسارة .. وهكذا يمكننا أن نحمى السلام.

ثم مفهوم وطنى : يؤكد على دور القوات المسلحة فى المساهمة فى خلق حياة أفضل لشعب مصر كله.. وفى إطار هذين المفهومين تحركت القوات المسلحة تحت إدارة القائد الأعلى لها خلال السنوات الست الأولى من حكم الرئيس مبارك بنجاح أكيد فى مجالات الإنجاز يصل فى تقديرى إلى أقصى حـــدوده.

ولأن الحاضر ينبىء غالبا عن المستقبل فإنى أستطيع أن أتصور أن قواتنا المسلحة خلال السنوات الست القادمة سوف تواصل برامجها الطموحة لرفع قدرتها القتالية بما يسمح لها بتحقيق التوازن مع قدرات الدول المجاورة لها حماية للسلام وليس عدوانا على أحد.. وأنها ستواصل برامجها للتصنيع

الحربى وإنتاج السلاح المتطور بأيد مصرية بعد أن حققت بالفعل الاكتفاء الذاتى من الذخائر وكثير من أنواع العتاد الحربى.

* بل إنى أتوقع أن يشهد هذا المجال بالذات تقدما أكيد لأن ماتم بناؤه خلال السنوات الماضية قد بدأ يؤتى ثماره الآن وفتح الأبواب أمامنا للتوسع فى التصنيع وإضافة معدات متطورة جديدة إلى قائمة الأسلحة التى تصنعها مصر.

* بل لعلى لا أبالغ إذا قلت إن صناعة السلاح فى مصر وقد كانت بالفعل أحد مواردها المهمة خلال السنوات الماضية . سوف تكون موردا أكبر ومهما خلال السنوات القادمة حين يزداد الإقبال على مشتريات السلاح من مصر وحين يزداد الإنتاج ويتوسع.

*** اما دورها فى ترشيد الإنفاق مع رفع الكفاءة القتالية .. ومع المساهمة الفعالة فى البناء والتنمية وتخفيف المعاناة عن المواطنين فلسوف يتزايد ويتزايد لأن الرؤية واضحة.. والأهداف محددة. والتنفيذ شديد الانضباط والرغبة صادقة فى أن تكون قواتنا المسلحة درعا قوية لمصر فى الحرب وفى السلام.. وفى تأمين البلاد .. وفى المشاركة أيضا فى توفير الحياة الكريمة للمواطنين.**

وكل ذلك يمضى فى إطار سياسة وطنية ترسخت خلال حكم الرئيس مبارك وكان هو بلا جدال مهندسها والمدافع عنها إلى النهاية .. وأعنى بها سياسة رفض منح أية قواعد عسكرية لأية دول خارجية على أرض مصر مهما كانت الدوافع والأسباب والمبررات، وسياسة الإصرار على أن تكون كل أرض مصر وقفا على قواتها المسلحة الوطنية... فالخبرة يمكن الحصول عليها بالتدريبات المشتركة وبصور التعاون المختلفة .. أما منح قواعد تكون بمثابة جزر معزولة عن أرض مصر ويحرم على أبناء الوطن دخولها أو الاقتراب منها.. فهذا هو المستحيل والمرفوض من مصر ومبارك بلا مناقشة.

ولن أقول هنا مرة أخرى إن البدايات الصحيحة سوف تؤدى إلى النهايات المطلوبة.. لأننا فى مجال القوات المسلحة والقدرة العسكرية لانقف عند حدود البدايات .. وإنما تجاوزناها للحق والتاريخ قبل ذلك بسنوات ومنذ حققت قواتنا الباسلة نصر أكتوبر ومسحت عار يونيو.

وإنما أقول صادقا ومؤمنا إن هذا الطريق بالذات لانهاية له .. وإننا على الدرب نسير بخطوات واسعة.. بل وطفرية أيضا.. وسوف تتواصل الخطوات وتتسارع لتحقق أكبر الآمال والطموحات لبلادنا إن شاء الله.

إبراهيم نافع
الأهرام ٨ / ٩ / ١٩٨٧.

يوميات
القوات المسلحة - ٤

الجيش مدرسة يمكن أن يتخرج منها مئات الآلاف من الفنيين، أصح بدنا. وأقل أمية.. والشعب هو المدرسة الكبرى التى يتخرج منها الجيش.. بمستوى صحة الشعب وتعليمه ونمط حياته وانتظامه.

ويبدو هذا أكثر فى حالة الحرب أو الاستعداد للحرب. فالحرب ليست جبهة القتال فقط.. كما كان الأمر قديما.. الحرب الحديثة حالة «استنفار قصوى» للمجتمع بقدرته على الاحتشاد ، والانتظام وكفاءة الأداء وسلامة التفكير . وإدراك الأولويات.

وإقامة جيش عصرى . دعك من عالم الحرب ، فى شعب تعود على التسيب ، والفوضى والاسترخاء . وعدم الدقة ، وأخذ المسائل «بالتقريب».. أصعب مائة مرة من إقامة جيش حديث من مجتمع حديث.

مهما ارتفعت أسوار المعسكرات واختلفت حياة الجندية. فهى لاتحول تماما بين الجندى فى المعسكر والجندى خارج المعسكر . فى حياته العادية . التى يأتى منها ويعود إليها.

ليس الجيش أسلحة ومعدات فقط.. ففى العالم الثالث - ودون ذكر أسماء - توجد دول لديها أحدث الأسلحة ولايمكن أن يقال إن لديها «قوات مسلحة» بالمعنى المفهوم ولذلك تلجأ هذه الدول إلى الجنود المرتزقة ، أى من جنسيات أخرى لديهم استعداد أكثر للتعامل بقيم الأمانة والشجاعة والدقة والضبط والربط وسرعة رد الفعل والنظام.

فلا يجوز أن نتحدث عما يجب أن تكون عليه أى قوات مسلحة ولكن ما يجب أن تكون عليه حياة المجتمع.

وفى مصر ، لابد أن القيادات تتحمل أضعاف الجهد المطلوب فى إقامة قوات مسلحة إذا كان من صفات مجتمعنا - إلى جانب ضعف مستويات الصحة والتعليم - عدم الجدية والتراخى .. والتسيب ، وكل الصفات المناقضة للحياة العصرية الحديثة التى تنعكس فى صورة جيش عصرى حديث.

فى حين أننا لانشعر بذلك على مستوى الدولة . لأن المجتمع لايواجه هذا التحدى المباشر بنفس الحسم والسرعة المباشرة ، إنما يواجهها - إذا واجهها - عبر سنين طويلة ، قد تتراكم فيها المشكلات ولايتحرك الشعب وأجهزته الداخلية بالهمة المطلوبة ، لاتظهر معها عيوب المجتمع بشكل جاد وقاطع.

أحمد بهاء الدين
الأهرام ، ٩ / ١٠ / ١٩٨٧.

يوميات
القوات المسلحة - ٥

ما الذى أردت أن أقوله فى هذه الأحاديث بمناسبة عيد قواتنا المسلحة فى ٦ أكتوبر.

أردت أن أقول إن «مؤرخينا» لم يكتبوا بعد التاريخ العسكرى - السياسى - الاقتصادى - الدولى لحروبنا منذ ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣.

وأردت أن أقول إن إسرائيل فى تلك الحروب كلها كانت خصما من نوع خاص. العرب - كل العرب - واجهوا غزوا شنته كل الحضارة الغربية بكل تفوقها العلمى والتكنولوجى والمادى والتنظيمى وبسطوتها على موارد العالم وعلى المنظمات الدولية (متى تصدر قرار وقف إطلاق النار . ومتى تهمل تنفيذه . ومتى تغض الطرف؟. إلخ) وذلك فى مواجهة عالم عربى خارج يتعثر من قرون - التخلف تنعكس على شتى وجوه الحياة . من قرون - الظلام العثمانى «رغم المعجبين بها. والاستعمار الأوروبى .. نصف هذه الحروب دارت ونحن مستعمرون ونصفها ونحن لم نتعد عشر سنوات من الاستقلال.

وأردت أن أقول إن مصر بالذات دولة مستهدفة . كما أن المنطقة العربية مستهدفة. ليس مسموحا لها من أى طرف فى العالم أن تسترد غايتها وتفيق.

وأردت أن أقول : إن بناء جيش عصرى ليس بالمهمة السهلة. وعلم الصناعة العسكرية مازالت أسراره وأقداره فى يد عالم أخر. ولكن الذى يساعد حقا على هذه المهمة هو أن يتطور المجتمع نفسه بقدر مايسهل تطوير وتكوين الجيوش. لابد من مجتمع يأخذ بالعلم. ويحترم العقل. ويرفض الدروشة والتواكل والخرافة . وترتفع فيه معدلات الصحة والتعليم والاحتكاك بأدوات العصر لدى أبنائه منذ الصغر. ويكون قادرا على الانتظام والجدية واحترام قيم الكفاءة والتفوق وليس قيم الشللية والصلات .. فالمجتمع هو الذى ينتج الجيش وليس العكس.

وفى المقابل فإن القوات المسلحة بما لديها من إمكانات مادية وبشرية وقواعد بحرية والانتظام أعلى بطبيعتها من القواعد السائدة فى الحياة المدنية عليها أن تسهم فى بناء المجتمع بوسائل لاحصر لها من تحويل المجند العادى إلى مواطن صانع زارع مقاتل لايفقد صفاته حين يعود إلى الحياة المدنية.

وأن تكون إمكانات البحث العلمى لديها غير مقصورة على التسليح بل قائدة للبحث العلمى بوجه عام كما هو الحال فى البلاد المتقدمة.

وإن القوة الذاتية هى أولى حقائق الحياة فى هذا الزمن وفى كل زمان . وهى قوة ذاتية يجب أن تتوافر للمجتمع وقواته المسلحة على السواء . فهما نسيج واحد لانسيجان.

أحمد بهاء الدين
الأهرام ، ١٥ / ١٠ / ١٩٨٧.

القوات المسلحة .. حقائق وإنجازات

ولماذا صمت المشككون !!

ما نشر عن حقائق حول التطور الجذرى لقواتنا المسلحة بعد حرب أكتوبر.. وماحققته من نتائج مبهرة تناولها الأستاذ إبراهيم نافع فى سلسلة مقالاته عن آفاق التسعينيات.. يرفع رءوسنا إلى عنان السماء.. ويعطى بعض فصائل المعارضة وصحفها صفعة قوية فيما حاولت أن تثيره تصريحا وتلميحا عن الإنفاق العسكرى .. والغريب أن هذه الصحف تحرص على نشر الأكاذيب لغرض فى نفس يعقوب وللإثارة والبلبلة.. وعندما توضع أمامها الحقائق واضحة جلية.. تصمت صمت القبور وكنت أتصور أن كتابها الذين تحدثوا بالنقد فى يوم من الأيام مطالبون بخفض ميزانية القوات المسلحة سيكونون أول من يكتبون بفخر عما حققته القوات المسلحة خلال ست سنوات من حكم الرئيس حسنى مبارك.. ولكن للأسف يبدو أن المعارضة لاتستهدف نشر الحقائق. وإنما تستهدف بث بذور الشك والإثارة . دون أى اعتبار أو حرص على الالتزام بالنقد الموضوعى.. أو إظهار أى حقيقة.

ومن الحقائق التى يجب أن نفخر بها أنه تم خفض حجم قواتنا المسلحة بما يصل إلى ٤٥٪ عما كانت عليه. وتم خفض الإنفاق العسكرى المصرى ليصل إلى المعدل العالمى وهو مابين ٨٪ و٩٪ من إجمالى الناتج القومى فى منطقة يتراوح إنفاق دولها العسكرى مابين ١٦٪ و٣٠٪ كان ضروريا أن ترتفع الكفاءة القتالية تخطيطا وإعدادا وإدارة.. وتحولت فلسفة القوات المسلحة إلى إعادة البناء العسكرى خلال خطط متتالية لاتهدف إلى اكتفاء اليوم بل إلى مواجهة مطالب الغد عن طريق اختيار المعدات العسكرية ذات المهام المتعددة ولم تكتف القوات المسلحة بخفض الحجم وتحسين نوع المعدات فقط أو ترشيد استهلاك الوقود والعربات والذخيرة من خلال خطة مدروسة . إنما عملت أيضا على تحقيق التطور العلمى المستمر. بالإعداد الجيد والتدريبات العملية والمناورات لخلق العبقرية التكتيكية والأداء التعبوى الراقى فى ظل وضوح الاستراتيجية العسكرية الموضوعة. ولايخفى على أحد ما شهدته قواتنا المسلحة خلال السنوات الماضية من طفرة هائلة فى التصنيع والإنتاج الحربى. وأصبحت القوات المسلحة تغطى لأول مرة احتياجاتها عن طريق التصنيع بواسطة رجالها من خلال مصانعها الجديدة للإنتاج الغذائى والإسكان. وقد لمس المواطن المصرى بنفسه مساهمة القوات المسلحة فى تجديد خطوط السكك الحديدية. وإخلاء التكدس بالموانى وإنشاء الشبكات التليفونية . والمساهمة فى حل مشاكل إنتاج الخبز وإنشاء الطرق والكبارى العلوية وحفر الآبار. فى الصحراء . ثم إن القوات المسلحة فوق ذلك أصبحت أهم مصدر لإعداد وتدريب العمالة الماهرة والكوادر الفنية فى جميع التخصصات.. وكل ذلك يؤكد لكل من يرى بعينيه انها اقتحمت مشكلة استثمار مالديها من طاقات بنجاح .. تحية لقواتنا المسلحة فى أعياد نصرها.. ودعوة للمشككين أن يتوخوا الحقيقة التى يجب أن يسعد ويفخر بها كل إنسان.

سـامى متولـى

الأهرام ١٦ / ١٠ / ١٩٨٧

ذات صباح دافىء كحليب الأم ، سألنا رئيس التحرير من منكم يازملاء لم يسجن سياسيا من قبل؟ وقبل الشروع فى التخمين والتندر، أخبر - من أجاب نعم - الزميل محمود الحضرى وأنا بتكليفنا بالعمل كمحررين عسكريين.

ولأن كل مَنْ «بالأهالى» قد أعاد ترتيب الطبيعة وانتهى إلى رباعية صفصافة ، قلبى، بندقية، والأهالى فإن السؤال أطل بإلحاح على حساب ماذا سيكون العمل الجديد فى تلك المؤسسة ذات الطبيعة الخاصة : الجيش؟

وصادف أن تزامن هذا الانفتاح المفاجىء من القوات المسلحة التى يرى الزميل «الحيوان» الكاتب بالجمهورية أنها الحصن الحصين ضد الشيوعية ويدعى أننا شيوعيون مع عدة أحداث مهمة ألقت فى النفس ظلالا يحسن تتبعها.

* فوقتها كانت السعودية. التى لاتطيق رائحة الحبر الذى تكتب به «الأهالى» قد وجهت الدعوة إلى الأستاذ حسين عبد الرازق لزيارتها لأول مرة بينما كانت رائحة فضائح مشاركتها فى إيران جيت وتمويل وخذلان القضية الفلسطينية - راجع حديث وليم كوانت مع محمد سيد أحمد - تهب بأسخن من الحديد المصهور فى الأفران.

* وكان من يسمون بكتاب اليسار الوطنى يبذلون جهودا محمومة لتحويل التجمع إلى مجرد وردة حمراء فى عروة جاكتة الحكومة.

* وكانت قد مضت سنوات على إلحاحات الأهالى المتكررة على وزارة الدفاع لتأكيد أو نفى أنباء عسكرية ترد إلينا من مصادر صحفية عربية وأجنبية دون جدوى وتفاقم الموقف بعد حملة الأهالى لترشيد - لاتخفيض - الإنفاق العسكرى . وبلغت الأمور ذروتها بسحب كارنيه نادى الضباط من وزير الحربية الأسبق والكاتب بالأهالى الأستاذ أمين هويدى. وإن أعيد إليه فيما بعد.

* وكانت الاستعدادات لتوضيب ماسمى بإجماع قومى على انتخاب الرئيس مبارك تجرى على قدم وساق وجرائد قومية بل وحزبية ولم تكن نغمة التهديد بالبديل الخطر قد هدأت بعد.

* وبرزت ثمة حاجة فى الحكم لتوجيه خطاب إلى الشارع العربى مستغلا مصداقية صحف المعارضة فى هذا الصدد - رغم تأكيد الرئيس مبارك مرارا بأنه لايقرؤها - كما ساد فى الدوائر الرسمية شعور مازال سائدا بأن المعارضة فى مصر من النوع الجعجاع ، قصير النفس، والذى يمكن استهلاكه بالمكالمات وبعض طقوس المشاركة.

.. وامتلأ القلم بعصير الشكوك قبل بدء العمل.

لاوداعـــا أيهـــا الســـــلاح

وعلى الجانب الشخصى، وفى غياب تصور خاص لوضع القوات المسلحة فى كل برامج الأحزاب بما فيها التجمع الذى ينفرد فقط بتأكيد تصفية الوجود العسكرى الأمريكى فى مصر ومناهضة الحلف الصهيونى الأمريكى ودعم حركات التحرر الوطنى.. فإن مهمة التحرر العسكرى - المعارض - خاصة إذا كان ممن لايحسنون الظن كثيرا بالدولة وأجهزتها . تصبح فى عسيرة عسر تصنيع الشربات من ماء الفسيخ.

يضاف إلى هذا شحنات من المشاعر الكلاسيكية المعبقة بروائح المقاتلين من سبارتاكوس إلى سناء محيدلى ونفس مشبعة بثنائيات الثائر والمسيح. والمدفع والسنبلة . وجيفارا وغصن الزيتون . مما يجعل تكييف الأفق والقلم، وروح النبش الصحفى المتوحشة للبحث عن الحقيقة وعن عالم بلا ظلم ولادمار أمراً بالغ الصعوبة مع العمل فى قطاع كالقوات المسلحة تصب فيه المعلومة عبر قنوات التلقين والطاعة . ويساء استخدام أفعل التفضيل إلى حد الضجر . أقوى.. أعظم.. أكبر..

الأمانة ومن ائتمنك

لكن العمل بدأ على أية حال ، بل وفى أول مهمة عسكرية حصلت الأهالى على أول حوار مع صحيفة معارضة من المشير أبو غزالة تناقلته كل وكالات الأنباء ورغم أن الوقت لم يسمح بالمناقرة ساعتها التى يحتمها الضمير المهنى والسياسى إلا أن التجربة مضت لترق إلى آفاق لم يكن يحلم بها أحد. أبواب مفتوحة إلى كل قائد برى وبحرى وجوى .. تساؤلات من كل نوع بلا حرج.. تعاون مدهش لامثيل له فى أى قطاع مدنى.. سؤال عن صحفيى المعارضة . بالخصوص فى كل مناسبة يحسدنا عليها الزملاء القدامى من الصحف القومية وإطلاع عميق وأمين على أسرار محدودة التداول للغاية بما يعكس روحاً من الثقة النادرة وأصبح الإنسان فى حيرة وأمطرت سحابة التساؤلات مرة أخرى.

* كيف تدخل صحف المعارضة إلى قلب وعقل القوات المسلحة . معقل السرية بحكم طبيعتها . ويتعذر عليها . دخول معظم الوزارات المدنية بل والإدارات الصغيرة المنتشرة فى البلاد كالجراد تارة بحجة اللوائح ياسيد وأخرى خوفا صريحا من الصحافة؟

* والأدهى أن تلقى صحف المعارضة هذا التكريم من القوات المسلحة التى قائدها الأعلى حسنى مبارك ويحال بينها وبين التواجد فى قصر الرئاسة بل ويمتنع عليها الدخول إلى وزارة الداخلية التى يرأس مجلس شرطتها الأعلى حسنى مبارك بعينه؟

* هل يمكن أن يتاح لصحف المعارضة وبالذات الأهالى إلى مالانهاية أن تناقش مضمون الإجماع الوطنى على دور القوات المسلحة وجوهره وكيف تأتى لها أن تنجو بنفسها من عواصف التفسخ الوطنى والسياسى والاجتماعى والقيمى بعد الانفتاح والسلام مع إسرائيل «إن من حسن الحظ أن أحدا حتى الآن لم يصادر سؤالا ولم يعتقل علامة استفهام. ومن حسن الحظ كذلك من لايعلم أن السماسرة والطفيليين واللصوص أباء وأبناء لايحبذون الالتحاق بالكيات الحربية وحتى الكلية الجوية

مما يفسر صلابة التجانس العقائدى فى الجيش حتى الآن أليس أبناء العمال والفلاحين والموظفين والحرفيين هم محوره الأساسى؟

* وهل سيتاح لنا إلى ما لانهايه أن نناقش ضرورة تثبيت المعايير التى يعد بها تدخل الجيش فى الحياة مدنيا مقبولا؟ إن احدا لم يثر هذه القضية (حتى الآن كما أن الدستور ينص على دور غامض للقوات المسلحة فى حماية مكاسب النضال الشعبى الاشتراكى وإذا كان الجميع قد رحبوا بالجيش فى شوارع العاصمة فى فبراير ١٩٨٦ فإن الموقف فى يناير ١٩٧٧ كان مختلفا ناهيك عن المستوى الخارجى من عملية ضرب ليبيا وماترتب عليها.

وتلك نقطة جوهرية لحزب التجمع بالذات. يؤمن بحق الجماهير فى استخدام أدوات الصراع السلمى المعترف بها دوليا كالتظاهر والاعتصام والإضراب للتعبير عن مصالحها.. وهنا أيضا مازالت الأسئلة تثرى ولم يغلق أحد الأبواب على سؤال.

* لكن يضاف إلى ماسبق الرؤية الخاصة للتجمع فى قضايا النجم الساطع وكل النجوم القبيحة وأولها نجمة داؤود بالطبع والعلاقات المصرية الأمريكية فى التسليح والمعونات واتفاقية الدفاع العربى المشترك وتعارضها ، مع كامب ديفيد، وضرورة المناقشة من برلمان - غير مزور - للموازنة العسكرية وكل ذلك معروف ومناط اختلاف مع الحزب الوطنى فهل تستطيع عبر نقطة اللقاء الساخنة تلك - الجيش - بلورة إسلوب جديد للحوار السياسى؟

* ونقطة أخيرة من مخلاة المراسل العسكرى قد تثير الضحك أو الرثاء أو كليهما : فأجهزة الأمن القومى - المخابرات العامة والحربية، ومباحث أمن الدولة - يتنافر أداؤها بشكل عجيب فالجهازان الأولان بأدوارهما المتميزة إذا لم يعرف عن أى منهما منذ سنوات طويلة تلفيقة قضية لمواطن أو زجه ببرئ إلى إصقاع سجن بينما تمارس مباحث أمن الدولة بمخبريها وصلاقة بعض ضباطها الوانا شتى من التلفيق والتزوير والتنكيل بالأبرياء وقد يطول رذاذها المحرر العسكرى نفسه الذى وثقت فيه أجهزة الأمن الأخرى وائتمنته على أغلى الأسرار؟

إن دراما المقاتل والقضية العادلة هى الأشد تأثيرا وتخليقا للوعى فى النفس البشرية فتحية للمقاتلين ولكل القضايا العادلة وأهلا بأراء كل من ينتظرون زمانا تنبت أزهاره فى خوذات الجنود وتعمر بنادقه بالفل والكناريا فى تلك التجربة المثيرة.

مصـــــباح قطـــــب
الأهالى، ٢٨ / ١١/ ١٩٨٧.

سياسيون وعسكريون

موضوع دور العسكريين فى الإدارة السياسية من الموضوعات المطروقة دوما على مستوى الفكر السياسى (راجع مقالنا المعنون، العودة إلى الثكنات، والمنشور بهذه الصحيفة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣) وبالأخص بالنسبة لبلدان العالم الثالث التى عرفت الأدوار السياسية المباشرة وغير المباشرة للعسكريين.

ويزداد الاهتمام بهذا الموضوع مع التحولات الفعلية التى تشهدها دول كثيرة بشأن التحول من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى ، وكذلك ما تشهده من تطورات أقل درجة من الانتقال الحاسم من هذا الشكل من الحكم إلى ذاك الشكل . حيث يتعلق الأمر هنا بالدور الذى يلعبه العسكريون فى ظل الحكم المدنى وبالأخص مع نمو نظم التعددية السياسية فى بعض دول العالم الثالث حيث تكثر الشعارات الديموقراطية التى لا تفترض فى الواقع غياب الدور السياسى للعسكريين . وإن غطت الشعارات على المناقشة الصريحة لدور العسكريين وبالتالى تتولى الشائعات طرح الأمر. فالحقيقة إن أطر التعددية السياسية لم تمنع العسكريين من لعب دور سياسى يستوجب القياس سواء كان هذا الدور محددا أو متصلا أو يبرز من وقت لآخر على طريقة النطق بعبارة «نحن هنا» والتى قد تنطق بلسان المقال صراحة أو بلسان الحال فعلا. ومن الطبيعى أن يكون للعسكريين، دور خصوصا فى الأنظمة التى اعتادوا أن يلعبوا فى إطارها دورا قياديا من الصعب ألا يكون له شكل من أشكال الاستمرار حتى مع تغير شكل الأنظمة نفسها. وتلك هى النظرة الأوقع التى يفترض أن يتم بموجبها تناول موضوع الدور السياسى للعسكريين والتى تختلف عن النظرة التآمرية نحو الموضوع . أى تلك التى لاترى فى الأمر سوى استعداد العسكريين للقيام بانقلابات عسكرية تستولى على السلطة السياسية برغم أن هذا لايمثل سوى صورة واحدة من صور الدور السياسى للعسكريين.

وإذا دلفنا من هذا المدخل إلى الأوضاع فى دولة كمصر لطالعنا عددا من التفصيلات المكونة للحالة المصرية فى الموضوع . فهناك أولا الكلام الكثير فى الصحف الأجنبية عن وجود صراع بين جناح مدنى وجناح عسكرى فى السلطة السياسية يفسر به إسلوب معالجة بعض القضايا الداخلية والخارجية . وتعطى هذه الصحف الكثير من التفصيلات التى لايمكن التدليل عليها بصورة مباشرة. ولكن للكثير مما يتردد خارج البلاد صداه داخل البلاد حيث تكثر بالفعل الشائعات حول هذا الموضوع. ولما كانت الشائعة هى منطق الالتقاء بين الحقيقة (حيث لا دخان من غير نار) والخيال (حيث لامكان للدقة العلمية فى الكلام المرسل) فإنه من غير الصائب التركيز على الجانب الذاتى الذى يحصر الصراع فى أشخاص بعينهم من القيادات المدنية والعسكرية بل الأفضل البحث فى الإطار الموضوعى لتولد مثل هذا الصراع.

ومما يؤكد أهمية التركيز على الإطار الموضوعى ذلك التفصيل الثانى فى الحالة المصرية والمتمثل باستخدام الجيش مرتين فى مواجهة حركتى تمرد خلال عقد واحد من الزمان أتت الأولى من الشارع الشعبى (١٩٧٧) وأتت الثانية من داخل جهاز السلطة (تمرد الأمن المركزى فى ١٩٨٦) . وفى الحالتين لم يكن الحكم عسكريا . بل فى الحالة الأولى لم يكد يمر عام على إعلان التعددية السياسية بينما فى الحالة الثانية كانت الشعارات الديموقراطية تتردد بشدة باعتبار أن الانفراجة الديموقراطية قد مثلت إنجازا سياسيا لعهد الرئيس مبارك برغم كافة المصاعب الاقتصادية.

وهناك تفصيل ثالث ربما مر دون أن يلحظه الكثيرون . ذلك هو الاهتمام المتزايد للقوات المسلحة بقضايا السياسة الداخلية باعتبارها ذات أثر على الأمن القومى. وذلك على نحو ما دللت ندوة «إعداد الدولة للدفاع» والتى لخصها فى حديث لصحيفة «الجمهورية» (١٠/ ٤ / ١٩٨٦) اللواء مصطفى العباسى رئيس هيئة البحوث العسكرية ، حيث اتضح من تلخيصه عناية الجيش بالسياسة الاقتصادية على وجه الخصوص.

إن فهم الإطار الموضوعى للدور السياسى للعسكريين فى دولة كمصر يفترض التطرق إلى عدد من النقاط. أولاها هى تلك الخاصة بالتاريخ الوطنى الثابت للجيش المصرى منذ مرحلة مبكرة أهم معالمها الثورة العرابية التى قادها عسكريون وطنيون مثل أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى ومحمد عبيد ثم فترة حرب فلسطين التى أبرزت بطولات عسكريين مثل أحمد عبد العزيز وعبد القادر طه ، وامتداداتها الأحدث التى أبرزت بطولات كان أشهرها استشهاد الفريق عبد المنعم رياض فى حرب الاستنزاف ١٩٦٨ . وغنى عن الذكر أن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد جسدت الدور الوطنى للعسكريين المصريين برغم كل ماشاب حكمهم فيما بعد من ممارسات غير ديموقراطية. وهذا التاريخ الوطنى للعسكريين المصريين هو الذى احتفى به الاستاذ أحمد حمروش فى مقدمة سلسلة كتبه التى أرخ فيها لثورة ٢٣ يوليو. ولايعنى ذلك بالضرورة أن سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية التى كرست فى عهد الرئيس السادات لم تترك ظلالها على العسكريين المصريين بحيث أصبح من بينهم نفر أقرب فى توجهاتهم للمصالح الأمريكية . لكن ذلك يعنى بالقطع استمرار سريان روح التاريخ الوطنى فى القطاع الأعظم من العسكريين المصريين.

أما النقطة الثانية فهى المتعلقة بكون الحركة السياسية المباشرة للجيش المصرى قد اتخذت فى الغالب صف الحركة الوطنية المدنية ولم تتخذ شكل قمع هذه الحركة أو الاستيلاء على السلطة السياسية فى سلسلة من الانقلابات العسكرية على نحو ما يحدث فى بلدان أخرى كثيرة. وبصورة عامة لا تتبلور داخل الجيش المصرى تيارات سياسية قاطعة على النحو الذى عرفته بلاد مثل البرتغال ودول أمريكا اللاتينية . ولايعنى ذلك غياب التوجهات السياسية عن العسكريين المصريين . فلولا وجود مثل هذه التوجهات لما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢. لكنه يلاحظ أن العناصر المسيسة من الضباط المصريين لم تكن امتدادا تنظيميا للحركة السياسية المدنية بالمعنى الصارم الذى يسمح لكل مجموعة سياسية من الضباط بالقيام بانقلاب عسكرى فور صدور الأمر من قيادتهم المدنية . لذلك كان لضباط ثورة يوليو تنظيمهم الخاص وقيادتهم العسكرية برغم صلاتهم بالحركة السياسية المدنية. كذلك فقد ضم هذا التنظيم أكثر من تيار فكرى . ويلاحظ على العكس من ذلك بالنسبة للعناصر العسكرية التى تأثرت بالحركة المدنية الأحدث وبالذات الإسلامية إنها لم تنجح فى لعب دور سياسى قيادى

داخل صفوف العسكريين واقتصر دورها على التحركات العلوية مثل حادث الكلية الفنية العسكرية وعملية اغتيال الرئيس السادات برغم المضمون الانقلابى لهذه التحركات وآثارها السياسية.

والنقطة الثالثة التى تتعلق بالدور السياسى للعسكريين المصريين هى وجود حدود فنية تمنع من نمو الاتجاهات الانقلابية داخل صفوفهم . ذلك أن الحركة الانقلابية بالنسبة لجيش كبير كالجيش المصرى هى حركة صعبة بالطبيعة بحيث لاتترك احتمالا للاستيلاء العسكرى على السلطة إلا من خلال اتفاق القيادة العليا للجيش على التحرك فى هذا الاتجاه . وهو اتفاق يصعب توافره من الناحية الذاتية خصوصا فى غياب تأريخ أو تراث للتدخل العسكرى من هذا النوع.

وبرغم كل هذا فإن ثمة جوانب ثلاثة يمكن للعسكريين من خلالها أن يلعبوا دورا سياسيا مختلف الدرجات. فهناك أولا تأثير القيادات العسكرية على القرارات السياسية المؤثرة على وضعهم الخاص بدءا من سياسة التسليح والدفاع والسياسة الاقتصادية التى تؤثر على استراتيجية الدفاع وانتهاء بسياسة الأجور والمرتبات التى تمس الوضع المعيشى للعسكريين. وفى حالة وجود وجهات نظر لدى القيادة العسكرية بشأن الموضوعات السياسية التى تختص بها السلطة المدنية فالأرجح أن تأخذ السلطة المدنية ذلك فى الاعتبار فى ظل ضعف الشرعية السياسية العامة للنظام أو عدم اعتماده على قاعدة شعبية نشطة . وهناك ثانيا لحظات التمرد الشعبى التى تجعل اللجوء للجيش لإخمادها احتمالا واردا بما يقوى الوضع السياسى للعسكريين عموما . ثم هناك ثالثا الأزمة الاجتماعية العامة والتى قد يفشل النظام السياسى فى حلها بما يهدد وجوده ويطرح البدائل له. ومع وجود هذا الاحتمال يصبح وضع العسكريين أقوى ما يكون . إما لأنه سيناط بهم عندئذ الحفاظ على وجود النظام نفسه أو لأنه سيكون أمامهم أنفسهم فرصة طرح البديل من عندياتهم.

ومع ضرورة الاهتمام بكل الاحتمالات والتهيؤ لها بالنسبة للقوى السياسية المدنية التى تتحسب من التدخلات السياسية للعكسريين فقد يكون من الأوقع بالنسبة لهذه القوى التميز بين ابتزاز العسكريين للقوى المدنية أو تهديدهم بالاستيلاء الانقلابى على السلطة وبين أن يكون لهم دور محدد ومقبول ترسم قواعده فى إطار الشرعية الدستورية ومن خلال حوار صريح بين المدنيين والعسكريين . ولاشك أن الجو العام فى المجتمع الدولى ككل يتيح فرصة معقولة لرسم هذه القواعد واقام هذا الحوار لأن الميل العام بشريا وسياسيا قد أصبح نحو أن يكون الحاكم مدنيا وأن يخدم العسكريون المجتمع المدنى بأفضل ما عندهم لابأسوأ ما عندهم.

د. أحمـــد عـــبد اللـــه
العرب ، ٢١ / ١٢ /١٩٨٧.

قواتنا المسلحة .. والديموقراطية

فى تصريحاته التى أدلى بها بعد افتتاح المدينة العسكرية بالهايكستب. قال الرئيس مبارك فى معرض بيانه لواجبات القوات المسلحة «إنها الدرع الواقية لهذا البلد فى الحرب والسلم، تدافع عن كياننا وديموقراطيتنا وحريتنا وتدافع عن كوننا بلدا رائدا فى المنطقة». والحق إن قواتنا المسلحة الوطنية ، هى درع مصر فعلا. تدافع عن أمنها وسلامتها وحدودها فى الحرب والسلم، وتقوم بأداء هذا الواجب فى بسالة وإيمان عميق . ولذا فإنه يجب أن تتفرغ تماما لأداء هذا الواجب والدور العظيم . وألا تشغلها أبدا واجبات أخرى أو أدوار من أى نوع . ويكون الخلط بين الواجبات والأدوار مقدمة لانشغال القوات المسلحة فعلا عن دورها ومجهودها الرئيسى الذى نذرت نفسها له. ولعل ما حدث فى بداية الثورة ومن بعدها حتى عام ١٩٦٧. يقدم الدرس الحقيقى فى هذا المجال.

فلقد رفعت قيادة الجيش شعارا فى بداية الثورة . علقته على الجدران ، وكان هذا الشعار هو (نحن نحمى الدستور) وكانت النتيجة أن الدستور ذاته قد تم إلغاؤه وحلت الأحزاب، وضربت الديموقراطية فى الصميم، بل تجاوز ذلك من بعد لترفع الثورة وجيشها من بعد شعارا آخر هو (نحن نحمى الاشتراكية) وكانت النتيجة أن اقحم الجيش نفسه فى كافة الهيئات والمؤسسات والشركات ،يعين من بين كبار قادته من يديرها لتحقيق الاشتراكية، حتى وصل الأمر إلى تدخل القوات المسلحة فى إدارة مرفق النقل، ومن بعد امتد لإدارة النوادى الرياضية التى تم اقتسامها .وكان حصاد التجربة ونتيجتها البارزة، أنه لادستور قد تمت حمايته ولا اشتراكية قد تم بناؤها، والأخطر من ذلك أن الهزيمة الكاملة قد توجت هذه المرحلة كلها، وسقطت الحدود واحتلت الأرض وتهدد الكيان كله والمصيرا! ولااستطيع فى هذا المجال أن أعرض لتفاصيل ، فكلها عايشناها وأصبحت محلا لدراسات عميقة ، إنها كلها تدور حول أن اختلاط الواجبات والأدوار ، أدى إلى انشغال القوات المسلحة عن واجبها الرئيسى وكان ماكان، ومازلنا نعانى نهائيا منه ونعيش تحت وطأته إلى أمد غير منظور. ولذا فقد كان غريبا ومجانيا تماما للصواب. أن يضاف إلى أعباء القوات المسلحة. واجب الدفاع عن الديموقراطية فالديموقراطية وهى بطبيعتها تقوم على صراع الآراء والأفكار وصراع الرأى الآخر، كما أنها تقوم على التعدد الحزبى. وعدم احتكار الحكمة والحقيقة لفريق دون فريق والحديث عن دور القوات المسلحة فى هذا المجال، هو إقحام لها فى هذه الصراعات ، وانحيازها إلى أى جانب يؤدى إلى اضطراب تضيع فى نهايته الديموقراطية ذاتها . ولا أحسب أن الدور المطلوب من القوات المسلحة فى حماية الديموقراطية. هو حماية مسرحها، لضمان سلامة الأداء عليه. فهذا القول فيه من السذاجة الكثير ويتناسى تجربة شعبنا المريرة والتى أشرنا إلى شعاراتها ، كما أنه يتناسى حقيقة أن كل دور من الأدوار يتضمن بطبيعته انحيازا. فلا حياد فى صراعات الفكر والآراء والسياسة بوجه عام والذى يحمى الديموقراطية هو الإيمان بها والشجاعة فى الدفاع عنها ، كما أن الذى يحمى الديموقراطية هو

الصدق فى قبول نتائجها، وأخيرا فإن الذى يحميها هو القضاء العادل الذى يطبق القانون على الجميع. ومن هنا فقد بات تصريح الرئيس مبارك بعيدا عن الصواب بكل تأكيد . ولايمكن الأخذ به من ناحية المشاعر الحميمة والعواطف الجياشة التى تملأ نفوس المواطنين تجاه قواتهم المسلحة ورجالها. كما لايمكن الأخذ به من ناحية الحماس فى هذه المناسبة. فقد عودنا الرئيس مبارك على أن تصريحاته كلها مهما بدا فيها من تلقائية تحمل توجهات سرعان مايتم تنفيذها. ولعل كلمته التلقائية والتى أشار إليها بأنها فكرة طارئة خطرت له حول الخبز الطباقى. وسرعة البدء فى تنفيذها بطريقة كشفت عن التدبير المسبق فيها. كل هذا يجعلنا نأخذ كل تصريحات الرئيس وكلماته بدقة وكل جدية، ويبدو لى أن هذا التصريح حول دور القوات المسلحة فى حماية الديموقراطية. قد جاء على ضوء أحداث الجزائر وثورة الخبز التى بدأت وطرحت فى اليوم التالى شعاراتها التى تدور حول حريات المواطنين وحقوقهم فى المشاركة الإيجابية فى القرارات التى تمس حياتهم وحقوقهم فى إبداء الرأى والتعبير والتعدد الحزبى ، بما يهز أسس النظام ذاته هناك والتى لم يجد النظام أمامه إلا الاستعانة بالقوات المسلحة، والتى أدت اشتباكاتها مع المتظاهرين، إلى سقوط العشرات من القتلى والمصابين، لعل هذا التصريح قد جاء تحت وطأة هذه الأحداث كلها، وتحسبا لمثلها فى القاهرة وسط لهيب الأسعار المتزايد والضغوط الهائلة التى يتعرض لها المواطنون بمصر ، من جراء سياسات الصندوق والدائنين. ولكن يبقى أن شعبنا قد بات على يقين أن الديموقراطية السلبية هى طريقه الوحيد والآمن للتصدى الشجاع لكل مشاكله ومختلف التحديات التى تحيط به . وليبقى لمصر جيشها وقواتها المسلحة التى بنتها بالصدق والدموع والدم . لتحمى وطنها وحدودها وأمنها أمام المخاطر التى تتصاعد من حولها ، حتى بلغت عنان السماء.

عبدالعزيز محمد المحامى
السودان، ١٣ / ١٠/ ١٩٨٨.

محاذير عاجلة للنظام الحاكم
خطورة تكليف القوات المسلحة بحماية الديموقراطية
الشئون الاقتصادية لاتعالج بأوامر عسكرية

خطورة تكليف القوات المسلحة بحماية الديموقراطية :

صرح الرئيس حسنى مبارك عقب افتتاحه المرحلة الأولى من مشروع المدينة العسكرية بمدينة الهايكستب التى تبلغ مساحتها ١٢ ألف فدان وتصل تكاليفها إلى ٢٦٢ مليون جنيه، بأن القوات المسلحة هى الدرع الواقية لهذا البلد فى الحرب والسلم تدافع عن كياننا وديموقراطيتنا وحريتنا. وتدافع عن كوننا بلدا رائدا فى المنطقة.

وإذا كانت القوات المسلحة تعد بحق الدرع الواقية للوطن . وتؤدى واجبها فى الدفاع عن أمنها وسلامتها وحدودها فى الحرب والسلم بحيث يجب أن توفر لها الإمكانات والرعاية فى حدود الموارد المتاحة والخطط والأولويات المقررة.. فإن هذا الالتزام بإتاحة الظروف والوسائل التى تمكنها من أداء الواجب الوطنى المنوط بها يتضمن عدم إشغالها بمهام أخرى تعطلها عن القيام برسالتها الأصلية. فضلا عما يؤدى إليه ذلك من تداخلات وخلط فى الأوراق يضر بحسن سير الأمور فى المجتمع بأسره كما حدث فى وقت من الأوقات.

وأذكر فى هذا الشأن أن الرئيس السابق أنور السادات سبق أن ذكر فى خطاب له أمام مجلس الشعب فى مارس ١٩٧٦ أن القوات المسلحة عنصر من عناصر تحالف قوى الشعب ولكن لها وضعها الخاص.. إذ يقتصر دورها فى هذا الشأن على أمر واحد بالغ الأهمية وهو «حماية الدستور والشرعية الدستورية».. وشعرت وقتئذ بخطورة هذه المهمة. إذ إنها تقحم القوات المسلحة فى الرقابة على تطبيق الدستور وبالتالى حق التدخل لوضع الأمور فى نصابها ، وتصبح بالتالى هى التى تحكم مما يصرفها عن وظيفتها الأصلية.. فتوجهت إلى دار جريدة الأهرام حيث كنت أنشر وقتئذ بين الحين والحين خواطرى فى مقالات بها لمقابلة رئيس تحريرها الأستاذ إحسان عبد القدوس - أدام عليه نعمة الصحة - وصارحته باعتراضى على هذا المعنى لخطورته حتى بالنسبة للسادات نفسه، واستأذنته فى أن أعبر عن رأيى فى مقال تنشره الأهرام ، فآثر - حرصا منه على عدم تعكير الجو بين الرئيس وبينى- أن يتولى هو هذه المهمة بنفسه لاقتناعه بنفس الرأى وذلك بعد استئذان الرئيس السادات

وقد بر بوعده ونشر مقاله بعنوان «تساؤلات حول خطاب الرئيس السادات» فى عدد جريدة الأهرام الصادر فى ١٩٧٦/٣/١٩، وذكر تعليقا على التساؤلات حول هذه العبارة بأن مردها إلى ظروف «المرحلة الأولى من الثورة عندما تحملت القوات المسلحة المسئولية السياسية الكاملة أو على الأصح عندما كان الحاكم يعتمد اعتمادا رئيسيا على القوات المسلحة للاستمرار فى الحكم . وهو ما

انتهى إلى ضعف إحساس القيادات العسكرية بمسئولياتها الأساسية كقوة عسكرية وتغلب عليها الإحساس بالحياة المدنية . وانتهى إلى ما انتهى إليه من نكبات سياسية وهزائم عسكرية.

ثم بدأت المرحلة الثانية بالاعتماد فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى على محترفين عسكريين استطاعوا أن يحققوا انتصار ٦ اكتوبر. وهو الوضع الذى لايمكن تعريضه لأية مسئولية تخرج بالقوات المسلحة عن تفرغها لاحتراف الفن والعلم العسكرى . كما بدأت هذه المرحلة بالحاجة إلى تنظيم شعبى يضمن الاستمرار والاستقرار للنظام والدولة بالاستناد إلى دستور.. والدستور لايمكن أن يقوم اعتمادا على حماية أو فرض إرادة القوات المسلحة»

وأضاف «أن الدستور نفسه يفسح المجال لأى تطور بتعديله ، وكل دساتير العالم تعرضت للتعديل ، والدستور الأمريكى عدل أكثر من مائتى مرة.. ولكن التعديل شىء والإلغاء شىء آخر.. فالتعديل يقصد به الاستمرار .. والإلغاء يقصد به الانقلاب وفرض نظام جديد.. وإذا كانت القوات المسلحة مع أنها أحد عناصر قوى الشعب العامل ليس من حقها الاشتراك فى الانتخابات أو الانضمام إلى أى شكل سياسى فلايتصور أن تحمى الدستور من مخالفة أو من تعديل .. ولكن يمكن - فى رأى الكاتب - أن تتدخل لحماية كيان الدولة القائم على الشرعية الدستورية لحماية الدستور من الإلغاء بشرط أن تطلب ذلك المؤسسات الدستورية نفسها .. أى تكون حماية الدستور من داخل الدستور»

وبالرغم من أن هذا المقال نشر بعد استئذان السادات. إلا أنه كان المقال الأخير الذى كتبه الأستاذ إحسان عبد القدوس كرئيس لتحرير جريدة الأهرام!!

على أن تعبير حماية الدستور الذى استخدمه الرئيس السابق وأثار التساؤلات والمخاوف يعتبر أكثر تحديدا من تعبير «الدفاع عن الديموقراطية » الذى استخدمه الرئيس مبارك، لأن الديموقراطية تقوم على تباين الآراء ، وعلى التعدد الحزبى ، وعدم احتكار الفكر، ويخشى أن يؤدى هذا التكليف الجديد - إذا لم يكن التعبير جاء عفو الخاطر ودون خلفية مرسومة - إلى إقحام القوات المسلحة فى منازعات سياسية وحزبية وبصرفها عن دورها الوطنى الأصلى مما يقوض الديموقراطية بدلا من أن يحميها إذ إن الديموقراطية لايحميها إلا إيمان الشعب بها وإصراره عليها،، وقيام القضاء المستقل برعاية التطبيق السليم لأحكام الدستور وحقوق الإنسان . والحفاظ على تكافؤ الفرص والعدالة وسيادة القانون.

الشئون الاقتصادية لاتعالج بالأوامر العسكرية

فوجىء المواطنون باستخدام جديد لقانون الطوارىء يخرج به عما وعدت به الحكومة فى مجلس الشعب من اقتصار تطبيقه على حالات العنف المسلح والاتجار فى المخدرات بأن أصدر الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بصفته نائب الحاكم العسكرى العام (وهو الرئيس حسنى مبارك) أمرا عسكريا بمنع شركات توظيف (تلقى) الأموال من التصرف فى أصل من أصولها الثابتة أو المنقولة إلا بموافقة رئيس هيئة سوق المال مع تطبيقه بأثر رجعى من يناير ١٩٨٨ . كما أصدر أمرا عسكريا آخر بفرض حظر التصرف على أموال شركتى الريان للاستثمار والمعاملات المالية وعلى الأخوة الثلاثة أحمد ومحمد وفتحى توفيق عبد الفتاح أصحاب هاتين الشركتين ووالدهم ومطلقة أحدهم.

وبصرف النظر عن الأسباب والمبررات التى اقتضت إصدار هذه الأوامر العسكرية، ما قد تطلبه مستقبلاً وحسب الظروف العملية من إصدار غيرها لسد ما ينجم عما صدر منها من ثغرات مثل مانشر من أن تهريب الأموال يمكن أن يتم عن طريق أقارب آخرين . فاقترح أن يشمل الأمر العسكرى بحظر التصرف اخت المطلقة وأحد أقارب أصحاب الشركة وهكذا يمكن الانزلاق بحيث يتسع نطاق هذه الأوامر من حيث الأشخاص ومجالات الأعمال.

وقد كان يمكن أن يصدر الإجراء المطلوب عن طريق قرار بقانون فى غيبة مجلس الشعب اذا توافرت دواعى الضرورة والاستعجال بحيث عرض على المجلس فور عودته بقضايا إلى أوامر عسكرية تثير الرعب والفزع فى نفوس كافة المشتغلين فى الميدان الاقتصادى سواء كانوا تجارا مصدرين أم مستوردين ، أم مستثمرين وطنيين كانوا عربا أو أجانب ، أم أصحاب ودائع لدى المصارف أو حملة أسهم أو سندات.

كما أن سريان هذه الأوامر العسكرية بأثر رجعى إنما يدل على عدم أحكام صياغة قانون شركات تلقى الأموال. وضعف الرقابة والمتابعة عليها أثناء الفترة المقررة للاختيار بين توفيق الأوضاع أو التصفية.. ولاتخفى مغبة هذا التطبيق الرجعى. إذ يقضى على استقرار المعاملات، ويعرض المتعاملين الحسنى النية لأضرار ليس من الإنصاف تعريضهم لها.

نصيحة مخلصة للنظام الحاكم بعدم الالتجاء إلى الأوامر العسكرية فى معالجة الأمور الاقتصادية. إذا كانت تريد الاعتماد على مدخرات المواطنين ،أموال المستثمرين العرب والأجانب من الأفراد . وترغب فى تشجيع القطاع الخاص على مزاولة النشاط الاقتصادى وإلا عليها أن تنتهج سياسة اقتصادية أخرى.

د. محمد حلمى مراد
الشعب ، ١ / ١١/ ١٩٨٨.

القضاة العسكريون ليسوا قضاة
وإن تخرجوا فى معهد الدراسات القضائية

أبرزت الصحف القومية الصادرة يوم الأحد الموافق ١٩٨٨/١٠/٢ خبرا مؤداه أن رئيس الوزراء ووزيرى الدفاع والعدل. قد شهدوا حفل تخريج ست دفعات من رجال القضاء العسكرى فى معهد الدراسات القضائية بوزارة العدل حيث تلقوا التدريب العملى والتطبيقى بالإضافة إلى الجانب النظرى فى عمل القاضى.

ويهمنى تصحيحا للأوضاع ووضعا للأمور فى نصابها ، أن أردد رأيا سبق أن كتبته وأعلنته مرات، وهو أن القضاة العسكريين ليسوا قضاة على الإطلاق رغم أن المشرع فى قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حرص على أن يطلق عليهم وصف القضاة وعلى المجالس العسكرية التى يجلسون فيها وصف المحاكم!!

فالقاضى لايكتسب صفته من مجرد نص تشريعى يصفه بذلك . وإنما يكون قاضيا إذا توافرت فيه مقومات القاضى المتعارف عليها والتى نصت عليها الدساتير ومواثيق حقوق الإنسان وقوانين السلطة القضائية - تلك المقومات هى الاستقلال والحيدة والحصانة . وعدم جواز التدخل فى شئونه أو فى القضايا المطروحة عليه.

واستقلال القضاء العسكرى ، وكذلك القاضى العسكرى لاوجود له - فقد نص المشرع فى المادة الأولى من قانون الأحكام على أن الإدارة العامة للقضاء العسكرى هى إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المساحة، ثم تنص المادة الثانية على أن يتولى الإدارة العامة للقضاء العسكرى مدير ضابط مجاز فى الحقوق يتبع وزير الدفاع مباشرة.

بل إن المشرع لم يكتف بنفى الاستقلال عن جهاز القضاء العسكرى جملة ، وتأكيد انتمائه للقيادة العامة للقوات المسلحة ، وتبعيته المباشرة لوزير الدفاع ، وإنما مضى فأكد عدم استقلال «القضاة» العسكريين المنتمين لتلك الإدارة غير المستقلة، فنص فى المادة ٥٧ على أن (يخضع القضاة العسكريون لكافة الأنظمة المنصوص عليها فى قوانين الخدمة العسكرية) وفى نفس الوقت أغفل تماما أى تنظيم يتعلق بطريقة تشكيل دوائر المحاكم العسكرية وتوزيع القضايا فيما بينها، كما خلا قانون الأحكام العسكرية من أى نصوص تنظم نقل القضاة العسكريين أو ندبهم لغير عملهم أو تأديبهم أو وجوب قبول استقالتهم اذا ماتقدموا بها .. الأمر الذى يؤكد أن القاضى العسكرى هو ضابط أولا وأخيرا وأنه يخضع لكل مايخضع له سائر الضباط من أحكام وأنظمة عسكرية بلا أدنى تفرقة أو تمييز مما يجعله عرضة للتدخل فى عمله ، ولأن يمارس عليه رؤساؤه المؤثرات ترغيبا وترهيبا - وعلى وجه الخصوص مدير القضاء العسكرى الذى يتبع وزير الدفاع مباشرة حسبما تنص المادة الثانية من

ذات القانون - والذى يملك أن يصدر إلى القضاة العسكريين الأقل منه رتبة وأقدمية بطبيعة الحال التعليمات والتوجيهات مثلما يصدر القائد إلى ضباطه ولايملك هؤلاء - طبقا لقواعد الانضباط العسكرى - إلا أن يخضعوا ويستجيبوا وإلا حقت عليهم المساءلة التأديبية.. أو لتعرضوا - على الأقل - للنقل المكانى أو لإنهاء ندبهم للعمل فى القضاء العسكرى . كذلك فقد أهدر ذلك القانون تماما ضمانة القاضى المتمثلة فى عدم قابليته للعزل . (نصت المادة ٥٩ منه على أن يكون تعيين القضاة العسكريين لمدة سنتين قابلة للتجديد ولايجوز نقلهم إلى مناصب أخرى إلا للضروريات العسكرية) وهذا النص صريح فى أن القاضى العسكرى قابل للعزل من منصبه القضائى كل عامين بل وأنه قابل للعزل منه فى أى وقت بقرار يصدره وزير الدفاع ولو قبل مضى العامين بذريعة الضرورات العسكرية!!

وكذلك الحال بالنسبة لمبدأ تخصص القاضى العسكرى ، فالقانون لايشترط فيه أن يكون حاصلا على اجازة جامعية فى القانون، وإنما تكتفى المادة ٢٨ - فقط - بالنص على أن (يعين القضاة العسكريون من ضباط القوات المسلحة).

وبموجب هذا النص ، فإن من الجائز أن يكون القاضى العسكرى الذى يعتلى منصة القضاء للفصل فى أخطر الجرائم ، ويقضى بأشد العقوبات التى قد تصل إلى حد الإعدام - هذا القاضى من الجائز أن يكون مفتقرا لأى قدر من العلم بالقانون أو الثقافة القانونية - !!

إذن .. خلاصة القول إن القاضى العسكرى ، رغم أن قانون الأحكام العسكرية قد اعتبره قاضيا إلا أنه فى الحقيقة والواقع ، ليس كذلك ، بشهادة هذا القانون نفسه، التى حرصت نصوصه على أن تسلبه - صراحة ومن غير لبس ولاموارية - كل المقومات ، وكل الضمانات التى لايكون القاضى ، قاضيا ، بدونها!

وأخيرا : فلسنا ضد القضاء العسكرى ، وإنما نحن معه ولكن بشرطين ، الأول أن تتوافر له المقومات الحقيقية للقضاء من تخصص واستقلال وحصانة ضد العزل ، ووقاية من المؤثرات ، والثانى: أن يقتصر اختصاصه على العسكريين وحدهم دون المدنيين.

عـــــادل عيـــــد
الشعب ، ٨ / ١١ / ١٩٨٨.

المحتويات

مقـــــدمة . ٥

(١) القوات المسلحة وتطور الديموقراطية فى مصر.

د. أحمد عبد الله ٩

(٢) المؤسسة العسكرية والنظام السياسى المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠

د. مجـــدى حمـــاد ٢٩

(٣) المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية فى فترة الرئيس مبارك

١٩٨١ - ١٩٨٧. د. جهـــاد عـــــودة ٥١

(٤) الرئيس والمشير : العلاقات المدنية العسكرية فى مصر اليوم .

د. روبرت سبرنجبورج ٦٥

* ملحق توثيقى : مجادلات صحفية حول القوات المسلحة المصرية . ٩١

رقم الإيداع ٢٠٩٢ لسنة ١٩٩٠

الجيش والديمقراطية فى مصر

انتهى إعداد هذا الكتاب قبل فترة وجيزة من إعفاء المشير أبو غزالة من مهامه كقائد عام للقوات المسلحة ووزير للدفاع. وقد تكفلت المصادفة بتأخر نشر الكتاب الذى يتناول الكثير من تفاصيل هذا الموضوع الخاص بالمشير أبو غزالة. ولأن هذا الكتاب هو محاولة للفهم لا محاولة للتكهن والإثارة فقد احتوى تفاصيل أوسع حول دور المؤسسة العسكرية المصرية فى السياسة سواء فى تاريخها القريب أم فى اللحظة الراهنة. فالذين يحلمون بأن تكون مصر بلدا ديموقراطيا مستقرا يحتاجون لفهم العوامل التى قد تساعد على ذلك أو تحول دونه. ومن أهمها الدور المباشر وغير المباشر للعسكريين فى الحياة السياسية وموقف السياسيين المدنيين منه. ومادة الكتاب هى فى الأصل دراسات علمية لمجموعة من الباحثين الوطنيين تمت مناقشتها فى جو من الصراحة داخل منابر المثقفين، وآن أوان عرضها بنفس الصراحة على الجمهور الأوسع من القراء. كما يشمل الكتاب دراسة لباحث أجنبى لم يتحرج فى مناقشة تفاصيل العلاقة بين الرئيس مبارك والمشير أبو غزالة قبل إعفاء الأخير. وينتهى الكتاب بقسم توثيقى يشمل تقريبا كل ماكتب فى الصحافة حول الدور السياسى للجيش خلال السنوات الخمس الأخيرة. حيث تتضح من هذا القسم الصورة المجمعة لاتجاهات الرأى حول هذا الموضوع. وهى آراء متنوعة حقا بقدر التنوع الفكرى المفترض أن يكون فى مجتمع ديموقراطى. والمأمول أن تسهم الدراسات والآراء التى يضمها هذا الكتاب فى توضيح الصورة وتعميق الفهم بالنسبة لهذا الموضوع. فتلك مقدمة ضرورية لاتخاذ المواقف الملائمة بالنسبة لمن يحاولون تجسيد الحلم إلى حقيقة بحيث تختلط مياه النيل بعرق الناس لتروى شتلة الديموقراطية الصغيرة النابتة رويدا فى صحراء مصر.